الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٢٧٩)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٤٢
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٦٣
حقوق الإنسان في العالم	١٩٦

حقوق الإنسان تتبنى قضية الولادات المزيَّفة

المصدر: جريدة شمس الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٨٢٧
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢١٥٠٢

مكة المكرمة. فواز العبدلي

تبنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قضية مواطنة اكتشفت بالمصادفة أنها أم لثلاث بنات أنجبهن زوجها السابق من زوجته الآسيوية، وقام بتسجيلهن باسمها مستغلا كرت العائلة.

وتلقت المواطنة التي كشفت «شمس» في عددها ليوم أمس قضيتها، أنها تلقت اتصالا هاتفيا من قبل فرع جمعية حقوق الإنسان بمكة، أبلغت من خلاله أنه تم تكليف القسم النسائي التابع للجمعية بمتابعة حالتها ومعالجتها حتى حصولها على كامل حقوقها ولو بلغ الأمر تصعيدها لجهات عليا.

وتطالب المواطنة بحقها الخاص في القضية التي حكم فيها على الزوج بالسجن عاما مع وقف التنفيذ وغرامة ألف ريال، وذلك «للأضرار التي لحقت بها من جراء استخدام طليقها اسمها في إيواء مخالفة وإدخالها المستشفى الحكومي باسمها حيث وضعت ثلاث بنات».

وقالت المواطنة التي تعمل معلمة لـ«شمس» إن المحكمة العامة في مكة اكتفت بسجن طليقها عاما، مع وقف التنفيذ، وغرامة قدرها ألف ريال لاستخدامه بطاقة العائلة لإدخال زوجته الآسيوية للولادة في مستشفى حكومي وتسجيل بناته الثلاث منها باسمها.

وذكرت أنها متضررة بشدة من ذلك التصرف، فهي الآن نظاما والدة أولئك البنات اللاتي لا تعلم عنهن شيئا، واسمها استخدم للتستر على آسيوية وتمكينها من الولادة في مستشفى حكومي.

وكانت السيدة «٤٧ عاما» اصطحبت أحد أبنائها «جامعي» في وقت سابق إلى عيادة السكر بالمستشفى لتسجيله في برنامج المتابعة وفتح ملف لها هي الأخرى للاطمئنان على صحتها من وقت لآخر، لكنها فوجئت بموظف إدارة علاقات المرضى يخبرها أن لها ملفا سابقا، ولا حاجة إلى فتح ملف جديد، وهو ما أثار دهشتها، خاصة عندما أخبرها الموظف أنها أنجبت ثلاث مرات آخرها قبل ثلاثة أعوام بعملية قيصرية، وذلك من واقع الملف، رغم أنها مطلقة منذ ١٣ عاما تقريبا، وجميع ولاداتها الست كانت طبيعية وحدثت قبل تاريخ تلك الولادات المسجلة على ملفها المزعوم.

وكشفت التحقيقات التي أجرتها الجهات المختصة حول ملابسات القضية أن طليق السيدة تزوج من مقيمة آسيوية واستخدم بطاقة العائلة لتمكينها من الولادة في المستشفى، حيث رفعت القضية إلى المحكمة العامة التي أصدرت حكما بالسجن عاما على طليقها مع إيقاف التنفيذ وغرامة ألف ريال.

وكان عضو مجلس الشورى الدكتور حاتم بن عون الشريف أكد أنه ينبغي أن يكون للمعلمة حق خاص في هذه القضية وليس فقط الحق العام. مشيرا إلى أن ما وقع عليها يمثل إساءة لها وتدخلا في أعظم شؤون خصوصياتها، ومن حقها التمسك بمطالبتها بحقها الخاص في القضية.

أما المحامي والمستشار القانوني الدكتور إبراهيم زمزمي فأكد أن المادة ١٤٨ من نظام الإجراءات الجزائية أعطت السيدة الحق في مطالبتها بحقها الخاص أمام المحكمة المنظور أمامها الدعوى، وهو ما يفترض معه تقديم الدعوى بالدائرة الجزائية التي خصت الحق العام بالمحكمة الإدارية وذلك وفقا للمادة ١٢ من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم التي تحفظ الحقوق الخاصة .

شركة سيارات تطارد شابا بـ قسط قبل الشراء

المصدر: جريدة شمس الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٨٢٧
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢١٥٠٦

الرياض. قاسم الخبراني
صدمت مفاجأة غريبة عشرينيا توجه أخيرا لسداد قسط سيارته، فوجد أنه مطالب بأقساط عن فترة ما قبل الشراء. وهدد الشاب يحيى الخبراني باللجوء إلى جمعية حقوق الإنسان في حال استمرار الشركة بمطالبته بأحد الأقساط المدفوعة كما قال على الرغم من أنه لم يستلم السيارة من الشركة إلا في نهاية الشهر الذي يطالب فيه بدفع قسطه وأنه دفع قسطا مقدما لهذا الشهر.
وقال الخبراني لـ «شمس»: «اشتريت سيارة من إحدى الشركات بنظام التأجير المنتهي بالتمليك في شهر رمضان الماضي ودفعت رسوما إدارية بواقع ١٧٠٠ ريال وقسطا مقدما قدره ٢٠٩٠ ريالا من إيجار السيارة، وقد استلمت السيارة بتاريخ ١٤٣١/٩/٢٠هـ وعندما ذهبت نهاية شهر أكتوبر لدفع القسط اكتشفت أن الشركة تطالبني بدفع قسط عن شهر سابق للاستلام».

حقوق الإنسان تشارك في منتدى المستقبل

المصدر: جريدة الوطن الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٧٢٦٤&CategoryID=٥

الرياض :الوطن ٢٠١١-٠١-١٣ ١:٥٦ AM
شاركت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منتدى المستقبل السابع الذي عقد في الدوحة خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ يناير الجاري، لمناقشة الوثيقة النهائية التي سترفعها منظمات المجتمع المدني إلى وزراء خارجية منتدى المستقبل. ومثّل الجمعية نائب رئيس الجمعية المتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الخثلان، الذي أشار إلى أن المنتدى عقد عدة جلسات لمناقشة مخرجات الورش الإقليمية الثلاث التي انعقدت في كل من الدوحة وإسطنبول وبيروت.

سُجن ٢٦ شهراً دون سند قانوني

مواطن يقاضي الادعاء ويطالب بـ ٦ ملايين تعويضاً

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٣/Con٢٠١١٠١١٣٣٩٤٣٠١.htm

محمد المؤيد ـ نجران

يستكمل ديوان المظالم في أبها في ٢٥ من صفر الجاري النظر في قضية المواطن سالم بن سعيد بن مرزوق آل شبيرم ضد هيئة التحقيق والادعاء العام، ويتهم آل شبيرم هيئة التحقيق والادعاء العام بتوقيفه ٢٦ شهرا دون سند قانوني، لمجرد الاعتقاد بتورطه مع ابنه في قضية ترويج مخدرات.

وأضاف المواطن في حديث لـ «عكاظ» أمس أن فصول القضية بدأت في الثالث من الشهر الرابع من عام ١٤٢٩هـ، عندما قبضت شرطة نجران على ابني في قضية ترويج مخدرات، وبعد ٢٠ يوما من القبض عليه حيث أفهمت بمراجعة هيئة التحقيق والادعاء العام، حيث صدرت مذكرة بتوقيفي خمسة أيام، نقلت بعدها إلى إدارة مكافحة المخدرات وأوقفت لمدة عشرة أيام، ومنها تم تحويلي إلى السجن العام وأمضيت نحو ٢٦ شهرا.

مصادر مطلعة في هيئة التحقيق والادعاء العام أكدت أن الإدارة تلقت بلاغا من المحكمة الإدارية في عسير من القاضي الشيخ عبد المحسن بن نادر الدوسري يحدد موعد حضور جلسة المرافعة.

ويؤكد المواطن المتضرر أن قاضي محكمة نجران «أصدر حكما بتبرئتي من التهم، فيما أصدر حكما بسجن ابني سنتين ونصف من تاريخ إيقافه، وجلده مائتي جلدة ومنعه من السفر لمدة مماثلة لسجنه، فيما صدرت براءتي من هذه التهمة حيث نظر القاضي حول عدم وجود دليل قطعي أو بينة تثبت التهمة، وأمر بإطلاقي فورا»، ويطالب آل شبيرم بتعويض مادي يبلغ ستة ملايين ريال لما لحق به من أضرار، فضلا عما لحق بسمعته وقيمته في المجتمع.

من جهته، أوضح الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن في مثل هذه الحالات عندما يحدث هناك خطأ أو تعسف من رجل الضبط الجنائي أو المحقق ويؤدي إلى التسبب في توقيف شخص بدون مبرر ويصدر حكم شرعي ببراءته مما نسب إليه وفي هذه الحالة يحق للشخص المتضرر التقدم إلى القضاء الإداري للمطالبة بالتعويض.

وأضاف، «بما أن المتضرر تقدم إلى ديوان المظالم فهو بدأ في خطواته الصحيحة ومن حقه الحصول على الحكم العادل والتعويض المناسب في حالة كان سجنه خطأ وصدر بحقه حكم شرعي ببراءته من القضية وتعويضه عن كافة الخسائر التي تكبدها خلال فترة سجن».

حقوق الإنسان تدرب الإعلاميين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٣/Con٢٠١١٠١١٣٣٩٤٤٥٦.htm

صالح شبرق ـ جدة

كلف مجلس أعضاء فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، عضو الجمعية معتوق الشريف بالتنسيق لإعداد دورة إعلامية للإعلاميين المهتمين بقضايا حقوق الإنسان. واستعرض أعضاء الجمعية في اجتماعهم الذي التئم البارحة الأولى في مقر الفرع في جدة، عددا من الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال؛ منها مواصلة العمل على التوسع في البرنامج التدريبي الموجه لأفراد وضباط السجون (حقوق السجين)، والتنسيق لعقد اجتماع للمحامين والتكثيف من ورش العمل التوعوية.

عقد بالدوحة بمشاركة جمعية حقوق الإنسان

منتدى المستقبل يوصي بتحديث مناهج التعليم لتمكين الشباب من مواجهة استحقاقات التنمية

المصدر: جريدة الرياض الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٣
http://www.alriyadh.com/٢٠١١/٠١/١٣/article٥٩٤١٠٠.html

الرياض – محمد الغنيم

شاركت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في منتدى المستقبل السابع الذي عقد في الدوحة خلال الفترة ١/١١ الى ١/١٣ والذي ناقش المشاركون فيه الوثيقة النهائية التي سترفعها منظمات المجتمع المدني إلى وزراء خارجية منتدى المستقبل .

ومثل الجمعية الدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية والمتحدث الرسمي باسمها الذي أشار الى ان المنتدى عقد عدة جلسات لمناقشة مخرجات الورش الإقليمية الثلاث التي انعقدت في كل من الدوحة واسطنبول وبيروت والتي شملت مواضيع تتعلق "بالحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي" و"دور القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية"، و"الشباب والمشاركة"، وكذلك مناقشة مخرجات الندوات الوطنية التي أقيمت في عدد من الدول العربية .

وأشار إلى أن من أبرز التوصيات التي سترفعها منظمات المجتمع المدني لاجتماع وزراء الخارجية الذي تشارك فيه مجموعة الثماني اضافة الى دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا إنشاء مركز اقليم لدراسة وتطوير آليات الحل السلم للنزاعات والانتقال الديموقراطي، ودعوة الدول لتهيئة بيئة قانونية وضرائبية مناسبة لتشجيع القطاع الخاص على الانخراط في سياسة مسؤولية اجتماعية فاعلة وكذلك تحديث برامج ومناهج التعليم لتسهم في تمكين الشباب لمواجهة استحقاقات التشغيل والتنمية وتوسيع المشاركة وادماج الفئات المهمشة .

وكان منتدى المستقبل قد أصدر بياناً أكد فيه المشاركون على التزامهم بتعزيز الديموقراطية والتشاور والتعاون في المنطقة وتوسيع المشاركة في السياسة والشؤون العامة واتخاذ القرار والتأكيد على حرية التعبير واستقلال القضاء والمساواة والمساءلة من اجل تحقيق التطور السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي.

العوفي: تجاهلتمونا ولم تراعوا دورنا ... داوود: أرسلنا الدعوة قبل وقت كاف

حقوق الإنسان في المدينة تعاتب منظمي ملتقى العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٣/Con٢٠١١٠١١٣٣٩٤٤٦٤.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

عاتب فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة القائمين على ملتقى العنف الأسري الذي انتهت أعماله منذ يومين بتجاهل دور الجمعية في المنطقة، وعدم إتاحة الفرصة لها في الملتقى لإبراز دور الجمعية في مباشرة قضايا العنف الأسري في المنطقة، وعدم توجيه دعوى رسمية للمشاركة في الملتقى.

وأوضح لـ«عكاظ» الدكتور محمد سالم شديد العوفي المشرف على فرع الجمعية في المنطقة وأمين عام مجمع الملك فهد في المدينة المنورة لطباعة المصحف الشريف، أن الملتقى «للأسف الشديد لم يرسل دعوة للجمعية بتاتا، بل وصلتني بصفتي أمين مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في نفس يوم الافتتاح»، مضيفا «عند سماعي عن تنظيم ملتقى عن العنف الأسري خاطبت المركز الرئيس للجمعية في الرياض وسألت عن تلقيهم دعوة في هذا الخصوص، وأفادوني بعدم وصول أية دعوة، مايوضح التهميش المتعمد لدور الجمعية ومكانتها في المنطقة».

وأشار الدكتور العوفي إلى أن «الوضع كان ضبابيا، ومع أنهم لم يرسلوا الخطاب إلا عند الساعة الثامنة من صباح يوم الافتتاح ولم يكن موجها للجمعية بل بصفتي أمينا لمجمع الملك فهد في المدينة المنورة، كلفت عضوة الجمعية الأخت شرف القرافي بحضور الملتقى».

وأبدى الدكتور العوفي أسفه جراء «استقبلت عضوة الجمعية شرف القرافي بشكل غير لائق، وتفاجأت من عدم وجود أي اهتمام من اللجنة المنظمة بدور الجمعية، ولم تمنح أية فرصة للمشاركة».

من جهتها، أكدت عضوة الجمعية شرف القرافي على حديث الدكتور العوفي، في أن خطاب الدعوة لم يصل إلا في نفس يوم الافتتاح ومكتوب فيه أن الافتتاح سيكون عند الساعه العاشرة والنصف، مضيفة «تم توجيهي للمشاركة في الملتقى من قبل المشرف على الجمعية، وفعلا وصلت إلى مقر الحفل ولم أجد أي اهتمام من ناحية عدم وجود أي دور للجمعية في الملتقى»، موضحة «إحدى عضوات اللجنة المنظمة أبلغتني أن الدعوة التي وصلت كانت دعوة عامة ليست للمشاركة، وأن اسم الجمعية لم يكن مدرجا في قائمة المشاركين»، واستغربت القرافي ما عدته «تهميشا وعدم تقدير للجمعية ودورها في المنطقة، خصوصا في مباشرة قضايا العنف الأسري والتي هي من أولويات عمل الجمعية».

وسألت «عكاظ» الدكتورة فاطمة داوود رئيسة اللجنة المنظمة لملتقى العنف الأسري في المدينة عن «عتاب» مدير فرع جمعية حقوق الإنسان، فأجابت «الدعوة أرسلت قبل وقت كاف للمشرف على الجمعية الدكتور محمد سالم شديد العوفي، وبالنسبة لعدم إدراج أي مشاركة للجمعية في الملتقى، علمت أنهم لا ينظمون محاضرات وبالتالي لم نجعل لهم مشاركة في هذا الجانب، أما بالنسبة للتكريم فنحن لم نكرم إلا من ساعد في تنظيم الملتقى وشارك فيه».

تركي بن محمد : مؤسسات المجتمع المدني تعزز الإصلاحات والارتقاء بالمجتمع السعودي

المصدر: جريدة المدينة الجمعه١٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٢
http://www.al-madina.com/node/٢٨٣٥٢٩

واس - الدوحة

أوضحت المملكة العربية السعودية أنها سعت في إطار رؤية شاملة وواضحة لتعزيز الإصلاحات والارتقاء بالمجتمع السعودي وبناء مؤسسات المجتمع المدني ليكون لها دور إيجابي في عملية الإصلاحات في المملكة حيث أسهمت أطياف المجتمع السعودي كافة من أكاديميين وأدباء ورجال دين وإعلام وحقوقيين وغيرهم بفعالية في بلورة هذه الرؤية ، باعتبار أن الأصل في الإصلاحات أن تنبع من الداخل وتنسجم مع المبادئ التي نؤمن بها ، وتتواءم مع هوية المجتمع السعودي وثقافته القائمة على مبادئ الشورى والعدل والمساواة وتلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ، وتصب في النهاية في خدمة المواطن واستقراره وتطلعاته مع الاستفادة من خبرات وتجارب المجتمعات الأخرى وبما يتوافق مع الحاجة لذلك.

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها صاحب السمو الأمير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير وكيل وزارة الخارجية للعلاقات متعددة الأطراف أمام الدورة السابعة لمنتدى المستقبل مجموعة الثماني المنعقد حالياً في العاصمة القطرية الدوحة تحت عنوان " الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا" . وعبر سموه في بداية الكلمة عن شكر وتقدير المملكة العربية السعودية لدولة قطر باستضافة الدورة السابعة لمنتدى المستقبل بشراكة مع كندا الصديقة ، منوهاً بما تحقق من انجازات خلال الدورات السابقة التي شكلت منعطفاً مهماً لتحقيق أهداف هذا المنتدى والمتمثلة في تبادل الآراء والأفكار بين الدول الصناعية ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، والعمل على تعزيز آليات الشراكة بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني بما يؤطر لأسس الحوار البناء المثمر الذي من شأنه أن يعزز من مسار الاستقرار والإصلاحات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنسجمة مع القيم الثقافية والسياسية في مجتمعاتنا.

وقال لقد لمسنا أهمية هذه الشراكة في مواجهة التحديات التي ألمت بالعالم سواء على المستوى الاقتصادي أو التنمية البشرية والاجتماعية من خلال ورش العمل الإقليمية التي انعقدت في كل من الدوحة وبيروت واسطنبول. ويحدونا الأمل في أن تتمخض مداولاتنا عن نتائج تعزز ما تم التوصل إليه من نتائج ايجابية تسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وفي بقية أنحاء العالم.

وأوضح سمو وكيل وزارة الخارجية للعلاقات متعددة الأطراف أن حضور هذه النخبة من ممثلي الحكومات والهيئات الإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني يدلل على الجدية في التواصل مع جميع الأطراف من أجل إيجاد شراكة فاعلة وناضجة وبما يحقق تطلعاتنا من هذا المنتدى. واستعرض بعض ما أنجزته المملكة في إطار تواصلها مع مؤسسات المجتمع المدني كافة وأفاد أن المملكة العربية السعودية تدرك أن مشاركة الفعاليات والمؤسسات في المجتمع السعودي في رسم إستراتيجية الإصلاح في المملكة وكيفية تنفيذها ، يهدف بالدرجة الأولى إلى توسيع دور هذه المؤسسات في الحياة العامة والإسهام بإيجابية في تحقيق التنمية الشاملة والتطوير ، كما تشكل رافدا مساعدا من روافد اتخاذ القرار . وفي هذا الإطار تم إنشاء العديد من هذه المؤسسات منها على سبيل المثال : هيئة حقوق الإنسان ، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، وهيئة الصحفيين السعوديين ، ومركز الحوار الوطني ، بالإضافة إلى تأسيس العديد من الجمعيات الخيرية مثل البرنامج الوطني للأمان الأسري والندوة العالمية للشباب الإسلامي والجمعية الخيرية لرعاية الأيتام ومركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة وجمعية الأطفال المعوقين وجمعية النهضة النسائية الخيرية .كما يوجد هناك العديد من المؤسسات المتخصصة في مجالات الإعلام والاتصال والعلوم السياسية والاقتصاد والهندسة والحاسب الآلي والإدارة ومراكز التدريب والتأهيل بالإضافة لما تقوم به الغرف التجارية والصناعية ومجالسها من دور كبير وجهود ملموسة في تنمية وتطوير القطاع الخاص.

وبين سموه أن المملكة سعت لمشاركة العديد من مؤسسات المجتمع المدني السعودي في رؤاها لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وبمشاركة فاعلة من القطاع الخاص انطلاقاً من مبدأ المصلحة التي تتطلبها هذه المشاركة لتحقيق النمو الذي

لا يخل بتناغم وانسجام القطاعين العام والخاص ودورها في الاقتصاد السعودي ، ومن جانب آخر ، أولت المملكة المؤسسات التعليمية أهمية خاصة على اعتبار أن التعليم يشكل الركيزة الأساسية لتطور أي مجتمع ، وتمثل ذلك في إعادة هيكلة العديد من المؤسسات التعليمية ومراجعة وتحديث المناهج بما يتواءم مع معطيات العصر ومبادئ وقيم واحتياجات المجتمع السعودي ، كما تم إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية التي تعد مؤسسة تعليمية عالمية ، علاوة على تأسيس العديد من الجامعات والكليات ومراكز التدريب والتأهيل في مختلف مدن ومناطق المملكة ، كما حظيت الإصلاحات الاجتماعية أيضاً بنصيب وافر من العناية والاهتمام.

وأضاف أن المشهد العام للمجتمع السعودي يزخر بالعديد من الفعاليات والنشاطات التي تصب في إطار التشاور والمشاركة في بناء المواطن الذي هو اللبنة الأساسية للتنمية وهدفها ، ومن خلال بذل جميع قطاعات المجتمع ومؤسساته العامة والمدنية لجهود حثيثة وملموسة بما يحقق له تطلعاته المستقبلية في الأمن والاستقرار والازدهار وذلك ما تسعى لتحقيقه دول المنطقة وإن اختلف أسلوب التنفيذ بين دولة وأخرى حسب طبيعتها وأولوياتها في بناء مجتمعاتها وبما يحافظ على نسيجها الاجتماعي لضمان وحدته وتفاعله مع هذه التغييرات.

وأشار إلى أنه في هذا الإطار فإن منطقة الشرق الأوسط تنوء بالمشاكل التي يتحتم معالجتها باتباع سياسة أكثر عدلاً وإيجابية مثل القضية الفلسطينية وعملية السلام لأن الاستقرار والتنمية الحقيقية لن يتأتيا دون معالجة لهذه المشاكل عن طريق تحقيق العدالة وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية في هذه المنطقة التي هي بحاجة إلى إرادة وجهد جماعي وطرح حلول مقبولة تضع في الحسبان إعادة الحقوق لأصحابها وفق الشرعية الدولية وبما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، ومن هذا المنطلق فإننا نحث الدول الكبرى على تقديم مبادرات عملية ومجدية تتلاءم مع واقع المنطقة وتنطلق من الرغبة الجادة لحل القضايا الجوهرية في الشرق الأوسط وفق مرجعيات الشرعية الدولية والأطر المعروفة ، وحتى يكون ذلك محفزا للتنمية والاستقرار في منطقه طال انتظارها وأملها للحلول العادلة والشاملة لقضاياها ، وأن لا تستغل بعض الأطراف عدم التوصل لحلول لهذه القضايا لممارسة التسويف والمماطلة والتغيير المتعمد للجغرافيا والتاريخ والتمادي في انتهاك القانون الدولي. واختتم سمو الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير كلمته بالقول إن ما يستوجب علينا التفكير فيه جديا هو استثمار ما يتم التوصل إليه من خلال مداولاتنا لإنشاء آلية تنبثق عن هذا المنتدى يتم الاتفاق عليها لتكون رافداً يدعم تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في بناء وتطوير مجتمعاتنا بشكل يأخذ في الحسبان الظروف الداخلية لكل دولة وحسب أولوياتها وتطلعات مواطنيها وبما يحقق لها الأمن والاستقرار والتطور .

في كلمة ألقاها الأمير تركي بن محمد أمام منتدى الدوحة:

مؤسسات المجتمع المدني في المملكة رافد مهم في عملية الإصلاح والتنمية

المصدر: جريدة الرياض الجمعه١٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٤
http://www.alriyadh.com/١٤/٠١/٢٠١١/article٥٩٤٤١٨.html

الدوحة - و.ا.س:

أوضحت المملكة العربية السعودية أنها سعت في إطار رؤية شاملة وواضحة لتعزيز الإصلاحات والارتقاء بالمجتمع السعودي وبناء مؤسسات المجتمع المدني ليكون لها دور إيجابي في عملية الإصلاحات حيث أسهمت أطياف المجتمع السعودي كافة من أكاديميين وأدباء ورجال دين وإعلام وحقوقيين وغيرهم بفعالية في بلورة هذه الرؤية ، باعتبار أن الأصل في الإصلاحات أن تنبع من الداخل وتنسجم مع المبادئ التي نؤمن بها ، وتتواءم مع هوية المجتمع السعودي وثقافته القائمة على مبادئ الشورى والعدل والمساواة .

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها صاحب السمو الأمير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير وكيل وزارة الخارجية للعلاقات متعددة الأطراف أمام الدورة السابعة لمنتدى المستقبل / مجموعة الثماني المنعقد حالياً في العاصمة القطرية الدوحة تحت عنوان "الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا ."

ودعا الأمير تركي بن محمد الى إنشاء آلية تنبثق عن المنتدى يتم الاتفاق عليها لتكون رافداً يدعم تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في بناء وتطوير مجتمعاتنا بشكل يأخذ في الحسبان الظروف الداخلية لكل دولة وحسب أولوياتها وتطلعات مواطنيها وبما يحقق لها الأمن والاستقرار والتطور .

وقال انه في هذا الإطار تم إنشاء العديد من هذه المؤسسات منها على سبيل المثال هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئة الصحافيين السعوديين ، ومركز الحوار الوطني ، بالإضافة إلى تأسيس العديد من الجمعيات الخيرية مثل البرنامج الوطني للأمان الأسري والندوة العالمية للشباب الإسلامي والجمعية الخيرية لرعاية الأيتام ومركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة وجمعية الأطفال المعوقين وجمعية النهضة النسائية الخيرية. وبيّن سموه أن المملكة سعت لمشاركة العديد من مؤسسات المجتمع المدني السعودي في رؤاها لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وبمشاركة فاعلة من القطاع الخاص انطلاقاً من مبدأ المصلحة التي تتطلبها هذه المشاركة لتحقيق النمو الذي لا يخل بتناغم وانسجام القطاعين العام والخاص ودورها في الاقتصاد السعودي ، ومن جانب آخر ، أولت المملكة المؤسسات التعليمية أهمية خاصة على اعتبار أن التعليم يشكل الركيزة الأساسية لتطور أي مجتمع ، وتمثل ذلك في إعادة هيكلة العديد من المؤسسات التعليمية ومراجعة وتحديث المناهج بما يتواءم مع معطيات العصر ومبادئ وقيم واحتياجات المجتمع السعودي ، كما تم إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية التي تعد مؤسسة تعليمية عالمية ، علاوة على تأسيس العديد من الجامعات والكليات ومراكز التدريب والتأهيل في مختلف مدن ومناطق المملكة ، كما حظيت الإصلاحات الاجتماعية أيضاً بنصيب وافر من العناية والاهتمام .

ودعا الى معالجة مشاكل المنطقة باتباع سياسة أكثر عدلاً وإيجابية مثل القضية الفلسطينية وعملية السلام لأن الاستقرار والتنمية الحقيقية لن يتأتيا دون معالجة لهذه المشاكل عن طريق تحقيق العدالة وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

دراسة: ارتفاع الحالات إلى ٣ آلاف والمعدل الأعلى في مكة

رصد أمني - اجتماعي - اقتصادي لمواجهة هروب الفتيات

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة١٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٤ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٤/Con٢٠١١٠١١٤٣٩٤٦٠٣.htm

تهاني خوج - مكة المكرمة، عدنان الشبراوي، أروى خشيفاتي، هاني باحسن - جدة، حسن النجراني - المدينة المنورة، أحمد العطوي - تبوك، محمد السريعي – بيشة

«عندما كنت في سن الـ١٦، مكثت سبعة أعوام حبيسة غرفتي لما تعرضت له من ضرب وعنف ومهانة من والدي وإخوتي الكبار، حد حرماني من الدراسة، ولما لم أعد أحتمل المزيد من قسوتهم وظلمهم، قررت الهرب من منزل والدي، فاتجهت إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مكة المكرمة، ومنها إلى دار الحماية التي مكثت فيها ثلاثة أسابيع وجدت خلالها معاملة سيئة من مسؤولات الدار، ما دفعني للهروب مرة أخرى والسكن مع سيدة مسنة تعيش وحيدة في رباط خيري».

هذه القصة بتفاصيلها المؤلمة التي ترويها فتاة من مكة المكرمة رمزت لاسمها بـ(ع. س)، لا تعكس حجم مشكلة هروب الفتيات، بل هناك عدد لا يستهان به من الفتيات الهاربات من جحيم العنف الأسري إلى «المجهول».

فوفقا لما ذكره عبد الله السهلي عضو هيئة حقوق الإنسان في مكة المكرمة أن أعداد الهاربات من منازلهن ما بين ٨٥٠ و٣٠٠٠ حالة سنويا، وفيما كانت دور الحماية وحقوق الإنسان تستقبل حالة واحدة في الشهر، أصبحت تستقبل عشرات الحالات، ما يعكس تزايد أعداد الفتيات الهاربات في الآونة الأخيرة.

وكشفت المعطيات أن قضايا هروب الفتيات أقل من ٢٠ عاما، بلغت ١٩,٥ في المائة، كما أن الدوافع من ناحية الرغبة في الهروب بالنسبة للفئة العمرية من ٢٠ عاما فأقل بلغت ٣٣,٣ في المائة، و٢٨,٧ في المائة للظلم والقهر، ٢٦,٣ في المائة للجهل، و٢٤,١ في المائة للتغلب على الفراغ والملل، والإكراه ٢٣ في المائة، والانفعال ١٩،٥ في المائة، وأن أكثر مدينة سجلت أعلى نسب الهروب والجريمة مكة المكرمة تليها الرياض ثم جدة، وعزت الدراسة ذلك إلى الكثافة السكانية في تلك المدن.

وبغض النظر عن الإحصائيات، يظل هروب الفتاة من منزل الأسرة بكل ما ينطوي عليه ذلك من أخطار وضياع، ظاهرة تدق ناقوس الخطر عاليا في المجتمع، وليطرح السؤال نفسه بقوة عن الدوافع الحقيقية التي تقف وراء تصاعد نسب الهاربات في أوساط مجتمع محافظ على القيم والتقاليد، والأسباب التي تدفع ببعض الفتيات لترك أسرهن، وما الدور الذي يمكن أن تضطلع به مختلف المؤسسات التربوية والتعليمية والاجتماعية في التصدي للظاهرة.

وهناك المزيد من القصص والروايات داخل أقسام الشرط وهيئة التحقيق والادعاء العام والمحاكم ودور الحماية الاجتماعية ومؤسسات رعاية الفتيات، التي تشير في مجملها إلى أن العنف الأسري، وغياب لغة الحوار، والحرمان العاطفي، والتسلط الذكوري، والتفرقة في معاملة الأولاد عن البنات، قاسم مشترك في معظم حالات الهروب، إلى جانب عوامل أخرى تتمثل في التفكك الأسري والفقر.

حالة تحرش

وفي حالة أخرى، بدأت معاناة فتاة في مكة المكرمة عندما توفي والدها وقررت والدتها العيش مع أخيها الأكبر وزوجته، فوجدت السيطرة من خالها الذي ظل يضربها ويجبرها على خدمته وخدمة زوجته، حد التحرش من أحد أبنائه الكبار، ولما ضاقت بهم ذعرا، استعانت بصديقة أشارت عليها بالخروج من المدرسة والذهاب إلى دار الحماية بعيدا عن تسلط الخال وأبنائه وزوجته، أما والدتها فلم تستطع الكلام خوفا من طردها من المنزل.

جحيم الأزواج

وتروي (ب. ر) الهاربة من سجن زوجها المتسلط الذي أرغمت على الزواج منه، أنها عندما كانت في الـ١٨ من عمرها أعطتها إحدى صديقاتها رقم شاب للتعرف عليه، حتى وثقت بالخروج معه على أمل أن يتزوجها مستقبلا، فكان أن رجعت لأهلها بجنين في أحشائها، بعد تخلي الشاب عنها، ولكن والدها لم ينتظر حتى تقع «الكارثة» في بيته، بل ذهب إلى الشاب واتفق معه على مبلغ معين من المال للزواج من ابنته تفاديا للفضيحة في مجتمع لا يتهاون في قضايا العرض والشرف والسمعة، وتم الزواج لكنها ندمت عليه، ذلك أن المكوث في بيت أهلها كان أهون عليها من المكوث في بيت زوجها الذي أذاقها ألوان الشتم والسباب والضرب والاحتقار، فقررت الهرب من بيت زوجها إلى حقوق الإنسان لمساعدتها في إيجاد مأوى، فبعثوا بها إلى دار الحماية.

زيجات بالإكراه

هناء (٢٠ عاما) فتاة في جدة تركت والدتها وأخواتها، لتهرب مع شاب تعرفت عليه عبر منتديات الإنترنت، وغابت عن المنزل ما يقارب الأسبوعين قبل أن يتم القبض عليها وتسوية الأمر من الناحية الشرعية.

وليلي (١٩ عاما) غادرت منزل أهلها هربا من قسوة والدها، فاستنجدت بأول شاب التقت به، ثم سلمت الفتاة نفسها للشرطة، بعدما أدركت فداحة الوضع الذي آلت إليه، إلا أن الشاب أبدى رغبته في الزواج منها أمام والدها، بعدما تم تأديبهما على الوجه الشرعي. وسناء فتاة تم تزويجها من رجل دون رضاها، فما كان منها إلا أن غافلت أهلها، وهربت من منزل أسرتها في مكة المكرمة إلى جدة متنكرة في زي الرجال وتعرفت على سائق أجرة، وكان لحسن حظها على خلق ودين، فأخذها إلى بيته بين زوجته وبناته، واتصل بأخيها لاستلامها.

هاربة في شاليه

واعترفت سعاد (٢٥ عاما) أمام المحكمة في جدة أن أباها منفصل عن أمها، وبالتالي افتقدت حنانهما وفي فترة معينة تعرفت على فتيات أخريات، فذهبت للسهر معهن، وبعد أن علم أبوها بأمرها، أراد أن يصحح الأمر، ولكنه زاد الطين بلة فقد أخذها للعيش مع زوجته التي أخذت تعنفها، وكان أبوها يضربها حسب دعواها، بعد ذلك قررت الهرب من بيت أبيها، حتى قبض عليها في أحد الشاليهات، وحكم عليها بالسجن ستة أشهر وأودعت مؤسسة رعاية الفتيات.

متنكرة في زي شاب

وفي القنفذة، سجلت ملفات الأجهزة الأمنية قصة هروب فتاة في سن الـ٣٣ من منزل زوجها، والإقامة مع أربعة رجال في جدة على أساس أنها شاب خليجي لشهرين دون أن ينكشف أمرها كونها كانت ترتدي الزى الرجالي، وكانت تقود السيارة وتؤدي الصلاة في المسجد وتخالط الرجال، قبل أن يتم كشفها وإيداعها السجن على ذمة قضية التغيب عن منزل زوجها وسرقة مبالغ منه وتشبهها بالرجال.

منحنى خطير

إلى ذلك، يصف الدكتور عبد الرحمن عبد الحميد السميري مدير الحقوق الخاصة في إمارة منطقة تبوك وباحث في علم الجريمة هروب الفتيات بأنه يشكل منحنى خطيرا يستوجب التصدي له، مرجعا أسبابه إلى غياب الحوار داخل الأسرة، ما يجعل الفتاة في حالة قلق نفسي وتفكير مشتت يدفعها لاتخاذ قرار سلبي لضعف الوازع الديني والرقابة الذاتية وعدم الثقة في النفس، بسبب العنف الأسري وكثرة المشاكل بين الأب والأم، ما ينتج عنه جو أسري مضطرب يدفع الفتاة للبحث عن مكان آمن يجعلها ذات شخصية متمردة أو مكبوتة تعاني الحرمان العاطفي والمادي، مشيرا إلى أن المجتمع الخارجي المحيط بالأسرة قد يسهم في انحراف الفتاة إلى ممارسات غير أخلاقية، مثل التعرف على أصدقاء سوء من خلال الهاتف والنت والقنوات الفضائية.

ضغوط نفسية وعنف أسري

ويعزو وكيل كلية التربية للدراسات العليا في جامعة طيبة في المدينة المنورة الدكتور نايف بن محمد الحربي أسباب هروب الفتيات إلى الضغوط النفسية والعنف الأسري، ما يدفع الفتاة للبحث عن من يصرف عليها، وقد يكون العنف من خلال منع الأب الفتاة من الزواج بحكم وظيفة الفتاة والحصول على راتبها أو عدم تكافؤ النسب أو ارتفاع المستوى الاقتصادي للأسرة وتعدد زوجات الأب، في ظل انخفاض اقتصادي تعاني منه الأسرة، وعدم وجود القدرة على التربية والتعامل مع الأبناء، فيدفع الفتاة نحو الهروب للبحث عن مكان تجد فيه الاهتمام، كما أن التفكك الأسري أو وفاة أحد الزوجين أو سجنهما، يترك الحبل على الغارب لتتمكن الفتاة من الخروج ساعات طوال ولا ترصد أحيانا، فتظهر سلوكيات على الفتاة منها الهرب والممارسة مع شخص آخر كي يرضخ الأب لرغباتها ويزوجها بمن تريد.

مجلس الشورى

من جانبه، أكد عضو مجلس الشورى سليمان الزايدي أنه لم تعرض على المجلس أي دراسات أو أوراق عمل تخص موضوع هروب الفتيات، مرجعا أهم أسباب هروب الفتيات للتفكك الأسري والحرية المطلقة، كما اعتبر الإعلام المفتوح أحد أهم الأسباب التي ساعدت على اتساع هذه الظاهرة، لافتا إلى أن دور الرعاية الموجودة حاليا غير مهيأة بشكل

صحيح لاستقبال الفتيات الهاربات وتخليصهن من معاناتهن وتهيئتهن التهيئة السليمة للعودة والانخراط في المجتمع.
حقوق الإنسان
وعلى مستوى حقوق الإنسان، لا يعتقد المشرف على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة الدكتور محمد بن سالم العوفي أن هروب الفتيات يشكل ظاهرة في المنطقة بل حالات فردية، تعود أسبابها إلى التفكك الأسري وقسوة الأبوين أو أحدهما في التربية، والتحرش من قبل أحد المحارم، وضعف الوازع الديني والأخلاقي، مشيرا إلى أن الجمعية عالجت خلال ثمانية أشهر منذ إنشائها أربع حالات هروب، تتمثل في اعتداء أب على ابنته بالضرب المتكرر، وعضل أب لابنته وعدم زواجها إضافة لتعرضها للتحرش، وسوء معاملة وعنف أسري وهجر وخلاف، فيما أكد مصدر مسؤول في الجمعية اهتمام الجمعية بقضايا العنف ضد النساء والأطفال ومتابعتها حتى إيجاد الحلول المناسبة لها، مشيرا إلى أن هناك لجنة مشكلة من عدة جهات حكومية تشمل الشؤون الاجتماعية والداخلية والعدل للنظر في قضايا العنف ضد المرأة والطفل.
ويعزو عبدالله السهلي (عضو جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة) بروز الظاهرة في المجتمع إلى ما تتعرض له الفتاة من عنف أسري، والفارق الكبير بين أفكارها وأفكار أسرتها، وانعدام منهج الحوار، ما يدخل الفتيات في حالة صراع حاد، إضافة إلى بعض العقبات كإكمال نصف الدين والدراسة والفقر، ما يولد الإنفجار فالهروب، مشيرا إلى محاولة البعض إخفاء الظاهرة وعدم الجهر بها حتى تصل إلى مراكز الشرطة وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
لا إفراط ولا تفريط
ولخصت كل من الأخصائية النفسية في جدة رفعة المطيري، والدكتورة نادية نصير رئيسة مكتب الأمل للاستشارات النفسية والاجتماعية، وعهود ربيع الرحيلي الباحثة في علم النفس والمحاضرة في جامعة طيبة، أسباب هروب الفتيات في ضعف الوازع الديني وسوء أنماط التنشئة الأسرية وجماعة الرفاق بالإضافة لوسائل الإعلام التي تزين للفتاة العالم الخارجي مقارنة بسوء محيطها الداخلي، والحاجة للشعور بالحب والأمن والتقدير متمثلة في إشباع حاجة الفتاة لتقبل الأسرة لكيانها واحترام آرائها ومتطلباتها الشخصية، وزيادة ثقتها بنفسها، وإشباع حاجتها للشعور بالانتماء وليس النبذ والإهمال، وزواج الفتيات الصغيرات بمن هم أكبر سنا.
وفيما تؤكد الرحيلي على أنه متى ما تم إشباع هذه الحاجات فلن تلجأ الفتاة لوسيلة أخرى لتعويض ما تعانيه من حرمان، ترى المطيري أن عدم دراسة هذه المشكلات وطرحها للنقاش، قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، فالأسرة دون حنان لا تصبح أسرة وإذا فقدت الفتاة هذا العنصر فإن الكارثة قادمة لا محالة، فالفتاة عندما تهرب تفكر فقط في مشكلتها ولا تفكر في ما سيحدث لها بعد الهرب وكيف ستعيش ولو فكرت في ذلك فلن تهرب على الإطلاق، فعند هروبها لا تعلم أنها ستكون فريسة سهلة للذئاب الذين يصطادون الهاربات، وقد تقع فريسة سهلة لإدمان المخدرات إلى جانب إقامة علاقات غير شرعية، وبالتالي يقبض عليها لتعيش حياتها في السجن، في حين تؤكد الدكتورة نصير أنه متى ما فقدت الفتاة عنصري الحنان والثقة، قد تتعرض لمشاكل تؤدي بها إلى الهرب من أسرتها، وللأسف أن كثيرا من حالات الهروب لا يبلغ عنها من قبل الأهل خوفا من الفضيحة.
غياب القدوة
وتتفق كل من الأخصائية الاجتماعية مرام مهدي خياط في جدة، والباحثة الاجتماعية في وزارة الشؤون الإجتماعية شادية غزالي، والأخصائي الاجتماعي محمد حمير البلوي وطلال الناشري أخصائي ومدير الخدمة الاجتماعية في مستشفى الملك فهد على أن هناك أسبابا أخرى وراء هروب الفتيات أبرزها عدم وجود القدوة الحسنة داخل الأسرة.
ففيما يرى الناشري أن على الأم دورا كبيرا في ملاحظة سلوك بناتها والتعرف على صديقاتهن وعدم ترك الحبل على الغارب، ترى مرام خياط أن انعدام التواصل والحوار الإيجابي، والمشكلات المنزلية الناجمة من الزواج الثاني للأب أو الأم، والتفكك الأسري
أحكام قضائية
وحول الأحكام الصادرة ضد الفتاة الهاربة، قال مصدر قضائي في جدة إن الأحكام تختلف من حالة لأخرى، ولكن يتم التعامل مع الفتاة بسرية ومحاولة التوصل إلى حل مع الأسرة وتسوية الأمر بينهما لضمان عدم هروب الفتاة مرة أخرى خاصة أننا في مجتمع محافظ، مشيرا أن دخول الفتاة السجن قد يدمرها لأن مجتمعنا لا يقبل مثل هذه القضايا، أما في حالة وجود قضية أخرى وقعت فيها الفتاة بعد الهرب مثل فقدان عذريتها أو الحمل سفاحا أو تعاطي المخدرات، فالحكم هنا يختلف ويتم تحديد الحكم بعد اكتمال التحقيقات ثم تحول إلى القاضي المختص الذي يدرس القضية ويحكم فيها.
ليست ظاهرة

أرجع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والتنمية الاجتماعية الدكتور عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، أسباب هروب الفتيات إلى الخلافات الأسرية والتحولات التي يشهدها المجتمع وتأثره بالغزو الإعلامي، إلا أن هذا الهروب لم يرق من وجهة نظره لمستوى الظاهرة، موضحا أن الأرقام المتعلقة بهروب الفتيات التي سجلت في العام الماضي لم تتجاوز عشر حالات، وهو رقم لا يمكن أن يذكر مقارنة بدولة يزيد عدد سكانها على ٢٠ مليون نسمة.
مشيرا إلى أن الوزارة أجرت دراسات لمعرفة أسباب هروب بعض الفتيات من دور الحماية، كان من نتائجها أن الحالات التي هربت يتميز سلوكها بسلوك التمرد وليست لديها القابلية على الانضباط، ولذلك لم تستطع التقيد بتعليمات الدار، فلجأت إلى الهروب، مبينا أن جميع من يلتحق بدور الحماية أو الدور الأخرى التابعة للشؤون الاجتماعية يخضعون لجلسات مع أخصائيين نفسيين واجتماعيين، لحل مشاكلهم والوقوف على معاناتهم وتذليل الصعاب التي قد تواجههم.
هروب الشباب
رغم أن مشكلة هروب الأبناء من المنازل موجودة ولا يمكن إنكارها، إلا أن سالم الطويرقي مدير إدارة الإرشاد الطلابي في وزارة التربية والتعليم في جدة لا يعتقد أنها ظاهرة اجتماعية مقلقة تحتاج إلى بحث ودراسة، ولكن في الوقت ذاته لا يمكن الاستهانة بها كمشكلة يعود أثرها على الفرد والمجتمع، مرجعا أسبابها إلى أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة والدلال والقسوة الزائدتين، ما يهيئ شخصية الطفل لانحرافات فكرية وسلوكية تتمثل في الخنوع والخضوع أو التمرد والخروج على النظام، وكلتا النتيجتين لهما آثارها السلبية، حيث يكون الطالب جاهزا لارتكاب مخالفات سلوكية لإثبات ذاته، فيكون عرضة لتأثيرات الآخرين الذين يجدونه لقمة سائغة يحركونه كيفما يشاؤون، وعندما لا يقدر على مواجهتهم ولا مخالفتهم ولا يرد لهم طلبا، يكون ملكا لأفكارهم ومسايرا لهم وأداة يحركونها كيفما شاؤوا ومتى شاؤوا.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

حقوق الإنسان تعترف في دراسة:

٤٠٪ لا يثقون في الجمعية الوطنية و ٢٠ ٪ لجأوا لغيرها

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه١٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٤ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٤/Con٢٠١١٠١١٤٣٩٤٦٤٠.htm

نواف عافت ــ الرياض
أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، دراسة تثبت أن ٤٠ في المائة ممن لجأوا للجمعية لا يثقون بها، وأن ٢٠ في المائة ممن تعرضوا لانتهاكات خاصة لجأوا إلى جهات غير معنية في المملكة في دليل على قلة الوعي لدى المجتمع بحسب الدارسة.
وأشارت الدراسة إلى أن قضايا العنف الأسري، والسجناء، والعمالية، الأكثر معرفة بين السعوديين، إذ بلغت نسبة متابعتها ٤١ في المائة، وألمح التقرير إلى أن ٥٧ في المائة من أفراد المجتمع على استعداد لنشر ثقافة حقوق الإنسان. وأوضح التقرير، أن المجتمع السعودي يحبذ شاشات التلفزة لنشر وسائل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، تليها الصحف والإنترنت، بينما لا تجد المحاضرات والندوات قبولا كغيرها من الوسائل.
وأضاف بعض شرائح المجتمع تحتاج لتكثيف التوعية بثقافة حقوق الإنسان، وعلى رأسها الإناث وأصحاب الفئات العمرية الأقل، إضافة إلى العزاب وذوي التعليم المحدود. وذكر التقرير، أن المشاركة في تعزيز حقوق الإنسان بواسطة المدونات المتخصصة يمثل ما نسبته ١٤ في المائة، و٩ في المائة في المنتديات، بينما المقالات بنسبة ٢٢ في المائة.
ذكر لـ«عكاظ» مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن الجمعية عملت على إنجاز القضايا التي تردها عبر أخذ القضايا بجدية كبيرة كل قضية على حدة، وإعطاء كل موضوع حقه عبر الطرق النظامية، إضافة لإعطاء المشورة القانونية للمتظلمين.

مؤسسات المجتمع المدني السعودية... نابعة من الداخل ومنسجمة مع المبادئ

المصدر: جريدة الحياة الجمعه١٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٤ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/223332

} الدوحة - «الحياة

أوضحت المملكة العربية السعودية، أنها سعت في إطار رؤية شاملة وواضحة لتعزيز الإصلاحات والارتقاء بالمجتمع السعودي وبناء مؤسسات المجتمع المدني، ليكون لها دور إيجابي في عملية الإصلاحات في المملكة، إذ أسهمت أطياف المجتمع السعودي كافة من أكاديميين وأدباء ورجال دين وإعلام وحقوقيين وغيرهم بفعالية في بلورة هذه الرؤية، باعتبار أن الأصل في الإصلاحات أن تنبع من الداخل، وتنسجم مع المبادئ التي نؤمن بها، وتتواءم مع هوية المجتمع السعودي وثقافته القائمة على مبادئ الشورى والعدل والمساواة، وتلبي حاجات المجتمع ومتطلباته، وتصب في النهاية في خدمة المواطن واستقراره وتطلعاته مع الاستفادة من خبرات وتجارب المجتمعات الأخرى، وبما يتوافق مع الحاجة لذلك.

جاء ذلك في كملة المملكة التي ألقاها وكيل وزارة الخارجية للعلاقات متعددة الأطراف الأمير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير أمام الدورة السابعة لمنتدى المستقبل في مجموعة الثمانية المنعقد حالياً في العاصمة القطرية (الدوحة) بعنوان الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.

وعبّر في بداية الكلمة عن شكر وتقدير المملكة العربية السعودية لقطر لاستضافة الدورة السابعة لمنتدى المستقبل بالشراكة مع كندا، منوهاً بما تحقق من انجازات خلال الدورات السابقة التي شكلت منعطفاً مهماً لتحقيق أهداف هذا المنتدى، والمتمثلة في تبادل الآراء والأفكار بين الدول الصناعية ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، والعمل على تعزيز آليات الشراكة بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني، بما يؤطر لأسس الحوار البناء المثمر الذي من شأنه أن يعزز من مسار الاستقرار والإصلاحات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنسجمة مع القيم الثقافية والسياسية في مجتمعاتنا.

واستعرض بعض ما أنجزته المملكة في إطار تواصلها مع مؤسسات المجتمع المدني كافة، وأفاد بأن المملكة العربية السعودية تدرك أن مشاركة الفعاليات والمؤسسات في المجتمع السعودي في رسم استراتيجية الإصلاح في المملكة وكيفية تنفيذها تهدف بالدرجة الأولى إلى توسيع دور هذه المؤسسات في الحياة العامة، والإسهام بايجابية في تحقيق التنمية الشاملة والتطوير، كما تشكل رافداً مساعداً من روافد اتخاذ القرار، وفي هذا الإطار تم إنشاء العديد من هذه المؤسسات، منها على سبيل المثال: هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة الصحافيين السعوديين ومركز الحوار الوطني، إضافة إلى تأسيس العديد من الجمعيات الخيرية، مثل البرنامج الوطني للأمان الأسري، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، والجمعية الخيرية لرعاية الأيتام، ومركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، وجمعية الأطفال المعوقين، وجمعية النهضة النسائية الخيرية.

الربيش :الرعاية الصحية ناقصة بدون الأخصائي

المصدر: جريدة اليوم الجمعه١٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٣٧٢٣
http://www.alyaum.com/News/local_news/١٧٤٧-%D%٨%A%٧D%٨٤%٩D%٨B%١D%٨A%٨D٨%٩A%D%٨B٤-٣%A%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨B%١D%٨B%٩D%٨A%٧D٨%٩A%D%٨A٩-%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨B%٥D%٨AD%D٨%٩A%D%٨A٩-%D%٨٦%٩D%٨A%٧D%٨٢%٩D%٨B%٥D%٨A٩-%D%٨A%٨D%٨AF%D%٨٨%٩D٨٦%٩-%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨A%٣D%٨AE%D%٨B%٥D%٨A%٧D%٨A%٦D٨%٩A.html

خالد سجاف ، شذى الطيب

أنهى ٧٠ أخصائيا وأخصائية اجتماعية ورشة عمل "مهارات دراسة الحالة وطرق علاجها " التي احتضنتها جامعة الدمام ونظمتها إدارة الخدمة الاجتماعية بالتعاون مع إدارة الشؤون الأكاديمية والتدريب بمستشفى الملك فهد الجامعي بالخبر لمدة يومين ،

واشار مدير جامعة الدمام الدكتور عبد الله الربيش خلال افتتاحه الورشة إلى أهمية الأخصائي والأخصائية الاجتماعية في تقديم الرعاية والخدمة الطبية فإذا لم يتواجدوا ضمن الفريق الطبي ستظل الرعاية الصحية ناقصة بوصفهم عنصرا مهما ولهم دور حيوي وأهمية المشاركة في مثل هذه الورش تكمن في صقل المواهب العلمية للأخصائيين والأخصائيات وبالتالي من يستفيد من هذه الورش والندوات التي تقام من فترة لأخرى هم من سيفرضون أنفسهم وسينعكس بلا شك على أدائهم العملي ، وشددت الأخصائية الاجتماعية بمستشفى الملك فهد الجامعي جواهر بورسيس على تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في المستشفيات ، مبينة إن للأخصائي الاجتماعي عدة ادوار داخل وخارج المستشفى تتعلق بخدمة وحل مشاكل المرضى ومتابعة حالتهم بعد خروجهم من المستشفيات ، مشيرة إلى أن المستشفى تعامل مع ٨ حالات محاولة انتحار معظمهم لخادمات خلال الأشهر الستة الماضية ، إضافة لحالات العنف الأسري ضد الأطفال والنساء، وذكرت انه في حال حدوث أي مشاكل أسرية يتم اخذ التعهد على الرجل وإذا استدعى الأمر يتم التواصل مع هيئة وجمعيات حقوق الإنسان والشرطة ثم متابعته الحالات بعد خروج المريض من المستشفى لضمان عدم تكرار المشكلة ، وقال رئيس قسم الخدمات الاجتماعية الطبية بمستشفى الملك فهد الجامعي رئيس اللجنة المنظمة للورشة عبد الرحمن بوعلي أن الورشة قدمت ٧ ساعات تعليمية وقدمها البروفسور حسن محمد قاسم من جامعة أم القرى وتحدث عن ٥ محاور رئيسية هي عملية دراسة الحالة الاجتماعية وأساليبها ومهارات دراسة الحالة وتطبيقاتها وعمليات التشخيص بدراسة الحالة وأساليب العلاج وطرق إدارة الحالة وكل محور يتفرع منها عناصر فرعية .

حقوق الإنسان تتدخل

تكافؤ النسب يخلع عريسا قبل الزفاف

المصدر: جريدة عكاظ السبت١١ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٥/Con٢٠١١٠١١٥٣٩٤٨٠٦.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

تعتزم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة رفع تقرير مفصل لرئيسها عن حكم صادر من محكمة المدينة يقضي بخلع عروس من خطيبها بدعوى عدم تكافؤ النسب.

وأوضحت عضوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة شرف القرافي، أن أسرة الخطيب المخلوع تقدمت بشكوى إلى فرع الجمعية في المدينة تطلب فيها التدخل لحل القضية والنظر فيها، مشيرة إلى أنه تم طلب جميع الأوراق والمستندات الرسمية التي تثبت دعواهم، تمهيدا لرفعها في تقرير مفصل إلى المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة الدكتور محمد سالم العوفي، للنظر في القضية واتخاذ اللازم حيالها.

وكان قاض في محكمة المدينة المنورة فسخ عقد الزواج منتصف محرم الماضي بسبب شكوى تقدم بها ابن عم الخطيبة، معترضا على عدم تكافؤ النسب بين الزوجين.

وعرض القاضي على الزوج الفسخ شريطة أن يرد المهر كاملا، لكن الزوج اعترض على الحكم لعدم وجود سبب مقنع من زاوية شرعية يجبره على الطلاق.

وكان الرجل قد تقدم للزواج بالمرأة بعد أن ترملت بنحو ٢٠ عاما، إذ كانت وصية والدها أن يتم تزويجها لرجل صالح دون شروط أخرى، وهو ما كان منطبقا على الزوج، لكن الأمر لم يرق لابن العم الذي لا يملك حقا شرعيا يخوله التدخل في الموافقة من عدمها، لكنه تمكن من التأثير عليها برفع الدعوى القضائية التي صدر الحكم فيها بفسخ العقد.

القحطاني لـ الحياة: خطة خمسية لنشر ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة السبت١١ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/223582

الرياض - سعود الطياوي

كشف رئيس الجمعية السعودية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عن إعداد الجمعية خطة استراتيجية خمسية للجمعية تركز على نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع السعودي والبحث عن آليات هذا النشر، بحيث يكون هناك اطمئنان لدى الأفراد الذين يتعرضون لانتهاكات وتجاوزات لحقوقهم، من خلال جهة قادرة على مساعدتهم للوصول إلى حقوقهم.

وأشار القحطاني لـ«الحياة» إلى أن الخطة الجديدة تهدف إلى معرفة واجبات الأفراد التي ينبغي القيام بها من أجل خلق نوع من الثقافة الحقوقية داخل المجتمع السعودي، لافتاً إلى أن هناك أهدافاً بعيدة المدى تعمل الجمعية من أجل تحقيقها، في ظل الحاجة إلى وقت محدد لتحقيق تلك الأهداف، كما هي الحال كذلك لإدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج من خلال شركاء في وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم.

ونوه إلى أن المقام السامي وجه الجامعات بأخذ موضوع إدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج بعين الاعتبار، وإدخال مواد عن حقوق الإنسان كمقرر «هذا ما دأبت عليه بعض الجامعات خلال هذا العام والعام المقبل، مؤكداً أنه لا يمكن تغيير السلوك العام في يوم وليلة إلا من خلال التربية والتعليم والتثقيف والإعداد في مراجعة الأنظمة من خلال المناهج.«

وانتقد القحطاني بعض المسؤولين في بعض الجهات الذين يعتقدون أن تعاملهم مع المراجع هو من باب حقوق يمنحها للمواطن، «هذا مفهوم خاطئ تماماً، بل هي خدمة يجب تقديمها للمواطن أو المقيم وليس فضلاً منه، كونه في الأخير موظفاً في هذا الموقع من أجل المواطن وهذه الوظيفة هي مقابل راتب شهري معين»، مضيفاً أن كثيرين من موظفي الأجهزة الحكومية والخاصة لا يعرفون حقوقهم حتى الآن لأن منشآتهم لا تعرفهم بواجباتهم وحقوقهم.

وفيما يتعلق بما قدم من الجمعيات والمؤسسات الحقوقية للمواطن والمقيم قال: «هناك تغييرات كبيرة جداً في هذا الصدد من خلال تغير النظرة حول مفهوم حقوق الإنسان في السعودية، وأصبح الجميع يتحدث عن الحقوق والواجبات في الحق الإنساني، إضافة إلى أن باستطاعة أي شخص وقع عليه ظلم أو انتهاك لحقوقه أن يذهب إلى جمعيات وهيئات حقوق الإنسان، والأجهزة الحكومية بدأت تشعر بأن هناك جهات رقابية قادرة على العمل من أجل مساعدة المظلومين والمضطهدين.«

وعن إمكان توكيل محامين من الجمعية لأصحاب القضايا الذين ليس لديهم إمكان توكيل محامٍ، أكد حرص الجمعية على هذا الأمر «هناك مشاورات بين الجمعية وعدد من المحامين لعقد اتفاقات للتبرع عبر الجمعية للترافع عن بعض القضايا بشكل مجاني، وهذا ينطق من المسؤولية المجتمعية التي يجب أن يستشعرها الجميع.«

وطالب بنظام رسمي في الدولة يحتم الترافع عمّن ليس لديه إمكان لتوكيل محامٍ كما هو معمول به لدى الدول الأخرى، «وهناك شعور لأهمية وجوده لدى الجهات المعنية.«

وفيما يختص بالتظلمات التي ترد الجمعية من داخل السجون، أوضح أن قضايا السجناء العام الماضي حلت في المرتبة الثانية من مجموع القضايا التي وردت إلى الجمعية هذا العام، إذ سجلت الجمعية ٥٧٩ قضية، مشيراً إلى أن المسؤولين في إدارة السجون أطلعوا الجمعية على برنامجهم الإصلاحي والتوسعي للأعوام الخمسة المقبلة، من خلال افتتاح بعض الأقسام في السجون قريباً لإتاحة السعة الكافية للمساجين..وأضاف رئيس جمعية حقوق الإنسان أن من ضمن المشكلات التي تواجهها الجمعية فيما يتعلق بقضايا السجون بقاء المساجين لأكثر من ٦ أشهر من دون أن يتم إصدار أي أحكام في حقهم، «هذا الأمر يتعارض مع الأنظمة المعمول بها، إضافة إلى أن بعض السجناء انتهت محكوميتهم ولم يتم إطلاق سراحهم سواء كانوا مساجين سعوديين أو أجانب، إلى جانب اكتظاظ بعض السجون لدرجة تفوق الطاقة الاستيعابية لها، وسوء الخدمات الصحية داخل السجون ..ولفت إلى أهمية الحفاظ على حقوق الإنسان التي حمتها الشريعة الإسلامية ووضعتها من قبيل الوازع الديني في التعامل مع الآخرين سواء من المسؤولين أو المواطنين، مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة نشر مبدأ التسامح والحوار مع الآخر، وأهمية قيام المؤسسات والجهات الحكومية بدورها في الوفاء بمتطلبات حقوق الإنسان، والالتزام بالأنظمة والقوانين وتطبيقها بما يضمن للإنسان حقوقه.

حقوق الإنسان تتهم الإعلام بالتقصير

المصدر: جريدة الوطن السبت١١ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٥ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٧٤٦٨&CategoryID=٣

مكة المكرمة: علي العميري ٢٠١١-٠١-١٥ ٢:٠٦ AM

اتهم عضو جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة الدكتور محمد السهلي الإعلام بالتقصير في التعريف بحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني والدور الذي تقوم به هذه المؤسسات، مستثنيا الإعلام المقروء، مشيرا إلى أن له بعض الإسهامات في نشر الثقافة الحقوقية .

وشدد السهلي على أهمية تعاون وسائل الإعلام المقروءة، والمرئية، والمسموعة، في التعريف بثقافة حقوق الإنسان ونشرها في المجتمع بكل شرائحه. وبين في محاضرة ألقاها في قوة أمن المنشآت بالعاصمة المقدسة أول من أمس أن الشريعة حفظت حقوق الإنسان سواء أكان امرأة أم طفلا، إلى جانب المحتجزين لدى الجهات المختصة .وأشار إلى أن المملكة وقعت على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، مبينا أنها تسعى إلى حفظ الحقوق ورفع الظلم.

من جهة أخرى، زار وفد من قوة أمن المنشآت يضم عشرة ضباط بقيادة المقدم محمد المحوري فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة، والتقى مدير الفرع سليمان الزايدي الذي قدم شرحا مفصلا عن جهود الجمعية في الدفاع عن حقوق الإنسان، والعمل على نشر هذه الثقافة في المجتمع.

مكة: مواطنون يشتكون مستنقعات الأمطار إلى جمعية حقوق الإنسان .. وخطط بديلة لغرق الشوارع

المصدر: جريدة المدينة الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٤
http://www.al-madina.com/node/٢٨٣٧٥٩

عبدالله الدهاس - إبراهيم جبريل - مكة المكرمة تصوير- عبدالرحمن الفقيه

أدت أمطار الفجر إلى حدوث أضرار ملموسة في أحياء السبهاني والنوارية والبحيرات والعوالي وشارع الحج بمكة المكرمة صباح امس، فيما تلقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة شكوى من أهالي حي البحيرات بسبب المستنقعات التي خلفتها الأمطار،

فيما تسببت الأمطار بانهيار جدار في أحد الأحواش الواقعة بحي السُلمان بمكة وحدوث تلفيات في بعض السيارات، لاتزال الحفرة الموجودة بشارع الحج على حالها مشكلة خطرًا يهدد حياة المواطنين منذ ٣ اسابيع، وطالب عدد من المواطنين بتشكيل لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ مشاريع تصريف السيول وقال المواطن عدنان بن عبدالقادر سعداوي من أهالي حي العوالي: للأسف الشديد المشاريع المنفذة لم تؤد الغرض المطلوب في تصريف المياه مشيرًا إلى أن الأمطار التي لم تستمر طويلًا أظهرت وبكل جلاء أن هذه المشاريع في حاجة إلى المراجعة، وأبان كل من علي حسن الطيب وزكي عبداللطيف وإبراهيم الطحيني وعبدالله الثمالي أن المجاري التي تم وضعها لتصريف مياه السيول صغيرة ولا تستطيع استيعاب كميات المياه على الرغم من قلتها مشيرين إلى أهمية إيجاد لجنة متخصصة لوضع مخطط شامل لاحتياج كافة أحياء مكة التي يكثر بها تجمعات المياه على أن تربط هذه الشبكات بخط رئيسي بدلًا من فصل كل مشروع على حده.

وأبان المواطن حسن الطيب أن أربعا من سياراته تضررت بسبب الأمطار التي هطلت على مكة قبل أسبوعين كما شملت كذلك منازل بعض المواطنين وممتلكاتهم من الفرش والأجهزة الكهربائية وغيرها.

ويقول المواطن سالم الهوساوي: تسببت الأمطار التي هطلت فجر أمس في عرقلة الحركة المرورية في مدخل مكة من جهة طريق جدة السريع مشيرًا إلى أن مشاريع التصريف لاتزال عاجزة عن مواجهة الأمطار على قلة كميتها. وأوضح المواطن وليد الحربي من سكان حي البحيرات أن تجمعات الأمطار حبست المواطنين في منازلهم مشيرًا إلى أن المخاوف أصبحت ملازمة للمواطنين عند رؤيتهم للسحب أو سماعهم لتحذيرات الرئاسة العامة لمصلحة الأرصاد وحماية البيئة.

وفي شارع الحج طالب عبداللطيف بن فتا المقاطي من سكان الحي الجهات المختصة بالانتهاء من مشروع التصريف وردم الحفرة الموجودة به مشيرًا إلى أنها تشكل خطرًا كبيرًا عند تجمع مياه الأمطار. ويقول المواطن صالح بن منير

تسببت هذه الحفرة في سقوط سيارة بداخلها بعد أن جرفت مياه الأمطار اللوحات التحذيرية وطالب بمحاسبة الشركات والمقاولين المنفذين للمشاريع وخاصة مشاريع تصريف مياه السيول.

تنسيق مبكر

وخصصت إدارة الدفاع المدني بمحافظة الجموم أربع نقاط رئيسية لتمركز فرق الدفاع المدني الميدانية لمواجهة الأمطار والتي شهدتها المحافظة والقرى التابعة. وقال مدير الإدارة العقيد ثامر بن محمد الحارثي لـ(المدينة): إنه جرى تمركز أربع فرق في مدخل قرية هدى الشام بطريق مكة – المدينة القديم وفرقة بقرية الخيف وفرقة في مدخل قرية عين شمس وفرقة رئيسية بمقر الإدارة وأضاف إن غرفة العمليات لم تسجل أية حوادث تذكر سوى بعض الالتماسات الكهربائية البسيطة والتي جرى التعامل معها بسرعة. وأكد العميد جميل بن عمر أربعين مدير إدارة الدفاع المدني بالعاصمة المقدسة أن غرفة العلميات لم تسجل أية حوادث تذكر بسبب الأمطار التي شهدتها مكة المكرمة فجر أمس .وقال لـ(المدينة): إن هطول الأمطار بدأ في تمام الساعة الثانية فجرًا وكان مستواها من متوسطة إلى خفيفة مشيرًا إلى أنه يتم إشعار كافة الجهات ذات العلاقة قبل (١٢) ساعة من تحذيرات الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة مع زيادة التنسيق قبل ثلاث ساعات من نزول المطر حسب التوقعات الجوية. وأشار إلى وجود خطط بديلة بالنسبة للشوارع التي تشهد ارتفاعا في منسوب المياه وأوضح الناطق الإعلامي بإدارة الدفاع المدني بالعاصمة المقدسة المقدم علي المنتشري أن انهيار الجدار حادث عرضي مشيرًا أن الضرر اقتصر على بعض السيارات التي بجانبه، وقال عضو جمعية حقوق الانسان محمد بن عبدالرحيم كلنتن: إن فريقًا من الجمعية وقف على أجزاء من حي البحيرات ورصد تجمعًا واضحًا للمياه بسبب المنخفضات الموجودة في بعض المناطق داخل الحي وأضاف إنه جرى التنسيق مع أمانة العاصمة المقدسة لإرسال فرق لشفط المياه وإزالة الضرر عن الأهالي.

حقوق الإنسان في المدينة تلفت انتباه الأوقاف والشؤون الإسلامية:

مساكنكم الخيرية تفتقد الأمن وتمثل خطراً على السكان

المصدر: جريدة عكاظ الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٦/Con٢٠١١٠١١٦٣٩٥٠٥٩.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

كشفت جولة مفاجئة لعضوة فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة شرف القرافي، على عدد من مباني الإسكان الخيري التابع لفرع الشؤون الإسلامية والأوقاف في المدينة، خطرها على الساكنين فيها لافتقادها للحراسات الأمنية.

وأبانت الخرافي أن ٩٠ في المائة من سكان المباني من غير السعوديين، بينما يمثل السعوديون ما نسبته عشرة في المائة من المقيمين فيها.

وأشارت عضوة الجمعية إلى أنها رفعت تقريرا مفصلا للمشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور محمد العوفي بعد الجولة، أكدت فيه على ضرورة تشكيل لجنة تبحث مدى احتياج الأسر للسكن في مباني الأوقاف.

وألمحت الخرافي إلى أن المباني تشكل خطرا على الأمن لعدم تكامل النواحي الأمنية التي تمنع أي دخيل أو أي مشبوه من السكن فيها، خصوصا أن هذه الأسر محتاجة وقد يتم إغراؤهم عن طريق المال.

يذكر أن الجهات الأمنية قبضت على أحد المطلوبين أمنيا (محمد سعيد آل صيام العمري) والمنتمي إلى الفئة الضالة قبل سنوات عدة، واتضح أنه كان يسكن في إحدى المباني الخيرية.

واتصلت «عكاظ» بمدير فرع الشؤون الإسلامية في المدينة الدكتور محمد الأمين الخطري الذي طلب من الجمعية رفع خطاب ومن ثم التفاهم معهم.

والدة الرضيع المعنف تطلب القصاص من زوجها

المصدر: جريدة الوطن الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٧٦٢٧&CategoryID=٣

والدة الرضيع عبدالله معه في مستشفى الحرس الوطني بجدة أمس

جدة :نسرين نجم الدين ١٦-١-٢٠١١ ١:٥١ AM

أدى تدهور الوضع الصحي للرضيع المعنف من قبل والده "عبدالله"، إلى إعادة تنويمه في مستشفى الحرس الوطني بجدة، بناء على توصية الأطباء المشرفين على الحالة ، وسط تفاعل من أعضاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة والذين شكلوا وفدا نسائيا لزيارة الرضيع البالغ من العمر ١٠ أشهر والوقوف على حالته.

وقالت رئيسة الفرع النسائي بالهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتورة فتحية القرشي إن الهدف من زيارة الطفل التأكد من حصوله وأمه على الدعم المطلوب من الجهات الرسمية، مؤكدة أن الأم طالبت أن يستوفى حق الطفل في عقوبة الأب الجاني، وأن يتخذ القصاص العادل من زوجها الذي قضى على مستقبل الطفل وفرصته في العيش بصورة طبيعية .

من جهتها، أكدت والدة الطفل أن الأطباء أمروا بإعادة تنويم طفلها بسبب تكرر حالات التشنجات التي تصيبه من وقت لآخر بسبب ما لحق به من إصابة في الدماغ وإحداث بعض الكسور في جسمه بالإضافة إلى إصابته بإعاقة دائمة نتيجة تعرضه للعنف من والده، ونشرت" الوطن" تفاصيلها الاثنين الماضي.

لجنة محايدة لنظر قضية الحدث السعودي في الكويت

المصدر: جريدة الوطن الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٧٦١٦&CategoryID=١

الرياض :عبدالله فلاح ٢٠١١-٠١-١٦ ١:٣٠ AM

وجهت وزارة الداخلية الكويتية بإحالة قضية الحدث السعودي ماجد الشمري المعنّف في أحد مخافر الدولة إلى لجنة تحقيق رسمية محايدة لفتح ملف القضية منذ بدايته، وإحالة المجني عليه إلى الطب الجنائي.

وأشارت السفارة الكويتية في الرياض إلى أنه في حال ثبوت صحة ما وصفته بـ"المزاعم والادعاءات" حول تعرض المواطن السعودي لاعتداءات جسدية ونفسية من قبل ضباط في وزارة الداخلية الكويتية، فستتم إحالة المسؤولين من ضباط وأفراد إلى المحكمة العسكرية لمحاكمتهم.

جاء ذلك على لسان القائم بالأعمال بالإنابة عادل الغنيمان، في خطاب تلقته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأسبوع الماضي .

وشددت السفارة الكويتية على عمق الروابط بين شعبي الكويت والمملكة والعلاقات الأخوية التي تجمعهما والتي تدعمها قيادة البلدين على مر التاريخ.

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجهت منتصف محرم الماضي خطابا لسفارة الكويت في الرياض تستوضح من خلاله عن تفاصيل قضية المواطن السعودي.

إيقاف الحكم بسجن المختل عقليا

المصدر: جريدة شمس الاحد١٢صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٨٣١
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢١٩٢٦

مكة المكرمة. فواز العبدلي

أوقفت المحكمة العامة بمكة المكرمة حكما أصدره ثلاثة من قضاتها بسجن شاب مختل عقليا أربعة أعوام وجلده ألفي جلدة على خلفية اتهامه من قبل سيدة نيجيرية بالتحرش بابنتها «عشرة أعوام»، حيث رفعت، صباح أمس، خطابا عاجلا برقم « ١٣٢٣١/ ٣٢» لمقام إمارة المنطقة، طالبت فيه بإيقاف إنفاذ الحكم، فيما أسندت الملف لقاض آخر للنظر فيها من جديد.

وكانت «شمس» نشرت حيثيات القضية في عددها رقم ١٧٩٥ بتاريخ ١١ ديسمبر الماضي وآراء عدد من المختصين حول الحكم، ومدى مناسبته، خاصة أن الشاب فاقد للأهلية بتقارير طبية موثقة، كما نشرت التماسات للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وشرعيين، بإرجاء تنفيذ الحكم وإعادة النظر فيه، وهو ما استجابت له رئاسة المحكمة العامة، وكلفت القاضي الشيخ محمد هدلان بفتح ملف القضية والنظر فيها.

من جانبه أعرب عم الشاب المختل وولي أمره حسين مساوا عن تقديره للمحكمة العامة وكل من ساند قضية ابن شقيقه الذي لا يميز أفعاله، حيث يعاني من تخلف عقلي.

وكان رأي القضاة الثلاثة الذين أصدروا الحكم أن التقرير الصادر من مستشفى الصحة النفسية بالطائف «شهار» أكد أن حالة الجاني العقلية «أقل من الطبيعي، ونسبة ذكائه ٥٥ %، مع وجود نقص عقلي وتدن في القدرات المعرفية، وسوء الحكم على الأمور؛ هي التي خففت عنه حد الحرابة، مع الاكتفاء بالسجن والجلد».

وطبقا للمستشار القضائي الخاص مستشار جمعية الصحة النفسية بدول الخليج والشرق الأوسط صالح اللحيدان فإن المدعى عليه تصنف حالته العقلية بالدرجة الأولى من الاختلال العقلي، مشيرا إلى أن التخلف العقلي أو الخلل درجات، أولها يكون معه المريض فاقدا للوعي مع عدم الإدراك، فيما تليها الدرجة الثانية أن يكون المريض واعيا أحيانا وفاقدا وعيه في بعض الأوقات، ويغلب عليه عدم الوعي، بينما يكون المريض في الدرجة الثالثة متقطع الخلل، ويكون مقبول الوعي، ويصنف صاحب هذه الدرجة بانفصام الشخصية. وأضاف أن من تنطبق عليهم الدرجتان الأولى والثانية لا يكون معه الحكم الشرعي، فيما يحق للقاضي الاجتهاد فيمن يندرج مرضهم تحت الدرجة الثالثة، «التخلف العقلي ليس مرضا نفسيا إنما هو مرض عقلي» .

تسونامي في شمال مكة

المصدر: جريدة شمس الاحد١٢صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٨٣١
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢١٩٢٥

مكة المكرمة. فواز العبدلي
دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة أمانة العاصمة المقدسة لعقد اجتماع طارئ لتدارك تداعيات هطول الأمطار التي شهدتها مكة، أمس الأول، واستمرت حتى الساعة الثانية فجرا، أمس، خاصة في شمال مكة وما خلفته من تجمعات مياه غطت شوارع وطرقات الأحياء. وطالبت الجمعية بالإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة والتنسيق مع الدفاع المدني لإيجاد حلول عاجلة قبل أن يتفاقم الوضع في ظل توقعات بهطول مزيد من الأمطار. وأوضح عضو الجمعية محمد كلنتن أنه جرى إخطار بلدية التنعيم المعنية عن أحياء شمال مكة وتحميلها كامل المسؤولية الناجمة من تعرض تلك الأحياء للغرق نتيجة سوء تصريف مياه السيول والأمطار وتقاعس الشركة المنفذة للمجاري وقنوات التصريف عن إتمامها إنفاذ المشاريع. ولفت إلى استياء الجمعية مما وصفه «صمت الأمانة» وعدم محاسبتها مثل تلك الشركات المقاولة، مشبها الوضع في شمال مكة المكرمة بـ «فيضانات تسونامي».

حقوق الإنسان ترصد ٣ مواقع غارقة بمياه الأمطار

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٧/Con٢٠١١٠١١٧٣٩٥٢٥٢.htm

عبد الكريم المربع، محمد سميح - مكة المكرمة
رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في العاصمة المقدسة ثلاثة مواقع شهدت أضرارا جسيمة جراء هطول أمطار أمس الأول، الأمر الذي تسبب في احتجاز الأسر ومنعهم وذويهم مباشرة أعمالهم اليومية والذهاب للمدارس. وأوضح لـ «عكاظ» عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان محمد كلنتن أن المواقع التي رصدتها الجمعية في جولة تفقدية مبنية على ورود عدت شكاوى، وكذلك رصد ميداني اعتيادي للجمعية كان منها موقعان في النوارية، وموقع في البحيرات، وهم محاصرون داخل منازلهم جراء الأمطار التي هطلت في الفترة الماضية. وقال كلنتن إنه تم الرفع بتقرير مفصل عن هذه المشكلة إلى أمانة العاصمة المقدسة والدفاع المدني وإمارة منطقة مكة المكرمة بسحب هذه المياه الراكدة خوفا من انتشار حمى الضنك، إضافة إلى إبلاغ الجهات المختصة حتى تدرس الظاهرة لإيجاد حلول تمنع تكرارها.

مدير عام السجون اللواء الحارثي لـ(الجزيرة):

نعالج الملاحظات على سجوننا.. وإصلاحيات جديدة في الرياض وجدة والطائف والدمام

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١٧/fe١d.htm

الجزيرة - عوض مانع القحطاني :

وصف مدير عام الإدارة العامة للسجون اللواء الدكتور علي بن حسين الحارثي الانتقادات التي جاءت من حقوق الإنسان وبعض المسؤولين حول سوء أحوال السجناء داخل السجن بأنها ليست انتقادات بقدر ما هي ملاحظات، موضحاً بأن هناك جهودًا تبذل حالياً لمعالجة هذه الملاحظات.

وكشف اللواء الحارثي في تصريح ل(الجزيرة) أن هناك العديد من الإصلاحيات سيتم اعتماد تنفيذها وصولاً لتغطية شاملة لعموم مناطق المملكة.

نص الحوار

كيف يرد سعادتكم على الانتقادات التي جاءت من حقوق الإنسان وبعض المسؤولين عن سوء أحوال السجناء داخل السجن؟

لا نستطيع أن نصف ملاحظات لجان حقوق الإنسان على السجون أنها انتقادات بقدر ما هو ملاحظات من جانبهم، والسجون تولي ذلك الكثير من الاهتمام والمتابعة علماً بأن الكثير من هذه الملاحظات يعود إلى اختصاص جهات إدارية أخرى، وحقوق الإنسان تعلم بذلك وهناك تواصل معها لمعالجة الملاحظات التي ترد منهم.

ما هو مصير مشروعات أعلنتم عنها بخصوص إنشاء سجون جديدة؟

- المشروعات الجديدة التي أعلن عنها والمتضمنة إنشاء عدد من الإصلاحيات ذات مواصفات حديثة في عدد من سجون المناطق وتم بحمد الله تعالى توقيع عقد إنشائها مع إحدى الشركات السعودية من قبل سمو سيدي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في كل من (الرياض، جدة، الطائف، الدمام) ويجري حالياً اعتماد تنفيذ العديد من الإصلاحيات وصولاً لتغطية كافة مناطق المملكة بإذن الله.

الدولة رعاها الله تهتم بالإنسان حتى وهو في قبضة العدالة.. كيف ينظر سمو النائب الثاني وزير الداخلية للاهتمام بالسجين والسجينة من حيث التعليم والوعي والروابط الاجتماعية؟

- لا شك أن الدولة أيدها الله ممثلة في المسؤولين حفظهم الله تبذل كل ما في وسعها للارتقاء بشأن المواطن وتهيئة مقومات الحياة الكريمة ولا شك أن السجون ليست بمنأى عن هذا الاهتمام. نلمس هذا جميعاً في التوجيهات والمتابعة المستمرة من قبل سيدي صاحب السمو الملكي النائب الثاني وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي نائب وزير الداخلية وسمو المساعد للشؤون الأمنية والذين يؤكدون دائماً على أهمية رعاية السجناء وتهيئة البيئة المناسبة لهم وإصلاح السجين وإعادة دمجهم في المجتمع من خلال تفعيل البرامج الإصلاحية إيمانا بأهمية هذه الشريحة في النسيج الاجتماعي ودورهم في المشاركة المجتمعية والاستفادة من فترة العقوبة في ترسيخ الكثير من المفاهيم الإيجابية، كما أن السجون في المملكة العربية السعودية رائدة على مستوى تعزيز الثقة الاجتماعية للسجناء وذلك عبر شواهد كثيرة منها أيام الزيارات والسماح للسجناء المعروفين بسلوكهم الحسن للخروج من السجن في المشاركات الاجتماعية المختلفة وبرنامج اليوم العائلي وغيرها من النشاطات الاجتماعية ذات القيمة الاجتماعية العالية. والبرامج التعليمية والتدريبية والتشغيلية وما تحتاجه من تشريعات ونظم ولوائح.

هل نجحتم في تطوير البرامج التأهيلية داخل السجون وهل من عوائق؟

- يعمل القائمون على البرامج الإصلاحية في السجون على صياغة برامج إصلاحية متنوعة بهدف دعم الجوانب السلوكية الإيجابية، وتوجيه السجناء نحو الاستثمار الأمثل لإمكاناتهم لاستغلال فترة العقوبة بما يعود عليهم بالنفع ولكن العائق الذي يمنعنا من أداء هذا الدور كما ينبغي يكمن في تدني ثقافة العمل لدى بعض السجناء مؤسسات المجتمع وبعض الأنظمة كرد الاعتبار للسوابق وكذلك بعض الاكتظاظ في بعض السجون ونعمل جاهدين لمعالجة هذه السلبيات للوصول للغاية من تطبيق البرامج الإصلاحية للسجناء.

هل السجناء نجحوا في الخروج للعمل في بعض المنشآت والعودة إلى سجنهم وهل هناك تقبل لهم؟

- عمل السجناء خارج السجن هو أحد البرامج الاجتماعية الإصلاحية التي نعمل على ترسيخها ونأمل في ذات السياق على تهيئة المجتمع مؤسسات وأفراد على تبنيها لهذه البرامج ودعمها للأثر الإيجابي العظيم المترتب عليها سواء للسجناء أو السجن أو المجتمع والحمد لله أننا نجد أن هناك دعما لهذه التجربة من قبل المؤسسات ولكن الآمال أكبر بأن تكون هناك مشاركة مجتمعية فعالة في هذا الجانب.

هل هناك توجه فعلي لإدارة سجون النساء من قبل نساء في كافة الجوانب؟

- سجون النساء لدينا تدار من قبل نساء مشهود لهم بالكفاءة والإخلاص والقدرة على تبني النهج الإصلاحي الذي تسعى السجون لتحقيقه في نفوس السجينات، حيث يعمل فيها طاقم نسائي متكامل من الأخصائيات الاجتماعيات والمشرفات والسجانات بالإضافة للإشراف عليهم من قبل إدارة نسائية، وبالنسبة لمعاملات السجينات وإنهاء إجراءاتها والتعقيب عليها فهناك موظفون نحرص على حسن اختيارهم لهذا الدور.

غسيل الأبناء.. تحايل مسكوت عنه!

المصدر: جريدة شمس الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٨٣٢
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢٢٠٥٧

مكة المكرمة. فواز العبدلي

قادت الصدفة سيدة من مكة المكرمة إلى التعرف على عملية «غسيل الأبناء» التي أجراها طليقها، لتسمية بناته الثلاث من زوجة أخرى «وافدة»، باسمها.

ولولا مرض سيدة مكة، لبقيت الأمور على ما هي عليه، دون إشعار آخر.

لكن التفاصيل التي أعلنتها الأم المتضررة من تسجيل أبناء ليسوا أبناءها، لم تكن وليدة الفردية، ولم تنحصر في سيدة بعينها، بل ربما كانت عشرات السيدات أمهات لأبناء لم تلدهن أرحامهن، ولم يعرفن بهن، في وقت لم تقدهن الصدفة إلى كشف الحقائق.

وإذا كان الزوج السابق اضطر لهذا الإجراء، فما الذي يجبره على تبني مثل ذلك الخيار؟ وما الذي يخيفه إلى الدرجة التي يضطر ليزور أهم وثيقة تخص بناته ممثلة في أمهن؟

وإذا كانت الأم «غير الحقيقية» للبنات، نجحت في إعلاء صوت الرفض لمثل هذا التزوير والخداع، وأعلنتها على الملأ دعوى ضد الزوج السابق «طليقها»، فهل ترى زوجات أخريات يستطعن إعلاء صوت المعارضة والرفض، وصولا إلى الدعاوى الشرعية، لإحقاق الحق، وإعادة الأمور إلى نصابها، وتسمية الأبناء بأسماء أمهاتهم الحقيقيات أو حتى الآباء الحقيقيين؟

محض الصدفة هو الذي قاد السيدة المكاوية، إلى فضح الأمر.

فالطليق عاش معها عدة أعوام، ثم تحولت العلاقة بينهما لخط النهاية، فاتجها لأبغض الحلال عندالله تعالى. قررا الافتراق بالمعروف، فنالت صك الطلاق، ونال هو صفة الطليق، ومضى كلاهما لحال سبيله.

وفيما ظنت السيدة أن الأمر انتهى لهذا الحد، وربما ظن الطليق ذلك أيضا، بدأت سيناريوهات العودة، ليست من الباب، بل من النافذة «الطليق عاد إلى طليقته، متقمصا دوره كزوج، وسمح لنفسه بأن يتلاعب بكل الأوراق، فلم يعد نفسه لها، بل وضع في ذمتها أبناء لا علاقة لها من قريب أو من بعيد».

تزوج الرجل من آسيوية وافدة، وبعيدا عن تفاصيل الزيجة، «التي حتما لم تتم بالصيغة النظامية، التي تتيح لأبناء الوافدة الحصول على جنسية والدهم السعودي، ما دام الزواج تم وفق ظروف نظامية، نال على إثرها الموافقة من الجهات المختصة» فإن الزوج فكر في استغلال بطاقة العائلة المتضمن فيه زوجته ليحتال بتحويل الزوجة الثانية لاسم طليقته، ومن ثم تحرير بناتها اللاتي ولدتهن في المستشفى بأسماء الطليقة المكاوية.

وهنا يرى المختصون أنه يجب أن يثور التساؤل «ماذا كان يحدث إذا توفيت الزوجة الثانية الوافدة في المستشفى؟ هل ستسجل الوفاة باسم المكاوية لتبقى مسجلة ميتة، رغم أنها على قيد الحياة؟ وكيف ستقيد الوافدة عندها؟ هل تختفي من السجلات، أم تبقى مجهولة الهوية، وتنتهي القضية، أم أن الاحتمالات قائمة؟».

الصدفة مجددا

السيدة المكاوية التي اكتشفت الأمر في المستشفى التي راجعتها، بغرض العلاج، لم تصدق ما بلغت به «طلبت منهم فتح ملف للعلاج في المستشفى الحكومي بالعاصمة المقدسة، فطلبوا منها الاسم، وبالبحث اتضح أنه لا حاجة لفتح ملف؛ لأن لها ملفا سابقا، خلال عمليات الولادة التي أجريت لها، وعندما سألتهم عن الأمر، تبين أنها أم لثلاث بنات وضعتهن في المستشفى؛ ليتضح لاحقا من تحري الجهات الأمنية أن الطليق أبو البنات».

غسيل الأبناء

يتفق بعض المختصين على أن مثل هذه العمليات والاحتيالات تشابه في مضمونها، عمليات غسيل الأموال «التي فيها يتم غسيل أموال ليست نظامية، وصبغها بالصفة النظامية، بشكل أو بآخر، لتأخذ المشروعية في التعامل في البنوك، سواء تمت العمليات في الداخل أو الخارج، وفي هذه الحالة تم غسل أبناء الوافدة باسم الطليقة السعودية، ليصبغوا بالصبغة الرسمية، ويتم التعامل معهم بصفة رسمية، فهم لهم أب وأم، من المؤكد أنه ليست لها صفة نظامية، وإلا ما استغل الطليق

وضع بطاقة العائلة لاستخدامها وتجييرها لصالح زوجته الوافدة، التي وفقا لهذا التحايل حظيت بكامل الحقوق والرعاية، كما تم للبنات الرعاية اللازمة من تطعيم وخلافه».
واعتبر المختصون الاستمرار في التحايل بهذه الطريقة بات سمة بعض الأزواج الذين يستغلون زوجاتهم سواء بعلمهن، أو دونه، وبرضائهن أو عدمه، لتمرير الأبناء من الزوجات غير النظاميات، في بطاقة العائلة. وشددوا على أن «غسيل الأبناء» سابقة خطيرة تهدد النسيج الاجتماعي «المتضررات يدفعن وحدهن ثمن هذا التحايل، الذي ربما مسكوت عنه في بعض البيوت».
المسكوت عنه
يعترف عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة مدير مركز الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة بجامعة أم القرى الدكتور محمد مطر السهلي، أن المكاوية ليست الأولى التي يتم فيها غسيل أبناء غيرها باسمها -إن أحسنا التعبير- «انتشرت في الآونة الأخيرة مثل تلك الظواهر الخطيرة، للأسف في المجتمع، حيث يستغل بعض المواطنين ضعف الزوجات، لاستغلال أسمائهن في الوثائق الرسمية للأخريات، أو استغلالها في غير موضعها الصحيح، رغم أن ذلك مخالف للشرع، كونه كذبا، كما فيه مخالفة للنظام وتزوير في الوقت نفسه، وهتك صريح لحقوق الإنسان التي شرعها الإسلام وكفل للأبويين الحقيقيين حق نسب الأبناء إليهما».
وأوضح أن قضية المكاوية التي اكتشفت مصادفة انتساب بنات لها، دون علمها «حملت عدة مخالفات بدءا من عدم صحة عقد نكاح الأم الحقيقية للبنات الثلاث، وهو ما لا شك فيه أنها معصية، وتعرض أطرافها بتطبيق العقوبات بحقهم، وانتهاء بتضرر السيدة الضحية لحالة التزوير».
وشدد السهلي على أن الحل لمواجهة الأمر، يتمثل في «تضافر جهود المختصين من أجل البحث عن الأسباب للوقوف على الحلول الممكنة والعاجلة بشأنها، والتي تحفظ عدم الاختلاط في الأنساب، وحفظا لحقوق الأمومة، ومنعا من التجاوزات لحقوق آخرين، وانتهاكها».
ويرى أن «الأحوال المدنية هي الجهة الرسمية المسؤولة عن مثل تلك التحايلات، فيما المحاكم الشرعية شريكة معها فيما يحدث، إذ يجب وعبر وزارة الداخلية العمل على تفعيل أدوار تلك الجهتين، وبما يكفل عدم المساس بحقوق الغير والتعدي عليهم بالباطل من خلال إلزام قضاة المحاكم للزوج بعد ثبوت طلقته البائنة لزوجته بمراجعة الأحوال المدنية، وتعديل بطاقة العائلة مع الرفع للأحوال المدنية حتى تقوم بفصل اسم الزوجة من سجل زوجها السابق، ويجب أن يتم ذلك فعليا وحفظا لحق المرأة وامتثالا للتوجيه الكريم في قوله تعالى «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف».
وقف التحايل
وفيما يرى البعض أنه ربما كان تعقيدا في شروط الزواج من الأجنبيات والوافدات، مبررا لارتكاب مثل تلك التحايلات، شدد عضو لجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة الداعية الإسلامي بسجون مكة المكرمة الشيخ أحمد أبوعلوة، على أن الاشتراطات والتعليمات المصاحبة لزواج المواطنين من غير المواطنات أمر بديهي أن ينجم عنه طرق ملتوية وتجاوزات على الحقوق «على المهتمين بمثل هذا النوع من القضايا أن يعمدوا إلى إعداد دراسة مستوفاة ومكتملة الشروط والتنظيمات، المتوافقة مع تعاليم الدين للخروج بحلول ناجعة وكفيلة في طمس مثل هذه الأعمال التي تسيء لكل من ينتسب إلى الدين الإسلامي، الذي حفظ للإنسان ذكرا أم أنثى كرامته، ودعا إلى الخلق القويم والتعاملات السوية، وأوجب الرحمة والمودة بين الزوجين، وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر».
لجنة للزيجات
وطالب أبوعلوة بتشكيل لجنة تعي بأمور زواج السعوديين من أجنبيات: «وتكون تحت مظلات إمارة المناطق، ويعمل فيها ذوو الاختصاص الشرعي والاجتماعي والأمني، وتعطى كل الصلاحيات التي تحفظ كامل الحقوق وتمنع التجاوزات والظلم، وتضمن عدم تفاقم منغصات ما بعد الزواج على الأبناء والزوجات، وأن يراعى ظروف المتقدمين للزواج، ومدى أهليتهم ومقدرتهم المادية، وتجنيب معاملاتهم التطويل، حتى لا يجد الشيطان لذلك الزوج طريقا بالزج به للطرق والأساليب الملتوية، من أجل مسارعته في الاقتران بمن رغبها شريكة لعمره».
تفعيل البرامج
وتتفق عضوة لجنة إصلاح ذات البين والاستشارية الاجتماعية شادية غزالي حنبي، على أهمية تفعيل البرامج والندوات لتثقيف المرأة وتوعيتها حيال حقوقها «ثلثا المواطنات يجهلن حقوقهن مع أن ولاة الأمر وضعوا اللوائح والأنظمة، والسبب في ذلك ربما يعود إلى نظرة دونية للمرآة وقناعة بعض الرجال أن حق المرأة في التزامها منزلها وقيامها بشؤونه، ومكتفيا بأن ما يوفره لها من مأكل ومشرب ولباس هو حقها، وإذا كانت المكاوية تعي حقوقها لطالبت هي بهذه

الحقوق عبر القنوات الرسمية، بعد أن طلقها زوجها السابق، وذلك بمطالبته بشطب اسمها من سجله المدني، وتغيير بطاقة العائلة، على ألا تكتفي بالجلوس، حتى تطلب منها جهات الاختصاص».

ضحية أخرى

وكشفت الاستشارية شادية قصة زوجة ضابط رفيع بمنطقة مكة المكرمة: «تواجدت في مقر لجنة الإصلاح النسائية، تشكو أمورا زوجية أرقتها، وبالجلوس معها تبين أنها لا تعلم شيئا عن حقوقها الإنسانية، وأن ما كانت تردده على أنها حقوقها، مخالف جدا للواقع، وما زاد الأمر دهشة حينما أفصحت أن ما ألقته على مسامع عضوات اللجنة من حقوق، قالت عنها مزيفة بأن زوجها هو من علمها إياها، وأفصحت عن تلك الحقوق المزيفة بألا تناقشه في أي شيء، أو تطلب منه ما لا يطيق، وأنها مأجورة على ذلك، وأن حقها هو تسكينها في منزله، والإنفاق عليها، وعلى أبنائها وكسوتها، بحسب ظروفه وراتبها حق له، كونه ولي أمرها، لا يجوز لها معارضته، أو التشكيك في نزاهته».

تفعيل الحواسيب

ويعتقد عمدة حي الخالدية بالعاصمة المقدسة محمد سعود الشنبري أن الحلول التي يراها من وجهة نظره تتمثل في «تفعيل أدوار ومهام الجهات ذات العلاقة، والمرتبطة بحياة الناس، ووضع تواصل فيما بينها من خلال التقنية الحديثة، وربطها بجهاز حاسوب آلي، تحت إشراف ومتابعة الجهة المسؤولة رسميا، ففي مثل حالات الطلاق تشرع المحكمة بسرعة الإرسال إلى الأحوال المدنية، عبر الحاسوب عن حالات الطلاق في حينه، ومنها تشرع الأحوال المدنية في إجراءاتها على ضوء ذلك، وإشعار الشرطة عن مراجعة الزوج الطليق، ليتولى عمد الأحياء إشعار الشرطة بالحاسوب في مهمة متابعة المواطن حتى الانتهاء منها وإحضاره ما يثبت، ليتم رفع الملاحظة عليه، من جهاز الحاسوب الموصل بين تلك الجهات المعنية، ومنها حاسوب مرتبط بعمد الأحياء وأي جهة ذات علاقة كالصحة مثلا».

وبين أن هذا الإجراء إن تم «ففيه سرعة لكشف أي تحايل يسعى إليه شخص، حيث سيتم من خلاله التثبت والتحقق من سلامة الطلب والثبوتات المرفقة معا، دون الحاجة إلى التشكيك في مدى نظاميتها مستقبلا، خاصة مع انتشار انتهاج البعض أساليب وحيلا ملتوية، قد تصل ما -لم يتم استكشافها- إلى أرقام تفوق المتوقع».

الجهة المختصة

وأشار الناطق الإعلامي بشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان إلى أن مهام الشرطة تقتصر حيال الضبط والتنفيذ «الجهة المسؤولة عن مثل تلك القضايا هي الأحوال المدنية بحكم اختصاصها المباشر بالثبوتات الرسمية».

لسنا جهة أمنية

ويبرر الناطق الإعلامي في الشؤون الصحية لمنطقة مكة المكرمة فائق حسين انطلاء الحيل في مثل تلك القضايا على مقار الصحة العلاجية ومستشفياتها إلى أن «طبيعة وزارة الصحة تتمثل في العلاج، وليست بالضرورة أن تقوم بمهام الجهات الأمنية، فكل ما يتطلبه أمر فتح ملفات علاجية هو إبراز الهوية حتى يتم تدوين بيانات حاملها، الذي يتطلب مباشرة حالته الصحية وعلاجها، وعلى جهات الاختصاص الخروج بحلول تكفل وقف مسلسلات التحايل على الجهات الأخرى» .

لجنة للدفاع عن عشرينية معنفة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٧٩٥١&CategoryID=٣

رانيا تحمل نسخة من وثيقة رسمية تثبت أنه لم يسبق لها الزواج

جدة :سامية العيسى ٢٠١١-٠١-١٨ ٢:٢١ AM

شكل فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة فريقا من المحامين للدفاع عن فتاة سعودية (٢٢ عاما) من أم أجنبية، ويتيمة الأب، بعد تعرضها للعنف الأسري .وأفاد المشرف العام على فرع الجمعية الدكتور حسين الشريف أن الفتاة لجأت للجمعية، وقدمت شكواها برقم ٣٢/ج د/ ٨٤٠٦ ضد وليها "عمها" مدعية في الشكوى أنه حاول الاعتداء عليها بطريقة مشبوهة، ولما رفضت قام بتزويجها من ابنه دون علمها، وطالبت الفتاة حمايتها من بطش عمها، كما وصفته في الشكوى .

وأضاف الشريف في تصريحات إلى" الوطن" أن الجمعية ستقابل عم الفتاة وستحاول الحصول على الأوراق الثبوتية للفتاة وديا، قبل اللجوء إلى القضاء. وقال "سنتقدم مبدئيا بشكوى رسمية لشرطة جدة لإثبات العنف الجسدي والنفسي الواقع على الفتاة العشرينية، ومن ثم سنتابع قضيتها."

وقالت الفتاة (رانية. ع) لـ"الوطن" إن والدها السعودي توفي قبل ولادتها بستة أشهر، وأنها قدمت للمملكة لأول مرة قبل أربع سنوات برفقه جدها لأداء الحج، وأسرع عمها بأخذها للعيش معه في بيته الكائن في إحدى ضواحي مدينة جدة، وبعد أسبوع واحد أقنعها باستخراج بطاقة أحوال، وتزويده بوكالة شرعية ليستولي على بقية حقوق والدها المتوفى، مضيفة أن عمها حرمها من رؤية أي فرد من عائلتها، ومنعها من الاتصال بوالدتها التي تعيش خارج المملكة .

وأضافت الشاكية "أنها هربت من منزل العم بعد أن أذاقها ألوانا من العذاب والحرمان"، واتهمت الفتاة عمها باستخدام حيلة غريبة للحصول على الضمان المخصص لها وحصل بعد ذلك على بطاقة الصراف، واحتفظ برقمها السري، مضيفة أنها لم تكن تعلم بنظام الضمان في المملكة .

وتضيف "رانية" أن رحلة العذاب بدأت مع عمها الذي استغلها في رعي الغنم في المزارع القريبة من منزله، وأمرها بتنظيف الشارع، وجمع الحطب، وألبسها ملابس الرجال، وقام بإجبارها على تصنيع صناديق للأغنام، وعمل الأسمنت، وتركيب السيراميك في ساحة منزله الذي تتجاوز مساحته ٢٠٠٠ متر، واستخدمها أيضا في حفر بيارة داخله. وتابعت "أنها عندما كانت تشعر بالتعب، وتشتكي من الإرهاق، كان عمها يقوم بضربها بسوط قديم، ويجبرها على تناول

حبوب منشطة، وإذا رفضت يقوم بتكبيلها بالسلاسل، ويمنعها من دخول دورة المياه، ويتلفظ عليها بألفاظ جارحة، وأنه قام في بعض المرات بمحاولة خنقها، وأنه حاول أن يعتدي على شرفها ."

وقالت الشاكية "قام عمي باصطحابنا إلى مدينة الطائف قبل عام، واشترى مجموعة من الدبابات، واستغلني في الترويج لعمله، وركوب أحد الدبابات لتشجيع البنات على تأجير الدبابات منه، إلى أن قبضت علينا الشرطة، وقام ابنه بكفالتنا، وعاد بي مرة أخرى إلى منزله."

وتضيف رانية أنها حاولت الهرب من منزله، واللجوء إلى الشرطة، فأسرع وأعادها إلى بيته، وعزلها فوق سطح المنزل في نهار رمضان بمكان لا توجد فيه دورة مياه، ولا ماء، ومكثت فيه يومين، وكادت أن تموت، وأنقذتها ابنة عمها التي تعيش مع والدتها المطلقة بمدينة جدة، والتي حضرت من جدة لزيارتها.

تقول الفتاة: "عندما علمت ابنة عمي بوضعي، أسرعت وأخبرت أشقاءها الذين حضروا، وهددوا عمي بإبلاغ الشرطة، فاحتال عمي على أبنائه، وأحضر مملكا إلى منزله، وأجبر ابنه على الزواج مني"، وأشارت إلى أن عمها أخفى بطاقتي الأحوال والضمان، وطردها مع ابنه إلى الشارع، وأنها مكثت هي وزوجها في بيت ابن عمها الأكبر ٣ أشهر، ثم طلب زوجها العاطل منها أن تكلم والده لتحصل منه على بطاقة الضمان كي تستطيع العيش معهم، إلا أنه رفض، فقام الزوج بتطليقها، ورميها للشارع .

تقول الفتاة: "تواصلت مع خالتي "م "السعودية المقيمة في جدة التي انقطع الاتصال بها منذ وصولي للمملكة، ورويت لها ما حدث معي بعد أربع سنوات من العذاب، فاصطحبتني إلى جمعية حقوق الإنسان، وهناك قدمت شكوى أطالب فيها بجميع أوراقي ومستحقاتي ومبلغ الدية الذي تسلمه عمي قبل ٢٢ عاما بعد وفاة والدي في حادث سير، حين وكلته أمي لصرف الدية، وكانت حاملا بي في شهرها الثالث، وطالبت في الشكوى أيضا إثبات طلاقي من ابن عمي، حيث تبين لي عدم إثبات الزواج في الأحوال، وأنني مسجلة حتى الآن تحت بند "غير متزوجة"، كما طالبت برفع الولاية عن عمي، وعدم تعرضه هو أو أي من أبنائه لي، وتحميله كافة مصاريف علاجي من الأضرار التي لحقت بي نفسيا ومعنويا، إضافة الى تحمله مصاريف السفر والعودة إلى أمي."

١٠٤شكاوى سجناء لحقوق الإنسان حول الاعتداء على الحريات الخولي: من حق السجناء مقاضاة الجهة المتسببة في استمرار حبسهم بعد انتهاء محكومياتهم

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٧٩٠٨&CategoryID=٥

جدة :سامية العيسى ٢٠١١-٠١-١٨ ٢:٠٠ AM

أوضح المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة إبراهيم اللحياني، أن الهيئة تهتم بالتعريف بحق المتهم أثناء التوقيف على ذمة القضايا أو في المحاكمة، مؤكدا أن عدد الشكاوى التي تلقاها فرع جدة تجاوز ١٠٤ شكاوى من السجناء، جميعها اعتداء على الحريات، أنجز منها ٦٣ حالة، وحولت ١٤ شكوى إلى الجهات الحكومية المختصة بالتحقيق.

جاء ذلك في محاضرة تثقيفية نظمتها الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة في مقر النادي الأدبي بجدة أول من أمس وحضرها عدد من رجال الشرطة والمختصين بذات المجال .

من جهته، أكد المستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان، وأستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عمر الخولي أن من حق المتهم عدم الإدلاء بأيه بيانات تدينه، وأن يُمثل المتهم في مرحلة التحقيق أمام المحكمة غير مكبل بسلاسل في اليدين أو القدمين. وقال الخولي إن الحق في الحرية من الحقوق الأساسية للإنسان التي كفلتها الشريعة والنظام الأساسي للحكم، فلا تمس الحريات أو تكبح إلا بحكم قضائي.

وأفاد الخولي بأن هناك عدة شكاوى لسجناء مازالوا خلف القضبان، تتضمن سوء المعاملة أو عدم الإفراج عنهم رغم انتهاء مدة محكوميتهم، مؤكدا أن من حق هؤلاء - وفقا للأنظمة - مقاضاة الجهة المتسببة في استمرار حبسهم أو توقيفهم على نحو مخالف للنظام.

وتابع الخولي "من حق كل إنسان تم توقيفه عدم انتزاع أي اعتراف منه ومن حقه الاستعانة بمحام للترافع عنه"، موضحًا أن هذا جاء بنص النظام الأساسي للحكم ونظام الإجراءات الجزائية بالمادة الثانية، ومنها لا يجوز القبض على أي إنسان أو توقيفه أو سجنه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاما، ويحظر مس المتهم أو الاعتداء عليه بالضرب أو التلفظ بالقول، وأن يكون التوقيف في المكان المخصص لذلك. ويحذر النظام من إيذاء أو تعذيب المقبوض عليه أو معاملته معاملة مهينة للكرامة أو إيذائه جسديا ونفسيا.

من جهة أخرى، نفى مدير إدارة الدرسات الجنائية العقيد طلال الصيدلاني وجود أي اعتداءات على أشخاص موقوفين في شرطة جدة، مبينا أنها قفزت قفزات توعوية بتوجيه من مدير شرطة جدة اللواء علي الغامدي، وكانت سباقة في ذلك ونظمت عدة دورات للتعريف بحقوق الإنسان.

وقال: نحن لا ننفي أو نقر بأي اعتداءات على متهمين بل نؤكد تناقص التجاوزات منذ ثلاث سنوات، ولا يوجد هناك عنف أو تعذيب للمتهم.

الهيئة تتحفظ على مطاردة الفتاة وحقوق الإنسان تعترض

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٧٩٥٢&CategoryID=٣

الرياض :عبدالله فلاح ٢٠١١-٠١-١٨ ٢:٢٣ AM

تحفظت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على نشر تفاصيل وأسباب مطاردة رجالها ومركباتها لفتاة مجهولة في طريق الملك عبدالعزيز في الرياض أول من أمس، وقالت "هناك ملابسات لا يحسن نشرها لحين انتهاء التحقيق ." جاء ذلك في خطاب إلى" الوطن" أمس، حيث أكدت الهيئة على لسان مدير عام فرعها في الرياض عبدالله الشثري أنها وجهت الإدارة المعنية بالتحقيق تمهيدا لاتخاذ اللازم، وأنه اتضح لديها ملابسات لا يحسن نشرها لحين الانتهاء من التحقيق. من جهتها، انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سلوك إحدى دوريات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومطاردة الفتاة.

ووصف مصدر في الجمعية تصرف رجال الهيئة بـ"المتهور" والمهدد لحياة المارين بالشارع لحظة المطاردة.

حفظت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على نشر تفاصيل وأسباب المطاردة التي قام بها رجالها ومركباتها لفتاة مجهولة في طريق الملك عبدالعزيز في الرياض أول من أمس، وذلك بحجة أن هناك ملابسات لا يحسن نشرها لحين انتهاء التحقيق .

وقالت الهيئة في خطابها إلى "الوطن" أمس على لسان مدير عام فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الرياض عبدالله الشثري: "نفيدكم أنه فور وقوع الحادثة تم توجيه الإدارة المعنية بسرعة مباشرة التحقيق في الحادثة من جميع جوانبها تمهيدا لاتخاذ الإجراء اللازم بناء على ما يظهر من التحقيق، حيث اتضح أن هناك ملابسات لا يحسن نشرها لحين الانتهاء من التحقيق ."

ولم توضح الهيئة في خطابها أية معلومات أخرى تقود إلى معلومات حول تصرف رجال الهيئة أو الفتاة أو ما آلت إليه المطاردة .

وكانت "الوطن" قد رصدت أول من أمس المطاردة بداية من تقاطع شارع الأمير ممدوح بن عبدالعزيز في السليمانية مع طريق الملك عبدالعزيز، وصورت الفتاة تجري بين السيارات وعلى الرصيف الفاصل بين الطريق السريع وسط مطاردة من ثلاثة أعضاء هيئة راجلين، فيما اضطرت سيارة حديثة للهيئة (بالشعار الجديد) إلى مخالفة أنظمة المرور لتعتلي الرصيف وصولا إلى الشارع المعاكس .

من جهتها، انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سلوك إحدى دوريات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقيامها بمطاردة الفتاة .

جاء ذلك على لسان مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. ووصف المصدر في اتصال مع "الوطن" أمس تصرف رجال الهيئة بـ"المتهور "والمهدد لحياة المارين بالشارع لحظة المطاردة...ولفت المصدر إلى أن هذا التصرف يعد تجاوزا واضحا للأنظمة، ويتعارض مع التوجهات الجديدة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي يقودها رئيسها الشيخ عبدالعزيز الحمين والتي تهدف إلى تمكين الهيئة من القيام بمهامها دون اعتداء على حقوق الأفراد أو إساءة لهم...وأكد المصدر أن هذا التصرف غير المسؤول - حسب وصفه - يرسخ الصورة السلبية عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر...وطالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالتحقيق فيما حدث ومحاسبة المتورطين ونشر نتائج ما تتوصل إليه التحقيقات انسجاما مع مبدأ الشفافية الذي بدأته الهيئة مؤخرا .

واختتم المصدر تصريحه بتذكير منسوبي الهيئة خاصة العاملين منهم في الميدان بأنهم كجهة ضبط جنائي محكومون بنصوص نظام الإجراءات الجزائية الذي يجب الالتزام به واحترامه مؤكدا أن تجاوز هذا النظام يترتب عليه مساءلة قانونية.

حقوق الإنسان: شركات مقاولات تسطو على الكهرباء علنا

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء١٤صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م العدد ١٨٣٣
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢٢١٤٩

مكة المكرمة. فواز العبدلي

وصفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة قيام الشركات المنفذة لمشروعات البلدية وسفلتة وأرصفة الطرق بسحب الكهرباء من أعمدة الإنارة وكابلات التمديدات لتنفيذ أعمالها، وصفتها بالسرقة والتعدي الصارخ على المال العام. واتهمت الجمعية تلك الشركات أيضا بتعريض حياة المارة إلى الخطر جراء تلك الأسلاك المكشوفة التي يتركونها لفترة طويلة موصولة بالكهرباء وإحداث تمديدات عشوائية ربما تتأثر بمياه الأمطار ومرور إطارات السيارات عليها. وقال عضو الجمعية الدكتور محمد مطر السهلي لـ«شمس» إن الجمعية رصدت أمس الأول، برفقة مندوبين عن الدفاع المدني والأمانة، مخالفات لشركات مقاولات منها سرقة الكهرباء من أعمدة الإنارة والكابلات العامة. وحمل البلديات الفرعية والدفاع المدني مسؤولية القصور الرقابي، لافتا إلى ضرورة إلزام تلك الشركات بالتقيد بكافة بنود العقود الموقعة في مقدمتها توفير مولدات كهربائية خاصة بها بدلا من استغلال المال العام لتقليل نفقاتها. وعزا السهلي أعطال الكهرباء التي تشهدها أحياء العاصمة المقدسة إلى هذه الأعمال التي تضاعف الأحمال وتحدث خللا في التمديدات. من جانبه اكتفى مدير مشروع الصيانة والإنارة بأمانة مكة المكرمة المهندس محمد باحارث بالقول إن تلك التصرفات مخالفة للنظام وهناك عقوبات لأي شركة يتم ضبطها رسميا من قبل مراقبي ومشرفي الفرق التابعة للأمانة.

وفد من المعهد العالي للدراسات الأمنية في ضيافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١٩/ln١٤.htm

الجزيرة – سعود الشيباني

قام وفد من الضباط الدارسين بالمعهد العالي للدراسات الأمنية (دورة التخصص العام في أمن السجون) يرافقهم مدير المعهد الدكتور اللواء بركة بن زامل الحوشان بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس، وكان في استقبالهم كل من رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وعضو الجمعية المستشار خالد بن عبد الرحمن الفاخري، في بداية اللقاء رحب رئيس الجمعية بالوفد الزائر وقدم شرحا عن الجمعية ولجانها وآلية العمل بها وأبرز إنجازاتها، بعد ذلك تمت مناقشة بعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان والخاصة بالسجون ووضع السجناء فيها ودور الجمعية حيال ذلك، هذا وقد طرح الضباط المنتسبين للدورة والعاملين في السجون عدد من الاستفسارات والملاحظات التي لديهم والمتعلقة بآلية العمل في السجون، الجدير بالذكر أن هذه الزيارة تأتي ضمن التعاون المتبادل بين الجمعية والقطاعات الأمنية والهادفة لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

الجزيرة
al-jazirah

صحتك في غذائك

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١٣/rj٤.htm

د. فهد عبدالرحمن السويدان

في الآونة الأخيرة انتشرت الوجبات السريعة انتشار النار في الهشيم.. وتهافت الناس على تناولها ليلاً ونهاراً دون علم بأضرارها على الكبار والصغار.. وما تُشكّله من خطر على صحة الإنسان باعتبارها سموماً قاتلة لما فيها من زيوت استخدمت عشرات المرات دون رقيب أو حسيب، ولكون غالب مواد هذه الوجبات من مواد غذائية فاسدة أو مشارفة على الفساد وانتهاء صلاحيتها للاستخدام الآدمي.

وكثيراً ما تسبب هذه الوجبات التسمم وسرطان القولون والسمنة المفرطة التي تضاعف من احتمال الإصابة بالعديد من الأمراض المزمنة كالسكري والضغط... لفقدها القيمة الغذائية في عناصرها، كما أن العمالة المستخدمة في هذه المطاعم لا تتوفر الشروط الصحية فيها.. ولا في الأدوات والأماكن التي تُعد فيها هذه الوجبات.. غير آبهة بصحة المواطن وسلامته أو القيمة الغذائية لهذه الوجبات.

فما نشاهده من انتشار لها يحزن الكثير من الغيورين على صحة المواطن وسلامته، علماً بأنهم يروِّجون لها بوسائل دعائية جذابة، ومنمقة وأساليب مغرية خصوصاً للأطفال والنساء (كالتوصيل المجاني، وعمل عروض مغرية كالمشروبات الغازية، وزيادة حجم الوجبات.. فزادوا الطين بلة بالمشروبات الغازية).. كل ذلك لأن كفلاء العمالة لا يهمهم إلا الكسب الكثير والسريع.

ومن الحلول لهذه المعضلة:

- المبادرة والمسارعة في تكثيف الرقابة الصحية على العمالة المستخدمة.. وعلى المواد الغذائية المُعدة لتلك الوجبات.. وعلى الأدوات والأماكن التي يتم بها إعداد تلك الوجبات.
- التنسيق بين وزارة الصحة والبلديات وحماية المستهلك وهيئة الغذاء والدواء وصحة البيئة ووزارة التجارة لتكثيف الرقابة والتوعية الصحية.
- تشجيع الرقابة الاجتماعية على تلك المطاعم.. وأن ترصد لتلك الرقابة المكافآت والشهادات التقديرية على أعمالها.
- وضع غرامات مالية وجزاءات رادعة على تلك المطاعم والبوفيهات والمطابخ والمقاهي والمخابز بكل حسم وحزم، ومعاقبة التي تفتقد للشروط الصحية بإغلاقها والتشهير بها وبأصحابها.
- التشديد على إعطاء التراخيص لتلك المحلات.
- زيادة أعداد المراقبين الصحيين لتغطية جميع المطاعم.
- أن تكون الرقابة الصحية والتوعوية من الكفاءات والقدرات المتخصصة ذات المهارات والكفاءات العالية.
- أن تكون هناك زيارات ميدانية مفاجئة ومتوالية على المطاعم والبوفيهات والمطابخ والمقاهي والمخابز وعلى العمالة.
- أن تكون عملية الطهي مكشوفة للزبائن بكل وضوح لكي يسهل رؤيتها.
- أن تكون هناك توعية صحية مكثفة للأضرار الناتجة عن تلك الوجبات السريعة والمشروبات الغازية عبر المؤسسات التربوية ووسائل الإعلام المختلفة، وكذلك عمل ندوات توعوية من المختصين في التغذية ونشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة، لتوعية جميع الأهل من مخاطرها، فالأهل جعلوا المطاعم مكافأة لأبنائهم، إذا حللت الواجب رُحنا، إذا درست رُحنا، وإذا سكتَّ رحنا، وغيرها، على وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة التجارة ووزارة الصحة وجمعية حقوق الإنسان وحماية المستهلك وهيئة الغذاء والدواء وصحة البيئة محاسبة المقصرين والمهملين ومطاردتهم وملاحقتهم قضائياً وفرض التعويضات عليهم للمجتمع مقابل الأضرار التي تصيب المواطنين من تلك الأغذية.

وأخيراً، فإن صحة المواطنين وسلامتهم أمانة في أعناق الجميع يجب المحافظة عليها.. كما يجب علينا جميعاً أن نقف صفاً واحداً بكل حزم وحسم ضد المتهاونين والعابثين والمبتزين والمتاجرين بصحة المواطنين وسلامتهم.

فصحة المواطنين وسلامتهم أمانة في أعناق الجميع يجب المحافظة عليها، فالمواطنون هم: الآباء والأبناء والإخوان والأقارب والجيران والأصدقاء والزملاء.. ومن نعرفه، فيجب علينا جميعاً أن نقف صفاً واحداً بكل حزم وحسم ضد المتهاونين والعابثين والمبتزين والمتاجرين بصحة المواطنين وسلامتهم..
سائلين الله السلامة والتوفيق للصالح العام... وإنا لمنتظرون.

حقوق الإنسان تبحث شكاوى لموقوفين بدون أحكام

المصدر: جريدة اليوم الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٣٧٢٢
http://www.alyaum.com/News/local_news/١٥٦٧-%D٨AD%D٨٢%٩D٨٨%٩D٨٢%٩-%D٨A٧D٨٤%٩D٨A٥D٨٦%٩D٨B٣D٨A٧D٨٦%٩-%D٨AA%D٨A٨D٨AD%D٨AB-%D٨B٤D٨٣%٩D٨A٧D٨٨%٩D٨٩%٩-%D%٨٤%٩D%٨٥%٩D%٨٨%٩D%٨٢%٩D%٨٨%٩D%٨١%٩D٨%٩A%D٨٦%٩-%D%٨A%٨D%٨AF%D%٨٨%٩D٨٦%٩-%D%٨A٣D%٨AD%D%٨٣%٩D%٨A٧D٨٥%٩.html

عبد العزيز المخزوم

بحثت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة حوالي ٤١١١ قضية للنزلاء خلال السبع سنوات الماضية والتي تنوعت ما بين تأخر القضايا والنظر فيها من قبل الشرع والازدحام داخل العنابر وغياب بعض البرامج التأهيلية لهم.

وأكد نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمتحدث الرسمي الدكتور صالح الخثلان "أن الجمعية حريصة على التزام الجهات الأمنية والعدلية بتطبيق نظام الإجراءات الجزائية حيث إن نظام الإجراءات الجزائية ينص على أن لا تتجاوز مدة الإيقاف دون حكم ستة أشهر ومن ثم يحول الموقوف إلى القضاء أو يفرج عنه ، وأكد الخثلان ورود شكاوى للجمعية بخصوص التوقيف لمدة طويلة دون أحكام وتحديدا في القضايا الأمنية وبالتواصل مع الجهات المختصة يصلنا رد من قبلهم بأن الموقوفين في طريقهم للإحالة إلى الشرع إلا أننا لاحظنا تأخر ذلك كثيرا مما ينعكس سلبا على الموقوف وذويه ، أما في القضايا العامة فقد يكون التأخر سببه قلة القضاة مقابل كم كبير من القضايا التي ينظرونها ولذلك هناك مطالبة دائمة بزيادة عدد القضاة وهذا ما تحقق في إطار مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء كما أن الجمعية تدعو للنظر في الأخذ بالأحكام البديلة في قضايا الحقوق المالية خاصة المتعلقة بمبالغ بسيطة ولا يظهر فيها تلاعب أو مماطلة بل عجز عن السداد .

أزمة ثقة

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١٦/ln٢٥.htm

ناهد سعيد باشطح

فاصلة:

(من يمارس حقه لا يسيء إلى أحد)

- حكمة لاتينية –

أزمتنا مع حقوقنا ليست فقط أننا لا نعرفها، ولكن أننا لا نثق بأن الأجهزة الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني تستطيع أن تطبقها.

إذن مشكلتنا مع أنفسنا مع عدم ثقتنا بالإنسان السعودي في احترامه للنظام وتطبيقه له.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أصدرت دراسة تقول إن ٤٠ % ممن لجؤوا إلى الجمعية لا يثقون بها، وإن ٢٠ % ممن تعرضوا لانتهاكات خاصة لجؤوا إلى جهات غير معنية في المملكة، وهذا دليل على قلة الوعي لدى المجتمع السعودي بحسب الدراسة.

والسؤال: كيف نلجأ إلى جهة لا نثق بها؟ هل هي حيلة العجز أننا نفتقر إلى جهة نثق بها أم أننا مكبلون بقيم متوارثة تؤكد أن مجتمعنا لا يسير وفق الأنظمة وإنما هو مجتمع قبلي تحكمه العشائرية أو المناطقية والعلاقات الشخصية؟ أكان المظلوم لا يُنصر والظالم لا يكف ظلمه بقوة القانون فمعناه أن مجتمعنا في شرائعه فوضوي، وهي مرحلة خطيرة من تغييب إرادة الإنسان عن المطالبة بحقوقه المشروعة والدفاع عن نفسه.

نحن لا نحتاج إلى زيادة في أعداد الأجهزة الحكومية المتعلقة بالحقوق أو مؤسسات المجتمع المدني بل إن الأجهزة الموجودة بحاجة إلى تحسين صورتها لتكسب ثقة أفراد المجتمع في فعاليتها. هو عمل شاق، لكنه أنجح بالتأكيد من العمل في مجتمع لا يثق أفراده بقدرة هذه الأجهزة على إعادة الحقوق المسلوبة إلى أصحابها.

أعترف بأن لدينا وعياً غير كاف بحقوقنا وبالقوانين لدينا، والغالبية تضيع حقوقهم؛ لأنهم لا يعرفون الطريق الصحيح لاسترجاعها، ولكن مَنْ المسؤول عن هذا الوعي، الأسرة أم المدرسة أم وسائل الإعلام..؟ خيوط هذه البكرة متشابكة، وإلى أن تُحلّ سيبقى الإنسان متخبطاً في مشاعره، فلا أقسى من الإحساس بالعجز وقت الظلم وانتهاك الحقوق، ومن يسكت عن المطالبة بحقوقه لا يستحق أن يتمتع بها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/١٩/٠١/٢٠١١/article_٤٩٣٥٣٩.html

عبد العزيز محمد هنيدي

تحدثنا في المقال السابق عن القضايا التي حطت رحالها في المحاكم وهيئات التحقيق والادعاء العام تنتظر دورها للنظر في الحوادث التي تعرضت لها بعض عاملات المنازل في بعض مناطق المملكة، التي أدت إلى إصابات وكدمات وجروح لهن أدت الشديدة منها إلى حالات وفاة، ومن أهم تلك الحوادث ما حصل في المدينة المنورة وتبوك وأبها حسبما ورد في الصحف المحلية، وأشرت إلى ضرورة وضع أنظمة على شكل مطويات توضح حقوق العمالة بصفة عامة وواجباتهم والعقوبات التي تترتب على سوء المعاملة للطرفين، والآن ننتقل إلى :

التعريف بالحقوق الثلاثة المشار إليها

شجعتني على الكتابة عن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التوجيهات السامية التي صدرت قبل فترة وجيزة بنشر ثقافة حقوق الإنسان في ربوع المملكة بجانب الندوة التي أقيمت في مركز الأمير سلمان الاجتماعي في الرياض في٦/١/١٤٣٢ هـ من قبل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التي شاركت فيها هيئة حقوق الإنسان وكان الهدف من الندوة نشر الثقافة الحقوقية بين الناس في كل المجالات وخاصة الدوائر الحكومية وخاصة ذات العلاقة بتلك الحقوق بجانب تدريس تلك الحقوق ضمن المناهج الدراسية بما فيها الجامعات حتى يعرف الناس حقوقهم ويعرف ذوو العلاقة واجباتهم لأداء تلك الحقوق حتى تعزز وتحمى من الانتهاك، ولعل التحدي الأهم هو أن يصل التثقيف وتنمية الوعي الحقوقي للفئات التي هي الأحوج لمعرفة حقوقها مثل طبقة العمال والنساء وخاصة قليلي الثقافة مثل الريفيات، والفقراء والمساكين والمعوقين واليتامى والمحتاجين والقابعين خلف القضبان وعلى السرر البيضاء وأن يعي الوالدان واجباتهم تجاه الأطفال لأنهم هم شباب ورجال وسيدات المستقبل، ونعود للعهد الدولي للحقوق الثلاثة المشار إليها، والواقع أن العهد الدولي ما زال تحت الدراسة لدى المختصين في المملكة ولم يوقع بعد ولو أن ما ورد في الكتاب والسنة وما تم توضيحه من حقوق الإنسان في نظام الحكم الأساس للمملكة يعتبر كل ذلك جيداً وسبق لي أن شرحت كل ذلك في الحلقات السابقة بشكل مفصل ــ ولكني وجدت أنه من المناسب الإشارة للعهد الدولي المذكور لزيادة رفع مستوى الثقافة الحقوقية وخاصة أن معرفة الحقوق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تؤهل الإنسان للمشاركة في التنمية ومحاربة الأمية، كما يجب الإشارة أن العهد الدولي في مفهوم الأمم المتحدة للحقوق الثلاثة وكذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للإنسان يسميان (العهدين الدوليين) وإذا أضفنا لكل ذلك (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) كل ذلك يسمى (الصكوك الدولية لحقوق الإنسان) فإذا أضفنا للصكوك المذكورة ــ (البروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) فنسمي كل ذلك (الشرعة الدولية لحقوق الإنسان) وكل هذه التصنيفات التي وضعتها الأمم المتحدة تدل بوضوح على أن تلك الوثائق والعهود تعتبر صكوكاً مشروعة تستحق الاحترام والالتزام بها، والآن دعونا نبدأ بالحديث عن (العهد الدولي) المشار إليه، وقبل أن ندلف إلى سرد مواد ذلك العهد لا بد لنا من الحديث بإيجاز عن ديباجة العهد المذكور (المقدمة) التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من العهد المذكور وفي الحلقة (١٥٦) القادمة نبدأ في الديباجة المذكورة.

الأمن العام ينشئ إدارة متكاملة لاستقبال شكاوى المواطنين والمقيمين المظلومين

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١٣/ln٥.htm

الجزيرة - عبدالرحمن السريع

استقبل معالي مدير الأمن العام الفريق سعيد بن عبد الله القحطاني يرافقه نائبه اللواء ناصر بن سعود العرفج وعدد من مساعديه يوم الثلاثاء الماضي بمقر الأمن العام مديري شعب حقوق الإنسان بمختلف مناطق المملكة.

وفي بداية اللقاء رحب معاليه بالحضور متمنيًا أن تحظى شعب حقوق الإنسان التي ينتسبون إليها بمزيد من البذل والعطاء، ناقلاً لهم تحيات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية.

وأكد معاليه أن الأمن العام ينطلق في اهتمامه بحقوق الإنسان من منطلق الشرع ومن سياسة حكومة خادم الحرمين الشريفين الذين يحرصون كل الحرص على الحفاظ على حقوق الإنسان وتطبيق كل الأنظمة والتعليمات التي صدرت في هذا المجال. والأمن العام بذلك يهتم أشد الاهتمام بهذا الميدان، ولذلك فقد أنشأت وحدة إدارية متكاملة لهذا الموضوع وضع لها مركز في الأمن العام يستقبل الشكاوي وكل من يرغب في الإدلاء بأي مظلمة أو دعوة أو أي حق يطالب به.

وقال: إن حقوق الإنسان تنسق مع كل من يهتم بهذا الجانب ومن ضمنهم هيئة حقوق الإنسان ولدينا سجلات ووثائق تثبت هذا الاهتمام -ولله الحمد، مستخدمين التقنية التي اطلع عليها الإخوان في هذا الموضوع.

وأشار معاليه إلى اهتمام الأمن العام بالجانب التخصصي في التدريب قائلاً: إن جميع الحضور بمناطق المملكة من شعب حقوق الإنسان يتلقون دورات تدريبية تخصصية في إدارة تدريب الأمن العام في المجال نفسه ونحن في الأمن العام نحرص على ذلك من خلال تنفيذ دورات ذات طابع تخصصي بصفة دائمة، كما أن لدينا برنامجًا تقوم به الإدارة العامة للشؤون القانونية يبث من خلاله ثقافة حقوق الإنسان ولدينا ملتقيات عقدت في هذا الشأن وسوف نتوسع مستقبلاً في تأكيد ثقافة الحقوق خدمة لحقوق الإنسان وحماية لها.

وكان مديرو شعب الحقوق المدنية قد قاموا بجولة في مقر الأمن العام شملت التعرف على شعبة حقوق الإنسان واطلعوا على ما يحتوي من أجهزة وتقنيات مهمة.

٥٥ سجينا تجاوزوا فترات محكوميتهم يقاضون الأمن العام والسجون

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٧/Con٢٠١١٠١١٧٣٩٥٠٩٤.htm

عدنان الشبراوي – جدة

أبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة، أن المحاكم الإدارية في ديوان المظالم في مختلف مناطق المملكة، تنظر حاليا من خلال دوائرها الإدارية المختلفة، في ٥٥ دعوى قضائية جديدة لتعويضات مادية عن حبس حريات سجلت على مدى شهرين مضت، وقالت المصادر «إن بعض القضايا لم تنعقد جلساتها بعد، وأخرى انعقدت لها الجلسة الأولى، وبعضها جار تبليغ الجهات المدعى عليها بمواعيد الجلسات، ويتوقع بدء الفصل في عدد منها وإصدار الأحكام في غضون الأشهر المقبلة، بعد أن طلبت بعض تلك الجهات مدة للرد على الدعاوى من قبل الإدارة القانونية».

وبينت المصادر أن الدعاوى مقامة على الأمن العام، كمرجع لمراكز الشرط المدعى عليها، وعلى المديرية العامة للسجون، كمرجع لإدارات السجون المدعى عليها، وتتركز الدعاوى المقامة من عدد من المواطنين والمقيمين في مناطق مختلفة، على تعويضهم عن قضائهم فترات في السجن أو التوقيف لمدد تزيد عن محكومياتهم، أو بسبب سجنهم رغم صدور أحكام ببراءتهم وهو ما يخالف نظام الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية.

ووفق هذه المصادر تتراوح فترات الزيادة التي قضاها المدعون في السجن أو التوقيف، بين يوم واحد إلى أربعة أشهر، ويتمسك أصحاب تلك الدعاوى بطلب التعويض عما لحقهم من ضرر مادي ونفسي واجتماعي، بسبب التجاوز في مدة إيقافهم أو عدم إطلاق سراحهم بعد انقضاء المحكومية أو عند صدور أحكام بالبراءة.

تجاوز قصير

ويرد الأمن العام ومديرية السجون على الدعاوى، بمذكرات تقر أن التجاوز في بعض المدد قصير جدا، بسبب الروتين أو عدم مراجعة المدعى عليه، لاستكمال الإجراءات، فيما تضمنت بعض ردود تلك الجهات، عدم إبلاغها بإطلاق سراح المدعى عليهم أو تأخر معاملاتهم في جهات أخرى، في الوقت الذي كشفت فيه الردود التي تلقتها المحاكم، أن بعض السجناء تأخر إطلاقهم بسبب تسوية أوضاعهم كونهم من غير السعوديين، فيما تأخر إطلاق سراح البعض لارتباطهم بقضايا أخرى في الحق الخاص لم تنته.

التمديد بحكم قضائي

وتشير مصادر قضائية إلى «أن استمرار حبس المواطن أو المقيم بعد انتهاء محكوميته يعتبر إجراء مخالفا للنظام، وأنه لا يمكن تمديد السجن إلا بحكم قضائي».

وقالت «يحق لأي سجين أو موقوف حق مقاضاة الجهة التي حبست حريته عن المدة المقررة (نظاما وشرعا)، وله طلب التعويض»، مضيفة أن التعويض يستند على ثلاثة أركان تعد، ضرر وعلاقة سببية بينهما، إذ تنص المادة (٢٦) من النظام الأساسي للحكم: تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، كما تقرر المادة (٣٦): أن توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها، ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام، وأما المادة (٣٨) من ذات النظام فتقضي بأن: العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو نص نظامي، فيما تؤكد المادة (٢١٧) من نظام الإجراءات الجزائية على أنه «إذا كان المحكوم عليه بعقوبة السجن قد أمضى مدة موقوفا بسبب القضية التي صدر الحكم فيها وجب احتساب مدة التوقيف من مدة السجن المحكوم بها عند تنفيذها ولكل من أصابه ضرر نتيجة اتهامه كيدا أو نتيجة إطالة مدة سجنه أو توقيفه أكثر من المدة المقررة الحق في طلب التعويض».

وقالت مصادر مطلعة «إن الجهات الحكومية المدعى عليها تستأنف جميع الأحكام الابتدائية الصادرة بحقها بقوة النظام، وتكتفي بعض تلك الجهات بالاعتراض على الحكم دون تقديم لائحة، مكتفية بطلب التدقيق أمام محكمة الاستئناف الإداري، فيما تواجه محكمة الاستئناف الإداري ازدحاما كبيرا يتسبب في تأخر البت في القضايا، ويحتاج ذلك إلى مدة

تتراوح من عام إلى عام ونصف في المتوسط، لتدقيق الحكم، في حين أن أحكاما صدرت لمواطنين على جهات حكومية لا تزال تدقق أمام محكمة الاستئناف الإداري منذ ثلاث سنوات ولم تنته بعد، ووفق النظام القضائي لا يكتسب الحكم القطعية إلا بعد أن توافق محكمة الاستئناف ليصبح واجب النفاذ».

من جانبه علق اللواء الدكتور علي الحارثي مدير عام السجون فقال «نحن في السجون جهة تنفيذ، ونطلق سراح السجين بمجرد انتهاء محكوميته، ويسلم عادة إلى الجهة القابضة إما لإطلاقه، أو تسوية وضعه النظامي، أو إنهاء الحق الخاص، وفق ما تقضي به التعليمات من قبل كل جهة ومرجع».

التقاضي حق مكفول

وبين أن السجون تبحث عن ما يخرج السجين من سجنه، وزاد «إن التقاضي حق كفله النظام للجميع، وهو متاح ولا يزعجنا بتاتا، بقدر ما يهدر جهودنا وجهود القضاء، فكثير من الدعاوى التي تقام علينا وعلى غيرنا من الجهات، يثبت القضاء لاحقا سلامة موقفنا وسلامة الإجراءات المتبعة لدينا، وتصدر أحكام برفض الدعاوى من المدعين بعد سلسلة من جلسات التقاضي التي تكلفنا ندب محامين، ودراسة ملفات سجناء والترافع أمام القضاء للدفاع عن سلامة موقفنا، ويتبين أن الدعاوى كيدية أو «للشوشرة» علينا، ثم يترك صاحب الشكوى دون ردع أو حتى فرض مبالغ عليه مقابل إشغالنا وإشغال القضاء»، مشيرا إلى أن الإعلام معني بمناقشة موضوع مجانية التقاضي، وعدم ردع المدعي في الدعاوى الكيدية، مضيفا أن السجون لم يصدر ضدها سوى حكم قضائي، واحد حسب ما اتذكره ورفضت دعاوى أخرى بعد أن تبين للقضاء سلامة الإجراءات التي تتبعها السجون في إطلاق سراح السجناء وقال «صدرت أحكام برفض ١٣ دعوى قضائية على السجون، وهو ما يعني براءة إدارة السجن من التهمة.

ومضى قائلا «إن السجون جهة تنفيذية، وقد يحدث أحيانا تأخر في إطلاق سراح سجين لكن ذلك يكون بسبب جهة غير إدارة السجون، وإذا ثبت أن السجون تتأخر في إطلاق أي سجين فنحن على أتم الاستعداد لنتحمل المسؤولية كاملة تجاه أي تقصير يثبته القضاء علينا ونمثل لأحكام القضاء، وأؤكد لكم عبر «عكاظ» سلامة إجراءات إدارات السجون في تنفيذ التعليمات في إطلاق سراح المحكومين وتسليمهم للجهة القابضة أو الترحيل، ولا نسمح ببقاء سجين عقب انتهاء محكوميته بيوم واحد.

وأضاف «مثل هذ القضايا المقامة ضدنا أو ضد غيرنا تستنزف جهودا وتضيع وقتا ثمينا لنا وللقضاء ولجهات أخرى تواجه دعاوى مماثلة، ويشهر بنا في الإعلام ثم تصدر الأحكام برفض الدعاوى، مؤكدا أن «القضاء هو الفيصل ومتى ثبت علينا الحق فسننفذ الحكم».

حق الحرية أساسي

من جانبه قال الدكتور عمر الخولي أستاذ القانون والمستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان، إن الحق في الحرية من الحقوق الأساسية للإنسان التي كفلتها الشريعة والنظام الأساسي للحكم، فلا يسوغ المساس بهذا الحق إلا بسند قانوني، يتمثل في إما التوقيف (الحبس الاحتياطي) وفقا لقواعده، وإما بالاستناد إلى حكم قضائي نهائي.

وأضاف «تتلقى هيئة حقوق الإنسان من حين إلى آخر عددا من شكاوى مواطنين ومقيمين تتعلق بقيد حريات دون مسوغ مشروع وتتحقق من الشكوى، ومن ثم تخاطب الجهات ذات العلاقة، واستشهد منها بحالات يستمر فيها المحكوم عليه فترة ضعف المدة المحكوم بها عليه، وآخرها شكوى تحقق فيها الهيئة تلقتها من أم سعودية تتعلق بابنها (المقيم) حكم عليه بالسجن مدة ستة أشهر انتهت، وانتهت مدة مماثلة لمحكوميته، ولا يزال سجينا، ولهؤلاء الحق في مقاضاة الجهة المتسببة في استمرار سجنهم أو توقيفهم على نحو مخالف للنظام.

وزاد «في حال صدور أحكام نهائية بالتعويض، فإن الخزانة العامة للدولة هي التي تتحمل هذه المبالغ، ولن يتحملها أي من أولئك الذين تسببوا في مخالفة النظام، وتكبيد الخزانة العامة هذه المبالغ نتيجة مخالفاتهم».

حقوق الإنسان تعيد طالبة طردتها مديرة المدرسة بالحفر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٧
http://www.alriyadh.com/١٧/٠١/٢٠١١/article٥٩٥٣٩٩.html

حفر الباطن - حماد المطيري

اعادت هيئة حقوق الإنسان طالبة بحفرالباطن الى مدرستها بعد ان قامت مديرة المدرسة بطردها على خلفية خلاف سابق مع والدتها وقال والد الطالبة خلود الحربي للرياض: انني تفاجأت بقرار مديرة مدرسة متوسطة (تحتفظ الجريدة باسمها) بطرد ابنتي من المدرسة بعد مرور ١٤ يوما من دوامها في الصف الثاني المتوسط بسبب خلاف سابق مع والدتها، وتقدمت بشكوى لإدارة التربية والتعليم بحفرالباطن ولم أجد أي تجاوب ، ولجأت الى هيئة حقوق الإنسان والتي تفاعلت مع حالة ابنتي، مضيفا ان المدرسة تقع بالقرب من منزله ووجود ٤ شقيقات لخلود في نفس المجمع الذي طردت منه وتقوم حافلة المدرسة بنقلهن الى المنزل ، مشيرا انه اجبر على تسجيل ابنته خلود في مدرسة اهلية ودفع رسوم ومبلغ ٢٥٠٠ ريال .

وقدم الحربي شكره لرئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان ولأخصائية الطفولة بالهيئة فرع المنطقة الشرقية.

رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بالشورى ل الرياض:

المملكة تتجاوز بقرار حماية الطفل الكثير من الدول

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٨
http://www.alriyadh.com/2011/01/18/article595759.html

الرياض - أسمهان الغامدي

قال رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى وعضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور إبراهيم الشدي ل"الرياض": إن إقرار مجلس الشورى لنظام حماية الطفل من القرارات المحسوبة لصالح المملكة والتي جعلتها في مقدمة الدول القليلة التي تصدر مثل هذه الأنظمة الحيوية والمهمة والتي تحرص المملكة من خلالها على ضمان حقوق كل أفراد المجتمع ولاسيما الشريحة الأهم والأكبر في المجتمع وهي الأطفال .

وأوضح الشدي أن القرار صدر بعد دراسة مستفيضة ومناقشات واسعة أثرت النظام وجعلته شاملا وعمليا لكل ما يضمن رفع الوعي بأهمية مرحلة الطفولة ويعزز من حقوق الطفل في الحماية من الإيذاء بكل أنواعه .

وأكد الشدي على أهمية دور النظام في تعزيز الوعي لكل أفراد المجتمع ولاسيما الوالدين وأفراد الأسرة والمعلمين والمعلمات بالأثر السلبي الذي تحدثه كل أنواع الإيذاء الجسدية والنفسية والجنسية وغيرها على شخصية الطفل وحياته، كما يمنع جميع أنواع الأذى الذي يتعرض له الطفل الأسف الشديد في المجتمع سواء بقصد أو بسبب قلة الوعي بالتربية السليمة في كثير من الحالات .

وحمل د. الشدي اللجنة التي يرأسها الدور الأهم في وضع للآليات المناسبة لمتابعة حالات الإيذاء التي يتعرض لها الطفل وذلك سعيا إلى حمايته وإعادة تأهيل من يتعرض منهم لأي أذى نفسي أو جسدي .

كما أعرب عن سعادته وتقديره لموافقة مجلس الشورى على هذا النظام الذي يعد الأول من نوعه في المملكة.

استقبله رئيس هيئة حقوق الإنسان

رئيس مجلس الشيوخ الكندي: خادم الحرمين رجل سلام لحرصه على الأمن والاستقرار لكافة شعوب العالم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٩
http://www.alriyadh.com/2011/01/19/article595943.html

الرياض نايف آل زاحم

أعرب رئيس مجلس الشيوخ الكندي الدكتور نويل كُنسيلا عن سعادته بزيارة المملكة مهد الإسلام وحاضنة أغلى البقاع على كل مسلم، مشيراً إلى أنهم قدموا من بلد متعدد الثقافات والحضارات ويكن كل احترام وتقدير للدين الإسلامي وما تقدمه المملكة خدمة للمسلمين خصوصا مسلمي كندا .

جاء ذلك خلال استقبال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان له صباح امس بمقر الهيئة .

وثمن رئيس مجلس الشيوخ الكندي الجهود الكبيرة التي يبذلها رجل السلام خادم الحرمين وحرصه الدءوب تجاه تحقيق السلام والأمن والاستقرار والرخاء لكافة شعوب العالم وخاصة مبادرته الإنسانية التي أطلقها للحوار بين أتباع الأديان والحضارات، مؤكداً اعتزاز بلاده بما يجمعها من علاقات مميزة مع المملكة .

ورحب رئيس الهيئة في مستهل اللقاء الذي حضره نائب رئس الهيئة الدكتور زيد آل حسين وعدد من أعضاء الهيئة بزيارة رئيس مجلس الشيوخ الكندي وأعضاء الوفد المرافق مؤكداً على العلاقات المتميزة التي تربط البلدين الصديقين في شتى المجالات .

ولفت رئيس الهيئة إلى الجهود التي تبذلها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله على الساحتين الإقليمية والدولية لتعزيز السلام والأمن وحماية حقوق الإنسان .

وأوضح معاليه أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الإنسانية التي أطلقها للحوار بين أتباع الأديان والحضارات أسهمت في ترسيخ ثقافة الحوار بين شعوب العالم وطالب رئيس الهيئة من الوفد الزائر العمل على إيقاف الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان التي تمارسها إسرائيل بشكل يومي ضد الشعب الفلسطيني بجميع فئاته والتي تشكل خرقا واضحا لكل القوانين والأعراف الدولية وخاصة ذات الصلة بحقوق الإنسان، منددا في ذات السياق بتلك الإنتهاكات التي تؤكد كل يوم غطرسة هذا النظام وخورجه عن الشرعية الدولية وتحديه للمجتمع الدولي .

كما بحث معاليه خلال اللقاء سبل تعزيز التعاون المشترك بين المملكة وكندا خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، كما ناقش أوضاع الطلاب السعوديين الذين يتلقون تعليمهم ضمن برامج الإبتعاث في كندا.

الخولي محاضراً عندما يتحول الاعتراف من سيد الأدلة إلى سيئ الأدلة:

العقوبة لا تجرد آدمية الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٩/Con٢٠١١٠١١٩٣٩٥٥٣٤.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

طالب أستاذ القانون والمستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي، بتصحيح النظرة السيئة من المجتمع للمتهم، وأكد أن «أي شخص متهم لا يعني أنه مدان، ولا يتحول المتهم إلى مدان إلا بحكم قضائي مكتسب القطعية»، وضرب مثلا للمتهمين، على خلفية كارثة السيول، ولفت إلى أن البعض أدانهم لمجرد توجيه التهمة إليهم، مشيرا إلى أهمية قاعدة «المتهم بريء حتى تثبت إدانته».

وبين في محاضرة تثقيفية، غيبت وعكة صحية محاضرها الآخر عبد الإله العروان القاضي في المحكمة العامة، ونظمها فرع الهيئة في منطقة مكة المكرمة، البارحة الأولى، بعنوان حقوق المتهم في مرحلتي التحقيق والتقاضي في مقر النادي الأدبي في جدة، أن دور المحامي تجاه المتهم ليس الدفاع عن الباطل أو تضليل العدالة، بل المساعدة في تحقيق العدالة إما بنفي التهمة أو الحصول على عقوبة مخففة في حال إقرار المتهم بالتهمة، والبحث عن ظروف الواقعة وصولا إلى تكييف صحيح للجريمة مع عقوبة مخففة.

وركز الخولي على حقوق المتهم عند القبض عليه، تفتيشه وانتهاء بحقوقه عند محاكمته أمام القضاء، مستعرضا القضايا التي توجب توقيف المتهم لمدد زمنية محددة، وآلية تمديد المدة، وقال إن للمتهم حق «الصمت» عند التحقيق معه، شريطة أن لا يفهم صمته بالإقرار عن التهمة الموجهة إليه.

وأكد على أهمية تناول المختصين حقوق المجني عليه، كما هو الحديث المتكرر والمتواصل عن حقوق المتهم، وقال «إن للمجني عليه (الضحية) حقوقا في مجريات التحقيق والمحاكمة يجب عدم إغفالها تحقيقا للعدالة».

كما استعرض الخولي حقوق المتهم في نظام الإجراءات الجزائية، وكرامة المتهم، وحريته وكامل حقوقه في الدفاع عن نفسه بطريقة عادلة، وكافة الحقوق المشروعة للجاني والجانح، مشيرا إلى أن «العقوبة لا تجرد الإنسان من آدميته».

وشرح حق المتهم في طلب التعويض عن الأضرار الناشئة عند القبض عليه، أو تجاوز المدة النظامية للإيقاف، وألقى الضوء على شكاوى المتهم، والتحقق من مشروعية سجنه، أو توقيفه ومشروعية بقائه في السجن، أو التوقيف بعد انتهاء المدة، وكذا حق المتهم في حضور المحامي جلسات التحقيق أثناء سير التحقيق أو المحاكمة وفق أنظمة الإجراءات الجزائية واتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من سجن، أو أوقف منهم بدون سبب مشروع، وتطبيق ما تقتضي به الأنظمة في حق المتسببين في ذلك.

وقدم الخولي نماذج من الواقع لحالات رصدت لمتهمين ودعاوى أقيمت على آخرين بتهم غريبة، منها «توجيه تهمة النوم في مسجد لشاب» و «تهمة ابتسامة غير مشروعة إلى شاب»، لافتا إلى أن هذه التهم أضحكت الحضور.

وبين الخولي حق المتهم في حضور المحامي جلسات التحقيق، ومعاناته في ذلك، لاسيما في حال حاجة المتهم إلى تحرير وكالة شرعية للمحامي، وصادف ذلك عطلة رسمية أو عطلة نهاية الأسبوع، وتحدث عن بعض المتهمين الذين يدلون باعترافات بسبب (ظروف وقتية) والتراجع عن الاتهام في المحكمة، فيتحول الاعتراف من «سيد الأدلة» إلى " سيئ الأدلة»، وعرج متحدثا عن حقوق المتهم عند القبض عليه والتحقيق معه ومحاكمته، وحق تفتيشه سواء كان التفتيش ينصب على شخصه أو منزله وما في حكمه، مؤكدا أن الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم، كفل له حريته

الشخصية وممتلكاته الخاصة، بما فيها جهاز الجوال واللابتوب التي يجب أن لا تخضع للتفتيش بلا سند نظامي أو شرعي، مؤكدا عدم جواز محاكمة متهم مرتين عن جريمة واحدة.
وتناول الخولي أدلة حقوق المتهم في الشريعة الإسلامية من خلال تتبع الآيات والأحاديث، والنظر في القواعد الشرعية، مشيرا إلى أن للمتهم حقوقا كثيرة في الشريعة، وهي واجبة للإنسان من حيث هو إنسان بغض النظر عن لونه، أو دينه، أو جنسه، أو وطنه، أو مركزه الاجتماعي.
وأكد أن النظام أولى المتهم عناية خاصة في ما له وفي ما عليه، وحافظ على كرامة الجاني وكامل حقوقه في الدفاع عن نفسه بطريقة عادلة، كما أنه أيضا حافظ على المجتمع وأمنه وحريته واستقراره بطريقة متوازنة، إلى جانب أن النظام لا يلغي الآدمية والبشرية وكافة الحقوق المشروعة للجاني والجانح.
من جهة أخرى، تلقى الخولي في مداخلة لمدير شعبة الدراسات في شرطة جدة العقيد طلال الصيدلاني، دعوة مدير شرطة جدة اللواء علي الغامدي، لتقديم محاضرة للضباط حول حقوق المتهم عند وبعد القبض عليه، واستجاب للدعوة شاكرا للعقيد الصيدلاني جهود شرطة جدة في تثقيف وتوعية منسوبيها.
وقدم الخولي، في محاضرته نبذة عن الإجراءات المتبعة، حال القبض على المتهم، وفق أنظمة الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية وآلية التحقيق في مراكز الشرط وهيئة التحقيق والادعاء العام.

حالات محدودة نخشى أن يغيب عنها الوعي يوماً وتتحول إلى سلوكيات مرفوضة

التجمهر أمام أبواب الجهات الحكومية.. الفوضى تسبق النظام!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٩
http://www.alriyadh.com/2011/01/19/article596177.html

الدمام، تحقيق-عبدالمحسن بالطيور

برزت مؤخراً حالات متعددة -لم تصل إلى حد الظاهرة- للتجمهر أمام أبواب الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية؛ من قبل مجموعة من المواطنين أو المستفيدين من خدمات تلك الجهات، وذلك اعتراضاً على قرارات اتخذت بحقهم، أو مطالب لم تنفذ لهم، ومن ذلك مثلاً تجمهر عدد من المعلمين أمام مبنى وزارة التربية والتعليم للمطالبة بتحسين أوضاعهم، أو تجمهر عدد من المواطنين أمام مبنى البلديات للمطالبة بأراضي المنح، كذلك المتقاعدون، والمتقدمون على البنك السعودي للتسليف، ومكاتب العمل، وغيرها من الحالات التي تكشف عن "آخر الحلول" للفت الانتباه إلى قضيتهم ومعاناتهم أمام المسؤول الأول عن تلك الجهة، بعد أن تحملوا كثيراً في سبيل تحقيق مطالبهم، أو احتوائها من قبل المسؤول بطريقة تضمن دراستها وموافاتهم بنتيجتها .

ويعد مثقفون وأكاديمون هذه الحالات بأنها سلبية، وغير حضارية، ومخالفة للأنظمة، وسياسة "الباب المفتوح" التي سنها قادة هذه البلاد، وطبقها المسؤولون من خلال تخصيص جزء من وقتهم لمقابلة المواطنين والمراجعين عموماً، والنظر في احتياجاتهم، بل يكفي أن خادم الحرمين الشريفين رفع شعاره "من نحن بدون خدمة المواطن السعودي ."

"الرياض" تطرق هذا الموضوع لتكشف أن التجمهر أمام الأبواب غير مبرر أمام أبواب مفتوحة؛ يحق للمواطن أن يدخل معها ويتحدث إلى المسؤول مباشرة، ويستمع إلى رأيه في طلبه بحسب النظام، كما أنها دعوة أيضاً أمام المسؤولين لتخصيص أوقات معلنة أمام الجمهور لاستقبالهم .

فتح الأبواب !

في البداية أكد المواطن "سعد الجاسر" على أن هناك أسبابا تدفع بعض المواطنين اللجوء إلى هذا الأسلوب، ومنها عدم فتح المسؤولين أبوابهم أمام المواطنين، مما يؤدي إلى عدم وصول أصواتهم ومطالبهم بالشكل الذي يأملونه، فيلجأون إلى التجمهر أمام أبواب الوزارات، والمطالبة بشكل "سلمي" بحقوقهم، أو تغيير السياسات المتخذة بحقهم، مطالباً المسؤولين بفتح الأبواب أمام المراجعين، وتخصيص الوقت الكافي لهم، والاستماع إلى مطالبهم عن قرب، كذلك عدم انتظار المسؤول للمواطنين أن يصلوا إلى وزارته بهذه الكثافة، حيث لا بد أن يصل إليهم، من خلال الزيارات التفقدية، ومعايشة مطالبهم كما هي في الواقع، إضافة إلى أن المسؤول بحاجة إلى إنشاء إدارة خاصة تستقبل الآراء والمطالب ومتابعة تنفيذها، وليس فقط الاستماع للمواطنين أو استقبال مطالبهم دون تنفيذ .

وأشار إلى أن التجمهر عند أبواب الإدارات والوزارات قد ينتج عنها عدد من الظواهر السلبية، والتصرفات الحمقاء التي قد يصعب حلها في وقتها .

حالات محدودة

وبين "د.صالح بن جاسم الدوسري" -عضو مجلس الشورى سابقاً- أن التجمهر لا يستحق أن نطلق عليها ظاهرة؛ لعدم ملاحظتها بشكل واضح في مجتمعنا، إلى جانب عدم تسجيل وقائع متعددة لمثل هذه التصرفات، وتكاد تكون محدودة جداً، وذلك بفضل الأبواب المفتوحة أمام الجميع في إيصال أصواتهم ومطالبهم .

وقال:"إن التجمهر يعد من التصرفات الجديدة علينا كمجتمع سعودي، وهي متعارفة عليها في الدول الأخرى، وتعد (رسالة قوية) إلى المسؤول في المطالبة بالحقوق الرسمية"، مشيراً إلى أننا في المملكة لدينا العديد من القنوات الرسمية التي تمكّن المواطن من طرقها، وتقديم طلبه، والرد عليه دون الحاجة إلى التجمهر"، مؤكداً على أن من أهم الحلول الوقائية للحد من نشوء مثل هذه الحالات هو استمرار فتح الأبواب من المسؤولين، خاصة للجهات الخدمية ذات العلاقة المباشرة مع الجمهور، وعدم التصغير في مطالب المواطنين، إضافة إلى مناقشة الاحتياجات الرئيسة لكل إدارة أو وزارة، والبحث عن سبل تحقيقها .

الحصول على الحقوق لا يمكن أن يتحقق بـ«طوالة اللسان «و«فروسية الشوارع» وتجاوز «الذوق العام «

قدوة الجميع

وانتقد "د.طلال بكري" -عضو مجلس الشورى- المسؤولين أصحاب الأبواب المقفلة أمام المواطنين والموظفين، وقال:"إن مجالس خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني مفتوحة للجميع من المواطنين للاستماع إلى مطالبهم وشكواهم؛ فكيف بالمسؤولين الذي أُمنوا على مناصبهم وكراسيهم وقُلدوا هذه المناصب من أجل خدمة المواطنين؟، مطالباً المسؤولين بالاقتداء بخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني بفتح الباب للجميع والاستماع إلى المطالب، وتفهم احتياجات المواطنين، وتحقيقها بما يكفله النظام. وقال:"إن حالات التجمهر تبقى سلبية في المجتمع، وتوحي للجميع بأن هناك نقصاً وخللاً في "ثقافة التعامل مع المواطن"، ونتمنى أن لا تصل إلى مرحلة متقدمة في المجتمع، وذلك عبر إعطاء كل ذي حق حقه، إضافة إلى اللجوء إلى القنوات الصحيحة والجهات الشرعية في المملكة والتي تتمتع بنزاهة الوقوف مع الحق أيا كان نتائجه، أو الجهات المشاركة فيه، وهذا ما يعطي دافعاً إلى المتضرر إلى اللجوء إلى الجهات القضائية للمطالبة بحقوقه ."

أيام معلنة للاستقبال

وقال "د.إبراهيم السنيد" -المختص في علم الاجتماع- إن التجمهر يعطي المشارك فرصة تقليد الخطأ، والاحتماء مع المجموعة بعيداً عن العقاب، كما أنها تمنح المشاركين في التجمهر نوعاً من التحدي والمنافسة مع الجمهور حتى لو كان سبب هذا التجمهر عادياً لا يستحق مثل هذه التجمعات؛ بعكس الشخص الوحيد بدون متجمهرين فهو يتصرف على طبيعته ويتصرف بطريقه مقبولة. وأضاف:"إن حلول هذه المشكلة تكمن في التوعية بإيصال المطالب والأصوات بشكل سليم، وإيجاد قنوات للاتصال مع الجمهور، إلى جانب تحديد أيام معلنة للجميع يكون المسؤول فيها متفرغاً لاستقبال المواطنين والمراجعين للاستماع إليهم وفهم مطالبهم والسعي إلى خدمتهم". وأشار إلى أن التخلص من التجمهر تتطلب أيضاً مجهوداً توعوياً، من خلال توعية المواطن والموظفين بأهمية الرجوع إلى القنوات القضائية والشرعية، وأهمية معرفة الموظف التسلسل الإداري والرجوع إليه في حالة تضرره، وفهم المواطن لحقوقه وواجباته تضمن إلى حد كبير عدم نشوء هذه المشكلة في مجتمعنا .

مطالبة جميع المسؤولين بتحديد مواعيد معلنة لمقابلة المراجعين والاستماع إلى مطالبهم وعدم تجاهلها

ملاحقة المتجمهرين قضائياً

وأوضح "مبارك الجوير" -محامي- أن ظاهرة التجمهر أو التجمع عند الإدارات أو الوزارات مخالفة للنظام، حيث إن هناك عدداً من الوسائل والقنوات المعروفة التي يستطيع المواطن اللجوء إليها حسب الأنظمة والقوانين، مشيراً إلى أن كثيرا من حالات التجمهر تعد عشوائية، وتحدث فوضى عارمة، وخللا كبيرا في فهم الأنظمة، كذلك تعطي انطباعاً سلبياً عن مستوى وعي المجتمع، حيث يمكن للتجمهر أن يتسبب في حوادث أخرى؛ مما يعد خطراً حقيقياً على الأمن وعلى الممتلكات العامة. وقال:"إن للجهة المتضررة من التجمهر الحق في ملاحقة المتسببين قضائياً؛ لمخالفتهم الأنظمة"، مطالباً الوزارات بتدعيم إدارتها بعدد من اللجان لحل المشاكل العالقة، وإيجاد إدارات قانونية محايدة لحل الأزمات والإشكاليات الواقعة بين الوزارة نفسها وبين مراجعيها ومنسوبيها، وعدم تصعيد الإشكاليات إلى خارج الوزارة أو الإدارة، مؤكداً على أن من واجبات الوزارة أن تتعاون في توعية الجمهور بمراجعهم الوظيفية والتسلسل الإداري للموظف الذي يجب أن يتبعه في حال الشكوى والمطالبة .

ممارسة الخطأ

ويرى "إبراهيم الشمراني" - مدير مكتب التربية والتعليم بالخبر- أن التجمهر يعد محصلة نهائية لممارسة الخطأ، وحالة سلبية في حق المجتمع؛ خاصة وأن الأبواب مفتوحة أمام الجميع، وهناك قنوات رسمية من هيئة حقوق الإنسان، والجهات الشرعية والقضائية، إضافة إلى التدرج في الهرم الوظيفي لإيصال الشكوى أو المطالبة، مؤكداً على أن كل هذه القنوات

الاتصالية وغيرها كفيلة بإعادة الحقوق إلى أصحابها إذا كان هناك حق مطالب، مقترحاً إيجاد دراسة علمية لحالات التجمهر من حيث الأسباب، والدوافع والحلول الكفيلة بمنعها، وعدم تكرارها .
وأكد "عبدالله الشريف" -المشرف العام على ملتقى المعلمين والمعلمات- على أن المعلمين والمعلمات كافة ضد التجمهر وإثارة الفوضى، وأنهم دائما ما يتخذون الإجراءات القانونية والتي كفلها النظام لهم للعمل والسعي إلى تحقيق مطالبهم.!

حقوق الإنسان لا يعني حقوق الطفلة

المصدر: جريدة عكاظ السبت١١ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٥/Con٢٠١١٠١١٥٣٩٤٧٧١.htm

صالح إبراهيم الطريقي

يرى عضو هيئة حقوق الإنسان الشيخ عبدالعزيز الفوزان أن الترويج الإعلامي لزواج القاصرات إساءة إلى الوطن، معتبرا الحالات فردية ولا يجب المبالغة فيها، فيما يرى القاضي مطرف البشر أن الزيجات في المجتمع السعودي سليمة بـ٩٩ %، وأن الحالات الشاذة فردية نسبتها ١ %، ويتم معالجتها عن طريق المحكمة بمحاولة إقناع الأسرة بتأجيل الزواج إن كانت الفتاة صغيرة.

ـ ملاحظة إلى الآن لم تربط المحاكم في المدن بشبكة؛ لهذا القاضي يقدم لنا نسبة من خلال المدينة التي يعمل فيها فقط.

.. وأكمل: أتفهم وجهة نظر القاضي بأن تتعامل المحاكم لدينا مع مثل هذه القضايا بإقناع الأطراف بتأجيل الزواج، أو بفسخ الزواج إن جاءت الطفلة وبعد أن كبرت لتطلب تطليقها من زوجها الثمانيني، على أن ترد المهر للعجوز دون أي خصم للمدة التي تمتع بها مع الطفلة قبل أن تكبر.

قلت: أتفهم وجهة نظر القاضي ومحاولته إقناع الأسرة بتأجيل الزواج؛ فمجلس القضاء الأعلى إلى الآن لم يحدد عمرا للزواج، كما هو معمول به في مصر والمغرب وباكستان، إذ نظم القضاء في هذه (الدول الإسلامية) بـ١٦ عاما للفتاة و١٨ عاما للشاب، لهذا يلجأ القاضي السعودي إلى إقناع الأسرة؛ لأنه لا يوجد قانون يفرضه على الأسرة أو يمنعها بقوة القانون.

بيد أني لا أستطيع فهم بعض أعضاء حقوق الإنسان حين يخرجون في الإعلام لمنعه بألا يتحدث عن مثل هذه القضايا بحجة أنها فردية، وأن هذا الأمر يسيء للوطن.

فكل أعضاء حقوق الإنسان في كل دول العالم باستثناء هيئتنا الموقرة، يتمنون ويترجون الإعلام لطرح قضية إنسان ما مضطهد من أجل تشكيل رأي عام لنصرة هذا المظلوم، دون النظر في مسألة هل هي ظاهرة أم حالات فردية، لأن مفهوم حقوق الإنسان جزء منه قائم على حماية الفرد أو القلة من اضطهاد الغالبية.

المثير في كل هذا، أن هيئة حقوق الإنسان ترى أن المجتمع يحتاج إلى توعية وتثقيف في حقوق الإنسان، لأن فكرة حقوق الإنسان جديدة في المجتمع.

مع أني أرى أن على الهيئة تثقيف أعضائها بمفهوم حقوق الإنسان أولا، وأنه يكفي أن يضطهد إنسان واحد لتتحرك، وتحاول وتترجى الإعلام بطرح قضيته، لا أن تحاول منع الإعلام باسم الوطنية، إلا إن كانت الهيئة ترى أن حقوق الإنسان لا يعني حقوق الطفلة.

أسياد العذاب!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٦/Con٢٠١١٠١١٦٣٩٤٩٨٧.htm

أسماء المحمد

(نتحدث عن إحصائية مدينة واحدة في عام واحد).. منتصف مارس ٢٠١٠ نشر تقرير يفيد بأن الشكاوى التي تتعلق بالمرأة وحقوقها وبواقع ٢٧٥ شكوى، تصدرت قضايا العنف الأسري النسبة الأكبر منها ووفق الإحصائية الرسمية لهيئة حقوق الإنسان، إدمان المخدرات الدافع الأكبر لما قد تتعرض له المرأة من عنف على يد زوجها، أو ذويها، بنسبة تزيد على ٣٥ في المائة.

وتنوعت قضايا المرأة في (الرياض فقط) ما بين قضايا الأحوال الشخصية بقرابة ٣٧ شكوى، والأحوال المدنية بـ١٥شكوى، والعنف الأسري بـ٦٥ شكوى، وحقوق السجناء بـ٢٠ شكوى، و٦٠ شكوى تتعلق بالإجراءات الإدارية والقضائية وقضايا أخرى مختلفة، مشكلة بذلك ٦٧ طلبا.

وتصدرت قضايا الطلاق والنفقة بنسبة تزيد على ٥١ في المائة من قضايا الأحوال الشخصية، وكانت (قضايا الثبوتية، التي تثبت حقوق المرأة) تشكل النسبة الأعلى في قضايا الأحوال المدنية، بما لا يقل عن ٩٣ في المائة من إجمالي القضايا التي وردت للهيئة، وتشمل التعليق والهجر والحرمان من الميراث، أو حرمان المطلقات من رؤية أبنائهن، أو الاعتداء على حقهن في حضانة الأبناء، وقضايا نزع الولاية، أو الفصل عن الزوج..!!

واختتمنا العام ٢٠١٠ بإحصائية تفيد بأنه في عام واحد فقط (١٤٣١هـ) استقبل الفرع النسوي لهيئة حقوق الإنسان في الرياض (٢٣٣ قضية)، تصدرتها قضايا الحق في التعليم، الحق في اللجوء للقضاء، حق التنقل، الحق في الزواج، التعسف، المطالبة بالجنسية، قضايا الحق في العمل.

نتحدث عن البنية التحتية لحياة الإنسان إذا تبعثرت كرامته وهو يتعثر يوميا لأن قضاياه الرئيسية مصابة بالشلل المتعمد بداية من ذلك العذاب اليومي المرتبط بالتنقل لحل الأزمات المذكورة في الإحصائية يعني مصاب المرأة الأليم في افتقارها إلى توافر أبسط الاحتياجات الإنسانية، ونتحدث هنا عن أساسيات لا تتنفس رئة الحياة ويتقدم أي إنسان بدونها.

قد أتفهم حالة أسياد العذاب والحق الحصري في تعذيب المرأة بدون أن يردعهم رادع وسط غيبوبة الوعي بخطورة ذلك لأن ما يمرر إليهم يصب في مصلحة الذكورة يجردهم من إنسانية الإنسان وحبه لعمل الخير وحصاد هذا الخير الذي يزرعه بمعاملة الناس معاملة حسنة، هذا الذي لا يهمه قول الرسول صلى الله عليه وسلم «خيركم لأهله.. وما أهانهن إلا لئيم.. إلخ» وهو يتذكر الدين الإسلامي جيدا عند التحدث عن حقوقه..!!، كل هذا وأكثر من الممكن استيعابه ما يصعب استيعابه هو حال المتفرجين من عقلاء وقيادات المجتمع ومن بيدهم رسم السياسة وصنع القرار.. للحديث بقية.!

شهوتان تنهشان روح المرأة وجسدها!

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٦
http://www.alriyadh.com/١٦/٠١/٢٠١١/article٥٩٥١٣٦.html

د. حسناء عبدالعزيز القنيعير

تحت وطأة شهوة المال نقرأ عن قصص يشيب لها الولدان، ولا نملك إزاءها إلا أن نتساءل : هل هؤلاء مسلمون حقاً؟... وأما شهوة الجسد فقد تعددت صورها.. دون احترام لحقوق المرأة وإنسانيتها، وصولاً إلى الجرائم التي يرتكبها رجال فقدوا إنسانيتهم وتمثلوا في صور ذئاب بشرية !

كان ينبغي للمرأة عندما تعلمت تعليماً عالياً ، وحصلت على وظيفة تحقق من خلالها ذاتها، أن تنعم بالاستقلال المادي والاستقرار النفسي والأمن العائلي، لكن ما يحدث من بعض أولياء المرأة في بلادنا في الآونة الأخيرة يثبت العكس، ويؤكد أن الوظيفة لم تكن نعمة بل نقمة، جرّت وتجرّ عليها الويلات من أقرب الناس إليها، من الأولياء الرجال الذين يتحكمون بها طمعا في راتبها. فكم من ولي عضل ابنته ، أو فصلها عن زوجها بحجج مختلفة ، أو زوج طلق زوجته لأنها منعته من استغلالها ، كل هذا يحدث بسبب طمع الرجال بأموال المرأة، إذ تتغلب شهوة المال على الحب والرحمة والعاطفة، ولا تبقى إلا شريعة الغاب حكماً بينهما، شريعة القوة التي يملكها الرجل إما شرعاً وإما جبراً، وتبقى المرأة في النهاية ضحية لجشع أوليائها، تواجه مصيرها منفردة لا أحد ينصفها وليس ثمة قوانين تحول دون ظلمها .

تورد الصحف عدداً من قصص النسوة اللاتي ابتلين برجال تحكموا فيهن، فلم يتركوا مجالاً للرأفة بالبنت، ولا رحمة بالزوجة ، ولا تقديراً وإجلالاً للأم ، فتحت وطأة شهوة المال نقرأ عن قصص يشيب لها الولدان، ولا نملك إزاءها إلا أن نتساءل : هل هؤلاء مسلمون حقا ؟ وكيف تسلط عليهم الطمع وتمكن الجشع من نفوسهم حتى ضربوا عرض الحائط بالمشاعر الإنسانية، وتعاليم الدين ؟ أما شهوة الجسد فقد تعددت صورها من استغلال للمرأة باسم الزواجات المتعددة من مسيار ومسفار ومتعة وزواج نهاري ، إلى الزواج بالصغيرات، وغير ذلك مما لا يهدف ممارسوه إلا إلى الاستمتاع بالمرأة ، دون احترام لحقوقها وإنسانيتها ، وصولاً إلى الجرائم التي يرتكبها رجال فقدوا إنسانيتهم وتمثلوا في صور ذئاب بشرية !

-رفعت ست فتيات ثلاثينيات في المدينة المنورة قضية عضل ضد والدهن بسبب رفضه تزويجهن، متحججا بأن لا بنات عنده للزواج، وذكرت الفتيات الست في خطاب تلقاه رئيس لجنة المحاماة في المدينة المنورة ، أن والدهن رفض العديد من الشباب المتقدمين لخطبتهن رغم تمتعهم بالدين والخلق ، وطالبت الفتيات في خطابهن بمنحهن القدرة على تزويج أنفسهن، بعد حالة اليأس التي وصلن إليها .

" -نظرت المحكمة الشرعية بمحافظة خميس مشيط دعوى ثلاث فتيات ضد والدهن يتهمْنه بعضلِهن عن الزواج حيث تبلغ صغراهن ٣٥ عاماً، علما بأنهن لا يعملن ومضافات مع والدهن في بطاقة الضمان الاجتماعي. وقد تقدمت الفتيات بشكوى لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في محافظة خميس مشيط ضد والدهن ؛ تتلخص في أنهن حاولن بشتى الوسائل إقناعه بقبول زواجهن من أشخاص تقدموا لهن، ولكن جميع محاولاتهن باءت بالفشل، خصوصاً أن الأب يزعم أنه لا يرى هؤلاء المتقدمين مناسبين لهن . "

-صرحت فتاة لإحدى الصحف بقولها " راتبي اللعين هو السبب في بقائي من دون زواج ، بسببه فاتني قطار الزواج، وجعلني رقما في عداد العوانس، فقد أجبرني والدي على عدم الزواج طمعا في راتبي؛ فكلما جاء أحد لخطبتي رفضه دون سبب ."

هل يعقل أن يمنع أب ابنته من حقها في تكوين أسرة و حقها في الأمومة ؟ ومع أن الدين يرفض العضل والحجر، ورجال الدين يحذرون منه ، إلا أنه لا زال بعض الأولياء يمارسون العضل والحجر على الفتيات اللاتي لا يملكن وسيلة لرد عدوان الأولياء ، إما خوفاً منهم ، وإما عجزاً ، وإما جهلاً بحقوقهن! ولا يخفى أن عضل البنات عادة جاهلية حرمها الإسلام بقوله تعالى : (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْاْ بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ .)

يحدث هذا للفتيات اللاتي يعضلهن أولياؤهن طمعاً في رواتبهن حتى لوكانت تلك الرواتب ضئيلة كراتب الضمان الاجتماعي ، أما من يملكن أموالاً أو رواتب عالية ، فإنهن لا يسلمن من استغلال الرجل الذي يصاحبه عنف وقسوة ، بل لم تسلم منه الأمهات اللاتي أكد الدين على برهن وعظم حقهن على أبنائهن ؛ حيث :

-شارك ابن والده في سجن والدته مدة تجاوزت ثلاث سنوات، بسبب خلاف بين الزوجين، وقد حكمت عليه محكمة الأحساء الجزئية، بالسجن مدة ١٨ شهراً، بتهمة "تعذيب والدته"، وسجنها، واضطهادها "! إذ ساعد والده في الضرب، وسجن الأم، وسرقة المجوهرات التي تبلغ قيمتها ٢٠ ألف ريال . ولم يكن الأب يضطهد زوجته إلا بمساعدة ابنه، الذي كان ينفذ تعليماته . فأيّ عقوق هذا الذي يصدر من ابن تجاه والدته مساعدة لأبيه على ظلم أمه، التي حملته وهناً على وهن ، وخصها الرسول صلى الله عليه وسلم بالحق في حسن الصحبة ثلاث مرات، متفوقة بذلك على صحبة الأب .

-انتهت معلمة في الثلاثين من عمرها إلى الشارع بعد أن طردها زوجها ، وكانت قد تزوجت مسياراً من إمام مسجد هرباً من أخيها الذي كان يريد الحصول على مرتبها كاملاً ، ووفقاً لمعلومات هيئة حقوق الإنسان، فإن المعلمة ذكرت أنها طردت إلى الشارع من قبل زوجها إمام المسجد الذي اشترط بعد الدخول بها أن يكون زواجها مسياراً وأن يحصل على راتبها . ورفضت دار الحماية الاجتماعية بجدة استقبالها بحجة عدم تعرضها للعنف، فلجأت إلى فرع هيئة حقوق الإنسان الذي أحالها إلى شرطة جدة للبت في قضيتها . وهنا تقع المرأة ضحية لاستغلال الرجل ، مما يجعلها كما في حالة هذه المرأة كالمستجير من الرمضاء بالنار .

-ألغيَ زواج في جازان بعد أن فاجأ والد العروس العروسين باشتراطه الحصول على نصف مرتبها مدى الحياة. وكان العريس حضر لكتابة عقد نكاحه ليلة عرسه، وبعد حضور المدعوين وعند كتابة العقد ، فاجأه والد العروس بطلب كتابة شرط في عقد النكاح ؛ يتيح له الحصول على نصف راتب ابنته طيلة حياته، إلا أن العريس رفض ذلك الشرط متعهداً بعدم المساس براتب زوجته، مؤكدا أن من حقها أن تتصرف كما تشاء حتى وإن أعطت والدها راتبها كاملاً، لكن دون تدوين الشرط في عقد النكاح، وبإصرار والد العروس على طلبه ، رفض العريس إتمام الزواج ! ولم تفلح محاولات المأذون والحضور لثني الوالد عن شرطه لإتمام الزواج .

-طلق رجل حديث عهد بالزواج زوجته حين علم أنها تعمل على بند التعاقد، إذ طلب منها الاقتراض لبناء منزل وحين أخبرته بأنها متعاقدة طلقها. و" كانت الزوجة تماطل زوجها في كل مرة يطلب منها الاستدانة، وحين بدأ زوجها يلح في الطلب أخبرته أنها معلمة غير رسمية، وربما يُستغنى عنها في أي وقت، الأمر الذي أزعج الزوج وانصب الخبر عليه كالصاعقة، فطلقها منهياً فترة زواج امتدت أربعة أشهر . "

وهكذا تتنوع حالات الاعتداء على المرأة، ما بين الضرب والعنف المفضيين إلى عاهات أو موت، إلى سلب الحقوق واستغلال الولاية على نحو يجعل المرأة تُباع وتُشترى كأي سلعة في السوق، أو تُعامل كمصدر يدر المال على الولي أو الزوج ، ومع هذا يجري ظلمها وقمعها وطردها من بيتها أو رميها في الشارع كما حدث من أحد الأزواج ؛ إذ :

" -احتدم الخلاف بين زوجين في مدينة ينبع ، فما كان من الزوج وقد بلغ قمة غضبه إلا أن طرد زوجته من السيارة أمام إحدى محطات الوقود ، على مرأى من المارة والأطفال ، وقد أخذت الزوجة في البكاء من صعوبة الموقف ، ووقفت بجوار إحدى البنايات السكنية انتظاراً للمساعدة ، خصوصًا أنها ليست من أهل المنطقة، وقام أحد الأطفال الذين شاهدوا المنظر بإخبار والدته التي بادرت بإدخالها إلى المنزل ."

أما حوادث الاعتداءات الوحشية على النساء ، فمنها :

" -قبض على مشعوذ موظف في مدرسة تابعة لوزارة التربية والتعليم؛ ارتكب جرائم وانتهك أعراض ، تجاه عدد من النسوة والفتيات اللاتي استدرجهن بالترقيم ، والادعاء بتفسير الأحلام والعلاج بالرقية الشرعية . وقد أوقف الموظف وأحيلت القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وقد اعترف بالتهم التي وُجّهت له، مدعياً أن الشيطان أغواه بارتكاب الجرائم . "

" -حققت الجهات المختصة مع مواطن متهم باغتصاب إحدى بنات شقيقه، والتحرش بأخرى، مستغلا وجود والدهم في السجن، وتردده على منزلهما بحجة رعاية أسرة شقيقه . وكانت الشقيقتان وهما في مقتبل العمر، ادعتا على عمهما بتهمة الاغتصاب والتحرش، وأشارتا إلى أنه كان كثير التردد على منزلهما، وكان يستغل توصيلهما إلى المدرسة أو إلى أي مكان يحتجن إلى الذهاب إليه، بالتحرش بهما دون أن يردعه أي رادع إنساني أو إيماني أو عقلي، خاصة أنه يحمل سجلا حافلا بسوابق ترويج المخدرات وتعاطيها . "

كم نحن بحاجة إلى تنوير المجتمع بكافة أطيافه ليمنع تلك السلوكيات والممارسات المشينة بحق النساء، تنويراً يحول دون استغلال الدين لصياغة مبررات لا تستقيم وروح النص الديني ، مما يستلزم تكثيف الجهود على كل الأصعدة لتسليط

الضوء على هذه الظواهر غير الإنسانية ، ومحاربتها، والأخذ على أيدي من يمارسونها سواء أكانوا آباء أم أزواجاً أم أبناء وأشقاء؛ صيانة لكرامة النساء وحفظا لإنسانيتهن . أمّا ولاية الرجل فلا يعقل أن تكون ولاية مطلقة، ولا تنزع منه متى ثبتت إساءته للمرأة؟ خصوصا أنه لم يرد في القرآن أو السنة نص قطعي على أهلية الولي أهلية مطلقة!

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

أسياد العذاب.. والمرأة الشيء..!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٧/Con٢٠١١٠١١٧٣٩٥١٩٥.htm

أسماء المحمد

استكمالا لما طرح في مقالة الأمس عن حالة من أسميتهم «أسياد العذاب» وإحساسهم بالحق الحصري في تعذيب المرأة بدون أن يردعهم رادع وسط غيبوبة الوعي بخطورة تجردهم من إنسانيتهم ويضعهم في خانة الوحوش ماداموا يتقمصون الأدوار المتوحشة بإيصالهم أقرب الناس إليهم إلى ساحات التقاضي ومنظمات حقوق الإنسان للتخاصم حول قضايا حسمها الشرع .. ولأنه مادامت المرأة تتعذب فللحديث بقية .. دائما.

نهاية العام الميلادي ٢٠١٠ صفعنا الخبر التالي: معلمة في الثلاثين من عمرها بعد أن طردها زوجها للشارع ورفضت دار الحماية الاجتماعية بجدة استقبالها بحجة عدم تعرضها للعنف، لجأت إلى فرع هيئة حقوق الإنسان الذي أحالها إلى شرطة جدة للبت في قضيتها. (نلاحظ نوعية وكمية المرمطة)!!

كانت المعلمة تزوجت مسيارا من (إمام مسجد) هربا من أخيها الذي يريد الحصول على (مرتبها بالكامل) وفقا لمعلومات هيئة حقوق الإنسان، ذكرت المعلمة أن زوجها إمام المسجد (اشترط بعد الدخول بها أن يكون زواجها مسيارا وأن يحصل على نسبة من راتبها وعدم النفقة، وتحملها هي كافة نفقات السكن والمعيشة، واستغلال ضعفها للموافقة على شروطه، وأنه كان يختفي عن منزلهما لفترات طويلة، مما جعلها تشعر بوحدة قاتلة) وهي مفارقة أن يطردها من منزل هي من يتكفل بنفقاته من فرط التمتع بالسطوة..!!

جذور مثل هذه المشكلات منطلقة من غيبوبة فهم (القوامة) الحالات المتجهة إلى منظمات حقوق الإنسان أو ساحات التقاضي قاسمها المشترك عدم أهلية الرجل إلى قيادة أسرة وفشله الذريع في احتواء زوجته وأبنائه وبدلا من تسريحها بإحسان يقدم لها العذاب ومساحات شاسعة من الوجع .. وتمكنه البيروقراطية وافتقار الأنظمة للمرونة والتحلي بالحس الإنساني من واضعيها إلى أن يحول حياتها فعليا إلى قطعة من الجحيم.

نحتاج ثورة تنويرية تعيد لمفهوم القوامة وجهه ومعانيه .. يردد الكثير من رجال اليوم أين من تحذو حذو الجدات والأمهات من نساء اليوم والاستشكال المقابل أين الرجال من كان الرجل منهم يستمد أقصى درجات الرجولة من فهمه لقيمة القوامة ومعانيها السامية المرتبطة بتحمل الرجل مسؤولياته!!

بعض ذكور اليوم من أشباه الرجال يريدون المرأة شيئا يعبثون به ثم يلقونه في الشارع .. إنهم يمجون القوامة ويسيئون استخدامها من خلال طرح مفهوم التعسف على مصراعيه .. وستتردى الأوضاع ما لم تتحرك النخب لتحقيق الاستنارة اللازمة .. وما لم تعامل المرأة على أنها مواطن كامل الأهلية لا يحق لأحد كائن من كان الاستهانة بها وبحقوقها ومصيرها فالأرقام في تفاقم وغدا مؤسسات الدولة ومنظمات حقوق الإنسان لن تحتوي هذا السيل الهادر من الحالات الناتجة عن الفهم المغلوط»للقوامة».

متى تبلغ المرأة السعودية سن الرشد؟ (٨)

حقها في الولاية على الأطفال

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١٨/ar١.htm

رقية سليمان الهويريني

حين تنفصل المرأة السعودية عن زوجها فإن الوصاية القانونية والفعلية للأطفال تنتقل آلياً إلى الأب، وعندما يتوفاه الله تنتقل إلى أحد أقاربه مهما بعدوا. وحين يكون الأب غير قادر مادياً على رعاية الأطفال أو متنصلاً عن المسؤولية في النفقة فإنه وإن كان يحاسب الآخرة إلا أنه لا يحاسب قضائياً أو اجتماعياً وعلى الرغم من ذلك يحتفظ دوماً بالوصاية القانونية على أطفاله، وله الحق المطلق في اتخاذ كل القرارات.

وفي حين تحرم المحاكم المرأةَ السعودية فقط من الحق في الولاية على نفسها، فإنها تحرمها أيضا من الوصاية على أطفالها أثناء الزواج من مدمن مخدرات أو مريض نفسي أو سجين كما تحرمها منها بعد الطلاق أيضاً. وفي حالة الطلاق يحق للأب نزع أولاده من والدتهم دون سبب، فكيف بحق الوصاية؟! فلا يمكن للأم السعودية إصدار شهادة ميلاد لأطفالها أو إلحاقهم بالمدارس، أو الجامعات، أو سفرهم معها أو فتح حساب بنكي لهم ولا حتى إيداع شيك بنكي في حسابهم بلا إذن كتابي من والد الأطفال، دون الأخذ في الاعتبار أنها أم لهم، وشريكة مع أبيهم بالمناصفة في إنجابهم، بل إنها أول من حملهم أجساداً وأرواحاً في قرارها المكين. وهي من يتحمل تكاليف دراستهم وعلاجهم والسهر عليهم.

وقد أدى منع السفر خارج المملكة للأطفال مع والدتهم بدون موافقة والدهم أن اشترط بعض الآباء دفع مبالغ مالية له مقابل السماح للأمهات بسفر الأطفال برفقتها! وهو ما يعد من باب الإجحاف والابتزاز. في ديسمبر ٢٠٠٦م أوصى طبيبان بأن تجرى لطفل في الحادية عشرة من عمره عملية جراحية، فرفض والده الموافقة على إجراء الجراحة، فكتبت والدته المطلقة رسائل إلى وزارة العدل، ورئيس هيئة حقوق الإنسان، حيث أبلغوها أنه ليس بوسعهم شيء يفعلونه، إلا أنها حصلت على تصريح بإجراء العملية بعد اللجوء إلى سمو أمير منطقة الرياض. وأكدت طبيبة أطفال أنه فيما يمكن للأب أو الأم التوقيع على إجراء عملية جراحية للطفل إلا أن بعض الأطباء يرون أن والده فقط هو المخوّل بالتوقيع لذا يرفضون إجراء العمليات خوفا من التبعات. وإذا كانت هناك أسباب شرعية تبرر عدم الموافقة على إجراء العمليات الجراحية، فإن المحكمة الشرعية هي الفيصل في ذلك والحكم في هذا النزاع وفقاً لما يراه القاضي من مدى عقل الأم وإدراكها لمصلحة أطفالها. وما يستغرب له فعلاً هو عدم التعامل النظامي تجاه الأضرار الواقعة على المرأة المطلقة وأبنائها فيما يتعلق بحياتهم ومصيرهم ومستقبلهم. .وإن كانت هناك حالات استثنائية، تسمح السلطة للمرأة السعودية بالقيام بدور الوصاية القانونية على الأطفال بينما هي تحتاج لولي أمر حتى ولو كان غير محرم لها كابن عمها. وعلى الرغم من أنها تعد إنسانة مسؤولة عن آخرين، بينما هي نفسها ما زال عليها ولي أمر يمنح ويمنع في مختلف الجوانب الهامة من حياتها. .إن تغييب المرأة السعودية المسلمة عن حقوقها المدنية والشرعية، وهي ترى نساء العالم يتمتعن بكامل حقوقهن؛ يشعرها بالظلم وأنها مواطنة من الدرجة العاشرة، وبأنها مغلوبة على أمرها وقد عُطلت إبداعاتها وقيدت طاقاتها التي كفلها لها الإسلام العظيم. .وهنا أنادي المرأة السعودية بالبحث عن اعتراف المجتمع بكونها امرأة لها الحق السيادي في ممارسة الحق الإنساني. وممارسة دورها بالمطالبة بحقها وأن لا تجعل الرجل دائما يطالب لها بحقوقها لأنها إن استمرأت ذلك فقد جعلت نفسها قاصرا، والقاصر يحتاج ولاية!

وما تقدمه المرأة السعودية في سبيل رعاية أولادها والحفاظ عليهم وتربيتهم يشهد به الواقع، وأنها بالفعل قد بلغت سن الرشد. فمتى يعترف المجتمع بذلك؟

لا أسهر لكم جفن!

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١٨/ar٣.htm

محمد آل عبد اللطيف

عندما زار ميشيل روكار رئيس وزراء فرنسا المملكة في أواخر الثمانينات المملكة، ذهل عندما شاهد الرياض من الجو مضاءة بالكامل وفي كل مكان بعقود لا تنتهي من الكهرباء أحالتها لشعلة ضوء واحدة. اعتقد رئيس الوزراء الذي يزور المنطقة لأول مرة أن هذه الأجواء الاحتفالية
كانت بسبب زيارته، فهو ربما تعود على مثل ذلك في بعض المستعمرات الفرنسية القديمة في أفريقيا. ولم يرد بعض المرافقين له إفساد فرحته بل تركوه يعتقد ذلك حتى وصل إلى حيث عرف فيما بعد أن هذه الاحتفالات كانت بسبب عودة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، تغمده الله برحمته، بعد عودته من رحلة علاجية. وهذا ما حصل تقريباً مع زائر آخر لم تستقبله الدولة بل استقبلته أنا في منزلي وحسب إمكانياتي، مع فارق الأهمية والمنزلة، وهو سائق هندي «بشطرطونه» كما يقال، أي لم يسبق وزار المملكة أو أي بلد آخر خارج «كيرلا» التي قدم منها. كان السائق يمر طريقا موصلا لكلية البنات، ولكن هو أيضاً قد استقبل زائراً آخر زينه بكاميرات في كل مكان، وكان أول شارع يتشرف بتركيب كاميرات ساهر. فقد حاول المسكين، بكل فخر وحبور، أن يخبرني بأنه كل ما مر مع هذا الشارع هناك من يلتقط له الصور كل يوم بفلاشات قوية. «بابا فيه نفر، فلاش فلاش كل يوم في شارع». استغربت من كلامه ولم أخذه بجدية، وقلت يمكن يزول له، أو أن عيونه تزغلل، فربما يحتاج لتحسين تغذيته. وبعد يومين انتقلت الفلاشات من الشارع لشاشة جوالي، مخالفة مرورية، مخالفة مرورية، واحدة وراء الثانية. ركضت أدور على ابن الحلال، بطل الكاميرات، في كل مكان ولما لم أجده، انتظرته عند باب القراج وكأنه ضيف زائر أهم من أي رئيس وزراء. تعال الله يقطع عدوانك، إيش كلام، إيش فيه فلاس؟ هذي مخالفات والوحدة بثلاثمئة ريال وتدبل لو نسيتها لأي سبب. وبعد الاستفسار وجدت أن كاميرات ساهر تلتقط لبطلنا الصور كلما تجاوز الثمانين بقليل وكأنما هي كاميرات مجموعة من المعجبين يصطفون الشارع لتحيته، والأخ مبسوط. تظاهرت بالطيب، وقلت له صديق أنت ما فيه معلوم خلاص أنا يدفع، معليش هذا قانون لا زم يحمي مغفلين. ولكني كنت ارتعد في داخلي، ولسان حالي يقول عسى ما أكون كدرت خاطره ثم ينحاش. فالهروب من أسهل ما يكون، ومشوار البنت الساعة ست الصبح، تسرح العصافير، سيناريو مرعب. أعطيته محاضرة في ساهر وقلت ترى بعدين فيه سجن وبعدين فيه برا، عشان أنت فيه يسوي بصمة. شوي تخويف يعني مع أني عارف أنه لا بصمة ولا هم يحزنون سوف ترده أو ترجعه لو هرب.
البيه السواق هذا شخصية مركزية في البيت وأنا لا أحب أي أحد يكدر خاطره، وطلباته كلها مجابة وحوادثه جميعها تصلح فوراً. وهناك تحذير مني لجميع أفراد العائلة بمراعاة مزاجه. فهو تخصصي مثلما المدام متخصصة في الشغالة تدلعها دلع وكأنما هي ست البيت لا عاملة منزلية. وبودي فقط لو تتشرف هيئة حقوق الإنسان بزيارتنا لعلها تنصحهم أو تطلب منهم مراعاة حقوقنا بأن يعطوننا وعداً قاطعاً بعدم الهروب، أو على الأقل عدم الهروب بدون سابق إنذار. طبعاً مع ساهر لا حيلة للمضطر إلا مكينة الصراف، وعساك تلقاه شغال. حاولت أتذكر أخذ الحفيظة حتى أعرف نفسي للكاشيير حق ساهر، لأنه بدون ذلك قد يتعذر دفع هذه الغرامات بعد ما تدبل ثم لا سمح الله قد نضطر للتقسيط. وفي الصراف قابلت مواطناً آخر يصف في طابور صراف خدمات ساهر وهو يسأل عن كيفية السداد. ولتقطيع وقت الانتظار الممل أخذنا نتجاذب أطراف الحديث، أو فلنقل التشكي من نظام الضبط الإليكتروني الصارم الذي جاء ليحولنا في غمضة عين من طرقية لروبوتات تقود سيارات.
وكما يقال من شاف مصايب غيره هانت عنده مصيبته. فالرجل المسكين بلا مبالغة يفرفص من القهر، فسيارته مسروقة منذ عدة أيام، سرقها كما يبدو مراهق يسكن حول شارع فيه كاميرات ساهر، والرجال بس يسدد من المخالفات، والحرامي

رايح جاي قدام الكاميرات. وكل مرة يشتكي يقال: سدد ثم طالب، وما يمديه يسدد إلا الكاميرا تصيد سيارته مرة أخرى.
قلت له مازحاً: احمد ربك أنك ساكن حول الصراف وإلا يمكن كل يوم تأخذ مخالفة وإلا ثنتين وأنت جاي بها الحالة تسوق لتسديد المخالفات. الكاميرات الدقيقة التي تصيد السائق لو يتجاوز السرعة بخمسة كيلوات، حتى ولو كان مركب كفرات مقاس أكبر وتسير بسرعة أعلى من سرعة الطبلون، يوجد بها أحدث تيكنولجيات رصد السرعة وإبلاغ السائق بسرعة الدفع ولكنها لم تزود بعد بخدمات الإبلاغ عن السيارات المسروقة.
بعد فترة وجيزة حصلت أنا على مخالفة لتجاوزي سرعة سبعين إلى ثمانين، والله مشكلة، وطبعاً يعتبر هذا في عين ساهر تهوراً وتجاوزاً خطراً للسرعة وفيه تهديد كبير لحياة الآخرين. والغريب أن سرعات جميع الشوارع المضبوطة ساهرياً هي أعداد فردية ٧٠، ٩٠، ١١٠ أي سرعات معلمة (علاماتها) في الطبلون بشريط صغير فقط ولا يوجد لها علامة بالأرقام مثل ٨٠، ١٠٠، ١٢٠ ولذلك فالسائق قد يجاوزها دونما يشعر. ويحتاج أي سائق لشخص آخر معه في السيارة تكون مهمته البحلقة في الطبلون وإصدار إشارات فورية عند تجاوز خطيط السبعين أو التسعين. وهنا أسجل إعجابي بذكاء الشخص، أو الكمبيوتر الذي حدد السرعات بهذا الشكل.
بعد عشرين سنة من القيادة المنضبطة ذاتياً، والحرص على عدم السرعة التي لا أعرفها مطلقاً، وعدم ارتكابي أي مخالفات، ومع احترامي الكامل لحقوق الشارع وحقوق الآخرين فيه لدرجة أنني لم أجدد رخصتي لأني أعرف أن المرور لن يجد فرصة ليخالفني، فأنا أقود سيارتي أفضل من أي جندي مرور منضبط، ولا أقول غير منضبط، في آخر عمري أحصل على مخالفات قيادة السرعة ثمانين بدل سبعين، من منْ كاميرا في صندوق، والله حالة.
ولذلك قررت أن أقدم جائزة براعة اختراع لأول من يخترع شريحة ذكية تزرع في البشر مثلنا وتحولهم إلى روبوتات ملائمين لطلبات ساهر فهذا ضروري لحل حالات شد الأعصاب الذي سببها هذا النظام في مراقبة الطبلون وإشارات السرعة المتغيرة فجأة في كل شارع بدلاً من مراقبة الطريق والمارة والسيارات الأخرى. ثم في أي نظام منصف يكون تجاوز خطوط تكون أحياناً وهمية أو ممحية للمشاة تجاوزاً للإشارة برمتها.
ومع وافر الاحترام لساهر وللإحصائيات التي خرجت علينا فجأة من المرور بسرعة تتجاوز طبلون أسرع سيارة عن مساهمة ساهر في خفض الحوادث في الشوارع، تقارير وإحصائيات لم نسمع بها عندما كان ساهر نائماً. فساهر خفض الحوادث في ٧٠% في الشهر الأول في ما يقارب ١% من الشوارع أو أقل! الجميع يدعم جهود المرور في ضبط الشوارع وفي تعويد الناس وتثقيفهم على القيادة وفق النظام بس شوي شوي، فالكي يأتي آخر الأدواء لا أولها، والضبط يختلف تماماً عن الانضباط. فلا أسهر الله لنا عيناً على فقدان حبيب أو قريب أو في التفكير في تراكم المخالفات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

حقوق المقترض معرضة للضياع في حالة وفاة أو إفلاس ملاك الشركات.. اقتصاديون:

إفراغ المقترضين للعقار بأسماء شركات محلية غير مرخصة خلل غير محمود العواقب

المصدر: جريدة الرياض الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٣
http://www.alriyadh.com/2011/01/13/article594267.html

الرياض – فهد الثنيان

حذر مختصون اقتصاديون من قيام شركات غير مرخصة تمتهن نشاط التطوير العقاري اضافة إلى مكاتب عقارية في ممارسة البيع بالتقسيط دون وجود أي ترخيص رسمي أو ضمانات تكفل حقوق المشتري بعد إتمامه تسديد جميع الأقساط المترتبة عليه .

ودق المختصون في حديثهم ل"الرياض" ناقوس الخطر اثر قيام ملاك هذه الشركات باستغلال العقارات التي باعوها للعملاء بغرض الحصول على تسهيلات بنكية للتوسع في أعمالها وهو ما قد يعرض العميل لمخاطر جسيمة لا تحمد عقباها في ظل قيام العديد من الشركات الكبرى بالبدء في ممارسه نشاط التقسيط والذي يتوقع أن ينمو بنسب قوية خلال الأعوام المقبلة بعد صدور نظام الرهن العقاري .

وقال المحلل الاقتصادي عبدالمجيد الفايز ان مجال التقسيط يعتبر نشاطا ماليا صرفا ورغم ذلك تمارسه شركات تجارية لا تخضع للرقابة والإشراف من الجهة المختصة وهي مؤسسة النقد، مضيفا بأن سوق التقسيط سوق كبيرة لا تحكمها ضوابط تحمي حقوق الطرف الأضعف وهو المواطن حيث ان الإجراءات المتبعة الآن تتطلب أن يتم إفراغ العقار باسم شركة التقسيط دون أي ضمانات تكفل حقوق المشتري بعد إتمامه تسديد جميع الأقساط المترتبة عليه .

وحول طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها عميل التقسيط قال الفايز المنشآت التي تعمل في نشاط التقسيط تنقسم إلى عدة فئات الأولى هي البنوك التجارية التي بدأت منذ وقت مبكر في مزاولته ربما لأنها تحصل على ضمانات كافية من قبل عملائها وهو ما يجعلها تتوسع فيه وتركز عليه عن طريق شراء العقار وتقسيطه على العميل بضمان راتبه الشهري ويعتبر هذا النوع آمناً إلى حد ما رغم ما يشوبه من إجراءات خاطئة تتمثل في إفراغ العقار المباع للعميل باسم البنك .

أما النوع الثاني من أنواع التقسيط بحسب الفايز فهو الذي يتم من خلال الشركات التجارية المرخصة والتي تخصصت في هذا النشاط وهي شركات تمتلك من السيولة ما يمكنها من مقابلة الطلب المتزايد عليه لكنها هي الأخرى تحتفظ بالعقار باسمها حتى ينتهي العميل من تسديد آخر قسط عليه، وهو ما يتيح لها استغلال العقارات التي باعتها للعملاء بغرض الحصول على تسهيلات بنكية للتوسع في أعمالها إذا ما رغبت ذلك وهو ما قد يعرض العميل لمخاطر جسيمة لا يعلم عنها إذا ما أقدمت الشركة على ذلك وعجزت عن تسديد تسهيلاتها البنكية لأي سبب من الأسباب .

وأضاف بأن النوع الثالث والأخير فهو ما درجت عليه بعض شركات التطوير العقاري والمكاتب العقارية في ممارسة البيع بالتقسيط دون الحصول على ترخيص من الجهات المعنية، ومن المعلوم أن معظم تلك المنشآت شبه فردية وتعتمد على شخص واحد، وهذا يعرض العميل لمخاطر قد لا تمكنه من إتمام إفراغ العقار الذي اشتراه وأكمل تسديد أقساطه باسمه في حالة الوفاة أو إفلاس مالك الشركة أو تعرضه لأي عارض صحي أو اختلاف الورثة من بعده أو تنكرهم للعقود التي أبرمها وجميع تلك الاحتمالات واردة .

وعلى صعيد متصل شدد الفايز على ان نشاط التقسيط المحلي يحتاج لخطوة تنظيمية مماثلة لنشاط التأمين الذي تم تنظيمه عن طريق مؤسسة النقد بدءا من التصريح للمنشآت العاملة فيه والرقابة على ملاءتها المالية وقدرتها على سداد التزاماتها لحاملي بوالص التأمين .

وأفاد بان مؤسسة النقد هي الجهة التي ينبغي أن تشرف على الترخيص للشركات التي تعمل في نشاط التقسيط والرقابة عليها وسن التشريعات التي تضبط أوضاعه وتكفل حقوق أطرافه .
واختتم بأن توثيق العقود في جهة حكومية والتأشير على صكوك العقارات المباعة في كتابات العدل بأنها مرهونة قد يساعد على تجنب أي إشكالات قد تحدث في المستقبل .
من جهته اعترف خالد الجاسر الرئيس التنفيذي لشركة أماكن للتقسيط والتطوير العقاري والرئيس السابق للجنة التقسيط بغرفه الرياض بوجود فوضوية بنشاط التقسيط المحلي اثر قيام شركات وأفراد غير مرخصين بمزاوله النشاط بسبب غياب التشريعات التي تنظم قطاع التقسيط المحلي .
وقال إن الأمر تجاوز إلى دخول معارض السيارات بعمليات تقسيط كبيرة وطلب ضمانات بإفراغ العقار باسم هؤلاء الأفراد غير المرخصين مما ينذر بمخاطر كبيرة أبرزها التصرف بهذا العقار واستغلاله سواء من الشخص المفرغ له أو من ورثته بعد الوفاة وهي إشكالية خطيرة تنامت في ظل غياب تنظيمات واضحة وعدم وجود مرجعية رسمية مشرفة على هذا القطاع الحيوي .
وطالب بنفس السياق بضرورة تنظيم سوق التقسيط المحلي عبر انضمام شركات التقسيط من ناحية الإشراف والمتابعة إلى مؤسسة النقد بدلا من وزاره التجارة والاعتراف بأنها جهات تمويلية يجب ان تنضوي تحت انظمة ومتابعة ورقابة مؤسسة النقد .
وحذر الجاسر من استمرار قيام المقترضين بعمليات الإفراغ لشركات وأفراد غير مرخصين مما يعتبر مخاطرة كبيرة لاتحمد عقباها وأهمية توعية المجتمع لعدم الانجراف للإعلانات البراقة والتي تنتشر في الأمكنة والميادين العامة بأسماء ورموز مختصرة تستهدف شرائح المواطنين بنسبة فوائد كبيرة مما أدى إلى وقوع بعض المواطنين بمثل هذه القروض وأدى ذلك إلى ظهور مشاكل متعددة في المجتمع المحلي من ضمنها تعثرات مالية وإشكاليات اجتماعية واقتصادية على هؤلاء الأفراد وعلى أسرهم على حد سواء.

٧٠٪ من الشركات تفتقد للوائح العمالية المعتمدة من العمل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٣/PrinCon٢٠١١٠١١٣٣٩٤٣٢٦.htm

حامد العطاس ـ جدة

أوصت دورة تدريبية في ختام أعمالها أمس في جدة بأهمية نشر ثقافة حقوق العاملين، وتعريف كل موظف بما له وما عليه في القطاع الخاص، والرجوع إلى مكاتب العمل في أية إشكاليات حول تفسير النظام.

وتناولت الدورة التي نظمها مركز القادم للتدريب والتطوير بإشراف المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، تحت عنوان «التطبيقات العملية في نظام العمل»، الأخطاء الشائعة في عقود العمل وحقوق المرأة العاملة وكل ما يتعلق بفصل الموظفين ومكافأة نهاية الخدمة، وآلية التقاضي لدى الهيئات العمالية وتنفيذ أحكام العمل، وشهدت مداخلات للمختصين في التطبيقات العملية لنظام العمل.

واستعرض المحامي والمستشار القانوني خالد أبو راشد الأخطاء الشائعة التي يقع فيها الكثير في عقود العمل، وتحدث بشكل واف عن الحقوق والواجبات على المرأة السعودية العاملة، وشدد على أهمية التطبيق الصحيح لبنود ولوائح نظام العمل بصورة تحقق العدالة الكاملة للعامل أو العاملة، وتساهم في الوقت ذاته في تطوير القدرات البشرية داخل منشآت القطاع الخاص.

وتوقع أن تمثل الأخطاء الشائعة في عقود العمل مانسبته ٥٠ في المائة في القطاع الخاص، مشيرا إلى أن ٧٠ في المائة من شركات ومؤسسات من القطاع الخاص ليس لديها لائحة عمالية داخلية معتمدة من وزارة العمل. وأكد أن لكل موظف الحق في معرفة حقوقه وواجباته في القطاع الخاص وتكون لديه صورة من لائحة وأنظمة العمل الداخلية، وضرورة الرجوع لمكاتب العمل في أي إشكاليات في تفسير النظام، وإعادة تقييم العقود بموجب نظام العمل.

للحد من تنامي الجريمة وإصلاح السجناء ووقف تكدسهم

المستشار ابن خنين: ١٤ عقوبة بديلة للسجن تنسجم مع الشريعة الإسلامية

المصدر: جريدة الرياض الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٣
http://www.alriyadh.com/١٣/٠١/٢٠١١/article٥٩٤٠٧٥.html

الرياض - هيام المفلح

اقترح المستشار الشرعي والباحث الإعلامي حمد بن عبدالله بن خنين ١٤ بديلاً للسجن، قابلة للنقاش والتمحيص، يمكن للقضاة اللجوء اليها، للحد من تنامي الجريمة والعمل على اصلاح السجناء، والتخفيف من تكدس السجناء وضيق السجون، بما يتناسب مع توجه وزارة العدل نحو الحث على الاجتهاد لإيجاد وسائل مناسبة تحقق هذه الأهداف، ومن أهم هذه الوسائل الدعوة للأخذ ببدائل عقوبة السجن المنسجمة مع الشريعة الإسلامية، والمعمول بها في بعض دول العالم، في وقت أصبحت فيه عقوبة السجن تكلف الدولة عبئا كبيراً من حيث تكفلها بشؤون السجين .

وأشار المستشار ابن خنين إلى أهمية الأخذ ببدائل السجون انطلاقاً من صدور الأمر السامي البرقي رقم ٢٥٢٣/م ب وتاريخ ١٤٣٠/٣/١٩ه الموجه أصلا لسمو وزير الداخلية الداعي إلى تشجيع الأخذ ببدائل عقوبة السجن المالية والبدنية والاجتماعية والتدابير المقيدة للحرية الواردة بوثيقة الرياض وغيرها، مما يمكن تطبيقه من البدائل من قبل المحاكم وجهات القبض والتحقيق والادعاء العام على مرتكبي المخالفات لأول مرة أو القضايا البسيطة التي لا تشكل خطرا على المجتمع .

وبيّن المستشار بن خنين : أن بدائل السجون احتلت الموضوع الرئيسي للمؤتمر الدولي للسجون عام ٢٠٠٠م الذي عقد بجامعة مدينة لستر بإنجلترا في ابريل عام ١٩٩٤م .

والمؤتمر الأول لمكافحة الجريمة الذي عقد بمركز البحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة في يناير ١٩٦١م، قد أوصى بإلغاء عقوبة الحبس قصير الأجل و أن تستبدل به عقوبات بديلة، كما جاءت تأكيدات مدير عام السجون دليل على التوجه القريب لتنفيذ ذلك .

ومن البدائل التي يقترحها ابن خنين "الغرامة النقدية" كعقوبة الرشوة والتزوير والاختلاس من المال العام وجرائم الشيكات والجرائم المرورية وغيرها موضحاً أنه "لو أصدرت مدونة تعزيزية تشمل كل الجرائم التعزيرية تلزم القاضي بعقوبة الغرامة لتفادينا عقوبة السجن"، مؤكداً أنها أثبتت نجاحها في كثير من الدول "وما عقوبات ساهر لدينا إلا دليل على نجاحها ."

ثم تأتي "عقوبة الخدمات الاجتماعية" كخيار بديل ثان كفتح طريق، تكليف السجين بتنظيف مسجد الحي لفترة، نظافة المدرسة ونظافة الشارع، زيارة المرضى لفترة معينة، تقديم خدمات للمسنين من شراء حاجياتهم والقيام بتمريضهم، الاهتمام بالحدائق والمتنزهات العامة، والمشاركة في برامج الحفاظ على البيئة ونحو ذلك .

كما اقترح ابن خنين خيار "الأساور الاليكترونية" بحيث تقيد حرية المحكوم في إطار مكان معين لا يتجاوز عدة كيلومترات لكي يستطيع الذهاب إلى عملة وقضاء حاجياته بنفسه، فإذا تجاوز المسافة المحددة لحركته فإن السوار الاليكتروني يرسل ذبذبات لأقرب قسم شرطة لتتم متابعته، وهناك بديل "مصادرة الأموال" مثل جرائم الغش التجاري والرشوة والاحتيال .

ثم ذكر بدائل أخرى مثل مراقبة السيرة والسلوك وتوجيهه وإصلاحه - العمل في مكان مقفل فترة معينة في مصنع أو معمل، ونحو ذلك - الحرمان من بعض الحقوق كالمنع من دخول النوادي لفترة من الزمن أو الحرمان من قيادة السيارة لفترة زمنية معينة، وتفيد هذه العقوبة في المخالفات المرورية مثلا - ترحيل الأجانب و هي عقوبة معروفه ومطبقة -

عقوبة الإبعاد فترة معينة عن مكان الجريمة - نظام الاختبار القضائي، وبمقتضاه يظل الجاني تحت المراقبة القضائية بإشراف القاضي نفسه وبمتابعة رقابية من الأجهزة الأمنية كالشرطة والمباحث العامة. أو حتى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإذا حسن الجاني سلوكه سقطت العقوبة ويصدر حكم من القاضي بذلك - التعليم والتثقيف، كحفظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وحضور برنامج التعليم والتدريب، ومحاضرات التوعية - دفع تعويضات للضحية أو ذويه، مثل جرائم السب والشتم وجرائم المال (السرقة غير الحدية، الغش، التحايل، جرائم الغصب، والنهب)- الإخضاع للعلاج النفسي أو الطبي - عقوبة التأنيب والنصح من قبل القاضي والحكم الإداري .

وختم المستشار ابن خنين بقوله "أن هذه البدائل قد تساهم بشكل فاعل للحد من الجريمة، بمعنى انه يشترط في تطبيقها تحقيق الردع، كما أن على القاضي أن يلاحظ في تقدير العقوبة نوع الجريمة وزمانها ومكانها وما يترتب عليها فتختلف عقوبة من كان باعثه على ارتكاب الجريمة الانتقام والحسد عمن كان باعثه الغيرة وخشية العار، وكذلك على القاضي أن يراعي ما يتعلق بحالة المجرم من حيث السن والمعيشة والعقل وما يتعلق بسلوكه بعد ارتكاب الجريمة وإذا اقتضت حماية الجماعة من شر المجرم تم حبسه. فالهدف من العقاب هو الصلاح للأفراد وحماية المجتمع .

وشدد "لقد حان الوقت لاتخاذ نظام يتناسب مع واقعنا للأخذ به وتطبيقه حيث لاقى صدى طيبا عندما اخذ به عدد من القضاة المعاصرين مما يحتم التشريع بذلك ووضع آلية تنفيذ لإنجاحه."

الأب استغرب تجاهل سفارة المملكة بالمنامة

عائلة سعودية تتعرض للاحتجاز بسبب رخصة مؤقتة سارية المفعول بالبحرين

المصدر: جريدة الرياض الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٣
http://www.alriyadh.com/١٣/٠١/٢٠١١/article٥٩٤١١٤.html

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

تعرضت عائلة سعودية والدها يتولى مسئوليات قيادية بالجبيل الصناعية لظروف قاهرة ومعاملة سيئة من قبل مسئولين حكوميين بحرينيين على جسر الملك فهد أثناء عودتهم للسعودية الجمعة الماضية حيث لم تسمح نقطة المرور الجمركية الأولى البحرينية بمرور سيارة العائلة لعدم اعتراف البحرين برخصة المرور السعودية المؤقتة التي يحملها الابن الذي كان يتولى القيادة رغم سريان صلاحيتها ومختومة بجواز القيادة في دول مجلس التعاون، إلا أن البحرينيين أصروا على عدم اعترافهم بها مشددين على ضرورة مثول الابن للمحاكمة بتهمة حيازة رخصة سعودية مؤقتة لمن دون سن ١٨ عاما لا تعترف بها حكومة البحرين .

وحاول الأب جاهداً إقناعهم باعتراف حكومات دول مجلس التعاون برخصة القيادة السعودية المؤقتة دون فائدة، لتجبر العائلة لمعاودة إدراجها للبحرين مخفورين بدورية أمن قادتهم لمركز مروري في مدينة عيسى حيث أبلغوا الأب بضرورة احتجاز الابن لحين إحالته للمحكمة صباح اليوم التالي. وهرع الأب للاتصال بالسفارة السعودية بالمنامة وأفادوه بعدم تواجد مندوب السفارة حالياً ويجب عليه الانتظار. وحينما طال انتظار الأسرة ومن بينهم أطفال وبنون وبنات توسل الأب باستحالة احتجاز ابنه وعودتهم للسعودية بدونه، ورأفة بحال الأسرة قبل البحرينيين توسله مقابل احتجاز الأب، وبعد مفاهمات ومناقشات لعدة ساعات في ظل عدم قدوم مندوب السفارة السعودية لنجدة الأسرة ..وافق البحرينيون على احتجاز السيارة مع التعهد على الأب ضرورة إحضار ابنه للمحاكمة غداً .

وإلى ذلك قدمت سيارة من السعودية طلبها الأب لنقل الأسرة المنهكة.. وفي صباح اليوم التالي عاد الأب وابنه للبحرين تاركين أعمالهم ومدارسهم وتمت محاكمتهم بدفع ٥٠ دينارا لكل فرد منهما. واستغرب الأب بشدة في معرض سرد قصة معاناة أسرته لـ"الرياض" هذا الموقف البحريني الذي لم يجد له أي تفسير بعدم اعترافهم برخصة سعودية رسمية معترف بها في دول المجلس خاصة وأن ابنه قد اعتاد القيادة في البحرين مراراً برفقة عائلته.

صرف فروقات رواتب ١٤ شهرا لمعلمي" التسوية"

المصدر: جريدة الوطن الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٧٢٦٠&CategoryID=٥

جدة: حسن السلمي ١:٤٨ AM ٢٠١١-٠١-١٣

انتهت الإدارات التعليمية للبنين والبنات من إعداد مسيرات رواتب معلمي ومعلمات" التسوية" لشهر صفر الجاري، متضمنة مبالغ فروقات ١٤ شهرا ماضية، اعتبرتها وزارة التربية والتعليم ضمن التسوية وفق قرار أصدرته مؤخرا.

وكانت الوزارة قد أقرت تسوية رواتب معلمي ومعلمات الدفعات ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، في شهر رجب العام الماضي، إلا أنها عادت بقرار جديد أصدرته الشهر قبل الماضي - تحتفظ "الوطن" بنسخة منه - يعتمد تسوية الرواتب اعتبارا من مطلع شهر جمادى الأولى عام ١٤٣٠، ليستحق بذلك معلمو ومعلمات التسوية فرق الراتب طيلة ١٤ شهرا ماضية، تبدأ من شهر جمادى الأولى عام١٤٣٠ ، وتنتهي بشهر جمادى الآخرة عام ١٤٣١ .

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة بالشؤون الإدارية والمالية بالوزارة، أن القرار الأخير "المعدل" الذي أصدره المدير العام للشؤون المالية والإدارية بالوزارة صالح الحميدي، أواخر شهر ذي الحجة الماضي، يقضي بإضافة المستويين الثالث والرابع لبرنامج تسوية الرواتب الذي أوصت بتنفيذه لجنة دراسة تباين رواتب المعلمين والمعلمات، واعتماد التسوية اعتبارا من مطلع شهر جمادى الأولى عام ١٤٣٠.

وأكدت الوزارة أن الشؤون المالية تلقت استفسارات الإدارات التعليمية، حول أحقية المعلمين والمعلمات في الفروقات المالية، مما استدعى توجيهها بصرف فروق الراتب قبل التسوية، وبعد التسوية، لكافة المشمولين بالقرار، اعتبارا من التاريخ الموضح بالقرار، وحتى الشهر الذي صدر فيه قرار التسوية السابق .وكان وزير التربية والتعليم قد صادق على توصيات لجنة تسوية رواتب المعلمين والمعلمات في بعض الدفعات التي تضررت من مشكلة تباين الرواتب، بسبب تحسين المستويات وفق الوظائف الشاغرة في فترة سابقة، وشمل القرار الدفعات ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩ للمعلمين، ودفعات ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧ للمعلمات، عبر منح معلمي أو معلمات كل دفعة أعلى درجة وظيفية حصل عليها معلمو هذه الدفعة.

ابن خنين: حبْس الوالد في دَيْن ابنه مسألة خلافية.. وهذا الراجح

المصدر: جريدة الحياة الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/222817

الرياض - حمد بن خنين
واصل عضو هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء الشيخ عبدالله بن خنين تأصيله «دعوى الولد على والده»، في بحث يعالج مسائل دقيقة في القضاء الإسلامي، أصبحت تتكرر مرات عدة في العصر الراهن، فبينما كان اختلاف الولد مع أبيه في الماضي محكوماً بهالة من الإجلال والقيم، وصل هذا الخلاف في حالات إلى المحاكم ومراكز صنع القرار .
وفي مسألة «حبس الوالد بدين ولده»، قال الخنين: إذا وجب دين للولد على والده وامتنع من تسليمه فهل يحب على ذلك؟ اختلف الفقهاء في ذلك على قولين هما كالآتي:
القول الأول: أن الأبوين أو أحدهما لا يحبسان بدين لولدهما.
وإلى ذلك ذهب الحنفية، وجمهور المالكية، وبه يقول الشافعية في أصح الوجهين عندهم، وهو مذهب الحنابلة. واستدلوا بما يأتي:
-قول الله – تعالى: (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريما] (الإسراء: ٢٣.[
-قول الله تعالى: (وصاحبهما في الدنيا معروفاً) [لقمان.[١٥ :

-قول الله تعالى: (أن اشكر لي ولوالديك) [لقمان: ١٤.[
فقد نهى الله – عزوجل – عن التأفف ونهر الوالدين، وسجنهما في الدين أولى، ثم إن سجنهما يتنافى مع شكرهما ومعاملتهما بالمعروف.
-أن الحبس في الدين عقوبة، ولا يعاقب والد بولده. قال بعض المالكية: يعزر الإمام الأبوين الممتنعين عن وفاء دين ولدهما بغير الحبس على اللدد والامتناع عن التسليم لما ألزم به الإمام، لا على حق الولد. القول الثاني: يحبس الوالد بدين ولده. وبذلك قال بعض المالكية، وهو الوجه الثاني للشافعية، صححه الغزالي منهم.
قال بعض المالكية: يحبس الوالد لأجل ولده في دينه إذا امتنع عن دفعه وشح الابن على ماله.
وكذا قالوا: يحبس الوالد فيما على الولد من دين إذا كان بيده مال له.
وأما الوجه الثاني للشافعية والذي صححه الغزالي فقالوا: إن الوالد يحبس بدين الولد، لئلا يمتنع عن الأداء فيعجز الابن عن استيفاء حقه.
وقد أجاب بعض الشافعية عن ذلك: أنه متى ثبت دين الوالد على ولده أخذه الحاكم قهراً وصرفه إلى دينه. وعلل القائلون بذلك من الشافعية بأنه من أجل ألا يمتنع الأب عن الأداء فيعجز الابن عن استيفاء حقه.
والأظهر قول الجمهور، فلا يسجن والد – من أب أو أم – بدين ولد، لما استدلوا به.
وحول ما إذا كان يوجد وجوه اخرى للتنفيذ الجبري على الوالد بدين ولده أكد الخنين:
جمهور الفقهاء نفوا حبس الوالد لأجل الولد في الدين، ولكن متى لزمه تسليمه فإنه يعمل بالطرق الأخرى من أخذه من جنس الدين الذي للوالد أو من ناضي ماله، أو بيع مال له ووفاء دين ولده.
ولم أقف على من منع هذه الطرق للتنفيذ على الوالد، وهي طرق مقررة لجميع الخاضعين للتنفيذ، ومشمولة بقول الله تعالى:(يا أيها الذين ءامنوا كونوا قوامين بالقسط) [النساء: ١٣٥.[
بل صرح الحنفية بأن القاضي يقضي دين الولد على والده من عين مال الوالد أو قيمته جبراً.
وكذا قال الشافعية: إن دين الولد يُقضىَ من مال والده، فمتى ثبت للوالد مال أخذه القاضي قهراً وصرفه في دينه. وهل

يحبس الأجداد بدين ولدهما .
حبس الأجداد بدين!
أما سائر الأقارب فلا يختلف فقهاء المذاهب الأربعة في جواز حبس سائر الأقارب بدين قريبهم عدا الأجداد والجدات، فقد اختلفوا في حبسهم لدين ولد ولدهم على قولين:
القول الأول: يحبس الأجداد والجدات في دين ولد ولدهم. وبذلك قال أبو يوسف من الحنفية، كما قال بذلك المالكية. ولم أقف على ما علل به أصحاب هذا القول.
القول الثاني: لا يحبس الأجداد والجدات بدين الولد .وبذلك قال جمهور الحنفية، وهو مذهب الشافعية، وصرح به بعض الحنابلة.
واستدلالهم يعود إلى ما استدلوا به من منع حبس الأبوين أو أحدهما بدين ولدهما، لأن الأجداد والجدات أصول مثلهما، وقد سبقت هذه الأدلة في المبحث الثالث من هذا الفصل.
ويظهر لي قوة القول الثاني، لأن الأجداد والجدات من الأصول، فهم مثل الآباء والأمهات لا يحبسون بدين الولد، وينفذ عليهم بالطرق المباشرة على أموالهم إن وجدت بالاستيفاء من ناض المال أو بيع منقول أو عقار لهما ووفاء الولد منه.أما سائر الأقارب فهم كالأجانب يسجنون عند الاقتضاء.
وفي كل حال لا يسجن فيها الأب ومن في حكمه لحق ولده فإنه يذكر في الحكم القضائي الصادر بثبوت الحق والالزام به: أن المحكوم عليه يحمل على التنفيذ بكل الوجوه الممكنة عدا وسائل الإكراه البدني من سجن أو غيره.
وفـــي مســـألة التنفيذ على الوالد من الرضاعة قال إنه سبق أن ذكرنا بأنه يقتصر أثر الرضاعة على المرتضع بالمحرمية فقط، وليس بأبوي الرضاعة ولا جميع الأقارب فيها واجب سوى ذلك، وهذا أصل في جواز التنفيذ عليهم في أي حق من الحقوق في الأموال أو الأبدان، وأن قرابة الرضاعة لا تمنع من ذلك.
وقد صرح المالكية بأنه ليس لوالد الرضاعة حكم والد النسب في المنع من الحبس في الدين.
وعليه، فإن والدي الرضاعة من الأبوين والأجداد والجدات في التنفيذ عليهم كسائر الأجانب ينفذ الحق عليهم لأجل ولد الرضاعة بالحبس أو بغيره.
الجانب الإنساني في الفقه
وخلص عضو كبار العلماء في نهاية البحث، إلى ٢٠ نتيجة إجمالية. في ما يأتي نصها .
-كمال الشريعة الإسلامية في كلياتها وجزئياتها بشمولها لجميع أفعال المكلفين وتقرير الأحكام الملاقية لها، وقد جاء فقهها مقرراً لذلك استنباطاً من الكتاب والسنة.
-بروز العنصر الأخلاقي في فقه هذه الشريعة الغراء، فقد حفظت للوالد حق الولادة من العقوق، وانعكس أثر ذلك على الأحكام - كما مر - سواء أكان ذلك في الأموال أم الجنايات، ولا غرو في ذلك، فهي شريعة رب العالمين الذي يعلم ما يصلح عباده، «ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير» [الملك: ١٤.]
-مراعاة فقه الشريعة الغراء للتوازن الصحيح بين الحقوق والواجبات، فقد أوجب للوالد حقاً بألا يضار لأجل ولده في التنفيذ عليه بسجن ونحوه استمساكاً بحق الولادة، وحفظت للولد ماله بالمخاصمة فيه والتنفيذ على المال من غير إكراه بدني على الوالد، والله – عزوجل – يقول: (ولو كان من عند غير الله لوجدوا في اختلافاً كثيراً) [النساء: ٨٢.]
-صحة دعوى الولد على والده ووالدته وسائر أقاربه في العين.
-صحة دعوى الولد على والده في الدين، وتحرير رأي الحنابلة في دعوى الولد على أبيه في الدين وأنه يقرر صحة الادعاء بالدين وإثباته في ذمة الأب واستيفائه.
-صحة دعوى الولد على والده وسائر أقاربه بنفقته الواجبه عليهم.
-جواز الإعداء على الأب والأم وإحضارهما لمجلس الحكم اختياراً بأجمل الوجوه وأحسن الأحوال في خصومة للابن عليهما، ويحرم الإعداء عليهما جبراً، ولا يمنع ذلك من سماع الدعوى عليهما غيابياً عند عدم حضورهما، لما فيه من العقوق، وكذا الأجداد والجدات.
-جواز تحليف الولد لأبيه وسائر أقاربه في حق للولد عليهم.
-لا تسمع دعوى ورثة الولد على والده في المطالبة بالقصاص.
-لا تسمع دعوى الولد على والده في القصاص لقتل الوالد مورث الولد.
-لا يملك الابن الرجوع بعين ماله في تركة الأب ولو لم يسلم ثمنها متى كان تملك الأب لها من الابن بطريق معتبر، ويكون ثمنها ديناً في ذمة الأب، ويستوفى من التركة.

أما إذا كانت العين بيد الأب بغير تملك معتبر من عقد معاوضة أو غيره، فاللابن أخذهما ولا يكون ميراثاً.
-ثبوت الديون التي للابن على أبيه في ذمة الأب بعد وفاته، وتستوفى من تركته، ولا تسقط سواء كانت هذه الديون عن معاوضة من بيع وقرض أم عن غير معاوضة من أرش جناية أو بدل متلف أو دين ضمان.
-لا تسمع دعوى الولد على والده في المطالبة بحد القذف.

-لا تسمع دعوى تعزير الوالد – أباً أو أماً – لحق الولد، وكذا الأجداد والجدات لحق ولد ولدهم في تشاتم ونحوه، أما التعزير عن ذلك لحق الله فيرجع تقديره إلى القاضي.
-يجوز توكيل الأب من قبل ابنه في الخصومة عن الابن، ولا يجوز للابن التوكل على الوالد في خصومة لأجنبي إلا في حق مشترك بين الابن والأجنبي لدخول الخصومة في حق الأجنبي تبعاً، ويصح تبعاً ما لا يصح استقلالاً، وكذا يصح قيام الولد عن والدته بالوكالة في مطالبة لها على والده، وكذا وكالته عن أخته لمطالبة بنفقة أو عضل أو حق آخر لها قبله.
-أقارب الرضاعة من أم وأب وغيرهما هم في الخصومات والتنفيذ كسائر الأجانب يجوز الادعاء والتنفيذ عليهم بكل حق يسوغ شرعاً الادعاء فيه والمطالبة بتنفيذه.

-ينفذ حكم النفقة للولد على أبيه وسائر أقاربه بكل السبل المناسبة للتنفيذ ولو بسجنه.
-ينفذ الحكم بالعين برفع يد الوالد عنها وتسليمها للولد، وإن كانت منقولاً انتزعت من يد الوالد وسلمت للوالد.
-لا يسجن والد – أباً أو أماً – بدين لولده عند التنفيذ عليه، بل يعمل بالطرق الأخرى من أخذ المال المحكوم به من جنس الدين أو من ناضي المال أو بيع ماله من عقار أو منقول ووفاء دين ولده، وكذا الأجداد والجدات، أما سائر الأقارب فهم كسائر الأجانب.
-في كل حال لا يسجن فيها الأب ومن في حكمه لحق ولده فإنه يذكر في الحكم القضائي الصادر بثبوت الحق والإلزام به: أن المحكوم عليه يحمل على التنفيذ بكل الوجوه الممكنة عدا وسائل الإكراه البدني من سجن أو غيره.

شطب طبيبة نساء وتغريمها دية متوفاة بمستشفى في بريدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٣
http://www.alriyadh.com/١٣/٠١/٢٠١١/article٥٩٤٢٦١.html

بريدة - مريم الحربي:
أصدرت الهيئة الشرعية الفرعية بمنطقة القصيم قراراً يقضي بتغريم طبيبة " اخصائية نساء وتوليد " بمستشفى خاص بمنطقة القصيم مبلغ ٥٠ ألف ريال وذلك دية شرعية كاملة لورثة متوفاة في مستشفى خاص بالمنطقة. وقررت الهيئة الشرعية دفع الدية من قبل الطبيبة بالمستشفى كحق خاص وإلغاء ترخيص مزاولة مهنتها وشطب اسمها من سجل المرخص لهم لمخالفتها أحكام المادة السادسة والعشرين والسابعة والعشرين الفقرات ١و٢و٨ من نظام مزاولة المهن الصحية ولائحته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي وذلك كحق عام .
وأوضح مدير إدارة الرخص الطبية بالمديرية الصيدلي سليمان بن عبدالرحمن الصقعبي أن قرار الهيئة الشرعية يأتي بناء على شكوى من أحد المقيمين وبناء عليه تم تكليف اللجان الطبية والفنية والتي قامت بإجراء التحقيق مع المدعى عليها ورأت اللجنة إحالة القضية إلى الهيئة الشرعية. وأكد أن هذا استحقاق شرعي أقره النظام إضافة إلى كونه عقوبة إهمال أو قصور، منوها بالاهتمام الكبير من ولاة الأمر - حفظهم الله - القاضي بمحاسبة المقصر وتعويض المتضرر حسب ما يوجبه النظام والشرع.

صرف النظر عن قضية الإصابة بالعجز الجنسي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٣/Con٢٠١١٠١١٣٣٩٤٤٥٢.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

فصلت اللجنة الصحية الشرعية في جدة البارحة الأولى، في قضية مواطن ضد طبيب في مستشفى خاص تسبب في فقدان الأول لرجولته إثر خطأ طبي أدى إلى تلف الخصية اليسرى، بصرف النظر عن الدعوى، إذ استبعدت اللجنة وجود خطأ أو إهمال من قبل الطبيب المعالج.

وتعود تفاصيل القضية حين راجع مواطن في الـ ٣٤ من العمر، مستشفى خاصا إثر آلام في المفاصل، إذ تم نقله إلى طبيب الجراحة والمناظير الذي شخص حالته بأنها التهابات، وصرف له أدوية أدت إلى تدهور حالته الصحية بشكل أكبر.

واضطر الطبيب إلى إجراء عملية جراحية له وتنويمه لأربعة أيام، وبعد خروجه إلى منزله تفاقمت أزمته الصحية، ونقل إلى مستشفى آخر الذي بدوره كون فريقا طبيا استشاريا لحالته، وأصدروا قرارهم بخطأ التشخيص والعلاج السابق، الذي أدى إلى تلف الخصية اليسرى مما يتطلب إجراء عمليه جراحية عاجله لاستئصالها حتى لا يتفاقم الضرر إلى الخصية الأخرى، الأمر الذي أصابه بالعجز الجنسي.

وقال وكيل المدعي المحامي عبد الله آل أحمد إنه سيعترض على الحكم عند استلام نسخة منه في الأيام المقبلة أمام المحكمة الإدارية في ديوان المظالم في غضون شهر من الآن، مستغربا منطوق الحكم من قبل اللجنة الطبية الشرعية لمخالفتها أحداث وتفاصيل الجلسات السابقة ومسار القضية.

ودعا المستشار القانوني إلى تشكيل لجنة طبية مختصة في هذا الاختصاص، لإعادة التشخيص الطبي على حالة موكله.

وكان المريض رفع شكوى عاجلة إلى وزارة الصحة، التي وجهت بإجراء التحقيق من قبل الجهات المختصة، وأقام المواطن دعوى قضائية على الطبيب والمستشفى، مطالبا بإيقاف الطبيب ومنعه من السفر لحين الفصل في القضية بالوجه الشرعي.

وأكد المواطن انه أصبح في حالة صحية ونفسية سيئة جدا بعدما أصبح عاجزا جنسيا بسبب خطأ الطبيب المعالج.

الشورى يصوت على مشروع نظام حماية الطفل

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه١٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٤ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٤/Con٢٠١١٠١١٤٣٩٤٤٩٢.htm

فارس القحطاني ـ الرياض

يصوت مجلس الشورى الأحد المقبل على توصيات لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام حماية الطفل.

كما يصوت المجلس على توصيات لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع اللائحة المنظمة للبحوث والدراسات في وزارة الصحة، ويجري التصويت أيضا على توصيات لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن آراء الأعضاء تجاه مشروع نظام إجراءات التراخيص البلدية.

إلى ذلك يناقش المجلس تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ظاهرة غياب أو هروب بعض المستأجرين وبذمتهم إيجارات متبقية، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية.

أما يوم الاثنين المقبل فسيصوت أعضاء الشورى على توصيات لجنة الشؤون المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه إعادة دراسة اقتراح الهيئة السعودية للمهندسين ومجلس الغرف التجارية الصناعية المتضمن إلزام جميع المهندسين المصممين والمشرفين بالتأمين على مسؤولياتهم المهنية الناشئة من أعمالهم الاستشارية.

كما يصوت على توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه طلب تعديل بعض مواد نظام الرهن التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٥ وتاريخ ١٤٢٤/١١/٢١هـ، وإعادة النظر في المرسوم الملكي رقم م/١٤ وتاريخ ١٤٢١/١/١٦هـ الخاص بترتيب سداد الديون الممتازة في حالة الإفلاس عملا بالمادة ١٧ من نظام مجلس الشورى.

ويناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن مقترح مشروع نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بموجب المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى والمقدم من عدد من أعضاء المجلس.

ويصوت أعضاء الشورى على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٠هـ، وكذلك توصيات لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٠هـ.

ويناقش المجلس تقرير اللجنة الخاصة بشأن مقترح إلغاء الفقرة (ج) من المادة الثالثة من لائحة الترقيات الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية والمعتمد بالأمر السامي.

وكذلك يناقش تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للإسكان عن الفترة منذ إنشاء الهيئة وحتى نهاية العام المالي ١٤٣١/١٤٣٠هـ.

الأفلام الكرتونية تسبب اضطرابا للأطفال

المصدر: جريدة اليوم الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٣٧٢٢
http://www.alyaum.com/News/life/١٦٥٣-%D٨%A٧%D٨٤%٩%D٨%A٣%D٨%٨١%٩%D٨%٨٤%٩%D٨%A٧%D٨٥%٩-%D٨%A٧%D٨٤%٩%D٨%٨٣%٩%D٨%B١%D٨%AA%D٨%٨٨%٩%D٨%٨٦%٩%D٨%٩A%D٨%A٩-%D٨%AA%D٨%B٣%D٨%A٨%D٨%AA-%D٨%A٧%D٨%B٦%D٨%B٧%D٨%B١%D٨%A٧%D٨%A٨%D٨%A٧-%D٨%٨٤%٩%D٨%٨٤%٩%D٨%A٣%D٨%B٧%D٨%٨١%٩%D٨%A٧%D٨٤%٩.html

عانى فيصل السيف في عمر الـ ٧ سنوات من اضطرابات نفسية، اثر تأثره ببعض الشخصيات الكرتونية التي كان يشاهدها لفترة طويلة، متسمرا على جهاز التلفاز، وحين مراجعته للعيادة النفسية بعد بلوغه ١٢ عاما، أكد أن بعض هذه السلوكيات اكتسبها من الشخصيات الكرتونية التي كان يحبها ويقلدها، وعاقبه والده فيما بعد على ذلك بعد أن نبهه المرشد الطلابي للمدرسة.

السيف، واحد من مئات الأطفال الذين يستقون ثقافتهم من التلفاز خصوصا الأفلام الكرتونية، وبعد مراجعته العيادة النفسية ولفترة محدودة ومراقبة الوالدين له، ترك بعض العادات التي اكتسبها، ويجد السيف أقرانه خلال دراسته أنهم مختلفون عنه من ناحية السلوك والتعامل مع الآخرين، وينصح جميع الآباء عدم ترك الأطفال الذين هم في عمره للتلفاز دون رقابة، لأن الطفل لا يدرك بعض الصفات والسلوكيات الخاطئة سوى من توجيه الوالدين والقريبين له.

ثقافة أجنبية

«اليوم» تلمست آراء المجتمع حيال ظاهرة الأفلام الكرتونية وانتشارها بين الأطفال وتأثيرها على سلوكياتهم وتعاملاتهم داخل الأسرة والمجتمع المحيطين بهم، يقول الطفلان ريم ونواف ، وهما شقيقان في المرحلة الابتدائية، ان بعض الرسوم المتحركة تتضمن ملابس غير محتشمة وكلمات نابية وخصوصا المسلسلات الأجنبية، حيث توجد قناة أطفال معروفة تعرض مشاهد غير لائقة، ويضيف نواف في حديثه : «إنني لا أشاهدها كثيرا فهي لا تعجبني لأنها «تخرب عقل الأطفال» ويمكن لبعض الأطفال غير المؤدبين أن يقلدوهم» ويضيف بغضب واضح : «ذات مرة شاهدت أطفالا يلعبون بالأطعمة».

بينما تخالفه شقيقته ريم الرأي وتقول ببراءة : «لماذا لا ترون الجانب الإيجابي منه»، وفي نفس السياق يصف لنا الطفل خالد أن الأفلام الكرتونية ترسم على الشفاهِ الابتسامة والرفاهية. مضيفاً انه لم ير أمراً ضارا أزعج عينيه . بينما يعتقد أخوه عبد العزيز، ومن مبدأ (ليسوا سواء) أن بعضها صالح للمشاهدة والآخر طالح، معبراً : «أنا فقط أرى الصالح منه» . ولم تزد ديمة طالبة في المرحلة المتوسطة عن سابقها شيئا، قائلة : «من المؤكد أنه توجد مشاهد وألفاظ غير مناسبة ولكنني أتابع الأفلام الكرتونية بشدة ليس لسماع مثل هذه الألفاظ، إنما لأنني لم أجد ما يسليني ويلفت انتباهي مثلها».

الذوق العام

وتشمئز لطيفة - أم لأربعة أطفال - من المناظر البشعة التي تستفز المشاهد ، فهي - كما تراها - تثير الاشمئزاز، إضافة إلى تشجيعها على التغذية غير الصحية ، أما أكثر ما يضاعف حزنها فهو دمج اللهجة العامية باللغة العربية الفصحى ما يسيء إلى هذه اللغة الرائعة التي تستحق أن يفخر بها أبناؤها، و تضيف عن البرامج الهادفة : «بالطبع نجد أحيانا برامج هادفة تنمي الإبداع وتحفز الطفل على التعلم وممارسة الأعمال اليدوية».

اكتساب العنف

ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للأب خالد.ع الذي كان يتخذ تجاه هذه البرامج موقفاً مضاداً يركز على مخزون العنف الذي تورثه في روح الطفل وينفجر بطريقة مرعبة لا يمكن التنبؤ بها دائما، ويندد بحالة الكسل والركود الجسدي اللذين يغزوان بيوتنا ويحرمان عالم الطفولة من النشاط البدني اللازم والملازم للنمو العقلي والمعرفي والمهاري وهذا يفسر تسارع وتفشي سمنة الأطفال أكثر من أي وقت مضى، وأضحينا نألف أطفالاً مصابين بالسكري ومضاعفاته في أعمار مبكرة في المرحلة الابتدائية بل وفي الصفوف الدنيا، وهذا يدق أجراس الخطر ويوجه أصابع الاتهام إلى بعض القنوات

التي لا تتوقف ولا تأبه لكل ما يحل بسببها، ويتساءل المواطن إبراهيم، لماذا لا تعرض الأفلام الكرتونية على أخصائيين نفسيين قبل بثها على الفضائيات وقنوات الأطفال؟.

السموم الكرتونية

في حين وصفت الطالبة الجامعية دانة، الرسوم الكرتونية بـ»السموم»، وترى على حد قولها، أنها المربي الأول للصغار، كما أنها تعمل على تنويم الأطفال مغناطيسيا دون الشعور بالخطر الذي يلاحقهم ، وحذر محمد الوابل طالب جامعي من الأثر السلبي الذي تتركه الرسوم الكرتونية، وأنه على كل شخص أن يفكر ألف مرة قبل أن يبتسم ويتنفس الصعداء، وهو يراقب ابنه الذي يحدق صامتا في الشاشة الصغيرة فهي تحمل أشياء أكثر بكثير مما قد يظن.

اللغة المشوهة

ولفتت ايمان الكناني، الى كثرة السب والشتم غير المباشر، ولكن بالعمل السيئ والرفض واللغة المشوهة التي ينقلونها للأطفال، بالإضافة إلى تلقين الصغير لهجة السخرية والتحريض على الاستهزاء فيجد في أقرانه ضالته المثلى، وتضيف : «لا تتصوروا أن دور الأم يحول دون ذلك أو حتى الأهل ورقابتهم فمن الاستحالة أن تترك كل شيء جانبا لتراقب ابنك بصورة دائمة ثم ان المجتمع كاملا يزخر ويمتلئ بالحديث والدعاية المجانية التي تدعم هذا التوجه المأساوي السقيم». .

وتشاركها الرأي أم محمد وكيلة مدرسة بقولها : «ما نراه اليوم على التلفاز شيء سيئ جداً ويغذي أفكارا ومعتقدات أجنبية غريبة عنا ولا تمت لديننا بصلة بالإضافة للمناظر المخيفة والأحداث المرعبة التي تضر وتؤذي مشاعر الطفل والأسوأ أنها تهز بنيته النفسية».

أخصائيون يحذرون: ترك الأطفال للأفلام الكرتونية جريمة تربوية

وجه تربويون نقدا لبعض أفلام الكرتون ـ الرسوم المتحركة ـ التي تخلو من المضامين الهادفة والبناءة، والتركيز على بعض الأفلام والمشاهد التي تؤثر على الطفل سلوكيا وأخلاقيا، من ناحية القيم والتعامل مع أقرانه، ووصفوا هذه الأفلام بالدخيلة على المجتمع والتي لا تمت لثقافتنا وحياتنا بصلة علمية أو منهجية، في حين اشتكى بعض المختصين في شؤون الطفل من عدم تفعيل دور أفلام الكرتون في الوسائل التعليمية، والتي يقتنع بها الأطفال وينجذبون إليها دون صعوبات كبيرة في تلقيها واستيعابها.

وتحدث المرشد الطلابي جهاد بركة عن التأثير السلبي لبعض أفلام الكرتون والذي يأتي على رأسه التقليد الأعمى والمحاكاة التامة من قبل الصغير، ويقول : «قابلتني أثناء عملي في الإرشاد الطلابي حالات لطلاب مارسوا عنفا ضد أقرانهم ، وحين نتحقق من الدوافع نجد الطالب يعترف بأن هذا السلوك ليس إلا تقمصا عفويا لتصرفات وحركات وانفعالات شاهدها مسبقا مرارا و تكرارا من خلال التلفاز حتى ألفها واستساغها واختزنها في لا وعيه، ومن ثم جاء التطبيق كمرحلة لاحقة بطبيعة الحال فالموضوع تراكمي من الأساس».

وأضاف بركة «بالنسبة إلى هذا التأثير ، فهو يختلف بحسب درجة الرقابة الأسرية ومدى فاعليتها ، أضف إلى ذلك المدة التي يقضيها الابن أمام التلفاز «، ودعا إلى غربلة الرسوم المتحركة وتقنين مشاهدتها مع تحديد أوقات معينة تخصص لمشاهدة برامج نافعة في قنوات تربوية هادفة، وردا على سؤال «اليوم» ما إذا كان غياب دور أدب الأطفال سببا ينعش سوق أفلام الكرتون، أوضح، أن هذا العامل غيض من فيض يضاف إلى مؤثرات أخرى، وروى لنا أن منظومة التربية سلسلة متسعة جدا فجزء منها يكمن في القدوة ، وتارة التشجيع ، ويراعى التنويع والانتقال بين هذه الطرائق.

وسائل عصرية

وقالت المشرفة التربوية خلود السديري : أناشد ذوي الاختصاص بإنشاء مراكز ترفيهية تعليمية تتوفر في كل حي بكثرة وتتميز بحيث تبحث هي عن الأطفال ولا يبحث الأطفال عنها، مشددة أنه لابد أن تكون هذه المراكز جاذبة للطفل في هذا العصر مقارنة بمغريات العصر الحديث، وأن يتحقق إنشاء المراكز المتنوعة من الوسائل الترفيهية والخيارات المتعددة سريعا لكي يستثمر المجتمع أغلى ثروة على وجه الأرض.

فترة ذهبية

وتشير هيفاء الحمد ـ مشرفة تربوية ـ إلى أن السنوات الأولى من عمر الطفل هي الفترة الذهبية لغرس ما نود غرسه كمربين في عقل صغيرنا الذي يمتاز بكونه متلقيا بارعا في هذه المرحلة نظرا للفراغ الكبير في عقله والرغبة الملحة لديه في الاكتساب حيث تنتظر الإشباع الفكري، وشددت الحمد على ضرورة مراعاة عمر الطفل عند تطعيم الرسوم بالأخلاقيات والسلوكيات الجميلة، هذا وتكشف عن صعوبة سيطرة الأهل على الطفل إذا ما وصل الى حد يندمج ويتوحد فيه معها .

استشاري نفسي: سجلت حالات نادرة لـ «الصرع» بسبب متابعة التلفاز

وحول الطب النفسي، قال استشاري الأمراض النفسية الدكتور سمير الحلواني لـ « اليوم «، أن معظم حالات الأطفال التي يستقبلها في عيادته هي لأطفال بين الثامنة و الثانية عشرة من العمر يعاني كثير منهم توترات وقلقا و قلة تركيز وتراجعا

في التحصيل الدراسي، كما أن إصابة الأطفال باضطرابات سلوكية كالكذب و العدوانية و الانزواء و إيذاء الغير دون أدنى شعور بالذنب أو تأنيب الضمير، يأتي كل ذلك الى طول الأوقات لمشاهدة التلفاز وأفلام الكرتون، حيث وصلت حالات تشكو من فرط الحركة و قلة الانتباه.

ويكون المشاهد للتلفاز بشكل مستمر ضمن جملة من العوامل المساعدة على الإصابة بمرض (فرط الحركة) منها على سبيل المثال الوراثة و قسوة الوالدين أو سوء معاملتهم، و في حالات نادرة تقارب نسبتها الى ١% أدت طول المتابعة للتلفاز إلى تشنجات عصبية وصرع، وهذا الوضع يعد الأسوأ وناتج عن استثارة الخلايا العصبية، ويضيف الحلواني ناصحاً : «على الأهل ضرورة أخذ الضرر والضريبة الممكنة الحدوث مستقبلا، وعلى المدى البعيد، وهذا إن حصل يعد جريمة وانتهاكا لحقوق الطفل، وهو عنف موجه ضدهم « .

الطفل يتأثر تراكميا بمشاهدة العنف والسحر

أثبتت الدراسات أن تأثير مسلسلات الكرتون على الأطفال يكون تأثيراً تراكمياً أي لا يظهر هذا التأثير من متابعة هذه المسلسلات خلال شهر واحد أو شهرين بل هي نتيجة تراكمات يومية قد تؤدي إلى نتائج وخيمة، خصوصا المسلسلات التي تعرض كماً كبيراً من العنف والخيال والسحر، وبعض السلوكيات في المبادئ والعقائد بأسلوب غير مباشر، وإن أفلام الكرتون والرسوم المتحركة الموجهة للأطفال من الممكن أن تكون خطرًا حقيقيّا وتتحول إلى سموم قاتلة، ووجه الخطر في هذا عندما تكون هذه الأفلام صادرة من مجتمع له بيئته وفكره وقيمه وعاداته وتقاليده وتاريخه. وهذه الأفلام الكرتونية التي تتنوع في مضامينها يمكن أن تقدم القيم والأخلاق الإيجابية للطفل ولكنها تجعله يتلقى هذه القيم والأخلاق من خلال بيئة جديدة بعيدة كل البعد عن البيئة والثقافة العربية الإسلامية التي يعيش في كنفها، فيحاول أن يتعامل معها ببراءته المعهودة، فتنمو لديه دوافع نفسية متناقضة، بين ما يتلقاه، وما يعيشه داخل الأسرة والبيئة والمجتمع، فيكون ذلك بداية الانحراف. وتكرس بعض الأفلام الكرتونية في مضمونها بعض الحياة الغربية في الملبس والمأكل والمسكن مما يورث الأبناء نوعاً من التمرد على حياتهم يصل إلى درجة انسلاخ الطفل عن واقعه وارتباطه بالمجتمعات الغربية ، وخاصة أن القدوة المقدمة له غالبا ما يكون اسمها غربيا ولباسها وعاداتها كذلك، وكثير من الأفلام والمسلسلات تقدم مبادئ وأساليب الجريمة التي تهون من قيمة الإنسان، حيث يظهر الإنسان فيها أشبه بالجرذان الضالة وأدنى من الحشرات فيهون قتلها، كأن يطل علينا بطل المسلسل وهو يتفنن في غرس أنيابه وأظافره في جسد عدوه وربما كان فرحاً مسروراً برؤية الدماء وركل جثته أو الوقوف فوقها.

وعبرت نورة الحائلي معلمة رياض أطفال، عن استيائها من أفلام الكرتون الجديدة، ووصفتها بالدخيلة، والخيالية، و الخطرة على دماغ الطفل، مشددة على معارضتها هذا النوع من الرسوم التي تحاصر عقل الطفل وتقتحم عالمه بقسوة، وذكرت أنها «فوجئت بطفل مهووس بأفلام الكرتون يجيبني عند سؤاله عن اسمه بأن اسمه هو اسم الشخصية التي يحبها بجنون و يتقمصها و يذوب فيها بكل تفاصيلها و كامل أدوارها و تصرفاتها بل و يرفض مناداتي له باسمه ما صدمني بشدة» و تتابع قائلة : « يؤسفني بعمق أن نرى أطفالنا بعقول فارغة و لا يفكرون بشيء يبني مستقبلهم، والحقيقة إنني أخشى ما هو أدهى ، أن نخسر جيلا كاملا كان يمكننا تفعيل طاقاته بطريقة موجهة و أسلوب صحيح «و تستطرد في حديثها « أنه يمكن أن تتضمن هذه الرسوم المتحركة مجموعة كبيرة من الأخلاق والمهارات و القيم التي تفيد الطفل و تعينه على تدبر أمور حياته، واستغرب تغييب و عدم تفعيل دور أفلام الكرتون التي عدتها أسرع و أنجح وسيلة تعليمية يقتنع بها الأطفال و ينجذبون إليها و يطبقون محتوياتها».

العدل تحيل ٥٥ شكوى لتأديب محامين وترفع عدد مأذوني الأنكحة

المصدر: جريدة الرياض الجمعه١٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٤
http://www.alriyadh.com/١٤/٠١/٢٠١١/article٥٩٤٤٥٧.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

أدّبت الإدارة العامة للمحاماة بوزارة العدل ٥٥ محامياً بعد أن تقلت الإدارة ٥٨ شكوى ضدهم، وأحالت ٥٥ منها للمدعي العام لتأديب المحامين و٥ شكاوى أخرى لهيئة التحقيق والادعاء العام للاختصاص، فيما ما زالت ١٤ شكوى تحت الإجراء و١١ ضُمت لشكاوى سابقة للارتباط بها .

وحسب التقرير السنوي لأداء الوزارة عن العام المالي المنصرم ٣٠ - ١٤٣١ه فقد تم طي قيد ٣٢ محامياً من عدد المحامين الذي بلغ في آخر احصائية ١٢٨٣ محامياً، وقامت الإدارة ب ١٤٥ زيارة تفقدية لمكاتب المحامين .

وبشأن مأذوني الأنكحة فقد بلغ عدد المقيدين بالنظام ٣٩٨٢ يضاف إليهم ٥٧ مأذوناً تم إصدار رخص لهم عام التقرير، وأصدرت الإدارة بحق ٣٤ منهم قراراً تأديبياً، وجددت أكثر من ٣٠٠ رخصة مأذون عقود أنكحة.

توفي ابنها قبل ٣ سنوات وترك لها ٥ أطفال بلا أوراق ثبوتية

المصدر: جريدة المدينة الجمعه١٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٢
http://www.al-madina.com/node/٢٨٣٤٤٨

إبراهيم جبريل - مكة

تعيش سيدة مسنة بمكة المكرمة في ازمة حاليا بعد ان توفي ابنها تاركا في رقبتها زوجته و٥ ابناء بلا اوراق ثبوتية ، اكبرهم لم يتمكن من دخول المدرسة لعدم وجود ما يثبت شخصيته . وتقول السيدة مريم مساعد عسيرى انها عانت لمدة ٣ سنوات من مراجعة الدوائر الحكومية لتصحيح وضع اطفال ابنها الذى تزوج من سيدة غير سعودية ولكن بلا جدوى، موضحة ان ابنها أنجب ندى وعبدالله ووليد ونداء ونادين وعندما حاول تصحيح أوضاعهم واجهته العديد من العقبات لاستخراج شهادات ميلاد لهم وإضافتهم في كرت العائلة . واضافت ان اهل الخير وجهوها لاستخراج صك من المحكمةوالحصول على مشهد من عمدة الحي موقع من شهود معروفين و خطاب مشهد موقع من بعض سكان الحي وإمام المسجد وتقديمها إلى إمارة منطقة مكة كما هو متبع في مثل هذه القضايا معربة عن املها في ان يتم حسم مشكلتها سريعا مراعاة لهؤلاء الابناء الذى يواجهون صعوبة في جميع تعاملاتهم . واوضحت ان اكبر الابناء في سن الالتحاق بالدراسة لكن عدم وجود ما يثبت شخصيته حال دون ذلك .واشارت الى انها امرأة كبيرة في السن وليس لديها القدرة على مراجعة الدوائر الحكومية بشكل مستمر معربة عن املها في وقوف المسؤولين ومحبي الخير معها .

الرياض تطرح التحدي الذي تواجهه خطة التنمية التاسعة تجاه توظيف ٢٩٢،٢ ألف سعودي

الشورى يطالب الخدمة المدنية برفع تقرير الوظائف المحجوبة للمقام السامي

المصدر: جريدة الرياض السبت١١ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٥
http://www.alriyadh.com/١٥/٠١/٢٠١١/article٥٩٤٧٤٤.html

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

تسبب تخاذل عدد من المؤسسات والأجهزة الحكومية في حجب أكثر ١١٠ آلاف و٣٨٩ شاغرة عن مواطنين عاطلين، عدا ٧٥ ألفا و١٢٦ وظيفة لازالت مشغولة بغير سعوديين ، في الوقت الذي اقتربت فيه نسبة البطالة في المملكة حد ال ١٠% وهو الأمر الذي يعكس حجم التحدي الكبير الذي تواجهه خطة التنمية التاسعة نحو السيطرة على معدلات البطالة، التي كما نشرت الرياض تستهدف تنمية الموارد البشرية وخفض البطالة إلى ٥،٥%، وهو يمثل الجوهر الأساسي في مستقبل المملكة ، خاصة وأن غالبية سكان المملكة من الشباب حيث إن نحو ٣٥% منهم أقل من ١٤ عاماً .

الوظائف الشاغرة التي كشف عنها تقرير رسمي أخير لوزارة الخدمة المدنية١٤٣١ ٣٠ ،أقلق لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى. وقال رئيسها الدكتور فهاد الحمد في تصريح ل "الرياض" إن اللجنة درست تقرير أداء الخدمة وبحثت مع مسؤولين في الوزارة هذه الإشكالية وهي في صدد تبني توصية سترفعها للمجلس حال الانتهاء من دراسة التقرير .

١١٠آلاف وظيفة شاغرة تحجبها جهات حكومية.. و٧٥ ألفاً يشغلها أجانب

ويطالب الحمد برفع تقرير إلى خادم الحرمين الشريفين من قبل الخدمة يكشف الجهات الحكومية التي لم تعلن عن الوظائف الشاغرة لديها رغم رصد استحقاقها ضمن الميزانية ووجودها ضمن التشكيلات الوظيفية لتلك الجهات .

ويضيف الدكتور الحمد في معرض رده على أسئلة "الرياض" أن وزارة الخدمة المدنية لا تستطيع إلزام الجهات الحكومية بالإعلان عن الوظائف الشاغرة لأنها جهة إشرافية فقط، موضحاً أن الشواغر تتركز في الوظائف الصحية والتعليمية ووظائف السلم العام .

الدكتور الحمد أكد في شأن مرتبط مطالبة المجلس لوزارة الخدمة المدنية بتفصيل للتجاوزات الحكومية لأنظمة ولوائح الخدمة التي كشف عنها التقرير، وقال " تم التأكيد على قرار للشورى نص على تضمين التقارير السنوية للوزارة ما يحدث في الجهات الحكومية من تجاوزات لنظام ولوائح الخدمة المدنية، والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمعالجة ذلك ."

وأشار الحمد إلى أن مجلس الشورى كان قد أصدر قراراً يشدد على أن تقوم وزارة الخدمة المدنية برفع تقرير نصف سنوي إلى المقام السامي يشار فيه إلى الجهات الحكومية التي لديها تجاوزات في تطبيق الأنظمة، وكذا التي لم تتجاوب مع الوزارة فيما تطلبه منها .

»الشاغرة» مرصودة استحقاقاتها في الميزانية وموجودة ضمن التشكيلات الوظيفية للجهات المعنية !

واستند المجلس في ذلك على تقرير وزارة الخدمة السابق الذي أظهر بعض التجاوزات في تطبيقات الأنظمة من قبل عدد من الأجهزة الحكومية والتي منها ممارسة بعض المعينين على وظائف تعليمية وصحية لأعمال مغايرة للتي تم التعيين

عليها، إضافة إلى عدم ممارسة المتعاقدين غير السعوديين لمهام أعمال الوظائف التي تم التعاقد معهم من أجلها، إضافة إلى أهمية عودة الكفاءات إلى مجال عملها الأصلي للاستفادة منها فيه وسد ما فيه من نقص .
وفي رد للدكتور الحمد على سؤال حول ما كشفته "الرياض" في تقرير سابق عن الوظائف المخالفة لأنظمة الخدمة المدنية وعددها الذي تجاوز أكثر من (١٨٠) ألف وظيفة حسب التقرير السنوي قبل الأخير قال للأسف لازالت المشكلة قائمة وتم مناقشتها مع نائب وزير الخدمة المدنية .
ويجدد رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية هنا حث الوزارة على رفع تقرير للمقام السامي عن هذه المخالفات الصريحة للأنظمة، خاصة وأن الملاحظات في هذا الشأن لا تزال مستمرة رغم أن الخدمة المدنية خاطبت الجهات الحكومية التي وقع فيها هذا التجاوز لتصحيح الأوضاع المخالفة وكونت فريق عمل من إدارات الوزارة المختلفة لدراسة تلك التجاوزات وطرح التصور الأمثل لمعالجتها وعدم تكرارها .
خطة التنمية التاسعة تواجه تحدي استحداث ٣٠٠ ألف وظيفة
وبالعودة إلى التقرير السنوي للخدمة المدنية الأخير، نجد زيادة في عدد الوظائف المشغولة بغير السعوديين فعددهم حسب تقرير سابق (٦٧٩٩٠) وظيفة، أما حالياً فعددهم ٧٥ ألف و١٢٦موظف غير سعودي .
وانخفض عدد الوظائف الشاغرة إلى أكثر من ١١٠ ألف وظيفة من إجمالي أعداد الوظائف الشاغرة في الأجهزة الحكومية والتي بلغت (١٤٧،٧٥٠) وظيفة تمثل (١٥،١١%) من الوظائف المعتمدة .
"الرياض" أوردت تقارير وإحصائيات في وقت سابق من خلال تقارير رسمية لوزارة الاقتصاد والتخطيط، وكشفت عن استهداف خطة التنمية التاسعة ٣١١٤٣٦ إنفاق نحو ٧٣١،٥ مليار لتنمية قطاع تنمية الموارد البشرية الذي يشمل التعليم العالي والعام والتدريب التقني والعلوم والتقنية والابتكار، وهو ما يشكل أكثر من ٥٠ % من إجمالي المخصصات المعتمدة في الخطة لقطاعات التنمية .
وقدّرت الخطة توظيف ٢٩٢،٢ ألف سعودي و٢٧،٦ غير سعودي في القطاع الحكومي خلال فترة الخطة ٣١١٤٣٦، وأكدت أن الوظائف تأتي تلبية للنمو المتوقع في القطاع والمقدر بمتوسط سنوي ٥،١% ، ولغير السعوديين ٣،١٢ . %
وتقوم التقديرات على توقعات التوسع في نشاطات القطاع الحكومي خصوصاً في مجال التعليم العالي، والتعليم دون الجامعي والخدمات الصحية خلال سنوات الخطة والتي أخذت في الاعتبار تنفيذ ما ورد بالسياسات وآليات التنفيذ وخصوصاً منها ما يتعلق ب "سياسيات تأهيل القوى العاملة الوطنية وتحسين الإنتاج" ومن المتوقع أن يتحقق من خلالها رفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة الوطنية عموماً بما فيها العاملة الوطنية في القطاع الحكومي.

بطالة الخريجات وصلت أرقاماً قياسية ونحن لانزال نتحدث عن معوقات غير مسوغة

قرار ١٢٠ وفتاوى عمل المرأة.. التنسيق غائب!

المصدر: جريدة الرياض السبت١١ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٥
http://www.alriyadh.com/١٥/٠١/٢٠١١/article٥٩٤٨٥٧.html

الرياض، تحقيق - أسمهان الغامدي

جاء القرار رقم (١٢٠) الصادر عن مجلس الوزراء الذي نصه: «على الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة الأنشطة الاقتصادية استقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك الأنشطة، وإصدارها وفقاً للأنظمة والضوابط الشرعية» بمثابة المنصف والمنقذ للمرأة للخوض في شتى المجالات طالما لم تتعارض مع الضوابط الشرعية»، ودعا القرار ذاته وزارة العمل للتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أسلوب العمل عن بُعد كأحد المجالات الجديدة التي يمكن أن تعمل من خلالها المرأة، وتنفيذ برنامج الأسر المنتجة، وتوفير الدعم اللازم لإنجاحهما، كما طالبها بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة الخدمة المدنية، بوضع خطة وطنية متكاملة للقوى العاملة النسائية السعودية، تحدد الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة النسائية في مختلف التخصصات، مع قصر العمل في محال بيع المستلزمات النسائية الخاصة على المرأة السعودية .

مشروعات تنموية

ونصت الفقرة الرابعة من القرار على إقامة مشروعات صناعية تعمل فيها نساء، وتجهيزها بالبنية التحتية والمرافق العامة، وأيضاً تفعيل برامج الأسر المنتجة، والاهتمام بدور المرأة في الصناعة لكونها أحد الروافد الأساسية في التنمية الاقتصادية، واستبشر كثير من سيدات الأعمال والأرامل والمطلقات بهذا القرار الذي لم ينكر على المرأة الخوض في مجالات العمل المختلفة، بينما صدرت في الآونة الأخيرة فتوى من اللجنة الدائمة وجاء في نصها: (لا يجوز للمرأة أن تعمل في مكان فيه اختلاط بالرجال، والواجب البعد عن مجامع الرجال والبحث عن عمل مباح لا يعرضها لفتنتها أو للافتتان بها .(

"الرياض" من خلال هذا التحقيق أرادت الوقوف على الأسباب التي تؤرق المجتمع من خوض المرأة للمجالات المهنية التي تستحوذها العمالة الوافدة في المملكة؛ برغم وجود الأرامل والمطلقات والمحتاجات لها للكفاية بها عن السؤال كوظيفة البيع والأعمال المهنية في أماكن تجمع النساء؛ في ظل وجود أكثر من ٢٠ ألف خريجة جامعية سنوياً تؤهلها المملكة لسوق العمل في شتى التخصصات العلمية والمهنية، وتحمل ٩٥% منهن لقب عاطلة، وأكد الاختصاصيون أن هناك ما بين ٣,٥ و٥ ملايين امرأة في المملكة قادرة على العمل يعانين البطالة، ولا يشاركن في جهود التنمية داخل بلادهن، ما قد يولد عددًا من المشكلات وعلى رأسها الفقر والانخراط بالإعمال غير المشروعة، كما أنّ نسبة بطالة الإناث في ازدياد مع تزايد فرص العمل، حيث ارتفع معدلها من ٢١,٧% في عام ١٤٢٣ه إلى ٢٦,٣٪ في العام ١٤٢٧ه ونسبة عمل المرأة في المملكة تبلغ ٥,٥% وهي تمثل الحد الأدنى لمشاركة المرأة في قوة العمل في العالم .

سؤال بصيغة أخرى

بداية قال المستشار القانوني وعضو برنامج الأمان الأسري بالرياض أحمد بن إبراهيم المحيميد: "إنّ السؤال الذي تم توجيهه لأعضاء لجنة الإفتاء لو أعيد بصيغة أخرى على أعضاء الهيئة متضمناً آلية التطبيق التي تشترط تخصيص أماكن معزولة للكاشيرات لا يقصدها إلا النساء، وأنّ عملهن خلال أوقات النهار وهنّ بكامل الستر والحشمة وبموافقة ولي أمرهنّ، وأنّ فيه سد لحاجات الأرامل والمطلقات وذوات الظروف الخاصة، وأنّ الإشراف عليهنّ سوف يكون عبر عناصر نسائيه متعلمة ومؤهلة وذوات خبرة لكانت الإجابة مخالفةً تماماً لما صدر ."

التنسيق والمتابعة
وتمنى "المحيميد" من الجهات ذات الاختصاص التنسيق والمتابعة مع هيئة كبار العلماء قبل اعتماد أو إعلان أي مشروع جديد خاصة فيما يتعلق بالأنشطة النسائية، التي أصبحت وللأسف بين مد وجذب وأخذ ورد؛ كي لا يكون هنالك اختلاف أو إنهاء للمشاريع الطموحة لأسباب غير مقبولة، حيث إن العنصر النسائي يشكل ٥٠% من عامة الشعب الذي لو تم الاعتماد اقتصادياً واجتماعياً عليهن لاستطاعت المملكة التخلص من ٥٠% من الأيدي الأجنبية، مناشداً وزارة العمل وهيئة كبار العلماء إصدار آلية تنظيم وتنسيق وتكامل بينهما لوضع قواعد وأنظمة تنظم عمل المرأة وتحميها من استغلال التاجر والمواطن، بحيث تكون يداً عاملة ومنتجة، علماً أنّ نظام العمل السعودي لم يمنع الاختلاط وإنّما أوجب أن يكون وفقاً للشريعة الإسلامية .
عمل الكاشيرات
وعن آلية تنظيم عمل الكاشيرات، أوضح مدير إحدى الشركات التموينية السيد" عبدالعزيز العثيم" أنّ السبب وراء البحث عن موضوع الكاشيرات يعود إلى إلحاح المستهلكات الدائم حول رغبتهن للتعامل مع النساء عند المحاسبة، وذلك لما وجدنه من مضايقات مستمرة وسوء فهم من محارمهن، كما تمّ دراسة الموضوع من قبل إدارة الشركة ووضع آلية مناسبة للعمل تتوافق مع طبيعة المجتمع وضوابط الشريعة الإسلامية بحيث يكون هناك حواجز من جميع الجهات تمنع دخول الرجال وتحفظ الخصوصية للمرأة، ولا يسمح لأي رجل أنْ تحاسبه امرأة إضافة لرغبة الشركة بتقليل نسبة الأجانب والاستفادة من طاقات وكوادر البلد التي ترى في نفسها القدرة على العمل .
لبس في فهم الآلية
وعن صدور الفتوى بتحريم عمل المرأة المختلط قال "العثيم": "أرى أنّ الفتوى الصادرة من لجنة الإفتاء يوجد بها لبس لفهم آلية العمل التي ستقوم بها جميع الشركات، وأنّ الغرض منها هو تقليل الأذى الذي تتعرض له المرأة من الكاشير الرجل، كما أنّ عمل المرأة في المجالات المختلطة متعدد فلدينا الطبيبة، والممرضة، والإعلامية، وموظفات المؤسسات والشركات، وكذلك حارسات الأمن، وعاملات النظافة بدورات المياه للمجمعات التجارية"، مؤكداً أنّهم لازالوا متأملين بمجلس الوزراء اتخاذ قرار بشأن هذا المشروع الذي وأد في مهده .!
الاستثمار البشري
من جهة أخرى رأى عضو مجلس الشورى ورئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية "د. فهاد الحمد" أنّ المملكة استثمرت خلال العقود الثلاثة الماضية مليارات الريالات في تنمية الموارد البشرية من الجنسين تعليماً وتدريباً، وهو استثمار صائب بكل المقاييس؛ لأنّه استثمار في أكثر الموارد أهمية ومردوداً، كما أنّ التقدم الذي تشهده كثير من دول العالم يُعزى في المقام الأول إلى نجاحها في تنمية وتوظيف مواردها البشرية الوطنية، بينما نجد أنّ المملكة لم تحقق النجاح ذاته في توظيف مواردها البشرية وخاصة النساء، وشبّه فرصة المرأة السعودية في العمل "كمن أُعطيت الفأس ومُنعت من الاحتطاب ."
د. الحمد: نحن متناقضون نمنع «بنت البلد» ونستقدم غيرها
التكلفة الاقتصادية
وشدّد "د. الحمد" على أنّه ليس من المنطق ولا من الحكمة القبول بالوضع القائم، بحيث تزداد معدلات البطالة بين النساء الراغبات والقادرات على العمل والمحتاجات له، وفي مقابل ذلك تزداد نسب استقدام العمالة من الخارج سنوياً وفي تخصصات ومهن يمكن للمرأة القيام بها وفق الضوابط الشرعية والقيم الاجتماعية، فالتكلفة الاقتصادية والاجتماعية لبقاء هذا الوضع من دون معالجة "عالية جداً" على مستوى المجتمع والأفراد، مشيراً إلى أنّ التقنية الحديثة يسّرت العمل للمرأة، وجعلت مشاركتها في الحركة الاقتصادية للوطن وزيادة الإنتاج الوطني ممكنة أكثر من أي وقتٍ مضى، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال إنجاز كثير من الأعمال في المنازل وهو ما يطلق عليه "العمل عن بعد ."
الموارد البشرية
وأضاف "د. الحمد" أنّ المنشآت الصغيرة والمتوسطة - التي تعد من أكثر المجالات ملائمة لعمل المرأة - لم تُفعّل لدينا كما يجب، حيث على المستوى العالمي نجد أنّ هذه المنشآت تعد نشاطاً كثيف الاستخدام للموارد البشرية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توظف حوالي (٨١%) من إجمالي العمالة في اليابان، و(٨٠%) في إيطاليا، و(٨٦%) في الباكستان، و(٧٦,٧%) في تركيا، أما لدينا في المملكة فهذه المؤسسات لا توظف إلا حوالي (٢٥%) من إجمالي العمالة السعودية، وأما (٧٥%) فهم من العمالة الوافدة .
المحيميد: «السؤال المفخخ»مصدر اللبس !
واقع قديم وأصيل

من جهتها اعتبرت الخبيرة الاقتصادية ومديرة الفرع النسائي في البنك السعودي للتسليف والادخار "د. نوف العجمي" عمل المرأة السعودية من أهم القضايا التي تحظى باهتمام بالغ من الدولة منذ تأسيسها، كما أنّ عمل المرأة هو واقع قديم وأصيل في المجتمع فقد كانت شريكاً أساسياً للرجل في مختلف الأعمال، موضحةً أنّ قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة متى ما فُعِّل من خلال وضع الأنظمة والتنظيم والإستراتيجيات والسياسات والبرامج، ومتى ما قُدم له ما يحتاج من دعم ورعاية، سيكون قطاعاً واعداً بخلق المزيد من الفرص الوظيفية خاصة للمرأة - صاحبة عمل أو عاملة - وزيادة قدرة المملكة على المنافسة في ظل منظمة التجارة العالمية، ما ينعكس إيجابياً على الجميع وطناً وموطنين .

جوانب التنمية

وربطت "د. العجمي" التوسع في جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعمل المرأة في المجتمع، وحاجة التنمية إلى أعداد كبيرة من العمالة الوطنية (رجالية ونسائية)، إضافة إلى وجود أنشطة متعددة، ومستجدة تخص المرأة السعودية، كما سيستدعي الأمر أن تدخل المرأة مختلف المجالات والأنشطة لتدير ما يتصل بشؤونها، مؤكدةً أنّ المرأة السعودية أثبتت جدارتها وكفاءتها في كل ما أسند ويسند إليها من مهام وأعمال، وأنّ لديها الاستعداد التام لدخول كافة المجالات التي تخدمها والتي تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية متى ما توفرت البيئة المناسبة للعمل، التي تعد أكبر حافز لدخول أكبر عدد من النساء السعوديات في رأس العمل سواء كان في القطاع العام أو القطاع الخاص .

البيئة المناسبة

وأبانت أنّ من أهم عناصر البيئة المناسبة للمرأة، عدد ساعات مناسبة ومتوافقة مع مسؤولياتها بحكم أنّها الركيزة الأساسية في الأسرة، وكذلك وجود حضانات ملحقة بأماكن العمل لتكون إنتاجيتها عالية وما إلى ذلك من محفزات تتناسب ومسؤولياتها في المجتمع، قائلةً: "لن تتردد المرأة في الالتحاق بالمجالات المهنية التي كانت تمارسها في السابق؛ كالأشغال اليدوية والخياطة والتطريز والتجميل، أو ما استجد في الوقت الحالي كالسباكة والكهرباء والنجارة والدهان في المؤسسات النسائية التي سيكون لها أكبر الأثر في سعودة تلك المهن والمحافظة على الأموال المحولة إلى خارج المملكة، إضافةً إلى أنها سترفع نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل."

يطالب بـ١٠ ملايين لإدراجه ضمن مروجي المخدرات

القضاء يغرم إمارة نجران ١٥٤ ألفاً تعويضاً لمواطن

المصدر: جريدة عكاظ السبت١١ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٥/Con٢٠١١٠١١٥٣٩٤٦٨٠.htm

سعيد رافع ـ أبها

أصدرت الدائرة العشرون في المحكمة الإدارية في أبها «ديوان المظالم» حكما يلزم إمارة منطقة نجران، بتعويض المواطن عليان بن راشد آل هتيلة اليامي، مبلغا ماليا قدره ١٥٠ ألف ريال، عما لحقه من أضرار جراء عدم رفع اسمه من قائمة مروجي المخدرات من الحاسب الآلي بعد ثبوت أنه ليس الشخص المطلوب.

وتعود خلفية القضية حسب ما تضمنته الوقائع الصادرة من لائحة الدعوى عندما تقدم المواطن بطلب استقدام خادمة من أحد مكاتب الاستقدام عام ١٤٢٨هـ وفوجئ بوجود تهمة مسجلة على اسمه في الحاسب الآلي تتمثل في تهمة «مروج مخدرات»، وعلى خلفية هذا البلاغ توجه اليامي إلى منطقة نجران في غضون ٢٤ ساعة، وسلم نفسه لإدارة مكافحة المخدرات وبدورها أوقفته في ذلك اليوم، وبعد التأكد من براءته أطلق سراحه بكفالة حضورية، وتقدم بشكوى لنائب وزير الداخلية وصدرت توجيهاته بتبرئته من تلك التهمة ورفع اسمه من قائمة المطلوبين بالحاسب الآلي، على إثر ذلك تقدم اليامي بشكوى لديوان المظالم في منطقة عسير استمرت من ١٤٢٨/٧/٢هـ وحتى ١٤٣٢/٢/٧هـ طالبا التعويض عما لحقه من خسائر وأضرار نفسية وتشويه سمعة، خصوصا وأن مكان البلاغ بتلك التهمة في منطقة نجران، وبين اليامي أنه لم يقصدها منذ ٢٢ عاما.

واستعرض اليامي ما تعرض لهم من أضرار فقال: قدمت استقالتي من عملي الذي أقتات منه لعدم ثقة زملائي ونظراتهم التي تلاحقني في كل يوم، وانقطعت المعونة السنوية التي كانت تصرف لابنتي المعوقة «رهف» من أحد فاعلي الخير الذي وصلته التهمة المنسوبة إلي، بالإضافة إلى تعرضي للعديد من المضايقات التي أشاهدها في كل مكان، ومطالبات بعض البنوك المحلية لمتأخرات مالية نتيجة استقالتي من عملي تزيد عن ٢٠٠ ألف ريال.

اليامي قرر استئناف الحكم الصادر من ديوان المظالم، وتوكيل أحد القانونيين للحصول على تعويض ١٠ ملايين ريال كحد أدنى في قضيته التي استمرت ثلاث سنوات خسر خلالها وظيفته وسمعته، وطالب بمحاسبة كل من له علاقة في إدراج اسمه ضمن قائمة المطلوبين.

الملتقى العلمي: نشر إحصاءات الاعتداءات يحدّ من العنف

المصدر: جريدة الحياة السبت١١ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/223634

المدينه المنورة - ردينة هاشم

أكد رئيس اللجنة العلمية للملتقى العلمي الأول «نحو شراكة فاعلة في مواجهة قضايا العنف الأسري» الذي استمر لمدة يومين في المدينة المنورة العقيد الدكتور نايف المرواني لـ«الحياة» أن نشر الإحصاءات عن الاعتداءات الجنسية ليس الهدف منه التجريح أو النيل من جهاز على حساب آخر بل لأخذ الاحتياطات والتدابير الاحترازية بغية عدم تكرارها، وإفادة الباحثين في تقديم دراسات حول الأسباب وطرق الوقاية والعلاج من هذه الحوادث (الجنسية تحديداً.(

وأشار إلى أن ذكرها كأرقام أمر لا يتعارض مع منظومة القيم الاجتماعية والعادات، إذ لا يتم التعرض إلى شخصية المعتدي أو المعتدى عليه.

وفيما أثار غياب هيئة التحقيق والادعاء العام عن جلسات الملتقى تساؤلات عدة من الجهات المعنية بأعمال الملتقى، ورأى المنظمون أن اكتمال المنظومة يسهم في وضع وثيقة متكاملة تساعد في معالجة العنف الأسري، وصف المرواني الجهات المعنية بالعنف بعدم التوافق في ما بينها، إذ تعمل كل جهة بمنأى عن غيرها، موضحاً أن الهدف من الملتقى هو وضع آلية عمل مشتركة لتعريف المجتمع بأن مكافحة العنف ليس قضية شرطية أو اجتماعية أو نفسية أو قضية حقوقية فقط بل جهداً متكاملاً لكل الجهات، وقال: «عندما تتعرض فتاة للاعتداء فإن دور الشرطة يتمثل في تلقي البلاغ ومن ثم إحالته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام التي تحيله بدورها إما إلى الإمارة أو المحكمة أو إلى لجنة الحماية الاجتماعية أو إلى إصلاح ذات البين.»

وشدد على أن الجانب العاطفي في مثل هذه القضايا (تحت سيف الحياء أو تحت مظله العادات) يهضم حق الضحية، مستنكراً الانزواء بهذه الدعاوى من جهات الاختصاص والتستر عليها، مشيراً إلى أن الشرطة لها بالظاهر إذ يبدأ دورها من لحظة تلقي البلاغ للتدخل وأخذ الحقوق للمجني عليه.

ولفت المرواني إلى أن الضغوط النفسية التي يتعرض لها ضحايا العنف الأسري ربما تدفع المعتدى عليه إلى الانتحار.

المحكمة تطالب استشارياً بمستندات تثبت خسائره... أثناء حبسه

المصدر: جريدة الحياة السبت١١ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/223633

جدة - أحمد الهلالي

طلبت المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة من «استشاري طبي سعودي» (يعمل في مستشفى حكومي) إحضار جميع المستندات التي توضح حجم الأضرار والخسائر التي طاولته جراء إيقافه من «المباحث الإدارية» في قضية لم تثبت إدانته فيها.

وأبلغت المحكمة طرفي القضية خلال جلسة عقدت الأسبوع الماضي بإحضار المستندات من قبل «الاستشاري» التي تحصي خسائره (المادية والمعنوية) في القضية التي رفعها ضد» المباحث الإدارية» التي يطالبها بتعويضات تصل إلى ٣٠ مليون ريال عن فترة سبعة أشهر قضاها سجناً جراء اتهام وجّه إليه من دون وجه حق.

وفيما اكتفى المدعي (الاستشاري) بما قدمه خلال الجلسات الماضية، حددت الجهة المختصة بالنظر في القضية (المحكمة) موعداً للنطق بالحكم في الشهر المقبل بعد اكتفاء ممثل «المباحث الإدارية» بما قدمه خلال الجلسات السابقة، الذي أكد أن عملية القبض على «الاستشاري» جاءت بناء على أوامر الجهات المختصة بعد تلقيها دعوى من أشخاص تتعلق به تم بناء عليها إيقافه الفترة المذكورة، إذ رفعت القضية للحكم.

وحول تداعيات القبض عليه، أوضح «الاستشاري» خلال مداولات القضية على أنه أوقف في كمين أعد له أمام المستشفى الذي يعمل فيه، وتم اقتياده من دون علمه بالذنب الذي ارتكبه، وعُرض عليه أحد الأشخاص الذي ادعى عليه بعدد من التهم.

وعقب سير القضية مسار الجد، طالب المدعي خلال التحقيق معه بالتثبت من هذه الوقائع وإجراء تحليل فني للصوت، وتابع: «اتخذت التسجيلات كدليل ضدي، إذ أدركت حينها أنهم يريدون شخصاً يرمون عليه هذه التهم بغض النظر عن سمعة الأشخاص وحرمة أمنهم وسلامتهم وكنت أنا المقصود بذلك، واستمر حبسي من الرابع من شهر محرم من العام الهجري ١٤٢٩حتى الـ١٧ شعبان من العام نفسه، وذلك تنفيذاً للحكم بالحبس والجلد الذي لم أعرف سببه بعد، وكرد فعل مني على ذلك قدمت لائحة اعتراض لنقض الحكم الذي أسقط بالفعل لعدم ثبوت التهم في حقي.«

يذكر أن تهماً عدة وجهتها «المباحث» ضد «الاستشاري» منها تهم اللواط، وانتحال شخصية عامة، والنصب، والاحتيال، والمتاجرة بالوظائف، وبيع الشهادات العلمية، والزنى، واستغلال السلطة، والاشتغال بالتجارة.

فـي جميع القضايا وليس المالية فقط .. مصادر عكـاظ : توجه لمنح إدارات التعليم صلاحية الترافع أمام المحاكم الإدارية

المصدر: جريدة عكاظ السبت١١ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٥/Con٢٠١١٠١١٥٣٩٤٦٧٣.htm

سعيد الباحص ـ الدمام

علمت «عكـاظ» من مصدر مطلع أن وزارة التربية والتعليم تدرس منح إدارات التعليم الصلاحية المطلقة في الترافع أمام المحاكم الإدارية وهيئات الرقابة والتحقيق، في جميع أنواع القضايا التي يكون طرف فيها منسوبو الوزارة، دون الاكتفاء بالقضايا المالية التي منحت للإدارات التعليمية في وقت سابق، وتنفيذ القرارات الصادرة من هذه المحاكم أو الهيئات.

وقال المصدر إن هذه الدراسة تهدف إلى «سرعة البت في وضع المعلمين المبعدين عن التدريس أو الموظفين، وتلافي التأخير، ولعدم تجاوز نظام الخدمة المدنية الذي يمنع من انتداب موظف من منطقة أخرى لمتابعة قضية يمكن للجهة نفسها التي يتبع لها مباشرة القضية وإنهاء وحسم تداعياتها، وتوفير الجهد والمال، ولمعرفة الموظف بحقيقة الواقعة دون انتظار موظف الوزارة القادم من منطقة أخرى لمباشرة القضية».

وزاد المصدر ذاته «من الأسباب المقنعة لمنح الصلاحيات؛ وجود إدارات قانونية ولجنة خاصة متخصصة، على أن يتم إرجاع أساس القضية من الوزارة للمنطقة والاكتفاء بقضايا الفصل التي يجب أن يكون مرجعها الوزارة وما عداها تكون من صلاحيات إدارات التربية والتعليم».

وأوضح المصدر أن هذه التوجه يأتي بالتزامن مع دراسة الوزارة لخطة تشغيلية لتصنيف المعاملات الواردة لوحدات المتابعة لإدارات التربية والتعليم للبنين والبنات، لتحديد الإجراءات والتعاملات وتوحيدها في إدارات التعليم، للتخلص من الازدواجيات والتجاوزات التي قد تحدث بين القضايا المتعلقة بشاغلي الوظائف التعليمية، والقضايا الإدارية المتعلقة بوحدات المتابعة. وأفاد المصدر ذاته أنه ستشكل لجنة لدراسة المقترحات والمسودات التي تعمل على تجديد الإجراءات والمخاطبات والصلاحيات التي تحقق الأداء وإنجاز العمل في أقسام ووحدات المتابعة، على أن يوجد دليل إجرائي يتبع هذه الدراسة ويوضح آلية المخاطبات مع الجهات الرسمية فيما يتعلق بكل قضايا منسوبي التربية والتعليم.ولفت المصدر إلى أن الوزارة تبحث تمكين وحدات المتابعة التابعة لإدارات التربية والتعليم من التبليغ عن القضايا الأمنية والجنائية؛ كالتهجم على المدارس، والمضاربات الجماعية التي تخرج عن السيطرة في المدارس.

وبين المصدر ذاته، أن التربية تبحث أيضا تمكين وحدات المتابعة من طلب الاستفسار عن بعض القضايا التي يكون فيها طرف من منسوبي التعليم، وطلب هذه الجهات بصور مصدقة لجميع ما يردها من قضايا تخص منسوبي الميدان، خصوصا في الجنائيات وأحقية الإدارة في المشاركة مع الشرطة في التحقيق في بعض القضايا التي يكون فيها طرف أحد منسوبي التربية.

وفي شأن تربوي آخر، اشترطت وزارة التربية والتعليم على إداراتها التعليمية إيجاد رقم هاتفي معلن لاستقبال حالات ابتزاز الفتيات، مشددة على عدم قبول أي نشاط أو مشروع يخص معالجة هذه الحالات في مدارس البنات ما لم تكن تحت إطار الجهة التعليمية.

ودعت الوزارة إداراتها إلى أن تكون قرارات النصح والتوجيه التي تقدمها اللجان المتخصصة للحالات بشكل جماعي، بينما الحالات الحساسة والحرجة تقدم لهن المشورة بعد التشاور مع أحد المراكز المتخصصة.

القصيم: ٢٠٥٩ قراراً تأديبياً بحق موظفين

المصدر: جريدة الحياة السبت١١ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/223596

بريدة – منصور الفريدي

أصدرت المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة القصيم ٢٠٥٩ قراراً تأديبياً بحق موظفين مخالفين لإجراءات العمل خلال ستة أشهر ماضية وذلك وفقاً لأنظمة الخدمة المدنية، فيما رصدت تغيب ٦٦٤ موظفاً وتأخر ٧٣٥ موظفاً عن العمل الرسمي.

وأوضح مدير إدارة المتابعة في صحة القصيم صالح بن عبدالله السويل أن الإدارة نفذت ٦٤٧ جولة تفتيشية ميدانية على المستشفيات والمراكز الصحية في المنطقة خلال أوقات الدوام الرسمي وفي الفترة المسائية، مشيراً إلى أنه تم من خلال هذه الجولات الإطلاع على سير العمل والتأكد من أن الخدمة المقدمة فيها للمواطنين على الوجه المطلوب.

ولفت إلى أن الإدارة تلقت ٣٠٦ شكوى تتعلق بأخطاء طبية في مستشفيات المنطقة، «تم تشكيل لجان فنية مختصة لدرس والتحقيق فيها، فيما جرى إحالة بعضها إلى اللجان المختصة استناداً لنظام مزاولة المهن الصحية الصادر بالمرسوم الملكي، ويجري التحقيق في المتبقي منها، إذ سيتم التعامل معها وفقاً لهذا النظام .«

وقال إن إدارة المتابعة شاركت في أكثر من ١٠٠ لجنة مع إدارات مختلفة تابعة للشؤون الصحية، للتحقيق في مخالفات ناتجة عن مخالفة في تطبيق النظام، «ومن ذلك إدارة الرخص الطبية والصيدلية المشرفة على القطاع الصحي الخاص بالمنطقة، وإدارة الطب الوقائي، وإدارة الرعاية الصيدلية»، مضيفاً أنه تم عقد اجتماع لمدراء إدارات المتابعة بالمستشفيات والقطاعات الصحية بالمنطقة والمكاتب الإشرافية برئاسة المدير العام للشئون الصحية بمنطقة القصيم وتم الاستماع لتوجيهاته ولأنظمة العمل بإدارات المتابعة عن طريق عرض شرائح مرئية .

ونوه السويل إلى أن الجولات التفتيشية الميدانية تأتي بناء على توجيهات المدير العام للشؤون الصحية في منطقة القصيم الدكتور صلاح الخراز من أجل تفعيل الدور الرقابي، مؤكداً أنها تتم بشكل منظم ومستمر بما فيها أيام الخميس والجمعة وخلال الفترتين الصباحية والمسائية .

معاناة موظفي مؤسسة البريد.. أسئلة الترسيم مثيرة دون إجابة!

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٦
http://www.alriyadh.com/١٦/٠١/٢٠١١/article٥٩٥١٠٤.html

.. سؤال آخر طرحه أحد موظفي مؤسسة البريد السعودي، وهو: لماذا بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية لم تنفذ قرار الملك عبدالله؟، ولماذا هناك وزارات قامت بترسيم منسوبيها وأخرى متعثرة؟، وهل المشكلة في عدم فهم القرار أم المشكلة في من يطبق القرار أم المشكلة في من فهم القرار ويتجاهل تطبيقه؟

وقال: "الجميع يعلم أن مؤسسة البريد السعودي هي الجهة الوحيدة التي تواجه صعوبات في عملية الترسيم؛ لأنها انتقلت بنظام الاعارة، واصبحت مؤسسة، ولكن لا يوجد عذر لجميع الوزارات الأخرى لأنها جاهزة لتنفيذ قرار الملك ."

وأضاف: "بالنسبه لمؤسسة البريد السعودي لماذا لم تطبق القرار بالرغم من أن موظفيها حتى هذه اللحظة مرجعهم ديوان الخدمة المدنية، حيث أن مؤسسة البريد اخذت الموظفين على سبيل الاعارة من ديوان الخدمة المدنية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وانتهت، وتم التجديد مرة أخرى ولم يتم تنفيذ القرار "!

وأشار إلى أنه خلال السنوات الماضية لم يتحدث أي مسؤول في البريد عن هذا الموضوع، وعند سؤالهم في أي وسيلة اعلامية يتجاهلون الخوض في هذا الموضوع، ويذهبون إلى ما تحقق في البريد من انجاز، ومن بنيه تحتية، وعن مشروع واصل، وأيضاً يتحدثون عن أن همهم الوحيد الارتقاء بخدمات البريد، وأن هناك ارقاما تم تسجيلها في نمو البريد، وكل ذلك صحيح ولا أحد ينكره، بل بالعكس البريد السعودي خطى خطوات كبيرة عن السابق، ولكن ذلك لا يخدم فئة المستخدمين بالشكل الصحيح، والسبب يعود إلى أن الموظفين المستخدمين، وبند الأجور رواتبهم ضعيفة، حيث أن التأمين الطبي يوجد به امتيازات حسب المراتب، بالإضافة إلى أن مكافأة رمضان تمنح على أساس أصل الراتب؛ فالمستفيد منه أصحاب المراتب العليا فهناك مستخدمون أصل الراتب لديهم لا يتعدى الفي ريال فتكون مكافأة رمضان قليلة جداً ..

وتساءل قائلاً:"أين دور ديوان الخدمة المدنية من عدم تطبيق مؤسسة البريد قرار الملك؟، ولماذا ديوان الخدمة المدنية اكتشف وبعد مرور خمس سنوات على اعارة الموظفين لمؤسسة البريد أن هناك خطأ في عملية وضع الموظفين على سلم رواتب الموظفين للمؤسسة، ويسمى "خطأ في تسكين الوظائف"، حيث أن الكثير من الموظفين حرموا من زيادة علاوتين في سلم رواتبهم، ولماذا بعد اصرار ديوان الخدمة المدنية على أن تقوم مؤسسة البريد بتعديل الخطأ وتسكين الموظفين رضخت مؤسسة البريد السعودي، وقامت بتعديل الخطأ ومنحت الموظفين حقوقهم .

والسؤال الآخر: هل ديوان الخدمة المدنية يحتاج خمس سنوات أخرى من أجل أن يكتشف أن مؤسسة البريد لم تقم بتطبيق قرار الملك عبدالله؟، وأين مجلس الشورى من عدم تطبيق مؤسسة البريد القرار عند الاطلاع على تقاريره طوال السنوات الماضية؟، وماهو ذنب الموظفين المستخدمين وبند الأجور من عدم تطبيق مؤسسة البريد السعودية قرار الملك؟، ولماذا يتم تهميش المستخدمين وبند الأجور من قبل مؤسسة البريد السعودي؟، ولماذا لا تمنح لهم حقوقهم أسوة بزملائهم الآخرين في الوزارات الأخرى التي قامت بترسيم موظفيها؟ اليسوا موظفين أسوة بزملائهم عليهم واجبات ولهم حقوق؟، وماهو مصير المستخدمين وبند الأجور الذين تقاعدوا ولم يتم تحسين وضعهم أليست لهم حقوق؟، وهل ينتظر باقي المستخدمين وبند الأجور دورهم ويتقاعدون ولهم حقوق لم تمنح لهم؟

والسؤال الاهم والذي يفرض نفسه وبقوة: هل تنتظر مؤسسة البريد السعودي أن يكون البريد شركة مساهمة ويكون هناك سلم رواتب خاص بالشركات يتم وضع المستخدمين وبند الأجور عليه، بحيث يُلغى مسمى مستخدم أو بند أجور وتكون رواتبهم قليلة جداً، وهنا يسقط الأمر السامي؛ لانه خاص فقط بالوزارات والمؤسسات الحكومية، وتذهب حقوق الموظفين المستخدمين وبند الأجور؟

سعوديات يطلقن حملة إلكترونية لمنحهن المشاركة في الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة الحياة الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/224069

الرياض – أسماء العبودي وفاطمة عطيف

أطلقت سيدات سعوديات أول حملة إلكترونية نسائية في المملكة، لتمكينهن من المشاركة في انتخابات المجالس البلدية المقبلة.

ووصفت القائمات على الحملة أنفسهن بمجموعة نسائية مستقلة، تهدف إلى تحقيق المشاركة الفعالة والكاملة للمرأة السعودية في المجالس البلدية من خلال التوعية والتأهيل، لإيمانهن بحق المرأة في المشاركة وأهمية دورها في تطوير الخدمات البلدية، والقضايا الاجتماعية غير المفعلة، كونها أكثر ملامسة لحاجات الأسرة والمجتمع. واعتبرن وجودهن في الانتخابات المقبلة لا يتعارض مع التوجهات الرائدة التي يقودها خادم الحرمين الشريفين لدعم مشاركة المرأة في الشأن العام، واستناداً إلى ما حققته المرأة السعودية من انجازات كبيرة خلال الأعوام الماضية في مختلف المجالات.

واعتمدت الحملة مبادئ اجتماعية، وحقوقية، وثقافية، وسياسية، إذ أوضحت القائمات أن الهدف الرئيسي من المشاركة في الانتخابات رفع مستوى وعي أفراد المجتمع ومؤسساته بأهمية المشاركة في انتخابات المجالس البلدية، والسعي في حصول المرأة على حقها في الانتخاب والترشيح في الانتخابات المقبلة، وتأهيل وتدريب فرق العمل والمرشحين والمرشحات للانتخابات البلدية.

ووجهت الحملة خطاباً إلى أعضاء المجلس البلدي نص على: «انطلاقاً من قول الرسول صلى الله عليه وسلم (النساء شقائق الرجال)، ومن حس الانتماء إلى هذا الوطن والرغبة في المساهمة الفاعلة في مسيرته التنموية، الوطن، نسعى باعتبارنا مجموعة نسائية مستقلة ذات تمثيل شامل لجميع مناطق المملكة، إلى القيام بمبادرة تهدف لمشاركة النساء الكاملة ترشحاً وانتخاباً وإدارة في انتخابات المجالس البلدية المقبلة في العام الحالي، ونحن على ثقة بأن هذه المبادرة، إذا ما كُللت بالنجاح، فإنها ستوفر رافداً داعماً لإخواننا أعضاء المجالس البلدية وستسهم في الارتقاء بتجربة المجالس البلدية وترسيخها ثقافة وممارسة في مجتمعنا.»

وأضاف الخطاب: «في هذا السياق يسرنا أن نشارككم في طرح عدد من القضايا التي ننوي التركيز عليها في هذه المبادرة، وهي قضايا ذات اهتمام مجتمعي، منها: المطالبة بصلاحيات أكبر للمجالس البلدية، وتفعيل وتحقيق مبدأ المساءلة في المجلس البلدي، ورفع مستوى الشفافية الموجودة بين المجلس البلدي والأمانات والبلديات والمجالس البلدية والمواطنين، والاهتمام بالحضور الإعلامي في المجالس البلدية لإشراك المواطنين في فعاليات المجالس، وتعزيز استقلالية المجالس البلدية عن الأمانات وإدارات البلديات، وتوسيع دور المجالس البلدية ليشمل إضافة إلى اهتماماته الخدمية، اهتمامات مجتمعية عريضة مثل قضايا الأسرة وأمن الأطفال وأمن البيئة والأمن الغذائي، وتفعيل دور المجلس البلدي في دعم مؤسسات المجتمع المدني، والعمل المنهجي استعداداً للانتخابات المقبلة، والعمل على توعية المرأة بأهمية مشاركتها في قضايا الوطن والتنمية إلى جانب شقيقها الرجل»، مشيرات إلى أنهن لا ينكرن الجهود المبذولة في المجالس البلدية في دورتها الأولى.

وكان وزير الشؤون البلدية والقرية الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز كشف في وقت سابق عن تشكيل لجنة للإشراف على انتخابات المجالس البلدية المقبلة، من مهامها بحث المواضيع المتعلقة بتلك الانتخابات كافة، بما فيها مشاركة المرأة أو عدم مشاركتها، لافتاً إلى أن النظام الحالي لم يمنع النساء، لكن اللجنة المشرفة على الانتخابات السابقة رأت عدم إمكان مشاركتها لأسباب ساقتها آنفاً.

محكمة تطالب شرطة الحوية بالانصياع إلى البحث الجنائي

المصدر: جريدة الحياة الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٣٦٢٨

جدة – أحمد الهلالي

وجّهت المحكمة الجزئية في محافظة الطائف قسم شرطة الحوية بضرورة الانصياع إلى ما أوردته «التحريات والبحث الجنائي» (في خطابها رقم ١٣٩٠ وتاريخ ١٤٣٠/٧/١)، متضمناً إدانة «مالك السيارة» (مواطن) في الدعوى التي رفعها ضد عمدة «سابق» في المحافظة.

وجاء طلب المحكمة بعد إعادتها ملف القضية للمرة الثانية على التوالي إلى شرطة الحوية التي أعادتها بدورها مرة أخرى إلى المحكمة، متضمناً التأكيد على فصل الملف المتضمن قضية السرقة وشكوى المواطن ضد الشرطة.

وعلى رغم مرور عامين على قضية سرقة المواطن، إلا أن ملف القضية ما زال متحركاً على مدار الأيام الماضية ومتنقلاً بين قسم شرطة «الحوية» والمحكمة الجزئية في المحافظة السياحية، إذ لجأت الأدلة الجنائية في الطائف الأربعاء الماضي إلى الاستعانة بـ «رسّام» لرسم صورة تقريبية لأحد المتهمين الذي أثبته أحد الشهود في قضية السرقة التي جرت أحداثها قبل سنتين من الآن.

وسبق أن أعادت المحكمة الجزئية في محافظة الطائف ملف القضية المتضمن دعوى مواطن ضد «عمدة سابق» إلى مركز شرطة الحوية لعدم اكتمال بنوده بحسب الإجراءات النظامية المتبعة في ذلك.

وجاء قرار المحكمة بعد تقدم المدعي بشكوى إلى رئيس المحكمة الجزئية في الطائف برقم ٨٨٧٤، وتم تكليف القاضي الدكتور عبدالله المسعودي بالاطلاع على المعاملة وتدوين ملاحظات عدة تم إرسالها إلى مركز شرطة الحوية برقم ٣١/١٣٦٠ الذي أحال بدوره ملفها إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها، بعد احتواء هيئة الرقابة والتحقيق الشكوى التي رفعها المواطن ضد «الشرطة» بسبب تأخر الأخيرة في إنهاء الإجراءات الخاصة بالقضية .

وأوضح المواطن سامي القرشي (المدعي) لـ «الحياة» أن إحالة القضية إلى المحكمة الجزئية جاءت استمراراً لأخطاء واستقصاد شرطة «الحوية»، خصوصاً أن القضية أحيلت ولم تكتمل نظامياً، مشيراً إلى أنه اكتشف أثناء مراجعته للشرطة (المدعى عليها) إرسال ضابط القضية ضوابط كامل المعاملة إلى «جزئية الطائف» برقم ٢٣٥١ وتاريخ ٤/٢٢/ ١٤٣١ غير مستوفاة، بعد أن همّش خطابات شرطة الطائف، وقال: «كان من المفترض إعادتها بعد إكمال الملاحظات من مركز شرطة الحوية، ما ينبئ عن وجود تواطؤ ممن يعمل لمصلحة غيري، آملاً في محاسبة المقصرين في قضيتي كون من أوكلت لهم المسؤولية أصبحوا خصوماً لي.«

وتعود القضية إلى ما قبل عامين، عندما تم الاعتداء على السائق الخاص للمواطن داخل منزله وسرقته من ثلاثة أشخاص، تبين أنهم استقلوا سيارة تعود ملكيتها إلى «عمدة سابق» لأحد أحياء شرق الطائف

المحمد في طيبة: لا لشعار المرأة عدوة المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٦/Con٢٠١١٠١١٦٣٩٤٩٣٦.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

رفضت الكاتبة العكاظية أسماء المحمد شعار «المرأة عدوة المرأة»، وقالت في محاضرتها (السعوديات حكاية لم تروى بعد) التي أدارتها رئيسة اللجنة النسائية في أدبي المدينة أمل زاهد، في صالون طيبة النسائي في المدينة المنورة أخيرا: «إن هناك رجالا يقفون أمام طموحات رجال وصولا إلى ارتكاب الجرائم في حقهم، ولم نسمع أن الذكر عدو للذكر أو الرجل عدو للرجل».

وأضافت «الظلم أو السلبية لا تحدد وتناقش من واقع جذورها الجنسوية والجندرية (الأنوثة/والذكورة) وعلينا مناقشتها على أنها فكر رافض للتنمية وغير مستوعب لانعكاسات هذا الرفض الناتج من جهل أو من قناعة بالخيارات ـ فكر الوصاية مرفوض من المرأة تجاه المرأة أو من أي طرف ضد طرف آخر».

وتابعت المحمد «بالنسبة لي وفي تجربتي الخاصة تبلورت لدي رؤية راسخة أن المرأة لا يجب أن ترد على هذه الفكرة حتى لا تكرسها، وفي معرضي الشخصي الفوتوغرافي الأول أدحض هذا المفهوم بإبراز سيدات المجتمع ومن أطياف متعددة وكيف شاركن في التنمية والحياة العامة ولهن بصمة ودور، واعتبر أن المرأة عليها التحرك فعليا وليس قوليا، لدحض هذه المقولة، فالواقع لدينا يؤكد ويشهد على عكس ذلك، وأحد البراهين وجودنا هنا في هذه الأمسية».

وبينت المحمد «أن أهم البراهين التي يشهد عليها التاريخ أن المرأة تقود القطاع الخيري (التنموي) لصالح تخفيف حدة فقر النساء وهذه التجربة تتشظى إلى إنجازات وقفزات حققتها المرأة وعلينا قراءتها وتدوينها وحفظها حتى تكون ردا بليغا على من يتداولون مقولة مستهلكة، وإن كانت لدينا ظاهرة «سلبية» في عدم دعم المرأة لقضايا معينة في المجتمع فهذا لا يعني عداوتها للمرأة».

واستعرضت المحمد ألبوم صورها الصحافية التي وثقت من خلاله تجارب للمرأة مثل تجربة المرأة والحوار الوطني، والمرأة واحتفالات البيعة، والمرأة ومكافحة الإرهاب..وغيرها من التجارب.

وأكدت المحمد في ختام الأمسية على ضرورة تدوين تاريخ المرأة السعودية وشددت على أن تاريخ المرأة يجب أن تكتبه وتدونه المرأة ولن ينهض بهذا المشروع إلا النساء الواعيات بقيمة الحراك التنموي وما أنجزته المرأة ولم يوثق تاريخيا.

ندوة عن التوعية في ثقافة المسؤولية بغرفة الشرقية

المصدر: جريدة اليوم الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٣٧٢٥
http://www.alyaum.com/News/economy/١٨٩١-%D%٨٦%٩D%٨AF%D%٨٨%٩D%٨A٩-%D%٨B%٩D٨٦%٩-%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨AA%D%٨٨%٩D%٨B%٩D٨%٩A%D%٨A٩-%D%٨١%٩D٨%٩A-%D%٨AB%D%٨٢%٩D%٨A%٧D%٨١%٩D%٨A٩-%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨٥%٩D%٨B%٣D%٨A%٤D%٨٨%٩D%٨٤%٩D٨%٩A%D%٨A٩-%D%٨A%٨D%٨BA%D%٨B%١D%٨١%٩D%٨A٩-%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨B%٤D%٨B%١D%٨٢%٩D٨%٩A%D%٨A٩.html

اليوم - الدمام

تنظم غرفة الشرقية، بالتعاون مع مكتب نائلة حسين عطار للاستشارات الادارية والاقتصادية (استشارية) وشركة BCR المتخصصة في العمل الاجتماعي مساء الاثنين المقبل ندوة بعنوان «التوعية في ثقافة المسؤولية الاجتماعية»، وذلك في مقر الغرفة الرئيسي بالدمام .

غرفة المنطقة الشرقية تحرص على توعية المجتمع (اليوم)

وتستعرض الندوة محاور عدة أهمها: الاتجاهات العالمية التي تواجه الأعمال والمجتمع والاتجاهات (الاقتصاديةوالبيئية والسكانيةوالاجتماعية) وتأثيرات المسؤولية الاجتماعية للشركات على العوامل الرئيسية في إدارة الأعمال، والاحتفاظ بحق الموظف القيمة و الإنتاجية، وسمعةالشركةوالعلامة التجارية والحصول على رأس المال والتنفيذ والكفاءة والتخفيف من المخاطر.

وتهدف الندوة الموجهة لكل من الرجال والسيدات الى زيادة المعرفة والتطبيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتعميم هذه الثقافة، وتحفيز الشركات لانشاء برامج المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة وخارجها، كما تناقش تمكين الموظفين في منظمات المجتمع المدني لبناء شراكات مع قطاع الاعمال في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، بغرض التوعية في مجال حقوق الانسان في قطاع الاعمال، بالاضافة إلى تمكين الموظفين بالغرف التجارية وأعضاء مجلس الإدارة بانشاء وتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية داخلياً.

توقف المركبات أثناء الحوادث..التأمين يرفض تحرك السيارة والمرور آخر الواصلين؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٦
http://www.alriyadh.com/2011/01/16/article595105.html

أبها، تحقيق- مريم الجابر

يحدث أن تكون في طريقك إلى عملك أو مدرستك أو متجرك، أو إلى أي شأن من شئونك الحياتية، وفجأة تواجه "زحمة سير" خانقة تتعالى فيها "أبواق" السيارات، وترتفع أصوات السائقين وغير السائقين، وتبلغ الأعصاب ذروتها في الغليان والتذمر، لأن الجميع في عجلة من أمرهم، ويريدون الوصول في الوقت المحدد، وتبحث عن سبب الإزدحام فتجده في الغالب نتيجة حادث مروري أغلق الطريق أو بعضه، بسبب تأخر وصول "الدورية "لموقع الحادث، وكان بالإمكان تلافي هذا الموضوع بقليل من الإنجاز من المرور وشركات التأمين .

ويشتكي المواطنون من آلية متابعة حوادث المرور خاصة البسيطة منها، والتي تلزم سائقي المركبات بالبقاء في مواقعهم وسط الطريق لحين حضور المرور لمباشرة الحادث، ومن ثم السماح لهم بتحريكها .

نقاط مرورية

في البداية يقول المواطن "عبد الرحمن أحمد": إن الأهمية تتطلب استحداث نقاط مرورية على الطرق السريعة، وتحديداً في أوقات "الذروة"؛ لمتابعة أي حادث مروري والوصول إليه في دقائق، مما يؤدي الى تسهيل حركة المرور، مشيراً إلى أن الأصل عند وقوع حادث مروري خاصة البسيط منها، هو قيام سائقي المركبتين بتحريكهما إلى جانب الطريق؛ لإفساح المجال لمرور المركبات الأخرى وعدم عرقلة السير، خاصةً أن هناك نظام مرور يمكن من خلاله معرفة المتسبب في الحادثة، من خلال معاينة واقع المركبتين وملاحظة الصدمات التي عليها، ذاكراً أنه يمكن لرجل المرور النظر الى أضرار المركبتين، وتحديداً المخالف لنظام المرور والمتسبب في الحادثة، أو تحديد نسبة مئوية بالخطأ لكل سائق حسب واقع الصدمة للمركبة .

مفاجأة الطريق

ولفت "سعيد آل صالح" إلى تعرضه لحادث مروري عندما توقفت المركبة التي تسير أمامه بشكل مفاجئ، الأمر الذي جعله يصطدم بها من الخلف، مبيناً أن سبب توقف المركبة ومركبات أخرى على الطريق، هو وقوع حادث مروري مما أدى الى توقف المركبات التي تسير بشكل مفاجئ ووقوع عدة حوادث مرورية، ذاكراً أن بقاء المركبتين اللتين اصطدمتا ببعضهما في عرض الطريق، قد فاجأ السائقين الآخرين، واضطرهم إلى الوقوف لتجنب الاصطدام، مما أدى الى اصطدام مركبات تسير خلفهم، مطالباً الجهات المعنية بتعديل نظام المرور، والذي يمنع تحريك المركبات من موقع الحادث لحين معاينتها، موضحاً أن ذلك يؤدي إلى وقوع حوادث مرورية أخرى أخطر وأشد، خاصةً أن موقع الصدمة على المركبة يحدد بدقة المتسبب في الحادثة .

فوضى وفضول

وقال "إبراهيم عبد الله": إن بقاء المركبات التي تتعرض إلى حوادث مرورية وسط الطريق لحين حضور رجال المرور لمعاينتها دون السماح بتحريكها، يؤدي الى فوضى وازدحامات مرورية، ناهيك عن احتمالية وقوع حوادث أخرى بسبب توقف السير، ولفت إلى أنه تأخر عن عمله في إحدى المرات، بسبب وقوع ثلاثة حوادث مرورية مختلفة بمسافات متباعدة، أدت إلى توقف السير لمسافة تزيد عن (٢ كم)، مستهجناً فضول بعض السائقين والذين زادوا من الفوضى المرورية، بنزولهم من مركباتهم لمشاهدة الحادث، مشدداً على أهمية أن يفسح السائقون المجال للآخرين للمرور، خاصةً اذا ما كان الحادث تسبب في إصابات؛ لتسهيل نقلهم إلى المستشفيات .

خابت الآمال

ويؤكد "يحيى حسين" أنه تفاءل كغيره من المواطنين بقدوم إحدى الشركات، والتي من مهامها رفع الحوادث المرورية المتكررة التي تقع داخل حدود القرى والمدن المختلفة، وخاصة إذا كان أطرافها "مؤمنين" حسب النظام وحسب الاتفاقية المبرمة بينهم وبين الإدارة العامة للمرور، مضيفاً: "خابت الآمال بعد فترة قصيرة جداً، حيث شاهد خلال تواجده في بعض مواقع الحوادث المرورية، تأخر الشركة عن مباشرة الحوادث بالسرعة المأمولة، وبالاستفسار من أطراف الحادث تفاجأت بقولهم لي: إنها تتأخر في مباشرة الحوادث البسيطة التي تقع في بعض الشوارع داخل المدن، لمدة تتراوح ما بين ساعة أو أكثر تقريباً، مما ينتج عن ذلك عرقلة واضحة لحركة سير المركبات"، مقترحاً على المسؤولين في هذه الشركة زيادة دورياتها وأفرادها في الميدان، ومطالباً الإدارة العامة للمرور بالعمل على تقييم وضعها في حال تأخرها، وذلك حسب شكاوى وملاحظات المتضررين، لحثها على تحسين أدائها .

أهمية المنافسة

وطالب المواطن "حسن آل هادي" من الإدارة العامة للمرور، أن تدعو الشركات لتخوض المنافسة في تقديم هذه الخدمة للمواطنين، ولتخفيف العبء الواقع على إدارات المرور في المناطق، بالإضافة إلى إيجاد معالجة سريعة وفعالة للحوادث التي لا يكون أحد أطرافها مؤمناً، لضمان وصول الحقوق إلى جميع الأطراف، إلى جانب عمل برامج مكثفة بأهمية التأمين ودور الشركات في تقديرالحوادث، ليكون المواطن والمقيم على درجة من الوعي في مثل تلك المواقف -لا قدر الله-، مضيفاً أن دعوة الشركات للمنافسة في هذا المجال يخلق فرصاً واسعة للتدريب والتأهيل للمواطنين، ويُوجد حلول سريعة لظاهرة الازدحامات الناجمة عن تعطل حركة السير، مشيراً إلى أنه كثيراً ما يشاهد حوادث مرورية بأضرار وتلفيات بسيطة، وتقديرها واضح للحاضرين، إلا أنك تجد الإصرار من مالكي المركبات التوقف وسط الشارع بانتظار المرور أو الشركة، لتقدير الأضرار والتلفيات .

تعاون مشترك

وقال العميد "حنش الشهري" -مدير عام مرور منطقة عسير-: إنه يعتبر مشروع شركة نجم آلية تم التوصل إليها بتعاون مشترك بين مؤسسة النقد العربي السعودي والإدارة العامة للمرور واللجنة الوطنية للتأمين في المملكة؛ من أجل تصحيح عمليات التأمين على السيارات والمركبات، ومعالجة كل ما يتعلق بها من قضايا وتعويضات، بعد أن تعددت الرؤى والأفكار في معالجة ذلك، وكثرت الشكاوى فيما يتعلق بتقديرات الورش والحوادث التي لم تكن تعتمد على معايير علمية دقيقة، مضيفاً: "يقوم المشروع على مشاركة مجموعة من شركات التأمين العاملة والمرخص لها في السوق، بالمساهمة في تأسيس الشركة الحاضنة، لتحقيق العديد من الأهداف التطويرية لعملية صناعة التأمين في قطاع السيارات، فيما يتعلق بإجراءات نقل الحوادث المرورية والمعاينة، وسؤال أطراف الحادث وتحديد المسؤولية، إلى جانب تحرير المحضر، وإعداد تقرير الحادث المروري النهائي، بالإضافة إلى تقديرالأضرار لجميع السيارات المتضررة والمشتركة في الحادث، وكذلك رفع الحوادث من الطرق سواء بسحب السيارات المتصادمة أوالمخلفات أو أي معوقات أخرى ناتجة عنها"، مؤكداً أنه في حال وجود أي تأخير من قبل الشركة في مباشرة الحوادث، فإن الإدارة العامة للمرور تعمل على تقييم وضع التأخير وأسبابه، ثم تقوم برفع تقرير للإدارة العامة للمرور في الرياض؛ لإجراء التدابير اللازمة، مبيناً أن المشروع لا يزال في بداياته، ولم تعمم التجربة فيه على مستوى المملكة .

رصد الكاميرا

أما العقيد "علي آل هطيلة" -مدير مرور منطقة نجران- فقال: كان وقوع الحادث البسيط يتسبب في مشكلة عرقلة لحركة سير المركبات، إلى جانب تعطيل المواطنين والمقيمين عن أعمالهم، لذا تم دراسة الموضوع من قبل مرور نجران، وتم تقسيم المنطقة إلى مربعات، مضيفاً: "يشمل على دوريتين، الأولى رسمية والأخرى سرية تابعة للسير، أي شيء يقع بهذه المربعات تتجه الدورية بشكل سريع إلى موقع الحادث، وخاصة إذا كان الموقع يوجد به كاميرا تصوير"، مؤكداً أن هذه التقنية حلت مشكلة تعطل حركة السير، فبمجرد الإبلاغ عن الحادث تقوم الكاميرا بالتصوير، وبالتالي يستطيع حتى أصحاب السيارات إبعاد سياراتهم عن الطريق بشكل سريع، وإن كان الحادث كبيراً فيستعان بناقلة سيارات على الفور، لافتاً إلى أنه فيما يتعلق بشركة نجم فلم تعمل إلى الآن في المنطقة، وسيتم خلال ال ١٥ يوما القادمة تشغيل الشركة، وهي مسئولة عن نقل الحوادث البسيطة، أو الحوادث التي يكون فيها السيارات مؤمن عليها، وهذا لا يعني أن المرور غير موجود، فهو متواجد في المناطق.

الهلع يغيّب الطلاب عن المدرسة ... ويجبر الآباء التزام المنازل

المصدر: جريدة الحياة الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٣٩٢٤

جدة - منى المنجومي

احتلت «فوبيا المطر» مرتبة متقدمة في جدول «الأمراض المزمنة» التي يعاني منها سكان محافظة جدة، إذ اختلفت أساليب التعامل مع هذا النوع من الفوبيا بحسب كل فئة، ففيما منحت الطلاب والطالبات الإذن الرسمي للغياب عن فصول الدراسة، أجبرت الآباء على المكوث في المنازل لحماية أسرهم في حين حولت النساء إلى أفراد في قسم لـ «عمليات» حيث يرصدن كل ما هو جديد في مسلسل «رعب الأمطار .«

وأمام ذلك، لم يتأخر بندر العتيبي (موظف حكومي) في إبلاغ أبنائه بقرار منعهم من الذهاب إلى مدارسهم بعد أن تلقى رسالة هاتفية من المدارس تفيد بإلغاء اليوم الدراسي، معلناً في الوقت ذاته أنه لن يذهب إلى العمل بهدف حماية أسرته من المخاطرة المحتملة، نتيجة لتوقعات رسمية تؤكد استمرار هطول الأمطار على المحافظة .

على الطرف الآخر، قضت نجوى الحربي (٣٥ عاماً) يوم إجازتها الأسبوعية متنقلة بين مواقع الإنترنت المخصصة في متابعة الطقس، إضافة إلى المواقع الإخبارية، للتأكد من درجة الخطورة التي تحملها السحب التي مرت فوق سماء العروس، ولم تكتف نجوى بهذا الحد، بل قدمت خدمات مجانية لبعض «الصديقات» تتمثل في بث رسائل تحذيرية تصدرت عناوينها المطالبة بعدم الخروج من المنازل.

وعلى رغم انتشار حال «القلق» و«الإرباك» بين بعض سكان جدة مع بدء هطول الأمطار، إلا أن المحلل النفسي والمستشار وخبير العلاقات والشؤون الأسرية والمجتمعية الدكتور هاني الغامدي يصف هذه الحال بـ «الطبيعية» في ظل عدم وجود توجيه «مؤثر» من قبل الجهات الحكومية المسؤولة، ويضيف: «إن ما يحدث من تصرفات تلقائية لسكان جدة بعدم الذهاب إلى العمل وعدم إرسال أبنائهم إلى المدارس نتيجة لانعدام الأمان والخوف من المخاطر التي تتربص بهم في الخارج، والناجمة عن غرق الشوارع نتيجة لجريان مياه السيول بها.«

ويمضي بالقول: «من الطبيعي أن يعاني سكان العروس من مرض فوبيا المطر، خصوصاً وأن شريحة كبيرة منهم فقدت الأمان في المسكن بعد غرق منازل الكثيرين ومحاصرة المياه لهم، إضافة إلى انعدام الأمان البيئي لانتشار الأمراض جراء انتشار مستنقعات داخل المدينة بعد هطول الأمطار وأخيراً انعدام الثقة في الخدمات العامة، بسبب عدم حل إشكالية البنية التحتية للمدينة وإعادة هيكلة الشوارع، ويزيد: «إن تكرار مشاهد غرق الشوارع والمنازل أفقدهم الثقة بتعديل الأوضاع داخل المدينة لعدم احتواء الإشكالية ومعالجتها على رغم مرور أكثر من عام على كارثة جدة.«

المدنية تخلي مسؤوليتها من وجود آلاف الوظائف الحكومية يشغلها أجانب

المصدر: جريدة الحياة الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٤٠٥١

الرياض – رياض المسلم

أخلت وزارة الخدمة المدنية مسؤوليتها من وجود نحو ٧٥ ألف وظيفة في جهات حكومية يشغلها أجانب يمكن شغلها بسعوديين، مؤكدة أن تلك الجهات هي المسؤولة عن سعودة الوظائف لديها.

وأوضح رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى الدكتور فهاد الحمد، أن أعضاء اللجنة اجتمعوا أخيراً مع مسؤولين في وزارة الخدمة المدنية لبحث ما جاء في تقرير الوزارة من وجود آلاف الوظائف الحكومية التي يشغرها أجانب.

وأضاف لـ «الحياة» أن عدد الوظائف التي يشغلها غير السعوديين تبلغ تحديداً ٧٥,١٢٦ وظيفة موزعة على عدد من الجهات الحكومية وفقاً للتقرير السنوي الأخير لوزارة الخدمة المدنية، لافتاً إلى أن أعضاء لجنته طالبوا خلال اجتماعهم مع مسؤولين في الوزارة بإيجاد طريقة لسعودة تلك الوظائف، لكن المسؤولين ردوا بأن تلك الجهات الحكومية هي المسؤولة عن سعودة الوظائف لديها.

وتابع الحمد: «نحن نتفق مع الخدمة المدنية بأن الجهات الحكومية مسؤولة عن إحلال تلك الوظائف، لكن يجب أن يكون لهم دور أكبر من ذلك، وعموماً وزارة الخدمة المدنية سجلت ذلك كمعوقة تواجه عملها في تقريرها السنوي». وأضاف أن وزارة الخدمة المدنية أوضحت بأن المؤسسات الحكومية والجامعات لديها صلاحية الإعلان عن وظائفها المشغولة بغير السعوديين للمواطنين، وأنها تطالب بأن تكون لها الصلاحية في سعودة تلك الوظائف.

واعتبر أن النظام واضح وصريح في هذه المسألة «يجب أن يطبق النظام الذي ينص على أن الوظيفة المشغولة بغير السعودي تكون في حكم الشاغر لحين وجود المواطن السعودي المؤهل الذي لديه الخبرة ليشغلها على الفور»، مضيفاً: «الجهات الحكومية غير المؤسسات العامة والجامعات تكون تلك الوظائف المشغولة بغير السعودي في حكم الشاغر في نظام الخدمة المدنية، لكن المؤسسات الحكومية العامة والجامعات لا تطبق ذلك، لذا يجب أن يكون هذا النظام المدني في الجهات الحكومية كافة.»

ولفت إلى أن شغل السعودي للوظيفة التي يشغلها غير السعودي يعد حقاً من حقوق المواطن السعودي، «ويجب ألا تتردد وزارة الخدمة المدنية في تطبيق الأنظمة»، مطالباً الوزارة بأن تشدد رقابتها على تلك الجهات، وأن تكون الساعد الأيمن لدى القيادة في اكتشاف مثل هذه المخالفات ومعالجتها.

وحول مناقشة الموضوع في مجلس الشورى تحت القبة، رد الحمد بقوله: «نحن اجتمعنا حالياً مع المسؤولين في وزارة الخدمة المدنية كأعضاء في لجنة الإدارة والموارد البشرية، وبعد الانتهاء من المناقشة سيقدم الأعضاء توصياتهم وعمل دراسة على موضوع شغل غير السعوديين لوظائف حكومية في عدد من الجهات، إلى جانب مناقشة كل ما جاء في التقرير السنوي الأخير لوزارة الخدمة المدنية، ولا يزال الأمر سابقاً لأوانه.»

لجنة وزارية للتحقيق في تزوير إثبات الإقامة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٦/Con٢٠١١٠١١٦٣٩٤٨٧٢.htm

قايد آل جعرة ـ نجران
باشرت أمس لجنة وزارية من وزارة التربية والتعليم التحقيق مع مسؤولين في تعليم نجران على خلفية حرمان عدد من معلمات المنطقة من التوظيف، وتعيين بدلا منهن من خارج المنطقة بإثبات إقامة مزور ومخالف للواقع.
وأكد مسؤول مباشرة التحقيق مع مساعد مدير عام التربية والتعليم للشؤون المدرسية، وبحسب المسؤول فإن سبب تواجد اللجنة بهداف التحقق من التجاوزات واتخاذ الإجراءات النظامية.
من جهته، أكد لـ«عكاظ» مدير عام التربية والتعليم للبنات في منطقة نجران سالم بن محمد الدوسري، أن اللجنة تتابع القضية وأن المتلاعبين في إثبات الإقامة لا يعملون في إدارته.
وزاد «كشفنا للجهات الأمنية مجموعة من البيانات التي ضبطت والتي تم استبعادها من قائمة التوظيف وننتظر ما تخلص إليه اللجنة.
يذكر أن «عكاظ» نشرت قصة ملاحقة المتهمين في تزوير إثبات إقامة معلمات جنائيا».

والدته رفعت شكوى لمدير تعليم المدينة

التحقيق مع إدارة مدرسة لم تسعف طالباً مصاباً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٦/Con٢٠١١٠١١٦٣٩٥٠٦٤.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة
تحقق إدارة التربية والتعليم في المدينة المنورة مع إدارة مدرسة ابتدائية، إثر شكوى تقدمت بها مواطنة أرملة تعرض ابنها إلى إصابة خطيرة في الرأس نتجت عن مشاجرة طلابية داخل المدرسة لا علاقة له بها، على حد تعبير والدته.
وأوضحت والدة الطالب ـ وهي في الأربعينات من عمرها ـ أن ابنها عاد إلى المنزل ينزف دما، وعندما استفسرت منه ما جرى نقلته إلى مستشفى الأنصار حيث تم عمل خمس غرز في رأسه.
وأضافت «إدارة المدرسة لم تسعف ابني ولم تنقله لمستشفى قباء الواقع خلف المدرسة، إضافة إلى أن أحدا لم يبلغني بالحادثة».
وزادت «اتصلت بوكيل المدرسة في اليوم الثاني، وحين سألته عن سبب إهمالهم حالة ابني وعدم إسعافه أغلق سماعة الهاتف في وجهي».
وأشارت الأم إلى أنها تقدمت بشكوى إلى مدير عام تعليم المدينة المنورة طالبت فيها القائمين على العمل التربوي محاسبة المقصرين والمهملين للأمانة التربوية.
وعلق مساعد مدير التربية والتعليم لشؤون الطلاب في المدينة المنورة الدكتور خالد الوسيدي، على شكوى والدة الطالب قائلا «يتم التحقيق في الشكوى، وإذا اتضحت صحتها سنتخذ الإجراء العقابي اللازم في مثل هذه القضايا».

أمر ملكي واضح وصريح لم يتم تطبيقه على الجميع منذ خمس سنوات

ترسيم موظفي الأجور والمستخدمين.. القرار تعثر!

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٦
http://www.alriyadh.com/١٦/٠١/٢٠١١/article٥٩٥١٠٢.html

الاحساء، تحقيق- صالح المحيسن

أدخل القرار السامي الكريم الذي صدر بتاريخ الخامس والعشرين من شهر رجب من عام ١٤٢٦ ه، والمتضمن الموافقة معالجة أوضاع موظفي الدولة العاملين على بند الأجور، وكذلك المستخدمين والعاملين بالرواتب المقطوعة، بتثبيتهم على وظائف رسمية في جميع القطاعات الحكومية على مراتب تتفق مع مؤهلاتهم العلمية، إلى جانب تثبيت العاملين بنظام العمل بالساعات، أدخل البهجة في نفوس ١٦٠ ألف موظف يعملون على بند الأجور، حيث جسد القرار عملياً الرعاية الأبوية، وتلمس هموم المواطنين أينما وجدوا وعلى كافة المستويات من ملك الإنسانية الملك عبدالله بن عبد العزيز «، إلا أنه ورغم مضي هذه السنوات من صدور التوجيه، لا يزال موظفو بند الأجور يئنون تحت وطأة »البيروقراطية» التي وئدت فرحة جزء كبير من هذه الشريحة، وأبقتهم تحت مسمى البند، فيما سلبت فرحة من تم ترسيمهم جراء فقدانهم (٣٥%) من مرتباتهم، وعصفت بهم في ظروف مادية صعبة، في ظل تزايد الأسعار يوماً بعد آخر .!

وهنا تبرز الأسئلة: لماذا تأخر ترسيم من لم يرسموا رغم أن التوجيه الملكي الكريم واضح وصريح؟، وإلى متى الانتظار؟، وهل ننتظر حتى يتم منحهم "وسام أيوب" جراء صبرهم الذي قد يتجاوز الثلاثة عقود؟، ثم من يتحمل المتاعب المادية والنفسية والاجتماعية لهذه الشريحة وأسرهم؟، أليس من المنطقي إعادة النظر في نظام الترسيم بما يضمن بقاء مرتب الموظف دون تغيير؟ .

لا تندهش

لا تندهش وأنت تمر في ساعات الصباح الباكر بجوار إحدى قنوات الصرف الزراعي بالأحساء المملوئة ب"الماء القارس" والحشرات، وترى مسن تجاوز عمره السبعين عاماً يقوم بقص الحشائش التي نمت بداخله!، كما يجب ألا تستهجن منظر رجل مسن في نهاية السبعينات لا يسير إلا وهو متكئ على عصاه وقد أخفته "الأحراش" بجوار قنوات الري في أحوال الطقس المختلفة، وهو يقوم بتنظيف أسفل تلك القنوات؟، لكنك حتماً ستخجل وأنت تتناول كوباً من الشاي أو فنجاناً من القهوة أعده رجل في سن جدك وهو يقدمه لك كونه يعملاً فراشاً أو مراسلاً في هذه الدائرة الحكومية أو تلك، لأن خجلك هذا مصدره أنك ترى أنه من المعيب أن يخدمك مواطن مثلك وهو في هذا السن، الذي كان ينبغي أن يكون معه هذا الرجل جالس في منزله مقدراً ومحترماً، لا أن يزجره هذا المدير أو ذاك كونه تأخر عن إحضار فنجان القهوة، أو حتى زاد السكر في الشاي!، الصورة تلك هي وضع عامل بند الأجور لدينا لأنه باختصار شديد لا يوجد تقاعد لمن يعمل في أحضان "البند المبجل"، فلن يُمنح الموظف تقاعد، وإنما يطلب الفصل ليتم تحويله على التأمينات الاجتماعية، هكذا دون تكريم أو تقدير .

غزاهم الشيب

سنختصر الحديث مع "حسن العوفي" و"عبد الله الرضي" و"علي المريحل"، وهم في منتصف العقد الخامس من أعمارهم وقد "وخض" الشيب شعرهم، وأخذت قسوة الزمن وظروف الحياة منهم حتى أنهكوا، هنا سنختصر الزمن وسنوفر عليك عناء البحث في أوضاع موظفي بند الأجور، ثلاثون عاماً قضوها في سجلات البند، يعملون في "منتزه

الأحساء الوطني"، لذا وبمجرد ما طلبنا الحديث معهم عن أوضاعهم الوظيفية، سرعان ما كانت إجابتهم: أينكم من ثلاثين عاماً؟، في صورة تعكس حالة اليأس التي اعترتهم، وأضافوا أن المئات من زملائهم أحيلوا على التقاعد دون أن يتم ترسيمهم، وحرموا الكثير من الحقوق، متسائلين عن من هم في أعمارهم ويعملون في "أرامكو" أو على وظائف رسمية، كيف أوضاعهم المعيشة؟، وكيف هو حالهم؟، ذاكرين أن سنوات أمضوها محرومين من الكثير من حقوقهم، وحتى عند صدور قرار الملك عبد الله -حفظه الله- بترسيمهم، جاء من يضع العراقيل لهم .

أوضاعهم سيئة

وبنبرة صوت حزينة تحدث "حسين بو عبد" -خدم لمدة ٢٤ عاماً في وزارة الزراعة على بند الأجور- وقال: أرفض جميع الأعذار التي تسوقها الجهات المعنية لتأخير الترسيم، مؤكداً أن توجيه الملك واضح وصريح، فلماذا لم يتم ترسيمهم حتى هذه اللحظة؟. ويقول الشاب "حسن السلطان" -متزوج ولديه أطفال-: إنه يشعر بعدم الأمان الوظيفي جراء عدم ترسيمه وبقائه على بند الأجور لثمان سنوات، مضيفاً أن أوضاعه المادية وزملاءه في بند الأجور سيئة جداً، لافتاً إلى أنه يدفع ربع مرتبه للشقة التي يستأجرها، فيما يذهب جزء كبير للقرض الذي حصل عليه من أحد البنوك .

ويشير "موسى آل موسى" و"مسلم الحجي" و"سلمان الحجي" إلى أن موظف بند الأجور لا توجد به سوى ٤ مراتب فقط هي (أ، ب، ج، د)، على العكس من نظام المراتب الذي توجد فيه ١٥ مرتبة، ما يعني أن زيادته ستتوقف سريعاً، وسيبقى محروماً من الزيادة لسنوات طويلة .

أعمال إضافية

ويشتكي "أحمد الصالح " -خدم ٢١ عاماً- من ضعف راتبه، ويؤكد أن الكثير ممن يعملون على البند يضطرون للبحث عن أعمال إضافية أخرى تكون أحياناً شاقة جداً؛ حتى يستطيعوا معها تأمين لقمة العيش لأبنائهم .

ويوضح "عبدالرحمن المليفي" و"عباس الدحمسي" -موظفان في إدارة تعليم الأحساء -أنهما بقيا لسنوات طويلة تحت البند، ويشير "سليمان العبد الله" و"يوسف الرضي"، و"علي السماعيل" أن من يدفع ثمن تدني مرتباتهم هو أطفالهم، الذين يعانون الأمرين من ظروف آبائهم المادية. وتمنى جميع العاملين على بند الأجور ممن التقيناهم من المسؤولين سرعة تحسين أوضاعهم المعيشية، عبر زيادة الرواتب، ليتمكنوا من مواجهة ظروفهم الصعبة التي تزاد سوءاً يوماً بعد آخر .

تدني الرواتب

وتسبب ترسيم "أحمد المحمد" -الموظف منذ ٢٣ عاماً في منتزه الأحساء الوطني ويعيل أسرة كبيرة-، في فقدانه نحو (٣٥%) من مرتبه، الأمر الذي أصابه بصدمة نفسية كبيرة، ويصف ما حدثه له بمثابة "الصاعقة"، حيث هوى مرتبه من ٥٠٠٠ ريال إلى ٣٦٠٠ ريال، مضيفاً أنه ولعدم الرفع له من مرجعه بالخبرة وبقية أوراقه إلى الديوان، فقد أفقده الترسيم مسماه من "فني سباكة"، وبات يحمل مسمى "سباك"!، معتبراً أن اختلاف المسمى يعني الشيء الكثير نفسياً وحتى مادياً، متسائلاً: ما الذي أفادنا فيه الترسيم؟، فبدلاً من أن نكافئ على خدمتنا الطويلة بكل إخلاص وتفان، عوقبنا بفقدان أكثر من ثلث المرتب .!

الصورة ذاتها تكررت مع الشاب "يعقوب السعيد" -خدم ٨ سنوات في المنتزه ذاته -والذي تحدث إلينا بحسرة، معللاً ذلك بكونه حرم من الدرجة التي يستحقها جراء خطأ موظف، إلى جانب عدم الرفع بشهاداته، ليعتذروا له بعد ذلك، متسائلاً: بماذا سيفيدني الاعتذار؟ .

المعاناة تتكرر مع عشرات الأشخاص الذين يعملون في كافة القطاعات الحكومية، حيث دعوا إلى إعادة النظر في نظام الترسيم، وما يترتب عليه خسارة مرتبات الموظف، الذي هو في أمس الحاجة لها، مؤكدين أن الدولة حماها الله، أشرق خيرها على جميع بقاع العالم، وهي ليست عاجزة عن توفير الحياة الكريمة لأبنائها، مشددين على أن الحياة المعيشية في ارتفاع فاحش، متمنين النظر في موضوعهم بجدية تامة .

عكس الاتجاه

ونبه موظفي بند الأجور إلى أن المقام السامي الكريم حتماً أراد من هذا القرار تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن، إلا أن الجهات المعنية قد سارت في عكس اتجاه ما يريده ولي الأمر، وأفقدت الموظف المرسم جزءاً كبيراً من مرتبه، متسائلين: هل الأنظمة الموجودة دستور غير قابل للمراجعة والتعديل لما يصب في مصلحة الوطن والمواطن؟، مطالبين بإعادة النظر في الأنظمة لما يسهم في رفع مرتبات المرسمين وليس الانتقاص منها، وكرروا التساؤل مرة أخرى: إذا كنا نجد الصعوبة في العيش بمرتب خمسة آلاف ريال في ظل غلاء المعيشة، فكيف سنعيش مع مرتب ٣٥٠٠ ريال؟ .

ويرفض "إبراهيم الشقاق" -يعمل مستخدماً في إحدى مدارس الأحساء منذ ٣١ عاماً-، فكرة الترسيم ويفضل البقاء على بند الأجور للسبب ذاته، مشيراً إلى أن ترسيمه سيخلق له معاناة، الأمر الذي يرفض معه الفكرة برمتها، لكنه لا يمانع في حالة أن يكون الترسيم لصالحه ويسهم في الرفع من مرتبه، مضيفاً: "تركز خطة التنمية الثامنة التي أقرها مجلس الوزراء

في مجملها على رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة، بالإضافة إلى توفير فرص العمل للمواطنين وتنمية الموارد البشرية، وبالنظر إلى الواقع المعاش نجد بعض الأمور تسير في عكس ما وضعته الخطة من رؤى ."
يبذل موظفو بند الأجور جهوداً كبيرة في تسهيل إجراءات المواطنين الأمر الذي يدعو إلى النظر في ترسيمهم دون النقص من مرتباتهم .

واعي تعرض برنامج رعاية المراهقين والجود الواعي كأحد برامجها الأسرية

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٦
http://www.alriyadh.com/١٦/٠١/٢٠١١/article٥٩٥٢٤٢.html

الرياض-سحرالشريدي

أقامت جمعية (واعي) للتوعية والتأهيل الاجتماعي ممثلة بإدارة النشاط النسائي معرضاً تعريفياً ببرامجها المختلفة منها برنامج رعاية المراهقين والذي يعنى بأسلوب ونظرة الوالدين والمربين لتربية المراهق والتعامل معهم ، إضافة إلى عرض برنامج الجود الواعي والذي يعزز العفة والاستقرار من خلال تأهيل الشباب على دخول سوق العمل والمنافسة فيه ،إلى جانب برنامج رخصة قيادة الأسرة والذي يستهدف تأهيل المقبلين على الزواج بالحياة الأسرية .

كما أوضح الأستاذ فارس بن محمد القرني المدير التنفيذي لجمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي بفرع الرياض ،أن الإدارة النسائية بالجمعية تحرص على التواصل مع كل الأنشطة الاجتماعية،وبين أن مشاركة (واعي) تأتي انطلاقاً من رؤية الجمعية لمجتمع يتميز بالوعي الاجتماعي والسلوك الحضاري، كما أشار بمشاركة الجمعية في معرض "عزتي أهلي" وذلك لدعم المرأة العاملة والوقوف على مشاكلها وتطلعاتها والمساهمة بوضع البرامج الضرورية لاحتياجاتها .

إلى جانب ذلك شاركت الدكتورة مزنة الجريد المستشارة الاجتماعية بالجمعية في مهرجان الأسر المنتجة الثاني عشر والذي عقد بروضة الحنان،حيث جاءت مشاركتها بإلقاء محاضرة بينت أهمية الترابط الأسري،وأثره الاجتماعي .

وقد ذكرت الأستاذة ندى البكر من إدارة العلاقات العامة أن الجمعية تولي جل اهتمامها بدراسة الاحتياجات الاجتماعية، وإعداد البرامج المناسبة للارتقاء بالمجتمع اللائق بعقيدته وتطلعات أولي الأمر والمسؤولين.

سائقو الجبيل يطالبون بحمايتهم وبمكتب لحماية المهنة

المصدر: جريدة اليوم الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٣٧٢٥
http://www.alyaum.com/News/local_news/١٨٨٠-%D٨%B٣%D٨%A٧%D٨%A٦%D٨٢%٩D٨٨%٩-%D٨%A٧%D٨٤%٩D٨%AC%D٨%A٨%D٨%٩A%D٨٤%٩-%D٨%٩A%D٨%B٧%D٨%A٧%D٨٤%٩D٨%A٨%D٨٨%٩D٨٦%٩-%D٨%A%٨D٨%AD%D٨٥%٩D٨%A٧D٨%٩A%D٨%AA%D٨٧%٩D٨٥%٩-%D٨٨%٩D٨%A٨D٨٥%٩D٨٣%٩D٨%AA%D٨%A٨-%D٨٤%٩D٨%AD%D٨٥%٩D٨%A٧D٨%٩A%D٨%A٩-%D٨%A٧D٨٤%٩D٨٥%٩D٨٧%٩D٨٦%٩D٨%A٩.html

أحمد العريمة – الجبيل

يواجه سائقو سيارات الأجرة العاملون بموقف تحميل المسافرين بمحافظة الجبيل منافسة غير متكافئة من قبل سائقي السيارات الخصوصية الذين يقاسمونهم لقمة عيشهم بغير حق و التقاط الركاب و تحميلهم أمام أعينهم مما يوقعهم في كثير من المشاجرات .

معاناه السائقين تبحث عن حلول

ويرى أكثر من ٢٥ سائقا يعملون على سيارات الأجرة أن حل مشكلتهم يكمن بتطبيق النظام و منع أصحاب السيارات الخصوصية من تحميل الركاب بصورة مخالفة للأنظمة و القوانين و إنشاء مكتب للأجرة بالمحافظة ينظم عملية سيارات الأجرة العمومية و حماية العاملين بهذه المهنة و يكون ضابط اتصال بينهم و بين الدوائر الحكومية المختلفة.

ولفت سائقون إلى أن مشاكلهم و مطالبهم بحلها ليست جديدة فهم يطالبون بحلها منذ قرابة ١٥ عاما من قبل الجهات المختصة بالرغم من تقيدهم بالنظام الذي يفرض عليهم دفع مبلغ ٩٠٠ ريال لتجديد الاستمارة و عمل الفحص الدوري سنويا .

ويقول سائق الأجرة سعيد علي اليامي إن سائقي الأجرة النظاميين يعملون بلا مكتب يتولى الإشراف على عملهم مطالبا بإنشاء مكتب رسمي لحمايتهم من تغول أصحاب السيارات الخصوصية و يكون مرجعا لهم لدى الدوائر الحكومية المختصة .العطيشان : نتابع أوضاعهم وضبطنا ٣٧٧ مخالفا

و لفت إلى أن منافسة أصحاب السيارات الخصوصية أرهقتهم منوها إلى قيام سائقي الخصوصي بتحميل الركاب من الجبيل إلى الدمام طوال ساعات اليوم الأمر الذي انعكس سلبا على عملنا .

ولفت حسين محمد إسماعيل إلى أهمية أن تبادر الجهات الرسمية بمتابعة شكاوى سائقي سيارت الأجرة النظاميين . خصوصًا المرور و الشرطة بسبب كثرة المشاكل المستمرة التي تصل بيننا إلى ملاسنات ومشاجرات أحيانا مستهجنا تساهل إدارة المرور مع سائقي الخصوصي .

وطالب بتخصيص رجال مرور راجلين و دوريات متحركة و ثابتة لحمايتنا رزقنا و منع المخالفين من ممارسة أعمالهم و سرق الركاب أمام أعيننا مؤكدا على أهمية إنشاء مكتب لسيارات الأجرة بالجبيل لخدمة سائقي سيارات الأجرة و الركاب .

وأكد صالح هادي بالحارث أن غالبية سائقي سيارات الخصوصي يقومون بالتعدي عليهم و سرقة الركاب داعيا إلى تطبيق النظام بحقهم .

وأشار محمد إبراهيم أحمد الى أن تخصيص دورية أمن بموقف سيارات الأجرة يحفظ حقوق الجميع مشيرا إلى قيام بعض سائقي الخصوصي بممارسات مرفوضة للجميع .

وبين سعد الخالدي إن تنظيم عمل سيارات الأجرة يأتي من تضافر جهود القطاعات ذات العلاقة من مرور و أمن طرق و وزارة نقل، مؤكدا بأن وضع سائقي الأجرة لم يعد يحتمل مع وجود منافسة غير عادلة مع سائقي الخصوصي . بعد أن أصبح كثير من أصحاب سيارات الأجرة مطالبًا بسداد أقساط سيارته إثر ملاحظة كثرة المضايقات لأصحاب الخصوصي .

من جانبه أكد محافظ الجبيل عبد المحسن العطيشان أهمية إيجاد مقر دائم لسائقي الأجرة النظاميين و أن وضعهم الحالي غير مريح و يصعب عليهم العمل .

وأضاف : تم عقد عدة اجتماعات مع ممثلي البلدية و المرور بالمحافظة للبحث عن أفضل المواقع لهم و الاتفاق على تخصيص قطعة أرض لهم مقابل المسجد الكبير وسط الجبيل منوها إلى بدء أعمال إزالة المسجد لإعادة بنائه من جديد غرب مكانه الحالي على بعد مسافة ١٥٠ مترا تقريباً على قطعة أرض مملوكة لبلدية المحافظة و تخصيص المكان لمواقف نظامية بمداخل و مخارج بالإضافة إلى مكتب رسمي متكامل و استراحة منـــــوهـا أن البـــدء بتنـفيذ المشروع سيكون خلال الأسابيع القادمة .
و أكد حرص المحافظة على متابعة أوضاع سائقي الأجرة و حمايتهم موضحا وجود توجيهات مستمرة مع المرور للحد من انتشار السائقين غير النظاميين من أصحاب السيارات الخصوصي و ضبط ٣٧٧ سائقا مخالفا خلال العام المنصرم .

أمن مكة يحقق في قضية اختلاس مليون ريال بأحد البنوك

المصدر: جريدة المدينة الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٤
http://www.al-madina.com/node/٢٨٣٨١٢

حاتم العميري - مكة المكرمة
فتحت الجهات الامنية بالعاصمة المقدسة تحقيقا موسعا مع ثلاثة من موظفي احد البنوك التجارية بالعاصمة المقدسة بتهمة اختلاس مبلغ مليون ريال . ادارة البنك اكتشفت اختلاس مليون ريال من أحد فروعها بمكة لتحوم الشبهات حول ثلاثة أشخاص من موظفي الفرع وعلى الفور تم ابلاغ الجهات الامنية بذلك لتنتقل للبنك ، ووجه مدير الفرع اشتباهه للموظفين الثلاثة بتهمة الاختلاس وتم القبض والتحفظ عليهم. وبدأت الجهات الامنية اجراءاتها بالتحقيق مع المشتبه بهم الثلاثة لمعرفة مدى صلتهم بقضية الاختلاس وسيتم التعرف من خلال سير التحقيقات عن مدى صلتهم بالقضية وتسلم مركز شرطة المنصور المحضر الرسمي للقضية مع المشتبهين الثلاثة للنظر في القضية.
واوضح المتحدث الرسمي لشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن عبدالعزيز الميمان أنه سيتم احالة القضية لهيئة التحقيق والإدعاء العام ممثلة بدائرة المال بحكم الاختصاص

عاطلون و مديونون يتجمعون أمام المظالم اعتراضاً على شركة ملابس

المصدر: جريدة الحياة الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٤٠٤٥

الرياض – سيف السويلم

أجّل ديوان المظالم أمس النظر في قضيّة رفعها شبان سعوديون ضد شركة تُعنى بالملابس (تحتفظ «الحياة» باسمها)، يدعون فيها تضررهم من أحد البرامج التي أعلنت عنها الشركة في وقت سابق.

وتجمّع أكثر من ٢٠ شاباً من رافعي الدعوى أمام مبنى «الديوان» في الرياض أمس للتعبير عن استيائهم مما تعرّضوا له، مطالبين بإنصافهم وحمايتهم من مطالبات الشركة لهم، مؤكدين أنهم وقعوا ضحية عملية غش ومخادعة منها.

وأوضح أحد المشاركين في التجمّع مهند السبيعي لـ«الحياة»، أن الشركة أعلنت قبل أكثر من عام عن إطلاقها برنامجاً يُعنى بالخدمة الاجتماعية، ومساعدة الشباب العاطلين عن العمل، ودعمهم لإقامة مشاريع صغيرة مرتبطة بتوجّه الشركة ومجالها، تسهم في تحقيقهم أرباح مادية جيّدة، مشيراً إلى أنه وزملاءه تقدّموا للمشروع، واجتمعوا مع القائمين على الشركة، وتم إخبارهم بتوفير عدد من المحال التجارية تحمل اسم الشركة، وتقدّم بضائعها المتمثّلة في المستلزمات الرجالية، وأنهم سيجدوا الدعم اللازم منها، بحكم خبرتها في هذا المجال.

وتابع: «الشركة أوضحت لنا مجموعة من الأمور التي جعلتنا نُقدم بحماسة للمشاركة في هذا البرنامج، لكن بعد توقيع العقود وجدنا العكس تماماً، إذ خدعتنا وهمشتنا، وبتنا نشتري البضائع منها بسعر يفوق المحال الأخرى، على رغم أننا نتبع لها، إضافة إلى أن القرض الذي حصلنا عليه من بنك التسليف بحكم اتفاقه مع الشركة ليس بأسمائنا وإنما باسم الشركة، كما أننا لم نشاهد دراسة الجدوى ولا نعرف عنها شيئاً، وتم تقديمها من الشركة لبنك التسليف، وعلى أساسها تم تقديم القروض التي يفترض أنها تضمن ديكور المحل وإيجاره، لكن للأسف وجدنا أنفسنا ضحيّة تلاعب الشركة بنا.«

وأكد زميله خالد البدراني، أن البضائع التي يتم شراؤها بضعف المعتاد من الشركة موجودة حتى لدى الباعة المتجولين وبسعر أقل، مبيّناً أنهم لم يحصلوا على أي تميّز من الشركة في ما يتعلّق بالبضائع.

وأضاف: «كل ما يتعلّق بالمشروع نقوم عليه، من بضائع وإيجار وديكور وكهرباء وغيرها، حتى اننا ملزمون بالتعامل مع شركات ديكور محدّدة، إذ اننا في حال وجدنا شركة تقدّم الديكور بسعر مناسب لنا، لا يتم السماح لنا بالتعامل معها، علماً بأن المتر الواحد كان يصل إلى ٨٠٠ ريال، فالمشروع من مختلف جوانبه كان خدعة، والحسنة الوحيدة فيه أن من خلاله يمكن استخراج قرض من بنك التسليف، كون النظام لا يسمح بإعطاء العاطلين قروضاً، لكننا الآن أصبحنا مديونين لبنك التسليف وللشركة، ولم نجد تلك التسهيلات التي كانت تتحدث عنها سابقاً.«

وتساءل محمد اليامي عن خدمة المجتمع المقصودة في البرنامج، مضيفاً: «المشروع يتحدث عن خدمة المجتمع والشباب العاطلين، فأين الدعم والخدمة اللذين يتحدثون عنهما، فكل ما يتعلق بالمحال على حسابنا، ولم نجد أدنى دعم، فالشباب الذين كانوا عاطلين قبل المشروع، أصبحوا الآن عاطلين ومديونين، وبعضهم مديونون بمبالغ تصل إلى ٤٠٠ ألف ريال للشركة وبنك التسليف، علماً بأن هناك قضية رفعتها الشركة علينا لدى وزارة التجارة، تطالبنا فيها بمستحقاتها.«

وقال: «لا أدري أين نظام الامتياز التجاري الذي أوضحوه لنا وبضائعنا ليست خاصة، وموجودة في كل مكان، فلا فروق بين محالنا والمحال الأخرى، إضافة إلى أن هناك دعماً من الموارد البشرية يفترض أن نحصل عليه لمدة سنتين، يتمثل في تقديم مبلغ ٣ آلاف ريال شهرياً، إلا أن بعضنا لم يحصل عليه منذ أشهر، نظراً لأن الشركة قامت بتعطيل ذلك، فهي ببساطة خدعتنا وغشتنا، وهدفت إلى تصريف بضاعتها، والاستفادة من الجانب الدعائي، كون محالنا تحمل اسمها.«

منذ ٧ سنوات دون علمها

التحقيق في تعدي شركة اتصالات على أرض مواطنة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٦/Con٢٠١١٠١١٦٣٩٤٨٨٠.htm

سعود البركاتي ـ جدة

وجه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز أمير منطقة جازان بتشكيل لجنة حكومية للتحقيق في شكوى مواطنة في بيش، استغل جزء من أرضها بغرض إنشاء برج تقوية إرسال تعود ملكيته إلى إحدى شركات الاتصالات منذ سبع سنوات دون علمها.

وأوضح لـ«عكاظ» مصدر مطلع أن اللجنة مكونة من الإمارة، مندوبين من محكمة وشرطة وبلدية بيش، ومندوب من الشركة مالكة البرج، ووكيل المواطنة، إذ مازالت تستكمل إجراءات التحقيق في شكوى المواطنة لمعرفة جميع تفاصيل القضية.

وقال لـ«عكاظ» الوكيل الشرعي للمرأة علي محمد بحري إن «شركة متخصصة في مجال الاتصالات أنشأت برجا لتقوية الإرسال في مساحة كبيرة من أرض موكلتي امتلكتها قبل ٣٠ عاما بموجب صك شرعي صادر من محكمة بيش العامة».

وأفاد بحري أن موكلته أرادت الاستفادة من أرضها، إلا أنها فوجئت بوجود برج للاتصالات أنشئ عليها دون علمها، قائلا «بعد البحث والتقصي تبين أن البرج تابع لشركة متخصصة في الاتصالات أنشأته قبل سبع سنوات دون علم أو معرفة مالكة الأرض، أو أخذ موافقتها».

وطالب الوكيل الشرعي بإلزام الشركة إما بنقل البرج إلى موقع آخر مع دفع قيمة استغلال الأرض طوال الفترة الماضية، أو دفع القيمة السوقية للجزء الذي أنقصته الشركة لصالح البرج، مع دفع قيمة الاستفادة من الأرض طوال السنوات السبع الماضية، وتغريمها ماديا لتعديها على أملاك الغير دون استئذانهم.

وبين بحري أن «البرج الذي أنشأته الشركة استحوذ على مساحة كبيرة من الأرض، مما يتعذر معه الاستفادة منها إما في البيع أو التعمير، إذ إن إنشاءه دون مسوغ نظامي يعد تعديا وانتهاكا على حقوق الغير دون وجه حق».

بدوره، أكد لـ«عكاظ» مسؤول في الشركة المعنية (فضل عدم ذكر اسمه) أنه في حالة التأكد من تعدي الشركة على أملاك الغير سيعوض صاحب الأرض وفق الإجراءات النظامية المتبعة، قائلا «الشركة قد لا تكون المسؤولة، كونها أوكلت إنشاء الأبراج إلى شركة مختصة وفق عقود نظامية، مما يعني أن الشركة الموكل إليها إنشاء البرج لم تلتزم بالكروكي المعتمد لإنشاء البرج وتم التجاوز على أملاك الغير، وسيتم العمل لحل هذه القضية وفق ما تراه الجهات المعنية التي بدأت تحقق في الموضوع».

تأخرنا كثيراً ولا نزال ندفع الثمن غالياً في الأرواح.. والممتلكات

إنشاء هيئة وطنية لإدارة الأزمات.. متى ينتهي زمن الفشل؟

المصدر: جريدة الرياض الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٧
http://www.alriyadh.com/١٧/٠١/٢٠١١/article٥٩٥٥٣٧.html

جدة- تحقيق- سعد بن عبدالله

عُطّلت الدراسة في جميع مدارس محافظة جدة بنين وبنات، وتوقفت الحركة في أغلب الشوارع والطرقات، واحتجزت المياه العديد من الأسر، وحوصرت البيوت لدرجة عدم القدرة على مغادرتها.. كل ذلك كان نتيجة سقوط أمطار في مدة لا تتجاوز الساعة ليلة السبت الماضي، بينما تعيش الأجهزة الحكومية التي لها علاقة مباشرة بأضرار السيول، وتجمعات مياه الأمطار حالة طوارىء على مدار الساعة، ووصل الأمر إلى حالة من العزلة نتيجة إغلاق مداخل، وعبّارات أحياء شرق طريق الحرمين والعديد من الأنفاق .

ومع كل غيمة أو برق يحبس الأهالي في جدة أنفاسهم خوفاً من كارثة جديدة.. وإن كان من ميزة لمعاناة جدة مع المطر فهو الاستعداد الذاتي لمواجهة القادم المجهول، ويمكن تبرير الخوف الذي وصل إلى حد الرعب لدى الكثير من ساكني جدة هو نتيجة الصعوبات التي تواجه الأجهزة الحكومية المعنية في التعامل مع أخطار السيول، وتجاربهم السابقة مع تصريحات مسؤولي الأمانة عن مخططات ومشروعات طول عام كامل لدرء أخطار السيول ولا شيء منها على أرض الواقع، ويشارك الأمانة القصور العديد من الجهات الحكومية الأخرى التي تبرر تقصيرها المعتاد مع كل إخفاق .

لذا؛عدم وجود خطط طوارىء قائمة على علم ودراسة تسهم في بث الاطمئنان وتعيد الثقة للناس؛ يطرح سؤالاً عن حجم وقدرة الجهات الحكومية في التصدي مستقبلاً للكوارث وتقليل الخسائر والحفاظ على الأرواح .

مشاكل جدة حالياً

وتواجه جدة تحديات كبيرة تتمثل في عدم كفاية المشروعات المنفذة مع حجم التوسع الكبير الذي تواجهه المدينة والكثافة السكانية الهائلة، مما أدى إلى عدم قدرة الأجهزة الحكومية بوضعها الحالي على مواجهة الطوارىء التي تتكرر كثيراً، وأول المشروعات التي تأخرت كثيراً مشروع الصرف الصحي، ومازالت حالة من التوجس تواجه ما ينفذ منه حالياً؛ كون الصرف الصحي الحالي لا يغطي أكثر من ربع مساحة جدة، إضافة لقدم شبكة الصرف وانتهاء صلاحية المضخات ومحطات التنقية في المحطات القائمة حالياً، وتعاني غالب الأحياء التي تخدمها الشبكة القديمة من طفوحات المجاري وانسداد قنوات التصريف، يأتي بعدها عدم كفاية مشاريع تصريف السيول وبقاء مياه المطر في كثير من الأحياء إلى حين تبخرها .

سوء استغلال الأزمة

في حين تواجه طرق جدة اختناقات مرورية دائمة لوجود عدد من مشروعات جسور وأنفاق في الطرق الرئيسة؛ مما تسبب في كثير من الاختناقات، إضافة إلى كثافة السير على طريق الحرمين التي تصل إلى عشر مرات من حجم استيعابها، وبطء إدارة الطرق والنقل في تنفيذ الدائري الجديد والأسوأ من ذلك مسار قطار الحرمين الذي يتوسط الجزيرة الواقعة في منتصف طريق الحرمين، حيث يتوقع البدء قريباً في إزالة جسر التحلية وباقي الجسور، ولا يعلم إلا الله حجم الاختناقات التي سيشهدها طريق الحرمين، وتسبب امتناع أصحاب وايتات شفط المجاري في بقاء جدة تسبح في بركة مياه ولم يتم الانتهاء من المفاوضات معهم إلا في اليوم الثاني من سقوط الأمطار نتيجة تأخر مستحقات مالية لهم من سيول العام الماضي، في حين مازالت المشاريع المنفذة لتصريف السيول غير كافية .

واقع الأجهزة الحكومية

وأكد ل "الرياض" أمين محافظة جدة "د.هاني أبو راس" أنّ مشاكل جدة مع آثار الأمطار والسيول لا يتوقع أن تنتهي خلال عام أو عامين نظراً لعدم استكمال العديد من المشروعات، في حين لاينفي "العميد عبدالله جداوي" مدير إدارة الدفاع المدني بجدة وجود قصور على أرض الميدان، مؤكداً وجود خطط طورايء من خلال مايسمى ب "خطط تنفيذ

التدابير للدفاع المدني في حالات الطوارئ" يشترك فيها بالإضافة للدفاع المدني كل من الأمانة والمرور والنقل والطرق والاتصالات والتعليم بشقيه والصحة وغيرها من الجهات ذات العلاقة، موضحاً أنه في حال كانت كميات الأمطار مابين ١٠ إلى ٣٠ ملم فإنّ هذه الجهات تجتمع في غرفة عمليات التنسيق بالأمانة، أما إذا تجاوزت كمية الأمطار ال ٣٠ ملم فيكون مقر اللجان في إدارة الدفاع المدني بحيث يمثل كل جهة مندوب رسمي يتولى التنسيق والمتابعة مع جهته على مدار الساعة .

مشروعات عاجلة

في حين يقر "م.علي القحطاني"- وكيل أمانة جدة للخدمات- بوجود خلل في الخطط التنفيذية وحاجة مدينة جدة لمزيد من المشروعات العاجلة لمواجهة أخطار السيول وظروف لا دخل للأمانة فيها تسببت في تأخر شفط المياه، موضحاً أن الأمانة تعرضت لنقد غير موضوعي نتيجة الصورة الذهنية السيئة عن الأمانة طيلة عقود، أما "العميد محمد القحطاني" فيشير إلى صعوبة الوصول لبعض المواقع نتيجة تجمعات المياه وحالة الذعر التي تصيب قائدي المركبات وقت الأمطار ويبرر عدم التواجد ميدانياً لذلك، مذكراً بما تم عمله يومي سقوط الأمطار حين قامت إدارة المرور بإغلاق بعض الأنفاق وعبارات أحياء شرق طريق الحرمين .

حجم الخسائر

وقدرت أمانة مدينة جدة حجم تكاليف الأضرار الناجمة عن سيول العام الماضي بأكثر من ملياري ريال تتوزع بين تعويضات لترميم البيوت والسيارات التالفة التي جرفتها السيول والإيواء في الشقق المفروشة وقيمة الممتلكات الخاصة في المحال التجارية، في حين أنّ هذه التكاليف لا تشمل الممتلكات العامة الحكومية وما صرف لإصلاح الشوارع والطرقات والإنارة والأرصفة والمباني الحكومية المتضررة، وهذا الهدر المالي والأضرار الناجمة عن مثل هذه الكوارث والأزمات يستدعي البحث عن حلول تحول دون استنزاف الأموال وتأخير التنمية وهدر الأموال والمخاطرة بأرواح الناس وبالتالي الانتقال من إدارة الأزمات إلى التخطيط لاستباق الأزمات والكوارث وتهيئة مختلف الأجهزة للتعامل معها .

وقاية من الأخطار

ويطرح "د.أيمن فاضل" -مدير مركز التميز لإدارة الأزمات ورئيس الجمعية الدولية لإدارة الأزمات بالشرق الأوسط- تصوراً يتناسب مع ماتعيشه المملكة من تهديدات وأزمات يمكن أن تواجهها مستقبلاً الطبيعية منها والبشرية، مؤكداً على ضرورة إنشاء هيئة وطنية لإدارة الأزمات تقي من الأخطار باستباقيتها والوقاية منها أو بإدارتها بأسلوب علمي ومهني قائم على دراسات واستراتيجيات، معتبراً أن تأسيسها ضرورة وطنية ملحة، ستتيح للدولة التكيف مع كافة المخاطر المتوقع حدوثها، كما يشير إلى أن هذا المفهوم سوف يسهم في تحول كبير لمفهوم عمل الإدارت العاملة في مختلف قطاعات الدولة وقت الأزمات، من خلال استغلال البنية التحتية المتاحة والتأكيد على عدم الازدواجية بين الجهات المعنية والمواءمة بين أعمال المؤسسات المعنية بالأزمات قبل وخلال الكوارث .

أن تقع

الهيئة الجديدة «جرس إنذار» يبلغ عن الحوادث المحتملة ويقدم الحلول قبل أن تقع

جرس إنذار

ويشير "د.فاضل" إلى أنّ دور الهيئة لا يقتصر فقط في وقت الأزمات وإنما يمتد عملها وقت الاستقرار، كونها ستعمل كخلية تفكير للدولة من خلال تحليل المخاطر والوصول إلى مرحلة التكيف الاستراتيجي مما يجعلها جرس إنذار يبلغ عن الأزمات المحتملة ويضع تصورات وحلولا مقترحة تمنع من حدوث الأزمة أو تحد من أضرارها نتيجة الاستعداد القبلي لها، أما وقت الأزمات فيرى "د.فاضل" أنّ عملها يتحول إلى مركز قيادة وسيطرة لإدارة العمليات وتقديم المعلومات اللازمة أمام المسؤولين لاتخاذ القرارات الصحيحة بالإضافة إلى دور ووسيط وطني بين صاحب الشأن "أي المسؤول بالأزمة "بمساعدة فريق الهيئة المؤهلين والمدربين وفق احدث تدريب في مجال إدارة الأزمات .

رؤية منهجية

ويقدم الخبير الدولي "د.نائل المومني" -أستاذ إدارة الكوارث والأزمات بجامعة الملك عبد العزيز وعضو لجنة التخطيط في الجمعية الدولية لإدارة الأزمات- رؤية منهجية لدور هيئة إدارة الأزمات الذي يمكن تلخيصه في عبارة "المجتمعات المستعدة "مثل ماهو معمول به في الدول المتقدمة، مشيراً إلى أنّ أمريكا أنشأت وزارة مهمتها إدارة الكوارث والأزمات هي وزارة الأمن القومي وكذلك في روسيا، في حين بدأت كل من دولة الإمارات وسلطنة عمان في إنشاء هيئة وطنية لإدارة الأزمات، وأنشأ المركز الوطني للأمن وأسمتها الأردن إدارة الأزمات، مستعرضاً مهام هذه الهيئات التي تتمثل في

أربعة مراحل أولها مرحلة "التخفيف أو الوقاية" من خلال التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها من واقع المخاطر والتهديدات التي يتوقع حدوثها بيئياً وطبيعياً وخلافه لأنّ كل كارثة لها أساس علمي في التعامل معها قائم على دراسات وأبحاث وتجارب . التحديات بدون تنسيق مسبق قبل الأزمة أكبر من طاقة الإدارات الحكومية ..

التعامل الاحترافي

واستشهد "د.مومني" بحالة السيول التي هطلت على جدة مؤخراً كمثال على ما يمكن التعامل به، حيث يشير إلى أنّ التعامل الاحترافي مع أخطار السيول كان سيقلل من أضرارها إن لم يمنع أي ضرر ناتج عنها ويكون ذلك بعمل سدود احترازية فورية في الأودية المتجهة مصابها إلى أحياء المدينة، والتحذير عبر وسائل الإعلام والتنبيه بعدم التواجد في أماكن الخطر بالبث المباشر والتواصل عبر الوسائط التقنية، والإرشاد إلى أماكن تواجد الجهات الإغاثية، أما المرحلة الثانية فتتمثل في "الاستعداد" وهي مواجهة الخطر قبل حدوثه من خلال تهيئة المناطق المتضررة لمواجهة السيول وعمل صيانة سريعة لمجاري وقنوات التصريف وتواجد آليات الشفط في مواقع تجمعات المياه وآليات الدفاع المدني والمرور وغيرها من الجهات المعنية، وتأتي المرحلة الثالثة وهي" الاستجابة" بالإنقاذ والتدخل السريع ومباشرة الأضرار التي ستتوزع في الأرواح والممتلكات والبيئة، وتأتي المرحلة الرابعة والأخيرة وهي "المعافاة" كمرحلة لإعادة البناء وتأهيل المناطق المتضررة .

ثقافة الوعي

ولا ينسى "د.مومني" التأكيد على غياب ثقافة الوعي للتعامل مع الأزمات لدى المسؤول والمتضرر في العالم العربي، موضحاً أنّ عمل المتطوعين في الأزمات بحاجة إلى إعادة نظر ليتم توظيف عملهم بما يخدم الجهود الإغاثية ويحقق فائدة للمتضررين وحتى يتحول التطوع من نظام الفزعة إلى إدارة احترافية للأزمة، مطالباً بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في العمل التطوعي حين يتم التطوع وفق المهن والتخصصات ويصبح لدى الجهات المعنية بإدارة الأزمات قاعدة بيانات بالأطباء المتطوعين والمهندسين والحرفيين والمتخصصين في علم النفس وعلم الاجتماع وخلافه مما يسهل الاستفادة من خبراتهم ويحد من العمل العشوائي الذي يتحول أحياناً إلى تهديد لجهود العاملين، مشيراً إلى أنّ الخسائر غير المباشرة تفوق الخسائر المباشرة بأضعاف، في حين أنها تمثل هدراً مالياً كبيراً وتلفاً في الأرواح وخللاً بيئياً، وتظل الخسائر تتكرر بتكرر الخطأ لغياب ثقافة محاسبة المقصر وعدم الاستفادة من دور الجامعات والمراكز البحثية في نشر الأسس العلمية المبنية على تجارب عملية للتعامل مع الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان، مشيراً إلى وجود أكثر من مئة جامعة في العالم تمنح شهادة علمية في مجال إدارة الكوارث والأزمات في العالم وتفتقر الدول العربية الى مثل تلك البرامج لضعف ثقافة المجتمعات بأهمية الاستفادة من البحث العلمي لمنع أو تقليل الخسائر البشرية والمادية.

تسعينية تتمسك برعاية نجلها المعتل:

قلبي علـى ولــدي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٧/Con٢٠١١٠١١٧٣٩٥٢٢٩.htm

عبدالله آل قشمة ـ بيشة

رغم قسوته في التعامل معها والخروج عن المألوف في التصرف، ورغم قناعتها بأنه يعاني من تخلف عقلي منذ الصغر إلا أنها أبت إلا أن ترعاه وتكتنفه بفي حجر حنانها؛ لأنها الأم التي لا يعرف قلبها إلا الحب.

تحوم المحاولات حول غزيل القحطاني الأم لمسفر المهدي المعتل نفسيا، لإحالته إلى مستشفى أو مركز متخصص يرعى حال ابنها ويشرف عليه، وإن ألزم الأمر الحجر عليه؛ لكنها أبت إلا أن تقف في وجه تيار المحاولات وتجعل من قلبها مصحة ترعى شؤون مسفر. تذكر غزيل أنه رغم كبر سنها وبلوغها من الكبر عتيا إلا أنها رفضت كل المحاولات لإيداع مسفر في مصحة نفسية، مشيرة إلى أنها تمنت أن يكون في حال أحسن مما هو عليه ليرعاها في سنها إلا أن إرادة الله حكمت فأصيبت بالكبر وأبنها بخلل عقلي.

ويروي أهالي بلدة يهرة ١٣٤كلم شرقي محافظة تثليث أن مسفر يقسو على والدته ويخرج عن طاعتها كثيرا، ضاربا عرض الحائط بكل توسلاتها بعدم مغادرة الخيمة التي يقطنانها، مشيرين إلى أن مسفر اعتاد على التجول في البلدة رابطا خنجره على وسطه، ويواجه كل من يعترضه بالصراخ والتهديد بالقتل.

السفير السوري في السعودية :العمالة السورية تعاني من مشكلة الكفيل والأمن السعودي متعاون معنا

نسبة نجاح الزيجات بين البلدين تفوق ٩٩٪

المصدر: جريدة الوطن الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٧٨٠١&CategoryID=٤

الرياض :طارق النوفل ٢٠١١-٠١-١٧ ٥:٤١ AM

انتقد سفير الجمهورية العربية السورية بالسعودية، الدكتور مهدي دخل الله البطء الذي يجده في بعض الإجراءات الرسمية، حول عدم إشعار سفارة بلاده بانتهاء محكومية بعض السجناء السوريين في المملكة، مما يضطرهم إلى تنفيذ حكم السجن مرة أخرى عندما يعودون إلى وطنهم، مطالبا من الجهات ذات العلاقة "إشعارنا بانتهاء الحكم القضائي ."من جهة أخرى، أبان دخل الله أن هنالك تعاونا إيجابيا من الجهات الأمنية في المملكة، مع القضايا التي ترفعها لهم السفارة، وهو ما "يشعرك بأن العلاقة ليست دبلوماسية وحسب، بل علاقات أخوية". إلا أنه اعتبر أن "مشكلة الكفيل"، هي من أبرز المشاكل التي تواجهها العمالة السورية في المملكة.

وفيما يخص التبادل السياحي بين الرياض ودمشق، كشف السفير عن تنامي أعداد السياح القادمين من المملكة لبلاده في الآونة الأخيرة. وفيما يتعلق بموضوع الزواج المشترك بين أفراد من البلدين، أكد دخل الله أن الزواجات المختلطة "ناجحة بنسبة ٩٩%"، وأنه "في حال حدوث مشاكل للزوجات السوريات، فإننا نضطر إلى مخاطبة وزارة الخارجية". وهنا نص الحوار:

هناك بعض الحوادث السلبية تعرض لها سياح سعوديون في سورية، خلال موسم الصيف، الأمر الذي أشعرهم بنوع من القلق، كيف تعلقون على مثل هذه الأفعال؟

طبعا، أحيانا يبالغ في مثل تلك الأمور والإعلام بطبيعته يميل إلى ذلك المسلك التصعيدي، وبخاصة التي تتميز بالبعد الدرامي، أما الطبيعي فتجده يتجاهلها. مثلا، ١٠٠ ألف سائح سعودي زاروا سورية، ٩٠ %منهم تمتعوا بأجمل سياحة هناك، إلا أنك تجد الإعلام يحجم عن نشر تلك الحقيقة، ويبحث عن نسبة الـ١٠% وهم الاستثناء، والإعلام بطبعة يسعى لإبراز الاستثناء. ولكن بعض الإعلام السعودي يركز على هذه القضايا، بينما تأتي لنا في السفارة قضايا لسوريين، ولكن لا أنقلها للإعلام السوري، لأن الأساس هو أننا شعب وأمة واحدة، وهناك ترابط بشري بين الشعبين.

أمنٌ متعاون

كيف تجد تعامل الأمن السعودي، مع القضايا التي تتدخل فيها السفارة السورية، من أجل حل وضع رعاياها؟.

تعامل إيجابي كبير جدا، وذلك التعامل يشعرك بأن العلاقات ليست دبلوماسية فحسب، بل علاقات أخوية. إذ إن العلاقات الدبلوماسية تلتزم ببرتوكولات وشكليات، ولكن العلاقات الودية بين البلدين فيها من الدفء والود في التعامل، أكثر منها دبلوماسية. وهذا التعامل لا ينطبق فقط على الأمن، بل على جميع المستويات الحكومية السعودية.

مشكلة الكفيل

ما هي أبرز المشاكل التي يواجهها المقيم السوري في المملكة؟.

طبعا هي مشكلة الكفيل ونظام العمل بشكل عام، وهذا أمر طبيعي، وهذا ما أنقله للمقيمين في سورية، بأن هناك نحو نصف مليون مقيم سوري يعملون في الأراضي السعودية، ولو اشتكى منهم ١٠٠ فقط من مشاكل، فهذا يعني أن العلاقات ممتازة وجيدة، وهي نسبة بسيطة ولا تكاد تذكر، ولا نرغب لا أنا ولا الإعلام السعودي، في تسليط الضوء على تلك المشاكل، لأننا ننظر في الجزء الإيجابي، بين رب العمل والعامل السوري.

قضاء المحكوميات
قلت إن هنالك مشاكل مع نظام العمل، في ماذا تتمثل؟.
يمكن أن يعد البطء في الإجراءات بمحاكم العمل، هي المشكلة الأبرز، وهي أبرز الشكاوى من قبل السوريين الزائرين للسفارة. وهناك مشكلة الإجراءات القضائية، وهي أنه بعد أن يقضي السوري حكمه في السجون السعودية ويغادر إلى وطنه، يتم إيداعه السجن هناك، حتى يأتي بما يثبت تنفيذه للحكم العقابي السعودي، وهي مشكلة إجرائية، والسلطات السعودية تأخذ وقتا من المراسلات، حتى نحصل على ما يثبت أن المحكوم عليه قضى حكمه في السجون السعودية. ولدي حالة قائمة الآن، إذ زارني أحد الرعايا السوريين، يشتكي من سجن شقيقه بسورية لأكثر من ١٠ أشهر، ولم نحصل حتى الآن من السلطات القضائية السعودية على ما يثبت تنفيذه للحكم، ولم يتبقَ على تنفيذ الحكم للمرة الثانية، إلا فترة بسيطة، وبعدها يتم إخلاء سبيله هناك.!
من الملام برأيك في هذا الموضوع؟.
أنا برأيي أن على السلطات السعودية أن تقوم بتزويد كل المفرج عنهم بعد انتهاء محكومتيهم في السجون، بوثيقة تثبت انتهاء المطالبه القضائية، بعد أن تم تنفيذ الحكم.
وهل الجانب السوري يزود السجين السعودي بوثيقة مماثلة لما تطالب به؟.
لا أعلم حقيقة، ولا أعتقد أنها تزود السجين السعودي المفرج عنه، ولكن أعتقد أن السلطات السورية تبلغ السفارة السعودية بدمشق. وأتمنى أن تشعر السفارة السورية بالرياض بتنفيذ الحكم السعودي، على الجاني السوري، كما هو جار في سورية.
هل خاطبتم السلطات السعودية القضائية حول هذا المقترح؟.
نحن نعمل على الموضوع، مع السلطات السعودية.
الموقوفون في سورية
لكن على المقلب الآخر، يعاني بعض السعوديين من بطء في تنفيذ الأحكام الجنائية في سورية، وقد يمتد ذلك إلى حال تقود لعدم الإفراج عنهم، كما حدث مع المواطن يوسف الشراري. وهنا حديثي عمن تمت تبرئتهم.
هنا كذلك يحتج العديد من السوريين في السعودية، من بطء الإجراءات القضائية، وهذه القضايا تتعلق بأعمال وزارة الداخلية والتحقيق. ولكن دائما أقول، إن كل قضية فيها طرفان، وتحتاج إلى وقت تفصيلي عن كل حالة، ولا يمكن أن نطلق الأحكام. وإن أردنا أن نتحدث عن العموم، فإن العلاقات السعودية فاقت العلاقات الأخوية إلى ما هو أكثر، وخاصة عندما قلت إن مئات الآلاف من السوريين، يعملون هنا، وعشرات الآلاف من السعوديين يزورون سورية، وإن ظهرت بعض المشاكل المعدودة، لا يمكن أن تحكم على الوضع العام.
تزواج ناجح
تحدثت بإسهاب عن المشاكل العمالية للسوريين في المملكة. ماذا عن المشاكل الاجتماعية، إن وجدت، بحكم وجود تزواج بين الجانبين؟.
المشاكل الاجتماعية بين السوريين والسعوديين كذلك موجودة، ولكن لله الحمد فإن نسبة نجاح الزيجات تفوق ٩٩%، وهو نجاح يفوق الوصف، مع أعداد حالات الزواج بين السوريين والسعوديين، والتي فاقت المئة ألف، حيث لا يحضرني العدد بصورة رسمية.
في حال وجود مشكلة بين زوج سعودي وزوجة سورية، كيف تتدخل السفارة لحل تلك المشكلة؟.
تعلم أن القضايا الأسرية محكومة بالقانون الشرعي، وفي حال وجود ما يستدعي التدخل، نكتب مذكرة لوزارة الخارجية السعودية بهذا الشأن، ووزارة الخارجية تحولها للمؤسسات ذات الصلاحية.
الاستثمار السياحي
بالعودة للموضوع السياحي، هل تمكنت سورية من أن تتم بنيتها التحتية، لاستقبال السياح القادمين إليها؟.
بالفعل، سورية مقصد سياحي عالمي هام، وهو لا يزال بحاجة إلى البنى التحتية، وإلى ما يسهل السياحة. والخطاب الرسمي، وثرواتنا وطاقتنا السورية، أكثر من البنى التحتية، ليس بسبب قلة البنى في سورية، بل لكبر وكثرة الطاقات الهائلة.
ماذا عن دعم الاستثمار السياحي، وجلب المستثمرين الأجانب؟.

هناك طبعا سوق استثماري سياحي، ويتم عرض المشاريع السياحية القابلة للاستثمار، وهناك تنظيم للملف الاستثماري. وكما قلت سابقا، إن سورية هي خزينة من الثروات السياحية في العالم، ومهما طورنا في البنى التحتية لهذا القطاع، إلا أننا نرى أننا بحاجة لتطويره.

منافسة الجوار

أمام منافسة عدد من الدول العربية سياحيا، وبعض الدول القريبة مثل تركيا، كيف تنظرون لتلك المنافسة؟.

كل الدول العربية أشقاء، وتركيا دولة صديقة، ولا تنسى أن كل من أراد الوصول إلى أغلب تلك الدول براً، لا بد أن يمر عبر البوابة السورية، لذلك نحن نجد أن المصلحة في تلك الدول واحدة في المجال السياحي. أتصور أنه يجب التنسيق في التعامل مع السائح العربي على وجه الخصوص، والأوروبي على وجه العموم، خاصة أن هناك تكاملا في التراث السياحي بين الدول، وخاصة ببلاد الشام.

معاناة ومصاعب

سأعود لذات النقطة التي بدأت منها الحوار، حيث إن ما يؤرق السائح السعودي، هو ما يعتبره البعض" الضعف الأمني في سورية"، بعكس بعض الدول العربية، التي لا يواجه فيها السائح أيا من تلك المشاكل؟.

التقارير العالمية تعتبر سورية من أكثر الدول أمناً في العالم، وهناك أماكن من الطبيعي ألا تذهب إليها -وأتمنى أن تكون قد فهمتني-، وعندما يذهب إلى دورة المياه، لا بد أن يعي أن هناك ماء ساخنا وبخارا! وفي المكان العام فأنت آمن، وفي سورية أنت بأمن من أي مكان. وحتى السفير السعودي، قال رأيا مطابقا لرأيي في بيان صحفي سابق.

وماذا عما يعانيه السائح السعودي، من سوء تعامل بعض موظفي الجمارك السورية، دون تحسن في طريقة أدائهم؟.

ما أسمعه أن السائح يجد في تعامل الجمارك السورية، أفضل مما يجده في بعض الدول الأخرى، بل أسهل وأسرع. وبالتأكيد تحتاج إلى تطوير، وخاصة أن التطوير هو عنوان الحياة.

بلدي الرياض: لا تمييز "جنسي"في الانتخابات المقبلة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٧٧١٧&CategoryID=٥

الرياض :عبدالعزيز العطر ١٧-٠١-٢٠١١ ١:٢٤ AM

في أول ردة فعل على المبادرة الرامية لإشراك المرأة في الانتخابات البلدية التي أطلقتها ناشطات سعوديات أول من أمس، أكد نائب رئيس المجلس البلدي لمدينة الرياض المهندس طارق القصبي أن كل مواطن له الحق في الاشتراك بالانتخابات البلدية المقبلة دون تمييز جنسي.

وقال القصبي لـ "الوطن" أمس، إن الكل له حق الانتخاب والتصويت وإبداء الرأي ومحاولة تحسين الخدمات المقدمة لكافة المواطنين سواءً كانوا رجالاً أم نساءً، ووصف المبادرة النسائية لمحاولة إشراك المرأة في الانتخابات البلدية المقبلة أبريل المقبل بـ "الطبيعية."

ونفى نائب رئيس المجلس البلدي، طلب وزارة الشؤون البلدية من مجلسه مناقشة هذا الأمر قائلاً "لم يأتنا طلب مناقشة مشاركة المرأة في الانتخابات، وما ورد هو طلب مناقشة نظام المجالس الجديد فقط ."

وكان بعض مسؤولي المجالس البلدية في المملكة قد أبدوا تحفظات في حديث سابق لهم إلى "الوطن" حيال مشاركة المرأة في الانتخابات، حيث أكد رئيس مجلس بلدي مكة المكرمة عبد المحسن آل الشيخ أن عمل المجالس لا يناسب المرأة من الناحية المادية التقنية، مقترحاً إنشاء مجالس استشارية اجتماعية خاصة بالمرأة تتناسب مع خصوصيتها.

الليلة .. خالد الفيصل يعلن أسماء الفائزين في فروعها الـ ٥

نائب الملك يرأس لجنة اختيار جائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٧/Con٢٠١١٠١١٧٣٩٥١٧٦.htm

معتوق الشريف ـ جدة، عبد الله عبيد الله الغامدي ـ الرياض

رأس نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود رئيس اللجنة العليا للدعوة الإسلامية في قصره في العزيزية أمس الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الاختيار لجائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام.

واستعرض نائب خادم الحرمين الشريفين وأعضاء لجنة الاختيار الأسماء المرشحة للجائزة.

وفي سياق متصل، يعلن صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة ومدير عام مؤسسة الملك فيصل الخيرية ورئيس هيئة جائزة الملك فيصل العالمية، الليلة، في الرياض أمام وسائل الإعلام المحلية والعالمية، أسماء الفائزين بجائزة الملك فيصل في فروعها الخمسة: خدمة الإسلام، الدراسات الإسلامية، اللغة العربية والأدب، الطب، والعلوم.

يحضر الحفل نخبة من العلماء ورجال الفكر والثقافة والإعلام، بالإضافة إلى لجان اختيار الفائزين بالجائزة في فروعها الخمسة. وتشمل مواضيع العام الحالي حقوق الإنسان في الإسلام (فرع الدراسات الإسلامية)، جهود الأفراد أو المؤسسات في مجال المعالجة الحاسوبية للغة العربية (فرع اللغة العربية والأدب)، العلاج التدخلي للجنين (فرع الطب)، علم الحياة «البيولوجيا» (فرع العلوم). وأوضح الأمين العام للجائزة الدكتور عبد الله بن صالح العثيمين، أن مؤسسة الملك فيصل الخيرية تأمل من منح تلك الجوائز العالمية تحقيق فائدة ملموسة للمجتمع الإنساني، من خلال تكريم من ساهموا بدور فاعل للذين أثروا المعرفة الإنسانية، ونفعوا بفكرهم وبحوثهم عدد كبير من أبناء الإنسانية. وأكد أن من أهم أسباب وصول الجائزة إلى ما وصلت إليه من مكانه، اجتهاد القائمين عليها في تطبيق نظامها القائم على الحياد.

نظام جديد لحماية الأطفال حديثي الولادة من الاختطاف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٧/Con٢٠١١٠١١٧٣٩٥٢٦٣.htm

عبد الهادي السماعيل ـ الأحساء

كشف لـ «عكاظ» مدير مستشفى الولادة والأطفال في الأحساء الدكتور عبد الحميد البنيان، أن الوزارة تعاقدت أخيرا مع شركة لإدخال خدمة برنامج مراقبة الأطفال حديثي الولادة (infant protection system) أحدث البرامج لحماية الأطفال من حالات السرقة في المنطقة الشرقية، في ظل ظهور بعض حالات سرقة المواليد من الحضانات في بعض المستشفيات.

يعتمد هذا النظام على وضع أسورة ممغنطة في قدم المولود، وأسورة مماثلة في يد الأم، حيث تسجل كافة البيانات الخاصة بالطفل عند ولادته وبيانات أم الطفل، وبعد ذلك تبرمج جميع البيانات في الأسورة الممغنطة، وتفعيلا للنظام توضع حساسات على مداخل ومخارج غرفة الحضانة، وفي محيط المستشفى، لإطلاق جرس إنذار بمجرد خروج الطفل من نطاق التغطية، أو عند محاولة نزع الأسورة من قدمه ولا يمكن لأية موظفة أو موظف أن يخرج المواليد إلا بعد تسجيل نموذج خاص، يتضمن جميع البيانات وكذلك الوقت والتاريخ، وبموافقة الطبيب المباشر لضمان حماية المواليد، وتتولى إدارة الصيانة والخدمات المساندة في البرنامج، مع الشركة الموردة للنظام، مهمات تفعيله ومتابعة نتائجه.

وطالب البنيان الوزارة بالضغط على الشركة لإنهاء المشروع في المستشفى بأسرع ما يمكن، بعد أن وضعت بعض المهمات، ثم انتقل عملها إلى مستشفيات أخرى، مشيرا إلى أن ثلاث مستشفيات على مستوى المملكة تستخدم هذا النظام الذي أثبت فاعليته في حماية المواليد من السرقة.

بحجة عدم توفر رفوف إضافية

مستشفى يحفظ ملفات المرضى على الأرض .. والمدير : تسلمت منذ شهر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٧/Con٢٠١١٠١١٧٣٩٥٢٦٥.htm

سالم الأحمدي ـ المدينة المنورة

فوجئ مراجعو مستشفى خاص في المدينة المنورة بإهمال ملفات المرضى، حيث لوحظ رميها في ممرات المركز الطبي، أو على الأرض دون مراعاة لخصوصية الملفات بما تحتويه من معلومات عن المراجعات والمراجعين، بحجة عدم توفر رفوف إضافية.

ورفض الناطق الإعلامي في صحة المدينة المنورة عبد الرزاق حافظ التعليق على تصرف المستشفى الخاص، مؤكدا أن المسؤول عن الحديث عن المستشفيات الخاصة الدكتور فهد خشيم مدير الرخص الطبية في صحة المدينة.

من جهته، أوضح لـ «عكاظ» الدكتور فهد خشيم أنه لم يتسلم إدارة الرخص الطبية إلا منذ فترة شهر تقريبا، ويطلب من الجميع التريث والصبر، مشيرا إلى أنه يعتزم تفقد المستشفيات والمستوصفات الخاصة للتأكد من تنفيذها للاشتراطات المطلوبة من قبل وزارة الصحة.

وتحدث مراجعو المستشفى عن إلقاء ملفاتهم الطبية على الأرض بشكل يسهل الإطلاع على ما تحتويه، أو إتلافها، موضحين أن إدارة المستشفى بررت تصرفها إلى امتلاء الأرفف المخصصة لحفظ الملفات، وعدم وجود رفوف إضافية.

يشار إلى أن المستشفى يفتقد لأبسط مقومات النظافة ويعاني الإهمال بشكل واضح، حيث وجدت غرف للصرف الصحي مكشوفة ما يعرض الأطفال للخطر. وحاولت «عكاظ» الاتصال بمدير المستشفى للتثبت من حقيقة الوضع، بيد أن كل المحاولات باءت بالفشل.

موظف الخطوط يسفّر طالبة من الدمام إلى الرياض بدلا من جدة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٧
http://www.alriyadh.com/2011/01/17/article595398.html

القطيف - منير النمر

فوجئت إحدى الطالبات في المدرسة الثانوية بعدم تمكنها من صعود الطائرة التي أقلعت أمس من مطار الملك فهد الدولي في الدمام، والمتجهة إلى مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة .

وقالت الطالبة: "إن خطأ الموظف تسبب في حرماني من ركوب رحلتي، وبخاصة أني توجهت للمطار منذ أول من أمس بعد أن ألغيت رحلتي وأخرتها لرحلة أمس، وعلى رغم أني سلمت الموظف إشعار الرحلة السابقة التي دون فيها بما لا يحمل اللبس أن الرحلة ستكون من الدمام إلى جدة، والعكس، إلا أن الموظف أخطأ وكتب لي في الحاسب الآلي الخاص بشركة طيران الخطوط السعودية بأن الرحلة ستتجه إلى الرياض العاصمة، ما حرمني من رحلة جدة ."

وأضافت "توجهت للمدير المناوب في الساعة ١١ ظهرا في المطار ولم أجده في مكتبه"، مشيرا إلى أن حلا عمليا "تبخر" بسبب عدم تمكنها من ركوب رحلة الرياض، ومن ثم الاتجاه في شركة طيران أخرى من العاصمة إلى جدة .

وتابعت "إن طريقة التعامل في الشركة التي ندفع لها المال غير مناسبة، كما أن الموظفين الذين أقروا بأن هناك خطأ تسبب فيه زميلهم لاموني وقالوا: لماذا لم تقرئي ما دون في التذكرة، فأجبتهم هل هذا خطأي أم خطأ الموظف."

قاض يشترط على محكوم حفظ سورة وتلخيص كتاب لإسقاط حكم عليه

المصدر: جريدة الحياة الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/224441

عرعر – خالد المضياني - جدة – أحمد الهلالي

فيما أصدر قاض في طريف حكماً على شاب تستر على شخص متورط في جريمة أخلاقية بحفظ سورة يوسف بدلاً من السجن والجلد، قررت محكمة الاستئناف في منطقة مكة المكرمة نقل قضية شاب عثر بحوزته على قطعة «حشيش» إلى قاض آخر، بعدما حكم عليه قاض في المحكمة الجزئية في جدة بالسجن سبع سنوات، وألف جلدة والغرامة ٤٠ ألف ريال، ومنعه من السفر سبع سنوات. في طريف، أصدر قاضي المحكمة العامة فيصل الناصر حكماً على شاب في العقد الثاني تورط في قضية أخلاقية بالسجن ٥ سنوات و٥٠٠ جلدة وغرامة ١٠ آلاف ريال. وأصدر حكماً «بديلاً» على شخص أدين بالتستر على ذلك الشاب بالسجن لمدة عام و٥٠ جلدة، تسقط العقوبتان إذا أعد المحكوم ملخصاً لتفسير ابن السعدي في خمس ورقات، وحفظ سورة يوسف ...أما في جدة فقد تدخلت محكمة الاستئناف لتصدر قراراً بتحويل قضية شاب ضبطت في حوزته قطعة حشيش مخدر إلى قاض آخر، بعدما تقدم المحكوم بلائحة استئناف مستغرباً تجاهل المحكمة العامة صغر سنه، وعدم وجود سوابق جنائية له، وابداءه الندم والتوبة، مؤكداً أن جريمته تصنف من الجرائم البسيطة التي توجب النزول إلى الحد الأدنى من العقوبة بموجب نظام مكافحة المخدرات. واعتبر المحكوم أن الحكم الصادر بحقه بسجنه ٧ سنوات، والغرامة ٤٠ ألفاً، يمثل تحطيماً لحياته، ومنعه من الزواج بتلك الغرامة الباهظة.

إصابة ثلاثة من رجال الأمن في اشتباك مع محدثين في أرضٍ حكومية بمحايل عسير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٧
http://www.alriyadh.com/١٧/٠١/٢٠١١/article٥٩٥٣٩٧.html

عسير - ابراهيم عرار

تعرض عدد من رجال الأمن في محافظة محايل عسير لاعتداء من عدد من المواطنين محدثين بمخطط الحيلة جنوب المحافظة، حيث استخدموا خلال اعتدائهم العصي والهراوات وذلك خلال قيام لجنة التعديات في المحافظة بتنفيذ توجيه صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد أمير منطقة عسير القاضي بإزالة التعديات على الأراضي الحكومية وقد نتج عن الاشتباك إصابة ثلاثة من رجال الأمن بإصابات مختلفة وذلك قبل تعزيز القوة الأمنية حيث تم السيطرة على الموقف والقبض على ثلاثة من المعتدين فيما لازال البحث جاريا عن الرابع الذي فر هارباً خلال المواجهة والاشتباك مع رجال الأمن، وقد تم نقل المصابين الى مستشفى محايل العام لتلقي العلاج واكد مصدر طبي ان جميع المصابين قد خرجوا من المستشفى بعد تلاقي العلاج اللازم فيما تابع وكيل إمارة منطقة عسير عبد الكريم الحنيني الحادث واطمأن هاتفياً على سلامة أعضاء لجنة التعديات ورجال الأمن خلال اتصاله برئيس قسم التعديات في المحافظة الأستاذ جابر بن ابراهيم السحاقي عسيري وجه خلال ذلك برفع تقرير مفصل وعاجل عن الحادثة .

من جانبه استنكر محافظ محايل عسير مسفر بن حسن الحرملي الحادثة وقال إن عددا من المواطنين اعترضوا لجنة التعديات أثناء قيامها بمهمة ازالة بعض الاحداثات في مخطط الحيلة الشرقي مما اضطر اللجنة الى الاستعانة برجال الأمن لتنفيذ قرار الإزالة الا ان عددا من المواطنين الذين احدثوا في الموقع قاموا بمقاومة رجال الأمن واعتدوا عليهم أثناء تأديتهم عملهم وأكد انه تم القبض عليهم وأحيلوا إلى الجهات المختصة.

خروج أم الـ ٩ كافلة زوجها من السجن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٧/Con٢٠١١٠١١٧٣٩٥٢٣٠.htm

محمد بن مهيدي - عرعر

غادرت أمس سجن النساء في عرعر كافلة زوجها المواطنة (ج، ك، ص) عقب أن أمضت فيه أكثر من ثلاثة أشهر.

ويأتي خروج المواطنة عقب أربعة أيام من نشر قصتها في «عكاظ»، واستقبل مكتب «عكاظ» في عرعر اتصالات من فاعلي خير سعيا إلى إطلاق سراح أم الأطفال التسعة.

وقاد الشيخ أحمد عثمان الصغير مدير فرع وزارة العدل في منطقة الحدود الشمالية سابقا والشيخ عبد العزيز الدبيخي أمين عام جمعية الأمير عبد العزيز بن مساعد الخيرية جهود جمع المبلغ.

وقدم المبلغ أمس لإدارة الحقوق المدنية وعلى إثره صدرت مذكرة خروج للسجينة، وسط تفاعل وتسريع للإجراءات من قبل مدير إدارة الحقوق المدنية العقيد محمد المضحي والعقيد عبد العزيز العليان ما أسهم في خروج المواطنة مبكرا.

وعادت أم الأطفال التسعة إلى منزل الأسرة في حي الصالحية وسط فرحة عارمة من أبنائها.

نظام انتخاب الاتحاد الطلابي في الجامعات بدون تطبيق!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٧
http://www.alriyadh.com/2011/01/17/article595522.html

الرياض - أسمهان الغامدي

تظهر تطبيقات الانتخابات الطلابية في مؤسسات التعليم العالي عن مؤشرات «رغبة ودعم وتطور»؛ أمام جيل متمسك بروح المنافسة والمساواة والتغيير للأفضل، حيث أسهمت البرامج المقدمة في الجامعات عن مطالبة جماعية بالتعميم، وتوعية المجتمع الطلابي بالمشاركة والتفاعل .

وتقول «د.لانا حسن» - مساعد وكيل عمادة شؤون الطلاب والطالبات للشراكة الطلابية في جامعة الملك سعود-: انطلاقاً من كوني المشرفة على برنامج الشراكة الطلابية في مركز الدراسات الإنسانية بالجامعة، أؤكد بأن مجال الترشيح والانتخاب تم تفعيله في البرنامج، وتم فيه الإعلان عن رئاسته ونيابته، إلى جانب رئاسة الفرق داخل البرنامج، من خلال ترشيح الطالبات أنفسهن واختيارهن من قبل زميلاتهن، مضيفةً أنه رغم عمر البرنامج القصير وحداثة ثقافة الانتخاب في الجامعة والتي لا تتجاوز العامين، إلا أنها ساهمت بشكل كبير في تنمية مشاعر الانتماء والولاء للجامعة والوطن، وهذا أحد أهم أهداف برنامج الشراكة الطلابية، كما عزز لدى الطالبات والطلاب الروح التنافسية والقيادية بهدف التكامل والتفاعل، فأصبح هناك وعي لدى الطلبة بمتطلبات الشخصيات القيادية، وما يجب أن تمتلكه من مهارات، وبالتالي أصبحنا نلاحظ طلابنا وطالباتنا يسعون للبحث عن كل ما ينمي لديهم المعارف والمهارات المختلفة، ليكونوا أهلاً للترشيح ويتم انتخابهم، مشيرةً إلى أنه فيما يخص الآليات المتبعة بتفعيل ثقافة الانتخاب، فقد تم الاعتماد على الأساليب التقنية من حيث الإعلانات وكشف مهارات الأعضاء، وما يمكن أن يقدمنه لمصلحة زميلاتهن، بالإضافة إلى استقبال الترشيحات من خلال موقع برنامج الشراكة الطلابية الإلكتروني، الأمر الذي ساهم في وصول الإعلان إلى أكبر عدد ممكن من الطلاب والطالبات وبشكل موضوعي وحيادي .

الثقافة غائبة

وترى الطالبة «هدى القحطاني» -النائب الأول في نادي القانون للطالبات-، أن ثقافة الانتخابات تعد غائبة بشكل أو بآخر في الجامعات، بل وفي عدة مجالات أخرى، مضيفةً أن ما هو معمول به الآن في بعض الجامعات مجرد اجتهادات، مرجعة السبب إلى عدم وجود اتحادات طلابية لتمثيل الطلبة أمام إدارة الجامعة، ذاكرةً أنها تستغرب وزميلاتها الطالبات، من عدم تفعيل اتحاد للطلبة حتى الوقت الحاضر، رغم قرار مجلس الشورى المتعلق بنظام إنشاء اتحاد الطلاب في كل جامعات المملكة، والصادر عام ٢٠٠٨م، حيث يتم انتخاب أعضائه بالانتخاب السري المباشر، مؤكدةً أن الطالبات بحاجة ماسة لهذه الانتخابات، التي تبرز من خلال معرفتهم واهتمامهم وحرصهم لوجود من يمثلهم أمام إدارة الجامعة، كما تصقل شخصية الطالبات، مما يؤهلها للخوض في سوق العمل والمجال الميداني بشخصية قوية قيادية من خلال الانتخابات، مضيفة: «أن الأغلبية حالياً لا يهتمون بهذه الأمور لحرصهم على النشاط الأكاديمي باستثناء فئة قليلة .«

تأهيل الطالبات

وأوضحت «القحطاني» أنه من الضروري أن يسبق الانتخابات في حال تم إقرارها رسمياً تأهيل للطالبات وتثقيفهن بضرورة التعامل معها بصدق ونزاهة، بعيداً عن العلاقات الشخصية والمواقف السابقة، حيث تحتاج الانتخابات إلى معرفة لكيفية تطبيقها من الطالبات، مقترحةً إيجاد شروط من قبل إدارة الجامعة لتنظيم العملية الانتخابية، كأن لا يسجل على الطالبة المرشحة أية مخالفات سلوكية أثناء دراستها، وأن تحدد الإدارة معدلاً دراسياً للطالبة لا تقل عنه، إلى جانب ضرورة تحديد مدة محددة للقيام بهذه الانتخابات، بحيث لا تتعارض مع وقت الامتحانات، مبينةً أنه من الضروري أن تستفيد الطالبات وإدارة الجامعة من الدول السابقة في هذا المجال، والتي أثبتت فعاليته ونجاحه على مستوى شتى المجالات، كما أن الاطلاع على تجارب السابقين مهمة في تلافي الأخطاء التي وقعوا فيها، وتطوير الجوانب الإيجابية التي حصدوها، مشددةً على ضرورة تفعيل الجامعة لنظام الاتحاد الطلابي وفق النظام المقر من مجلس الشورى، والذي سيكون أكبر حافز للطالبات، والذي سيدفعهم للمشاركة فيها، كما أن الانتخابات تعد هي الوسيلة الوحيدة في هذا الاتحاد لتمثيل الطالبات، على خلاف البرامج والمجالس الأخرى في الجامعة، والتي تقوم بدور مشابه متبعة في ذلك نظام التعيين.

التحقيق مع طاقم طبي تسبب في شلل وفقدان بصر طفلة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٧/Con٢٠١١٠١١٧٣٩٥١١٢.htm

حسين هزازي ـ جدة

فتح فريق مختص أمس التحقيق مع طاقم طبي في مستشفى حكومي، تسبب في شلل وفقدان بصر طفلة تبلغ عاما، بعد إجراء عملية جراحية لها في القلب.

وكان عوض المطيري والد الطفلة يارا، تقدم بشكوى رسمية إلى إدارة المستشفى ضد الطقام الطبي المشارك في العملية الجراحية لابنته، بعد تدهور حالتها الصحية وحدوث مضاعفات لها، أدت الى فقدها وظائف حيوية في الجسم، وعلى الفور شكلت لجنة استشارية للتحقيق في الشكوى ودراسة ملف المريضة.

وقال المطيري «إن ابنتي ولدت بتشوه خلقي في القلب، ولكنها كانت تعيش حياتها بشكل طبيعي، وبعد الكشف عليها من قبل مختصين بعد الولادة، أكدوا أنها لا تحتاج إلى تدخل جراحي، وستمارس حياتها بشكل طبيعي، وبعد ١٠ أشهر اتصل أحد منسوبي المستشفى ليؤكد ضرورة إجراء عملية جراحية لها لتصحيح أوضاع القلب بناء على طلب الاستشاري الذي درس ملف الطفلة، وطمأنني بأن نسبة نجاح العملية تصل إلى ٩٠ في المائة، فوافقت على إجراءها».

وأضاف «أدخلت المستشفى لإجراء العملية، وبعد أقل من ٢٤ ساعة من العملية الأولى طلب الطاقم الطبي إجراء عملية أخرى للطفلة لحدوث انسداد مفاجئ في القلب، وبعد إجراء العملية الثانية، تعرضت الطفلة لمضاعفات تمثلت في انتفاخ في البطن، وفقدانها وظائف حيوية في البصر والحركة بسبب انخفاض الأكسجين أثناء العملية».

«عكاظ» خاطبت إدارة العلاقات العامة في المستشفى، وأكدت أنها طلبت ملف المريضة والتحقق من حالتها الطبية والإجراءات التي أتخذت، وقالت « سيصدر تصريح لاحقا عن حالتها».

قانوني: كليات الشريعة تُدرِّس كتباً لا تناسب العصر وتحتاج إلى إعادة تقنين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/224444

الرياض - بندر المزيد

ذكر القانوني في معهد الإدارة العامة الدكتور أيوب الجربوع أن كليات الشريعة في السعودية لا تزال تُدرِّس طلابها موادَّ في الفقة اعتبر أنها بحاجة إلى إعادة تقنين، قائلاً إنها لا تتناسب مع العصر من الناحية القانونية. وأشار إلى أن هناك «ضبابية» في التدريب العملي في كليات الشريعة.

وقال - في ورقة عمل قدمها عن تقويم الخطط الدراسية لبرنامج تدريس القانون في المملكة في المؤتمر العالمي الأول حول التعليم والتعلم الذي عقدته جامعة الأمير سلطان مساء أول من أمس: «هناك ازدواجية في التعليم القانوني في المملكة، بسبب التداخل بين كليات الشريعة والحقوق في الجامعات، وهو ما أدى إلى التشتت في الوظائف الحكومية، وإرهاق خزانة الدولة بأموال طائلة، لوجود وظائف متشابهة في التخصصات، لكنها مختلفة في المسميات». وأضاف أن خريجي كليات القانون لا يستطيعون العمل في القضاء العالي، على رغم إلمامهم الكافي بالنواحي القانونية والشرعية، إذ إنها أصبحت تقتصر على طلاب كلية الشريعة فقط.

وذكرت عميدة كلية البنات في جامعة الأمير سلطان الدكتورة فادية الصالح أن الهدف من المؤتمر الاستفادة من كل جديد في عالم التعليم والتعلم، واعتبرته «احتفالاً فكرياً ثرياً تنفتح الآفاق من نافذته على خبرات متقدمة»، يشارك في تقديمها محاضرون من جامعات محلية وعالمية. وأشارت إلى أن رسالة الجامعة تتمثل في إنشاء قاعدة معرفية من الاتجاهات والممارسات والاستراتيجيات التعليمية التي أثبتت فاعليتها في رفع أداء الهيئة التدريسية، ودعم العملية التعليمية.

انتقاد ضوابط الحد من هروب بعض المستأجرين وبذمتهم إيجارات.. ونائب رئيس الشورى يرفض إحالتها للجنة خاصة الشورى يوافق على تعديل نظام الرهن التجاري وسداد الديون في حال الإفلاس

المصدر: جريدة الرياض الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٧
http://www.alriyadh.com/١٧/٠١/٢٠١١/article٥٩٥٣٧٧.html

الرياض عبدالسلام البلوي

رفض نائب رئيس مجلس الشورى إحالة موضوع ظاهرة هروب بعض المستأجرين وبذممهم إيجارات متبقية، وتمّسك الدكتور بندر الحجار بحكم المادة الثانية عشرة من قواعد عمل المجلس وقرر إعادته للجنة التي درسته لترد على ملاحظات الأعضاء في جلسة مقبلة .

ورغم الانتقاد الشديد لتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ظاهرة هروب المستأجرين ومحاولة عضو المجلس خليل آل إبراهيم ثني الحجار عن رأيه وتأكيده على أن النظام يتيح تحويل أي موضوع يخضع للنقاش إلى لجنة خاصة في حال مطالبة أكثر من عضو بذلك وهو ما حدث أمس لدى مناقشة ظاهرة الهروب إلا أن الحجار تلا على المجلس نص المادة الثانية عشرة من قواعد عمله " للمجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين بناءً على طلب من رئيس المجلس أن يقرر إعادة الموضوع إلى اللجنة التي قامت بدراسته، أو إحالته إلى لجنة أخرى، أو لجنة خاصة "

وكان التقرير المعد من لجنة الإدارة بشأن "غياب أو هروب بعض المستأجرين وبذمتهم إيجارات متبقية" قد خضع للمناقشة أمس الأحد وناله انتقاد واسع حيث أضعفت معظم المداخلات توصيات اللجنة لعلاج الظاهرة وقال أعضاء أن اللجنة تأخرت في دراستها للظاهرة التي بدأت فيها منذ نحو ٦ سنوات، كما أن توصياتها قاصرة وعاجزة عن علاج المشكلة التي تسببت بعزوف الكثير من المستثمرين والشركات عن بناء وحدات سكنية وتأجيرها .

وأضاف أعضاء: دراسة اللجنة ذهبت بعيداً عن المشكلة الرئيسية وما توصلت إليه خرج عن صلب ما تسعى إليه الجهات التنفيذية بشأن منحها الصلاحية لإحضار المتهرب والمماطل في التسديد والإسراع في البت للحفاظ على الحقوق .

ويرى أعضاء أن اللجنة لم توفق في وضع القواعد والضوابط كما أن توصياتها تعضيدية تكميلية وسبق استعراضها،عدا أنها في توصيتها الخاصة برفع نسبة تملك المواطنين للسكن الخاص بحيث لا يقل عن (٦٠%)، خالفت خطة التنمية التاسعة التي تستهدف رفعه إلى ٨٠%، وتساءل العضو سعدون السعدون..ماذا يعني ذلك ! وأين اللجنة عما ورد في الخطة؟ .

وأشار أكثر من عضو إلى نجاح تجربة إمارة الرياض في ضبط قضية هروب المستأجرين أو تغيبهم وطالبت بتعميم تجربتها بشأن قطع الخدمات الكهرباء والماء عن الذين يتأخرون عن السداد، وأن يكون حل المشكلة عن طريق إمارات المناطق وأقسام الشرط .

وكانت لجنة الإدارة المكلفة بدراسة ظاهرة غياب أو هروب بعض المستأجرين وبذمتهم إيجارات متبقية، قد طرحت على المجلس الشورى تقريرها النهائي متضمناً عددا من التوصيات والضوابط التي تؤكد أنها ستسهم في علاج الظاهرة .

وكانت "الرياض" قد نشرت تقرير لجنة الإدارة وتوصياتها حيث خلصت إليها اللجنة بعد أن وجه المجلس إعادتها لدراسة الظاهرة، إلى المطالبة بتكثيف برامج الإسكان الحكومي ودعم صندوق التنمية العقارية والتوسع في برامج التمويل

العقاري بما يزيد المعروض من الوحدات السكنية، والعمل على رفع نسبة تملك المواطنين للسكن الخاص بهم بحيث لا يقل عن (٦٠%) وجعل ذلك هدفاً إستراتيجياً من أهداف خطط التنمية .
ومن التوصيات تفعيل دور العمد أو من يقوم مقامهم في عملية الإحضار على أن يتم دعمهم بالمعلومات وإعطاؤهم الصلاحيات اللازمة لحل هذه المشكلات، والاستفادة من إمكانيات السجل الآلي في مسألة البحث والإحضار وتحديث معلومات المستأجرين .
وبشأن التقرير الأول للهيئة العامة للإسكان الذي ناقشه المجلس أمس أيد أعضاء توصيات لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة التي شددت على سرعة وضع إستراتيجية وطنية للإسكان ووضع فترة أقصاها سنة واحدة ، ووضع لائحة تحدد آلية تخصيص الوحدات السكنية على المواطنين وتطبيقها فور انتهاء المشاريع الجاري تنفيذها .
وشددت لجنة الإسكان على علاج مشكلة عدم توفر أراضٍ حكومية لإقامة مشروعات الإسكان عليها، وأوصت بالإسراع في نقل جميع الأراضي التي كانت مخصصة للوزارة إلى الهيئة العامة للإسكان، وطالب المجلس بالتنسيق بين الهيئة ووزارة الشؤون البلدية والقروية لتحديد حاجة مشاريع الإسكان الواردة في خطة التنمية التاسعة -التي نصت على قيام الهيئة بإنشاء ٦٦ ألف وحدة سكنية خلال سنوات الخطة الخمس- وشدد المجلس على إعطاء الهيئة الأولية في تخصيص الأراضي .
و أفردت اللجنة توصية لوضع لائحة تنظيمية لاستئجار الوحدات السكنية بالتنسيق بين الجهات المختصة، تنظيم العلاقة بين الملك والمستأجر لضمان حقوق الطرفين، والمساهمة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبي .
من ناحية أخرى وافق مجلس الشورى على تعديل المرسوم الملكي بشأن نظام الرهن التجاري ليصبح النص" مع عدم الإخلال بما تقضي به أحكام الشريعة الإسلامية ومنها ما يتعلق بالرهن يكون ترتيب سداد الديون الممتازة في حالة الإفلاس على النحو الآتي : الديون الناشئة من التصفية وفقاً لأحكام نظام الشركات،المبالغ المستحقة للعامل أو معوليه بمقتضى أحكام نظام العمل ،مبالغ الاشتراكات والإضافات التي تفرض للتأخر عن تسديد مستحقات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الواردة في نظام التأمينات، مبالغ الرسوم المقررة على البضائع الموجودة في المنطقة الجمركية حسب نظام الجمارك .
وكان الشورى قد أقر أيضاً ملائمة دراسة إنشاء هيئة عامة ذات صفة اعتبارية مستقلة لرعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتكون الجهة المعنية بشؤون هذا القطاع وتفعيل دوره في الاقتصاد الوطني والتوظيف، وتنسيق تداخل وتقاطع مهامها مع الأجهزة الأخرى من خلال المجلس الاقتصادي الأعلى.

الأحوال المدنية تتجاوب مع قضية اليتيم يوسف

المصدر: جريدة الوطن الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٧٧٥٩&CategoryID=٣

جدة :نسرين نجم الدين ١:٣٩ AM ٢٠١١-٠١-١٧

تجاوبت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية مع ما نشرته "الوطن" مطلع الأسبوع الماضي حول قضية اليتيم (يوسف) والذي يواجه الحياة بدون هوية وبدون أوراق ثبوتية.

وكان يوسف قد حمل خلال التقرير السبب في معاناته إلى إهمال الإدارة السابقة للجمعية الخيرية لرعاية الأيتام في مخاطبة الجهات الرسمية لإصدار الأوراق الثبوتية وإثبات حقه في الحصول على الهوية الوطنية السعودية بحسب القانون .

وتلقت "الوطن" أمس اتصالا هاتفيا من مدير عام العلاقات العامة بإدارة الأحوال المدنية بفرعها الرئيسي بالرياض بندر الحربي، الذي أبدى رغبة الأحوال في تسهيل الإجراءات التي تتعلق بالأيتام، وتيسير دفة سير المعاملة الإدارية المشار إليها خلال التقرير، وطلب الحربي بتوفير جميع أرقام وتواريخ ورموز معاملة اليتيمين في الأحوال المدنية.

في المقابل رفضت إدارة الجمعية الحالية إجابة "الوطن" عن سؤالها حول إن كانت هناك مخاطبات تمت بشأن حصول الأيتام على الجنسية السعودية، فيما أحالنا مدير الجمعية محمد برنجي إلى خالد الأحمدي المسؤول عن التواصل مع الجهات الرسمية بشأن الأوراق الثبوتية للأيتام في الجمعية، والذي أفاد بأن المخاطبات هي أمور سرية تمت فيها مخاطبة الجهات الرسمية ولا يجوز الإفصاح عنها، خاتما كلامه بـ"ليس عندي رد."

وبدأت قصة اليتيم "يوسف" عندما أنقذته العناية الإلهية وهو رضيع أثناء حادثة نفق المعيصم عام ١٩٩٠ التي راح ضحيتها المئات من الحجاج، وتم تسليمه آنذاك إلى دار الأيتام في مكة المكرمة، لتكتب له الأيام قصة مختلفة عن تلك التي كانت مع والديه.

وتربى يوسف وأصبح متفوقا يفخر به منسوبو الدار، ولم يعلم بقصته الحقيقية، حتى انكشف له الأمر مؤخرا. يوسف بحث عن الحقيقة بعد أن منع من دخول الجامعة لأن كل ما يملكه هي ورقة واحدة تقول فيها الجمعية الخيرية إنه أحد أبنائها .من هنا بدأت قصة يوسف في البحث عن هويته لأنه بدونها لن يحقق شيئا من طموحاته أو أهدافه خاصة وأنه يرى باقي أبناء الجمعية يدرسون في الجامعة وقد حصلوا على هوياتهم .وطوال ٣ سنين لم يحقق يوسف أيا من أحلامه، فهو الآن بدون وظيفة ولم يكمل تعليمه على الرغم من تفوقه.

تسريح ٢٤ موظفة وموظفا في مستشفى بريدة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٧/Con٢٠١١٠١١٧٣٩٥٠٩٥.htm

سلمان الضباح ـ بريدة

خاطبت شركة مشغلة لمستشفى بريدة المركزي ٢٤ موظفة وموظفا سعوديا يعملون في السنترال، الاستقبال، مراقبة الأمن، والصيانة بإنهاء ارتباطها بهم اعتبارا من الأحد المقبل بسبب انتهاء عقدها مع وزارة الصحة، إذ وجهت لهم هذه الخطابات في الثاني من الشهر الجاري لمراجعة الشركة وتصفية مستحقاتهم.

في المقابل، حاولت «عكاظ» غير مرة الاتصال بمسؤول الشركة للاستفسار عن سبب الاستغناء عن خدمات موظفيها، إلا أنه لم يتجاوب مع الاتصالات المتكررة، فيما نصت الخطابات التي استلمها الموظفين (حصلت «عكاظ» على نسخة منها): «عقدنا مع وزارة الصحة سينتهي يوم ١٤٣٢/٢/١٩هـ وبناء على ذلك سينتهي عقدنا معكم حسب نصوص العقد وعليكم مراجعة الشركة لتصفية مستحقاتكم».

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي في صحة القصيم محمد الدباسي في حديث إلى الصحيفة أمس أن «وزارة الصحة تبرم بشكل دوري عدد من العقود التشغيلية مع مؤسسات وشركات خاصة لتشغيل وصيانة بعض المرافق الصحية وينتهي الارتباط الرسمي بانتهاء العقود الموقعة بين الطرفين وليس للشؤون الصحية أو الوزارة أي ارتباط رسمي مع أي أفراد آخرين»، فيما أكد مكتب العمل في بريدة أنه في حال وصول شكوى الموظفين سيتم التعامل معها وفق الأنظمة.

بدورهم، أجمع عدد من الموظفين الذين أنهيت خدماتهم على وصف قرار الشركة بـ«غير المنصف»، إذ قال دخيل الدخيل: «أعمل منذ ست سنوات براتب ١١٨٣ ريالا، وهذا القرار وقع كالصاعقة، إذ أنني متزوج واتقاضى راتبا لا يكفي لتأمين العيش لكننا تحملت حتى يأتي الفرج بوظيفة انعم بها».

ويوافق خالد الحربي سابقه بالقول: «تخرجت من الكلية التقنية قسم الإنتاج وعملت بالشركة منذ ست سنوات ومتزوج وراتبي ضئيل جدا لا يوازي شهادتي، إذ تنقلت في عدة مواقع بالعمل في المستشفى بأقسام الصيانة وبعد الاستغناء عني نقلوني للسنترال وأثناء قدومي للعمل تلقيت خطابا من الشركة يفيد الاستغناء عن خدماتي، وأنا ملتزم بسداد قرض شهري يصل إلى ٧٠٠ ريال ويتبقى لي ٤٨٣».

وتحدث محمد الحسين خريج المعهد الصحي من قسم السجلات الطبية والذي عمل ثلاث سنوات موظفا بالسنترال قائلا: «تلقيت خبر الاستغناء عن الخدمات كبقية زملائي واستفسرت من الشركة حول الموضوع وأفادوني أنه لا نقاش فيه وطالبتهم بنقلنا لأي عمل آخر للشركة حيث لم يتجاوب المسؤول قائلا الشركة لا تستوعبكم ابحثوا عن وظائف أخرى خارج الشركة».

وطالب الموظفون بتدخل مكتب العمل أو أن تبادر الصحة بتوظيفهم على الوظائف المتاحة لهم.

مطاردة بين الهيئة "الجديدة" وفتاة حافية تربك طريقا رئيسيا في الرياض

٣أعضاء راجلون ومركبة فوق الرصيف وفريق إسناد تتسبب في تجمهر العابرين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٧٧٦٣&CategoryID=٣

الرياض:عبدالله الغنمي ١:٥٠ AM ٢٠١١-٠١-١٧

صعدت مركبة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حاملة شعارها الجديد الأرصفة وعكست السير ثم اعترضته ونزل رجالها للمطاردة، إلا أن ذلك لم يكن المشهد اللافت بالنسبة لمئات من عابري طريق الملك عبدالعزيز في الرياض صباح أمس، بل كان مشهد الفتاة الوحيدة التي اخترقت حافية القدمين الطريق السريع بين السيارات في محاولة واضحة للفرار، فيما بدا ثلاثة من أعضاء الهيئة وراءها .

"الوطن" التي كانت هناك، رصدت المطاردة بداية من تقاطع شارع الأمير ممدوح بن عبدالعزيز في السليمانية مع طريق الملك عبدالعزيز، وصورت الفتاة تجري بين السيارات وعلى الرصيف الفاصل بين الطريق السريع وسط مطاردة من ثلاثة أعضاء هيئة راجلين، فيما اضطرت سيارة حديثة للهيئة (بالشعار الجديد) إلى مخالفة أنظمة المرور لتعتلي الرصيف وصولا إلى الشارع المعاكس .

وفي حين توقف السير في الشارع واختنقت حركة السير نتيجة متابعة المارين بالطريق المزدحم عادة، سرعان ما وصلت فرقة مساندة من الهيئة إلى الموقع .

ولم يتح التجمهر في الموقع الفرصة لمعرفة نهاية المطاردة وأسبابها، في الوقت الذي أحال المتحدث الرسمي للهيئة الدكتور عبدالمحسن القفاري استفسار "الوطن" الذي وصله عبر رسالة جوال نصية في الثانية عشرة ظهراً، إلى المتحدث الرسمي لهيئة الرياض تركي الشليل، الذي تلقى بدوره رسالة نصية من "الوطن" في الساعة ١٢,٥٠ ظهر أمس فطلب وقتاً للتأكد ومعاودة الاتصال، إلا أنه لم يفعل .

وكانت الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اعتمدت مؤخرا هويتها الجديدة التي ظهرت في حادثة أمس على مركباتها، فيما صرح المدير العام للإعلام والعلاقات بالهيئة الدكتور عبدالمحسن القفاري في وقت سابق بأن الشعار الجديد على المركبات يفصح عن منهج الوسطية والسمو للشعيرة بألوان السماء التي منها نزلت الشريعة والوحي، والاستقامة والاعتدال التي تعبر عنها خطوط الهوية المستقيمة على سيارات الرئاسة، ولتعكس بجملتها ألوان أرض المملكة وسماءها فتجسد روح الانتماء لمنظومة الوطن.

وأوضح القفاري أن الشعار الجديد للهيئة تضمن عدة مكونات هي: ثلاث دوائر تمثل درجات إنكار المنكر الواردة في الحديث الشريف، واسم الرئاسة كاملاً باللغة العربية والإنجليزية ليمكن معرفة الجهة التي يمثلها الشعار للناطقين بغير العربية، وصورة خارطة المملكة يتوسطها الشعار الرسمي للبلاد والشراع "المستقى من حديث السفينة الخاص بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" رمزاً لقيام الدولة بالشعيرة، وتأكيد مسؤولية الجميع في سعادة المجتمع وحفظه من الأخطار كالشركاء في السفينة.

وأوضح أن الهيئة غطت في هذا المشروع الضخم ما يقارب ٦٠٠ دورية ميدانية في مدينة الرياض في المرحلة الحالية، وسيغطي المشروع جميع سيارات الهيئة الميدانية في المراحل القادمة من المشروع.

الاستئناف تنقل قضية شاب حُكم عليه ٧ سنوات إلى قاض آخر

المصدر: جريدة الحياة الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/224350

جدة – أحمد الهلالي

قضت المحكمة الجزئية في محافظة جدة على شاب بالسجن سبع سنوات والجلد ١٠٠٠ جلدة، وتغريمه ٤٠ ألف ريال، وإعادة مبلغ ٥٠٠ ريال للدولة، ومنعه من السفر خارج السعودية لمدة سبع سنوات بعد القبض عليه وبحوزته قطعة «حشيش» مخدر.

وفي ضوء إصرار «قاضي الجزئية» على حكمه، تدخلت بدورها محكمة الاستئناف في منطقة مكة المكرمة في القضية، ووجّهت بنقلها إلى قاض آخر للنظر فيها ثانية بعد أن تقدم المحكوم عليه (الشاب) بلائحة استئناف ضد الحكم الصادر في حقه، وقال في اللائحة التي أعدها المستشار القانوني عبدالعظيم هاشم (حصلت «الحياة» على نسخة منها): «استند القاضي في حيثيات حكمه على المادة ٣٨ من نظام مكافحة المواد المخدرة بناء على طلب المدعي العام، مع أنه والقاضي يعرفان أن المادة٦٠ من نفس النظام تستثني حالات كثيرة من ضمنها حالي.«

وأضاف: «إن للمحكمة ولأسباب معتبرة إذا ظهر من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو ظروفه الشخصية أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة أو غير ذلك مما يبعث على الاعتقاد من أن المتهم لن يعود إلى مخالفة أحكام هذا النظام، النزول إلى الحد الأدنى من عقوبة السجن وغيرها المنصوص عليها في المادة ٣٨، وحالتي تنطبق عليها هذه المادة تماماً حيث إنني شاب صغير في السن وليس لي أية سوابق وظروف حالي تثبت بأنني لن أعود إلى مثل ذلك الفعل مرة ثانية، خصوصاً بعد ندمي وتوبتي واعترافي، وظروفي المادية والاجتماعية صعبة جداً يعلمها الله ويعلمها القاصي والداني التي جعلتني أسلك هذا المسلك المشين للحصول على المال»، مطالباً في لائحة الاعتراض بتخفيف العقوبة، وتابع: «لم يسبق الحكم ضدي في أية قضية ولم أرتكب مثل ذلك من قبل، وجريمتي (على صحة التسليم) تصنف من الجرائم البسيطة التي تستوجب النزول عند الحد الأدنى من العقوبة المقررة بنظام مكافحة المخدرات.«

ولفت الشاب إلى أن في حكم القاضي بسجنه سبع سنوات تحطيماً له وضياعاً لعمره ومستقبله، خصوصاً أنه مقدم على الزواج في الأشهر المقبلة بعد عقد قرانه (بعقد الزواج رقم ٤١)، مشيراً إلى أن الحكم بدفع غرامة مقدارها ٤٠ ألف ريال ليس له مبرر، إذ إن العقوبة لا تدخل ضمن العقوبات المالية في الجرائم المرتكبة من أمثاله، زيادة على أنه رجل فقير وعاجز عن قوت يومه وليس له دخل ولا وظيفة رسمية.

وأبان أن القاضي أغلظ عليه في الحكم ضده، إذ لا يتناسب حكم العقوبة مع الفعل المشار له، على اعتبار أن عقوبة الجرائم في الشريعة الإسلامية كثيرة ومتعددة تتجانس مع عظم الفعل شدة وضعفاً وتبعاً لتأثيرها في كيان المجتمع الإسلامي، مشيراً إلى أن القاضي لم يأخذ في الاعتبار اعترافه وندمه وتوبته على الفعل الذي حصل منه، وفرق بين حالين متشابهتين ومتداخلتين في حكمه عليه، معتبراً أن حكمه على المتهم الثاني بحد المسكر فقط فيه نوع من التفريق إذ راعى مع المتهم الثاني الظروف المخففة للعقوبة من دون مراعاة ذلك في حقه.

لجنة السجناء والمفرج عنهم تتفقد أحوال نزلاء سجون المدينة المنورة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٥
http://www.al-madina.com/node/٢٨٣٨٨٢

عبدالرحيم الحدادي - المدينة المنورة

بتوجيه كريم من صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة المدينة المنورة الرئيس الفخري للجنة السجناء والمفرج عنهم، قام رئيس وأعضاء لجنة رعاية السجناء بالمدينة المنورة يرافقه مدير إدارة سجون المدينة العميد حمود بن وصل الحربي بجولة تفقدية على سجون محافظات المدينة (محافظة بدر، ومحافظة ينبع، ومحافظة خيبر، ومحافظة العلا، ومحافظة المهد)، حيث توجه أعضاء اللجنة إلى سجون المحافظات.

وتمت مقابلة السجناء ودراسة أحوالهم الأسرية ونتج عن الزيارة مساعدة جميع أسر السجناء، حيث قدمت لهم المساعدات المالية، ومن جانب آخر قام رئيس وأعضاء لجنة رعاية السجناء بالمدينة بجولة تفقدية داخل العنابر ومقابلة السجناء، وأخذ شرح عن حالتهم الاجتماعية، ونتج عن ذلك مساعدة عدد من أصحاب الديون ومن عليهم ديات.

من جانب آخر أشاد رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم، وأسرهم، وعضو مجلس منطقة المدينة المنورة عبدالله بن عبدالعزيز المخلف، بالدعم المتواصل من لدن صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد، الذي كان له الدور الأكبر في دعم اللجنة.

وفي الختام شكر المخلف كل من ساهم في دعم هذه الأسر، ودعا الله العلي القدير أن يمن عليهم بالصحة والعافية، وأن يفك أسر كل أسير، ويفرج عن كل معسر إنه سميع مجيب.

صرح بذلك منسق العلاقات العامة والإعلام باللجنة عماد طلال الجرفالي

ابن معمر لـ عكاظ : زودنا اللجنة بمعلومات مهمة

ضبط متورط في تزوير وثائق معلمات نجران

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٧/Con٢٠١١٠١١٧٣٩٥١٠٣.htm

قايد آل جعرة، محمود الحارثي ـ نجران

تواصل لجنة وزارية من وزارة التربية والتعليم التحقيق مع مسؤولين في تعليم البنات في نجران لليوم الثاني على التوالي، لمعرفة أسباب حرمان عدد من معلمات المنطقة من التوظيف، وتعيين بديلات عنهن من خارج المنطقة بإثبات إقامة مزور ومخالف للواقع.

وأكد لـ«عكاظ» مساعد مدير عام التربية والتعليم للشؤون المدرسية حسين بن علي آل معمر أنه زود اللجنة الوزارية بمعلومات حتى يتسنى لها استكمال إجراءات التحقيق، مشيرا إلى أن إدارة تعليم البنات استبعدت ٣٢٠ متقدمة وحذفت ٤٠ معلمة ثبت تزويرهن لإثبات الإقامة، وأضاف أن إدارة تعليم بنات نجران هي من اكتشفت عملية التزوير وزودت الجهات المسؤولة بذلك.

وأضاف «ثمن أمير المنطقة الدور الذي نفذته الإدارة في كشف عملية التلاعب في إثبات إقامة المعلمات».

من جهة ثانية، دخلت هيئة الرقابة والتحقيق في منطقة نجران طرفا في قضية المعلمات المستبعدات من التوظيف وفتحت التحقيق الموسع في قضية تزوير إثبات الإقامة.

وأكد مصدر لـ«عكاظ» أن القضية منظورة لدى الهيئة وتم التحقيق مع أحد الأشخاص إثر القبض عليه من قبل الشرطة، وتم إطلاق سراحه بالكفالة بعد الانتهاء من التحقيق معه والاعتراف بأشخاص آخرين لهم علاقة بالقضية.

وبين المصدر أن الهيئة أعادت قضية تزوير إثبات الإقامة للمعلمات إلى شرطة منطقة نجران، لاستكمال بعض الإجراءات وفق نظام الإجراءات الجزائية.

في المقابل، أكد لـ«عكاظ» أمس الناطق الأمني الإعلامي لشرطة منطقة نجران النقيب عبد الرحمن بن محمد الشمراني أن شعبة التحريات والبحث الجنائي قبضت على أحد الأشخاص الذين لهم علاقة بالقضية.

وأضاف «بعد التحقيق تمت إحالة أوراق القضية إلى هيئة الرقابة والتحقيق التي بدورها أطلقت سراحه بالكفالة في وقت لاحق».

وخلص إلى القول «إن التحريات جارية لوجود أشخاص آخرين يعتقد بعلاقتهم بالقضية ولهم علاقة بالتزوير».

الكويت: سعودي يزعم تعرضه لتهديدات بالفصل بسبب قضية ابنه

المصدر: جريدة الحياة الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/224421

الرياض - سعود الطياوي

أكد مواطن سعودي يقيم في الكويت أنه تلقى تهديدات عبر وسطاء بفصله من عمله إذا استمر في الحديث عن موضوع ابنه ماجد الذي يتهم المباحث الكويتية بالاعتداء عليه.

وقال والد الحدث ماجد الشمري لـ «الحياة» أمس: «تلقيت تهديدات مبطنة عبر وسطاء بفصلي من عملي إذا ما استمررت في الحديث عن موضوع ابني، وأعلم أن تقريراً رُفع ضدي من ضباط المباحث بتهمة اللجوء إلى سفارة المملكة في الكويت التي وصفها التقرير بالأجنبية.»

وطالب السفارة السعودية في الكويت بـ «تصعيد الموضوع والكشف عن الحقائق قبل أن يطمس حق ولدي نهائياً، ولا سيما بعد أن جرى استبعاد شخص مدني من القضية (تحتفظ» الحياة» باسمه)، على رغم مشاركته في تعذيب ابني.»

وذكر أن النيابة العامة في الكويت زادت من معاناة أسرته عندما استدعت الضابط المسؤول عما جرى لابنه من اعتداءات لدقائق، ثم أخرجته من دون أن تكلف نفسها بحجزه على ذمة القضية، وأن شقيقه أصيب بجلطة قلبية نُقل على إثرها إلى المستشفى نتيجة تصرفات النيابة، مشيراً إلى أن ضابط المباحث حاول تضليل العدالة مرات عدة برفعه تقارير عارية عن الصحة بحق ولده، لكسب القضية، متسائلاً: «كيف يكون الجاني هو القاضي في الوقت ذاته.»

واعتبر أن قضية السطو المسلح التي أبلغت بها وزارة الداخلية الكويتية السفارة السعودية لقّقت ضد ابنه انتقاماً، إضافة إلى ثلاث قضايا أخرى وصلت بالقضايا المسجلة ضد ماجد إلى أكثر من ٣٠ قضية، متسائلاً كيف لطفل أن يقوم بسطو مسلح وهو لا يستطيع حمل السلاح أو استخدامه.

وأكد أن ابنه لا يزال محتجزاً في سجن الأحداث، وفي مأمن هناك طالما انه بعيد عن أيدي رجال المباحث.

وحاولت «الحياة» الحصول على تعليق من السفارة السعودية في الكويت، لكن السفير السعودي عبدالعزيز الفايز اعتذر لانشغاله .

جدة: ذوو الرضيع المعنف في انتظار استدعاء المحكمة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/224352

جدة - جمانة خوجة

أبلغ مصدر مقرب من أسرة «الطفل المعنف» «الحياة» أن المحكمة الجزئية في جدة لم تحدد بعد جلسة جديدة للنظر في قضية الطفل الذي خرج من مستشفى الحرس الوطني أول من أمس.

وقال وكيل والدة الطفل المعنف التي تطالب بالقصاص من والد طفلها جراء ممارسة العنف ضده، إنه لم يتم استدعاء أطراف القضية، مضيفاً «كانت آخر جلسة في المحكمة الجزئية قبل شهر تقريباً»، مشيراً إلى أن «الجلسة انتهت إلى النظر في القضية في جلسة أخرى، ولم يتم استدعاؤنا حتى الآن.«

وزاد وكيل الأم الشرعي: «كانت المرة الأخيرة التي دخل فيها الطفل المستشفى منذ أسبوع، وخرج أول من أمس»، مشيراً إلى أن «الطفل دخل أكثر من مرة مستشفيات عدة للعلاج.«

وأوضح مصدر طبي متابع لحال الطفل الصحية لـ«الحياة» أن «الطفل دخل المستشفى آخر مرة بسبب التشنجات التي يعاني منها»، مشيراً إلى أنه «يعاني من متلازمة الطفل المهزوز .«

ولفت إلى أن المرة الأولى أدخل فيها الطفل المستشفى كانت في نيسان (أبريل) ٢٠١٠ وعمره ستة أسابيع.

وحول سبب إصابته بمتلازمة الطفل المهزوز، قال المصدر: «وفقاً لتشخيص الحالة فإن سبب إصابته يعود إلى تعرضه إلى هز شديد وعنيف جداً، مع احتمال تعرضه للضرب، ما تسبب في نزيف وتورم في الدماغ وكسور وكدمات في جسده»، لافتاً إلى أن «الطفل أدخل الآن لمعالجته من التشنجات التي تصيبه.«

وقال: «ربما تتحسن حال الطفل، لكن بشكل طفيف، بسبب تعرض دماغه لهذا النوع من الهزات في هذا العمر»، مشيراً إلى أن تشخيص طبيب الأعصاب يستبعد احتمال أن ينشأ كطفل عادي، وموضحاً أنه «سيعاني تأخراً في النمو والذكاء.«

وختم قائلاً: «لا نستطيع الجزم في قدرته على المشي لاحقاً وعلينا الانتظار لنتأكد من هذا»، لافتاً إلى أن طبيبة الأعصاب تتابعه حالياً، إذ تم «فحص الحالة وتشخيصها وكتابة تقرير طبي سيرفع إلى الجهات المختصة وهي جهات الأمن ووزارة الشؤون الاجتماعية.«

جدد وقوف المملكة إلى جانب الشعب التونسي لتجاوز المرحلة الصعبة

مجلس الوزراء يشيد بحصول المملكة على المرتبة الأولى عالمياً في سرعة تسجيل الملكية العقارية بالتزامن مع مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٨
http://www.alriyadh.com/١٨/٠١/٢٠١١/article٥٩٥٧٥٢.html

الرياض واس

رأس نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض .

وفي مستهل الجلسة، أطلع نائب خادم الحرمين الشريفين، المجلس على المباحثات والرسائل والاتصالات، التي جرت خلال الأسبوع مع عدد من قادة الدول الشقيقة والصديقة، حول العلاقات الثنائية وتطورات الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية .. ومنها استقبال خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، لفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية ولمعالي الأمين العام للأمم المتحدة والاتصالات التي تلقاها - أيده الله - من جلالة ملك أسبانيا وجلالة ملك مملكة البحرين وفخامة الرئيس الأمريكي وفخامة رئيس جمهورية مصر العربية وفخامة الرئيس التركي وفخامة الرئيس الإيراني وصاحب السمو أمير دولة الكويت ودولة مستشارة ألمانيا الاتحادية ودولة رئيس وزراء ماليزيا ودولة رئيس وزراء تركيا .. إضافة إلى الرسالة التي تسلمها سموه لخادم الحرمين الشريفين من فخامة رئيس جمهورية السودان .

وأكد سمو نائب خادم الحرمين الشريفين، أن هذه الاتصالات والمشاورات تجسد ما تشهده علاقات المملكة العربية السعودية ولله الحمد، مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة من عمق وتواصل، وحرص على كل ما من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار العالمي .

دعا الأشقاء في لبنان للعمل سوياً للحفاظ على وحدة لبنان وأمنه واستقراره والبعد به عن مخاطر الفتنة والاضطرابات السياسية

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس تطرق بعد ذلك إلى تطورات الأحداث على الساحة العربية، ومنها الوضع في الجمهورية التونسية، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية السودان ، والأراضي الفلسطينية المحتلة .

وفي هذا الشأن، جدد المجلس وقوف المملكة إلى جانب الشعب التونسي الشقيق، لتجاوز هذه المرحلة الصعبة، وتمنياتها بأن يسود الأمن والاستقرار في هذا الوطن العزيز على الأمتين العربية والإسلامية .

كما دعا المجلس الأشقاء في لبنان للعمل سوياً للحفاظ على وحدة لبنان وأمنه واستقراره، والبعد به عن مخاطر الفتنة والاضطرابات السياسية، مؤكداً عظم المسؤولية الملقاة على عاتق الأشقاء في لبنان، وعلى الثقة الكبيرة في حكمتهم، للخروج بلبنان من هذه الأزمة السياسية الحرجة .

وأعرب المجلس عن تمنياته بأن تحقق النتائج النهائية للاستفتاء في السودان ما يتطلع إليه مختلف أبناء الشعب السوداني من آمال وطموحات وبما يحقق الأمن والاستقرار والرخاء للشعب السوداني الشقيق .
ودعا المجلس المجتمع الدولي إلى التحرك الفاعل والجاد، لإيقاف التجاوزات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ضد أبناء الشعب الفلسطيني والإجراءات غير القانونية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية المتمثلة في قتل الأبرياء، وهدم المنازل، وتدمير فندق تاريخي في القدس لبناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية، مشدداً على ضرورة الوقوف ضد هذه الممارسات والانتهاكات، ودعم الإرادة الدولية الجادة والمتنامية حالياً، والمتمثلة في الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية .
وبين معالي وزير الثقافة والإعلام، أن المجلس تطرق بعد ذلك إلى عدد من الموضوعات في الشأن المحلي، ونوه بوضع نائب خادم الحرمين الشريفين حجر الأساس لمشروع مطار الملك عبدالعزيز الدولي الجديد بجدة، كما أشاد بحصول المملكة على المرتبة الأولى على المستوى العالمي في سرعة تسجيل الملكية العقارية حسب التقرير الذي أصدره البنك الدولي الخاص ببيئة الأعمال للعام ٢٠٠٩م الذي جاء متزامناً مع انطلاقة وزارة العدل الفعلية في مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء .. وبدخول المملكة قائمة ال (١٠) الأكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية وديونها السيادية من خلال التقرير الفصلي للربع الرابع من عام ٢٠١٠م لمؤسسة " سي . إم إيه داتا فيجين ."
وأفاد معاليه أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي :
أولاً : بعد الاطلاع على ما انتهى إليه مجلس الخدمة العسكرية في شأن المقصود بعبارة (العجز الصحي) الواردة في الفقرة (أ) من المادة (١٢٢) من نظام خدمة الضباط الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٣) وتاريخ ١٣٩٣/٨/٢٨ه المعدلة بالمرسوم الملكي رقم) م/٣٧) وتاريخ ١٤٢٨/٤/٢٨ه قرر مجلس الوزراء أن عبارة (العجز الصحي) الواردة في الفقرة (أ) من المادة (١٢٢) سالفة الذكر تماثل عبارة (عدم اللياقة الطبية للخدمة العسكرية) الواردة في الفقرة (و) من المادة (١١٧) من ذات النظام ومن ثم يعوض الضابط الذي تنتهي خدماته بسبب عدم اللياقة الطبية للخدمة العسكرية عن جميع إجازاته الاعتيادية المتراكمة .
ثانياً : بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وبعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (٤٨/٩٨) ورقم (٤٨/٩٩ (المؤرخين في ١٤٣١/١٠/٢٥ه أقر مجلس الوزراء اتفاقيتين أمنيتين بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الهند تتعلق الأولى بتسليم المطلوبين والثانية بنقل الأشخاص المحكوم عليهم الموقع عليهما في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣١/٣/١٤ه الموافق ٢٠١٠/٢/٢٨م بالصيغتين المرفقتين بالقرارين .
وقد أعد مرسومان ملكيان بذلك .
ثالثاً : بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة المتعلق بموضوع تمديد فترة مجلس إدارة الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وطلب معاليه الموافقة على قيام مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة بتعيين ممثلي الحكومة من الجهات ذات العلاقة قرر مجلس الوزراء ما يلي :
أولاً - يتولى مجلس الوزراء تعيين ممثلي الحكومة في مجلس إدارة الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) بناء على ترشيح من مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة ويراعى فيهم توافر الخبرات اللازمة لأعمال الشركة .
ثانياً - إجازة استمرار مدة عضوية الأعضاء الحاليين الذين يمثلون الحكومة في مجلس إدارة الشركة المعينين بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) وتاريخ ١٤٢٤/٢/١٢ه وذلك إلى حين تعيين ممثلي الحكومة في المجلس وفقاً لما ورد في البند (أولاً .(
رابعاً : بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير التجارة والصناعة وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٤٤/٩٢) وتاريخ ١٤٣١/١٠/١١ه قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الصناعي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة قطر الموقع عليها في مدينة الدوحة بتاريخ ١٤٣١/٣/٨ه الموافق ٢٠١٠/٢/٢٢م بالصيغة المرفقة بالقرار . وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .
خامساً : وافق مجلس الوزراء على انضمام وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ووزارة التعليم العالي إلى عضوية اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ ، المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٦) وتاريخ ١ / ٢ / ١٤٢٨ ه .
سادساً : وافق مجلس الوزراء على تعيينات على وظيفتي (سفير) و (وزير مفوض (والمرتبة الرابعة عشرة وذلك على النحو التالي :
١تعيين أحمد بن ناصر بن ضيف الله الجهني على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية .
٢تعيين ماجد بن عبدالعزيز بن عبدالغفار الدايل على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية .
٣تعيين عبداللطيف بن عبدالرحمن بن عبداللطيف بوسبيت على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بديوان المظالم .

عاملون في ١٧٠ مركزاً صحياً يترقبون الشتات مع عودة دوام الفترتين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/224681

الدمام – شادن الحايك

تسود حال من «الترقب» بين آلاف العاملين في نحو ١٧٠ مركزاً للرعاية الصحية الأولية في المنطقة الشرقية، خوفاً من إقرار مقترح مجلس المنطقة، بإعادة دوام الفترتين إلى مراكزهم، بعد سنوات من اعتماد دوام الفترة الواحدة. وأبدى موظفو المراكز الصحية، قلقهم من إعادة الدوام إلى سابق عهده لأن ذلك يعيدهم إلى» الشتات»، ويهدد استقرارهم الأسري، بحسب قولهم.

وقالت الممرضة في أحد المراكز الصحية أحلام حسن: «تم تطبيق قرار الفترة الواحدة قبل نحو خمس سنوات، بعد ان كان الدوام الرسمي من السابعة والنصف صباحاً، إلى الـ١٢ ظهراً، ومن الثالثة والنصف مساءً، إلى السابعة مساءً»، مبينة ان هذه الدوام شكل» عائقاً كبيراً، وتحديداً للمتزوجات والمرتبطات في أسر وأطفال، فحال عودتنا إلى المنزل يكون قد حان موعد نوم الأطفال، لارتباطهم في المدارس. وكان معظمنا يعتمد على الدروس الخصوصية، أو إحدى القريبات للمذاكرة للأطفال. إلا أن تعديل الدوام إلى فترة واحدة، بدءاً من السابعة صباحاً إلى الرابعة عصراً، فتح لنا مجالاً كبيراً للاهتمام في الأطفال والمنزل. ولا نتمنى عودة الدوام السابق.«

وتذكر زميلتها هنادي حسين، أنه «عندما كان الدوام فترتين تم احتساب لنا إضافي على الراتب، كـ «بدل مواصلات». إلا انه تم حذفه بعد تغيير الدوام. ولا يحتسب الإضافي إلا في شهر رمضان فقط»، مستدركة أن «أمر الزيادة لا يعنينا في شيء، فالأهم من ذلك أن نحظى بحياة طبيعية، فالدوام لفترتين في المراكز الصحية شكل لنا عبئاً كبيراً جداً، فهناك ثلاث ساعات فترة الظهيرة التي نقضيها في المنزل، هذا إن لم نحتسب مسافة الطريق من مقر المركز الصحي وإليه».

واقترحت في حال إقرار دوام الفترتين «ان تكون هناك موظفات في المراكز الصحية للفترتين، مجموعة في الصباح، وأخرى في المساء، وهذا يساهم في توظيف الخريجين والخريجات العاطلين عن العمل». ويرى الدكتور خالد يوسف، وهو طبيب في مركز صحي، ان دوام الفترتين بحاجة إلى «إعادة نظر، فالرجل أو المرأة العاملون في المراكز الصحية، يكون شغلهم الشاغل هو الأعمال التي سينجزونها خلال الساعات القليلة التي يعودون فيها إلى المنزل فترة الظهر. لأن العودة إلى المركز مساءً تنهكنا، ونكتفي بتناول وجبة العشاء والنوم، لنبدأ يوماً جديداً وفق النمط ذاته». وتمنى من وزارة الصحة «إعادة النظر في طرح الأمر، فقد شكل لنا هاجساً وكابوساً. وننتظر الآن وصول القرار الذي يهدد حياتنا.«

وتشير الطبيبة هناء محسن، إلى أهمية إيجاد محفزات لتقبل مسألة دوام الفترتين، ومنها «أن تكون الإجازة الأسبوعية ليومين، أو يكون العمل بالتبادل، فيما بين الكوادر الطبية العاملة في المراكز، سواءً الممرضات أو الأطباء، أو الصيدلة أو العاملين في المختبر»، مؤكدة ان «العمل في المراكز الصحية حلم أي خريج طب أو تمريض ومختبر، نظراً لعدم الارتباط في أوقات دوام مختلفة، أو العمل حتى نهاية اليوم«، مستدركة أنه «في حال عودة الدوام كالسابق، يكون العمل في المراكز الصحية أسوأ من العمل في المستشفيات، فنكون ملتزمين بالعمل من ساعات الصباح الأولى إلى السابعة مساءً»، مستغربة من طرح موضوع دوام المراكز الصحية، «على رغم أن المراكز الصحية تقوم بعملها على أكمل وجه، وتوكل إليها الأمور البسيطة في الكشف والعلاج، وتحويل الحالات الحرجة إلى المستشفيات، التي فعلاً تتوجه إليها من دون المرور في المراكز الصحية.«

بدوره، أكد الناطق الإعلامي في المديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة الشرقية سامي السليمان، في تصريح لـ «الحياة»، ان «مسألة إعادة الدوام الرسمي في المراكز الصحية بنظام الفترتين، تم طرحه في مجلس المنطقة كمقترح

فقط، يتم رفعه إلى وزارة الصحة، وهي الجهة المخولة بإقراره أو رفضه»، مضيفاً «لم يصلنا إلى الآن أي قرار أو تعميم بالقبول أو الرفض .«
أما عن سبب المقترح، فقال: «ربما يعود إلى تخفيف الضغط على المستشفيات.«

٤٠ وريثا يتظلمون: التربية أخذت أرض والدنا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٨/Con٢٠١١٠١١٨٣٩٥٤٤٩.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة
رفع ٤٠ مواطنا في قرية غراب (٨٠ كيلومترا شرقي المدينة المنورة) تظلما إلى إمارة المنطقة، يتضمن اتهاما لإدارة التربية والتعليم بالاستيلاء على أرض ورثوها عن والدهم.
ولاستقصاء وجهة نظر إدارة التربية والتعليم في المدينة المنورة اكتفى مدير عام التربية والتعليم الدكتور سعود الزهراني بالقول في اتصال مع «عكاظ»: غير مصرح لي بالتصريح الإعلامي وعليكم مخاطبة وزارة التربية والتعليم.
من جانبه أوضح وكيل الورثه عائض عوض الحربي أن إدارة تعليم المدينة استولت على أرض والده بغية تشييد مدرسة عليها بمساعدة مواطن من سكان القرية، مشيرا إلى أن «المواطن ادعى أنها أرض بيضاء مملوكة للدولة رغم أننا نملك عليها وثيقة قديمة والسكان يشهدون على ذلك منذ ٧٠ عاما».
وبين وكيل الورثة أن الأرض تملكها والده عن جده ومشهورة بين السكان المحليين بـ«أرض بئر السليلة»، المعروفة بأنها بئر وضعها والده سبيلا للرعاة والمسافرين.
ولفت الوكيل الشرعي إلى وجود مخطط رسمي معتمد في أرض قريبة من التي يمتلكونها، مطالبا بنقل المدرسة إلى المخطط وترك الأرض التي يمتلكونها بأرواق ثبوتية ـ على حد قوله ـ.

غلاء الأراضي أجبر المواطن البسيط على السكن في الأودية بمباركة المتنفذين

تصريف مياه السيول والأمطار.. الفشل علّق جرس الخطر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٨
http://www.alriyadh.com/١٨/٠١/٢٠١١/article٥٩٥٨٧٠.html

جدة، أدار الندوة - وليد العمير، عبدالرزاق الزهراني

تكررت خلال السنوات الأخيرة كوارث السيول والأمطار، ذهب ضحيتها مئات المواطنين، وألحقت أضراراً بالغة في الممتلكات والمصالح العامة والخاصة .

عدد من المشاركين في "ندوة الثلاثاء" طالبوا بإنشاء هيئة مستقلة تتولى مسؤولية تنفيذ ومتابعة مشروعات تصريف مياه الامطار والسيول، داخل المدن وخارجها، خصوصا مع كثرة طرح مشروعات البنية التحتية في السنوات الأخيرة، وقلة إمكانات أمانات المدن على متابعة المشروعات، وإن كان بعضهم فضل أن تسند مسؤولية تصريف مياه الامطار والسيول لوزارة المياه والكهرباء؛ لأنها هي الوزارة المختصة، ورأى آخرون أننا لسنا بحاجة إلى مشروعات عملاقة في تصريف مياه الامطار والسيول على غرار ما هو موجود في كوالالمبور وبانكوك لأنّ كمية الامطار السنوية عندنا بسيطة .

وأرجع المشاركون أسباب عدم التوقع الدقيق لهطول الامطار وتكرار السيول بسبب عدم امتلاكنا سجل أمطار على غرار ما هو موجود في بريطانيا، التي تمتلك سجلاً يرجع الى ٥٠٠ سنة ماضية يساعدهم على معرفة زمن السيول واحتمالية حدوث الأمطار وكمياتها المتوقعة .

وأكد المشاركون أنّ من أهم أسباب زيادة خسائر الأمطار والسيول عدم توافر مساحة مخصصة للسكن؛ ما اضطر بعض المواطنين والمقيمين للسكن في مجاري الاودية، وخلص المشاركون إلى أنّ أهم حلول المشاكل الناجمة عن الأمطار والسيول الدقة في تنفيذ الدراسات والتوصيات الصادرة عن الجهات المتخصصة بصورة عاجلة .

نحتاج إلى جهة تتولى مسؤولية «التخطيط والتنفيذ» و«سجل للأمطار» وتفعيل دور المجالس البلدية وتوفير المخصصات المالية الكافية

تكرر الكوارث

بداية تحدث "العميد جداوي" عن أسباب تكرر كوارث الأمطار والسيول في السنوات الأخيرة، مشيراً إلى أنّ المملكة تقع في مناخ شبه صحراوي أمطاره قليلة وليست غزيرة، وتعد في معظم الأحيان أمطارا فجائية تغيب أربع أو خمس سنوات ثم تأتي فجأة، ولا يغيب عن الحسبان التغير العالمي للمناخ في السنتين الأخيرتين وتغير دورة الأمطار التي قيل بأن عمرها يقارب (٤٠) عاما وغزارة الأمطار التي هطلت على معظم مدن المملكة في السنتين الأخيرتين خير برهان على ذلك، حيث إنّ المجتمع لم يشهد مثل غزارة أمطار العام المنصرم منذ عشرات السنين وبالتالي ساهمت غزارة الأمطار في كشف المشكلة وجعلتنا في إدارة الدفاع المدني نتحسب لأي كارثة قد تحدث ونعلن حالة الطوارئ عند هطول الأمطار بغزارة، إضافة إلى اعتداء عدد من المواطنين على بطون الأودية سواء كان ذلك الاعتداء من قبل مواطن يبحث عن سكن رخيص أو تاجر يحثه الجشع على الاستيلاء على بطون الأودية ومن ثم يقومون ببيعها .

العميد جداوي: نعاني من تأخر تنفيذ «مشروعات التصريف ..«ومقياس الخطورة بحجم الخسائر وليس كمية الأمطار

التغير المفاجئ للمناخ

ويوافقه الرأي "م.الزهراني" بأنّ التغير المفاجئ للمناخ وتغير دورة الأمطار من أكبر الأسباب لتكرر الكارثة، وفي السابق كان كبار السن يتحدثون عن أمطار وسيول، وقد حددوا لها أزمنة بقولهم مطر الأربعين ومطر الخمسين ومطر

المائة وهذه الأمطار تتكرر بنفس الزمن الذي تم تحديده، لكننا في الوقت الحاضر تفاجأنا بسيول وأمطار لم نشهد لها مثيلا منذ عشرات السنين ولم توضع في الحسبان لدى مقاولي الطرق أو المستثمرين الذين استولوا على بطون الأودية وحولوها لمخططات سكنية وبالتالي كانت النتائج كوارثا .

الناحية الفنية

ويقول "م.العقيلي": "إذا تناولنا المسألة من ناحية فنية فإنّ أسباب تكرر الكارثة هي فشل شبكات التصريف في استيعاب مياه الأمطار، وشبكات التصريف تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي شبكات تصريف الصرف الصحي، شبكات تصريف مياه الأمطار، وشبكات تصريف السيول، والفرق شاسع بين هذه الشبكات فشبكة تصريف الصرف الصحي؛ تُعنى بتصريف مياه الصرف الصحي فقط، وشبكات تصريف مياه الأمطار؛ تُعنى بتصريف ما يهطل على المدينة من أمطار، وتحسب كميات الأمطار بطرق فنية وتصمم على أساسها الشبكة، أما شبكات تصريف مياه السيول فتُعنى بتصريف مياه السيول المنقولة التي تأتي من مناطق بعيدة وتهاجم الطرقات والمدن"، مشيراً إلى أنّ هناك فرقا شاسعا بين مياه الأمطار ومياه السيول، وكل منها له خطورته، ولو اجتمعت في وقت واحد مياه أمطار ومياه سيول؛ فسوف تسبب كارثة، وعلى سبيل المثال ما حدث لمدينة جدة مؤخراً حيث تعرضت لأمطار غزيرة جداً وبكميات كبيرة أكبر من استيعاب شبكات تصريف مياه الأمطار، إضافةً لتعرضها لمياه سيول منقولة بكميات كبيرة قادمة من جهة الشرق تفوق استيعاب شبكات تصريف مياه السيول؛ فكانت النتائج كارثة مؤلمة .

الرائد الزهراني: «الكارثة أكبر» حين تتخلى بعض الجهات الحكومية عن مسؤولياتها في وقت الحدث

تصريف بسيط

وأضاف "م.العقيلي" أنّ من الأسباب الفنية أيضاً أنّ شبكات تصريف مياه الأمطار لدينا في كل مدن المملكة يعتبر تصريفا بسيطا؛ لأنّ كميات الأمطار لدينا في الغالب لا تزيد عن (١٠٠)ملم وهذه المياه لم تكن تشكل لدينا أي خطورة على المدن في العقود الثلاثة الماضية، وإن كانت تعيق حركة السير في بعض الأحيان إلا أنّها لم تكن تسبب كوارث؛ لأنّ شبكات تصريف المياه كانت قادرة على استيعاب المياه وكانت جميع كوارث المملكة في السابق بسبب السيول المنقولة فقط القادمة من أودية ضخمة، لكن الوضع تغير الآن تماماً، وأصبحت المياه تنهمر بغزارة شديدة وبكميات هائلة من المياه ، الذي يستدعي معه تغيير شبكات تصريف مياه الأمطار، وفي المدن الساحلية هناك حاجة لأن يكون ميول الشوارع باتجاه البحر لكي يسهل مرور المياه إلى البحر .

سجلات للأمطار

ويقول "الرائد.الزهراني": "إنّ من أهم أسباب كوارث الأمطار في المملكة في السنتين الأخيرتين طبيعة المناخ، فنحن نعيش في مناخ شبه جاف أمطاره غير منتظمة قد تنقطع الأمطار عن بعض المناطق عدة سنوات، ثم تعود بشكل مفاجئ وكذلك التعدي على بطون الأودية سواء كان ذلك من قبل مواطنين أو مستثمرين أو شركات طرق"، مشيراً إلى أنّ هناك أحياء سكنية في جدة أنشئت في بطون أودية؛ لعدم توفر سجلات للأمطار يُعرف من خلالها تحديد أزمنة هذه الأمطار، وبالتالي التحذير المبكر للسكان بأنّ هذه المباني سوف تغمرها المياه؛ لذلك يجب إخلاؤها، وفي معظم بلدان العالم يوجد سجلات للأمطار حتى أنّ بعض السجلات تحدد مواعيد الأمطار وكمياتها لمدة (٥٠٠)عام، ومن الأفضل أن يكون لدينا سجل للأمطار تسجل فيه جميع الأمطار، ويسجل زمن العودة المتوقع لكل مطر بحيث تسجل فيه الأمطار لمدة(٥٠) سنة، ويتم وضع احتمالات وتوقعات بهطول الأمطار ومدى غزارتها وتحديد زمن عودتها، كما يجدر بنا توافر محطات لرصد الأمطار في كل مدينة من مدن المملكة يمكن لها رصد الأمطار المتوقعة على تلك المدينة وتحديد مكانها شمال أو جنوب المدينة أو شرقها أو غربها؛ لتتمكن فرق الدفاع المدني من التواجد في الأماكن المحددة قبل هطول الأمطار، وبالتالي تحذير سكان تلك الأماكن وسرعة إنقاذهم .

المسؤولية مشتركة

وأكد "العميد جداوي" على أنّ الدفاع المدني ليس وحده المسؤول عن مواجهة كوارث الأمطار والسيول، فهو جزء من منظومة تضم عددا من الوزارات والقطاعات الحكومية تحت مسمى مجلس الدفاع المدني الذي يرأسه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، وكل هذه الجهات مسؤولة عن مواجهة الكوارث سواء كانت كارثة سيول وأمطار أوغيرها، إضافة إلى لجان الدفاع المدني الموجودة في كل منطقة ويرأسها أمراء المناطق وبعضوية كل الدوائر الحكومية الموجودة بالمنطقة بما فيها وزارة التربية والتعليم، وبالتالي ليس الدفاع المدني وحده مسؤولا عن مواجهة الأمطار فنحن قد تواجهنا المسؤولية في جزئية معينة مثل عمليات التحذير والإخلاء والإنقاذ والإسكان لكن هناك جهات أخرى مسئولة عن بقية جزئيات الكارثة .

م.العقيلي: مشكلتنا «فشل شبكات التصريف» في استيعاب مياه الأمطار بكميات كبيرة وغير متوقعة

خطط لدرء المخاطر

ويقول "الرائد.الزهراني": "إنّ هناك خططا لدرء تلك المخاطر سواء كانت بيئية أو اجتماعية، ونحن في المديرية العامة للدفاع المدني لدينا خطط تسمى خطط الدفاع المدني التفصيلية وتشترك فيها كل الجهات المشاركة في عضوية المجلس الأعلى للدفاع المدني، وهناك أيضاً جهات ليست معنية بتنفيذ الخطط ولكنها تتحمل جزءا من المسؤولية، فنحن عند وقوع أي كارثة نطلب من الجهات المشاركة في عضوية مجلس الدفاع المدني أن ترسل إلينا مندوبين مفوضين يتواجدون معنا في مركز العمليات بحيث لو احتجنا شيئاً من أي دائرة حكومية ليس علينا سوى مخاطبة مندوبها المفوض الذي هو موجود لدينا بمركز العمليات، ومتى ماقامت كل جهة من هذه الجهات بالمهام المسندة إليها على أكمل وجه؛ سنتمكن بإذن الله من احتواء الكارثة بسرعة ومعالجتها، وكلما فرطت تلك الجهات في مسؤولياتها كانت الكارثة أكبر ."

تظافر الجهود

ويوافقه الرأي "م.الزهراني" داعياً لتظافر جهود القطاعات الحكومية مع المواطنين أيضاً في مواجهة الكوارث، فالجهات الحكومية إذا قامت بما هو مطلوب منها من مهام، وكذلك المواطن إذا تقيد بالتعليمات ونفذ توصيات الدفاع المدني وقت الكوارث؛ ستكون الخطورة أقل وستقل الأضرار أيضاً، أما لو لم يكن هناك وعي من المواطنين، ولم يكن هناك تظافر جهود من قبل الجهات المعنية بمواجهة الكوارث؛ فسوف تكون الفجوة أكبر والخطورة بالغة والكارثة أعظم؛ لذلك يتوجب على المجالس البلدية في كل محافظة أن تبادر بالتحرك وقت الكوارث وتقديم المساعدة لهذه الجهات الحكومية وتسهيل مهامها .

تجارب مهمة

ويقول "العميد جداوي": "استخلصنا دروساً كثيرة وتجارب مهمة من كوارث الأمطار التي وقعت العامين الماضيين في بعض مناطق المملكة خاصة كارثة سيول جدة؛ لأنّها أخرجت كثيراً من النور الذي نحتاج إليه من حيث الإجراءات والنماذج الموجودة لدينا في مديرية الدفاع المدني منذ زمن، ولم يعرفها الجميع إلا في كارثة جدة كنماذج حصر الأضرار للمباني والمركبات ونماذج الإيواء ونماذج صرف الإعاشة"، مشيراً إلى أنّ الدفاع المدني استخلص دروساً من الكارثة، حيث تم البدء في إعادة تطوير بعض البرامج الموجودة، وكذلك تطوير آلية التنسيق مع الجهات المعنية بتنفيذ تدابير الدفاع المدني؛ وانعكس هذا إيجاباً على المواطن، حيث أصبح لدى المواطن وعي بحجم الكوراث، ووعي بضرورة عدم عرقلة سير آليات الإنقاذ وقت الكوارث، ففي الأمطار التي هطلت بعد كارثة جدة بأسبوعين؛ كانت سيارات المواطنين متنحية على جنبات طريق الحرمين للسماح لآليات الدفاع المدني بالمرور، حيث لم تستغرق آليات الدفاع المدني من كوبري بريمان حتى كيلو(١٤) سوى (٧)دقائق بعد أن كانت في السابق تستغرق نصف ساعة على الأقل، بسبب الزحام الذي كان المواطن هو أكبر أسبابه، كما أصبح للجميع ثقافة التطوع بمساعدة رجال الدفاع المدني وتسهيل مهامهم وقت الكوارث .

م.الزهراني: مستثمرون استولوا على بطون الأودية وحولوها إلى مخططات سكنية !

تحديد مستوى الخطورة

وحول تلافي الأخطار، يقول "الرائد.الزهراني": "إنّ كوارث الأمطار والسيول لا تخلو من أمرين فإما أن تكون سيولا منقولة من أماكن بعيدة عبر أودية معروفة أو تكون أمطارا وفيضانات محلية داخل المحافظة، فإن كانت هناك سيول منقولة قادمة من مناطق بعيدة فهذه يمكن تلافي أضرارها بحيث يقوم الدفاع المدني كما هو معتاد بتحذير كل من يسكن بالقرب من الوادي الذي سيسلكه السيل القادم بعدم الاقتراب من الوادي، وتقوم دوريات ميدانية من الدفاع المدني بمسح الوادي قبل وصول السيل إليه وتحذير الناس بصافرات إنذار وعبر مكبرات الصوت، وبالتالي يبتعد جميع السكان عن بطن الوادي، ولن يكون هناك بمشيئة الله تعالى أي خسائر في الأرواح وتقل أيضا الأضرار المادية وبالتالي نكون استطعنا أن نقلل حجم الكارثة"، مشيراً إلى أنّ الكارثة التي يصعب احتواؤها؛ إذا كانت الأمطار محلية داخل حوض المحافظة، وبكميات غزيرة تسقط على أسقف المنازل، ومن ثمّ إلى الشوارع وتتحول إلى فيضانات لا أحد يستطيع تحديد وجهتها، ومدى ارتفاعها وسرعتها وبالتالي تحصل كارثة .

السيول المنقولة والمحلية

وفي تعليقه على معلومة ذكرها "م.العقيلي" حول كارثة جدة عام٢٠٠٩م عندما أوضح أن مدينة جدة تعرضت لسيول منقولة من أماكن بعيدة، أكد "الرائد.الزهراني" على أنّ الصحيح أن كل المياه في كارثة جدة؛ ناتجةً عن أمطار محلية من داخل حوض محافظة جدة حيث هطلت أمطار غزيرة جداً وبكميات هائلة على شرق المحافظة ومن ثم ارتفع منسوب المياه ليشكل فيضاناً يسير باتجاه الميول عبر أودية قديمة؛ تحولت إلى أحياء سكنية، ولم يكن هناك أي سيول منقولة من مناطق بعيدة، مشيراً إلى أنّ هناك فرقا بين السيول المنقولة والسيول المحلية؛ لأنّ المنقولة نعني بها السيول القادمة من

خارج المحافظة وهذه يمكن إحتواؤها في وقت مبكر أما السيول المحلية فهي الفيضانات التي تحدث داخل حوض المحافظة لتتحول إلى سيل جارف يصعب احتواؤه مالم يكن هناك مشاريع تصريف مياه عظيمة .

تحديد مستوى الخطورة

وأضاف "الرائد.الزهراني" بأنّ تحديد مستوى خطورة الأمطار والسيول لايمكن إلا من خلال ربطها بمقدار الخسائر المترتبة على ذلك، ولايمكن الجزم بأنّ الأمطار التي معدلها (٥٠) ملم خطيرة مطلقاً، ولانستطيع الجزم بأنّ الأمطار التي معدلها(١٠٠)ملم خطيرة مطلقاً، ففي المملكة مناطق صحراوية لو وصل معدل الأمطار فيها إلى(٥٠٠)ملم لن تكون هناك أية خطورة، وهناك مدن أخرى لو وصل معدل المياه فيها إلى (٥٠) ملم لكانت كارثة، مشيراً إلى أنّ الأودية الخطيرة في المملكة محددة لدى مديرية الدفاع المدني، ولها دراسات عديدة توضح مساحة أحواضها وطاقة استيعابها للمياه بالمتر المكعب ومقدار السيول المنقولة إليها من أودية أخرى، وعدد المناطق التي ربما تتضرر من سيول تلك الأودية، مؤكداً على أنّ أخطر المناطق بالمملكة من حيث تعرضها للسيول المنقولة هي المناطق الساحلية ابتداءً من الليث إلى جازان، حيث تهطل الأمطار بغزارة على جبال السروات، وتنحدر عبر أودية كبيرة باتجاه البحر عبر ميول شديد يجعل حركة السيل سريعة جداً ومباغتة في نفس الوقت، لأنّ الساحل يكون مناخه مشمسا حارا ولا يخطر ببال أحد أنّ هناك سيولا قادمة بسرعة فائقة باتجاه الساحل .

ويعلق "العميد جداوي" بأنّ مقياس خطورة الأمطار عامل نسبي بمقدار ما يترتب عليها من خسائر وليست بكميات الأمطار، إضافة إلى أنّ خصائص التربة وكثافة السكان لها دور كبير في رفع خطورة مستوى الخطورة، وبالاستطاعة القول إنّ خطورة الأمطار على المدن أكثر من خطورتها على الأرياف .

تعثر التنسيق

ويؤكد "م.العقيلي" على أنّ المملكة شبه قارة، ومن الصعب الجزم بخطورة الأمطار إذا ربطناها بمنسوب المياه وكمياتها في بعض مناطق المملكة تهطل أمطار غزيرة جداً لو هطلت على مناطق أخرى بنفس الكميات ستحدث كارثة، لكن من أسباب زيادة خطورة الأمطار والسيول بالمملكة تعثر التنسيق بين الدفاع المدني والجهات المعنية بتنفيذ مهام الإنقاذ، ممثلاً بما حدث في كارثة جدة فالدفاع المدني قام بأدوار بطولية، وأنقذ المئات وربما الآلاف من المواطنين من الهلاك، لكن لغة التنسيق كانت مفقودة بين الدفاع المدني والجهات ذات العلاقة، حيث كان الجميع يعمل بطريقة بدائية اجتهادية تطوعية الجميع لديهم الرغبة في احتواء الكارثة لكن غاب عنصر التنسيق من الناحية الفنية .

م.برهان: المالية صرفت ٦٠٠ مليون ريال لأمانة جدة بعد ثمانية أشهر من «الأمر السامي !..«

إدارة للكوارث والأزمات

وطالب "م.العقيلي" بوحدة لإدارة الكوارث والأزمات على مستوى المملكة، يكون لها فروع في جميع مدن المملكة، ويجب أن لا تمر هذه الكوارث دون أن نأخذ منها دورساً وعبر ونضع الأنظمة والإجراءات ونسجلها بدقة ولا يمنع أن تقوم وحدة إدارة الكوارث والأزمات بالاستعانة بخبرات دولية متخصصة في إدارة الكوارث، فنحن الآن لا قدر الله لو حدث لدينا زلزال بقوة (٧) درجات فهل نحن مهيئون ومؤهلون ومجهزون لإدارة الكارثة كزلزال، وإذا كنا مهيئين هل لدينا اتصال مباشر مع شركات وفرق عالمية متخصصة في مجال الزلازل بحيث نستفيد من خبراتهم في إدارة الكارثة .

الحلول السريعة

ويخالفه الرأي "العميد جداوي" قائلاً: "نحن في الدفاع المدني لدينا المجلس الأعلى للدفاع المدني الذي يعتبر منظمة عالمية باستطاعتها أن تدير أي أزمة، ونحن نعد اجتماعات طارئة عند حدوث أي كارثة ونبحث معها عن الحلول السريعة؛ لاحتواء الكارثة ولو كانت أعمال تطوعية لما فرض المجلس على جميع الجهات ذات العلاقة إرسال مندوبين مفوضين لمقر الحدث ولكان كل يعمل من مقره"، مشيراً إلى أنّ وجودهم مع الدفاع المدني في مركز العمليات دليل على وجود التنسيق، وبالنسبة للاستفادة من الخبرات العالمية فالدفاع المدني عضو بالمنظمة الدولية للحماية المدنية، ويحضر اجتماعاتها الدولية، ويستفيد دائماً من خبرات الدول المتقدمة، وهم أيضاً يستفيدون خاصة في موضوع نجاح الدفاع المدني في إدارة الحشود البشرية في موسم الحج كل عام .

فوق الإمكانات

وأشار "م.برهان" إلى أنّه يوجد مدن في العالم تسكن بأكملها فوق المياه، ومع ذلك مساكنها آمنة، مما يستدعي إيجاد مساكن آمنة للناس، والدولة لم تقصر في هذا الجانب لكن مشاريع تصريف مياه السيول ومشاريع السدود الجديدة؛ كانت فوق إمكانيات أمانات المدن وخبراتها لذلك حان الوقت لإيجاد هيئة عليا متخصصة في درء أضرار السيول والأمطار، ففي شهر صفر من العام ١٤٣١ صدر أمر خادم الحرمين الشريفين للمالية بصرف (٦٠٠) مليون ريال لأمانة جدة ولم تصرف إلا في شهر شوال أي بعد (٨) أشهر من صدور الأمر السامي ونحن نتساءل لماذا هذا التأخير من المالية؟ وفي نفس الوقت نطالب أمانة جدة والمجلس البلدي بالإفصاح عن(٦٠٠) مليون أين صرفت طالما أن المشكلة لم تحل والكارثة

قد تكررت؟ ومن المفروض أن يقوم المجلس البلدي بدوره بمحاسبة أمانة جدة عن سبب هذا التأخر إضافة إلى أن المقاولين والمسؤولين عن تنفيذ هذه المشاريع يفتقدون للحس الوطني فليس من المعقول أن تكون دراسة المشروع ب(١٠٠) مليون ريال!. ودعا" م.الزهراني" إلى إدارة تخصصية تدير هذه المشاريع العملاقة وتتابعها؛ لأنّ الدولة تصرف مئات الملايين لهذه المشاريع لكن لا يوجد متابعة دقيقة لها .

وجود خبرات

ويؤكد "م.العقيلي" على أنّ حجم المشاريع تفوق قدرات وخبرات وإمكانات الأمانات، وهذا لاينقص من جهود الأمانات ولا يقلل من شأنها، لكن المملكة تعيش في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله نهضة عظيمة في تعزيز البنية التحتية لم يسبق لها مثيل في تاريخ المملكة في جميع مدن المملكة، وعلى سبيل المثال لا الحصر أمانة جدة منذ (٢٥)عاما لم تقم بإنشاء كوبري واحد، وفي سنة واحدة اصطدمت الأمانة بمشاريع جبارة لإنشاء العديد من الكباري والأنفاق بعد أن فقدت الخبرة طوال (٢٥)سنة، لذلك لابد من وجود خبرات متمرسة لحل مشكلات مياه الأمطار والسيول .

ورأى "العميد جداوي" بأنّ تأخر البدء في المشاريع وطول الفترة الزمنية للمشاريع؛ يُعد مشكلة كبيرة ويشكل عبء على الدولة، وربما يتسبب تأخر بعض المشاريع في حدوث كوارث .

الأكثر ضرراً

وعن الحديث عن الخسائر البشرية والمادية من أضرار السيول والأمطار قال "العميد جداوي": "إنّ ولاة الأمر حفظهم الله في بلادنا أول أمر يسألون عنه في حدوث الكوارث عن سلامة المواطن هل الموطنين بخير؟ ثم يسألون هل تضررت ممتلكات المواطنين؟ ونحن في الدفاع المدني يهمنا بالدرجة الأولى سلامة المواطن وبالدرجة الثانية سلامة ممتلكاته ومواصلاته واتصالاته ."

ويعلق "الرائد الزهراني" بالإشارة إلى أنّه لايمكن مقارنة الخسائر المادية بالخسائر البشرية ،ولايمكن مقارنة أرواح المواطنين بالمادة وحكومتنا الرشيدة تدفع مليارات الريالات لحماية المواطنين، وهذا يدل دلالة واضحة أنّ خسارة مواطن أعظم على الدولة من خسارة مليار .

ويؤكد "م.العقيلي" على أنّ الخسائر البشرية لا تقاس بثمن والدولة لم تقصر في هذا الجانب .

حلول واقعية

وعن إيجاد الحلول للتقليل من كوارث مياه الأمطار والسيول يقول "م.العقيلي" :"علينا أن نكون واقعيين؛ لأنّ بعض المواطنين يطالب الدولة إنشاء شبكات تصريف بمئات المليارات مثل تلك الشبكات الموجودة في ماليزيا أو أمريكا أو أوربا، وهنا لابد أن نتفهم وضع تلك الدول التي صرفت مئات المليارات على شبكات تصريف مياه الأمطار والسيول؛ لأنّ أمطارها شبه يومية فهل من المعقول أن تقوم الدولة بصرف مئات المليارات على شبكة تصريف مياه الأمطار ونحن لا نرى الأمطار سوى مرة واحدة أو مرتين في السنة"، مشيراً إلى أنّ هناك حلولا أقل من محاكاتنا لتلك الدول ذات الأمطار اليومية وهناك دراسات ممكن أن تحل المشكلة لدينا بأقل التكاليف بحيث يكون في المدن أنفاق من تحت الأرض تستوعب مياه السيول والأمطار وسدود من الجهة التي ربما تأتي منها سيول منقولة وفي الهجر والقرى تزال كل المباني الواقعة في بطون الأودية، مؤكداً على الحاجة لمشروع مطورلتصريف مياه الأمطار، واحترام طبيعة الأودية وتصريف مياه الأمطار بشبكة متوازنة بميول معين .

تظافر الجهود

ويشير "الرائد.الزهراني" إلى أنّ الحلول العاجلة في الجانب الإجرائي تكمن في تظافر الجهود من قبل جميع القطاعات الحكومية ووضع الدراسات التي يمكن من خلالها تحديد كميات المياه وسرعة التدفق، وإيجاد قنوات سيول عملاقة في كل مدن المملكة مبنية على دراسات هيدروجية تبدأ بالجزئيات الأهم بحسب الخطورة المتوقعة .

ويدعو "م.برهان" إلى جمع الأفكار والاقتراحات التي أجريت في العديد من الدول بالعالم والتي تضررت من الأمطار، والبحث عن الحلول لنستفيد من تلك الدراسات والحلول، كما أن معظم الدول المتقدمة يوجد لديها تقنية متقدمة لتصريف مياه الأمطار بقوة المغناطيس وهذه بلا شك أفضل من فكرة السدود .

ويرى "م.الزهراني" بأنّ أسرع الحلول لاحتواء كوارث الأمطار والسيول متابعة سير المشاريع وتظافر الجهود والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة وتعاون المواطنين سواء قبل الكارثة بتطبيق تعليمات الدفاع المدني ووقت الكارثة بأن يقدم كل مواطن مالديه .

سر كارثة جدة.. ٥٢ «عبّارة» معطلة !

أشار "العميد.عبدالله جداوي" إلى أنّ الدفاع المدني بحاجة ماسة للاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مواجهة السيول، وأيضاً إلى بناء سدود لحماية المدن من السيول المنقولة، وشبكات عالية الجودة لتصريف مياه الأمطار، وقنوات جديدة (عبّارات(، وتنظيف القنوات القديمة؛ لأنّ بعضها معطلة؛ ففي كارثة جدة؛ وجدنا أن في طريق الحرمين (٥٢) قناة تصريف (عبارة) ومع الأسف كلها معطلة لا يعمل منها سوى اثنتين !!وهذه من أكبر أسباب كارثة سيول جده الشهيرة .
ونحن في مديرية الدفاع المدني نقوم بدورنا بالرفع بهذه الاحتياجات للجهات ذات العلاقة ومع الأسف الشديد أن بعض الجهات الحكومية يتضجرون من هذه الاحتياجات التي نحددها ونطالبهم بتوفيرها .
متى نحترم الطبيعة الجغرافية للأرض؟
دعا "م.رائد العقيلي" المواطنين والمستثمرين إلى احترام الطبيعة الجغرافية للأرض، واحترام الأودية التي شقت مسارها منذ ملايين السنين، وعدم التعدي عليها وتحويلها إلى أراضٍ سكنية؛ حتى وإن كانت سيولها خامدة من مئات السنين .
وقال:"إن رسولنا صلى الله عليه وسلم نهى عن مجرد المبيت في بطون الأودية؛ لذلك يجب احترام تضاريس الأرض والابتعاد عن هذه الأودية، وعدم وضع أي عوائق في مساراتها؛ لأنّ تلك العوائق ستتسبب في يوم من الأيام في حدوث كارثة، كما يتوجب على المقاولين العاملين في مجال إنشاء الطرق الحرص على وضع خطط فنية لهذه الأودية في حال إنشاء الطرق على متن هذه الأودية، بحيث توضع قنوات تصريف كبيرة جداً تستوعب الكميات الهائلة من مياه السيول"، محذراً من الأودية ذات السيول الخامدة، فهناك أودية تستغرق فترة زمنية طويلة وهي خامدة، ولكنها سوف تكتظ بالمياه في يوم ماء، مؤكداً على أنّه آن الأوان لكي نستفيد من خبرات الدول التي عانت منذ مئات السنين من كثرة الأمطار مما اضطرها إلى وضع خطط ودراسات لتلافي الكوارث .
»هيئة الإسكان» مطالبة بإنقاذ آلاف المواطنين
من بطون الأودية وإيجاد السكن المناسب لهم
أوضح "م.جمال برهان" أنّ كوارث الأمطار ليست مشكلة أمطار وحسب، بل هي مشكلة إسكان في المقام الأول؛ فالمواطن الذي لا يجد سكناً ولا يستطيع شراء أرض سكنية داخل المدن؛ سيلجأ إلى شراء أرض رخيصة حتى وإن كانت في مخططات غير معتمدة أو تقع في بطون أودية، وماحدث في كارثة جدة خير برهان على هذا الكلام؛ لأنّ المواطنين الذين لم يتمكنوا من شراء أراضي شمال جدة نظراً لارتفاع الأسعار المبالغ فيه اضطروا لشراء أراضي شرق جدة بأسعار تناسب إمكاناتهم؛ حتى وإن كانت بغير صكوك، وبالتالي تعرضوا هم وأطفالهم للهلاك .
وقال: "نحن قد حذرنا قبل (١٥) عاماً من تداعيات المشكلة شرق جدة، والآن بعد أن حدثت الكارثة؛ كشفتْ عن (٨٠٠٠) وحدة قطعة أرض متضررة بعضها يوجد عليها منازل وبعضها مازالت خاماً والآن الجميع يتساءل ماهو البديل؟، ونحن نطالب هيئة الإسكان إنقاذ آلاف المواطنين من بطون الأودية في مختلف مناطق المملكة، وذلك بإيجاد السكن المناسب لهم"، مشيراً إلى أنّ "غمر" السيول مجمع أم الخير في جدة بالمياه للمرة الثانية؛ يعد تساهلاً من أمانة جدة، حيث فصل بين الكارثتين (١٣) شهراً ولم تحرك الأمانة ساكناً تجاه سكن أم الخير وهذا التساهل بلا شك ألحق الضرر النفسي بسكان المجمع، وأعلن حالة الطوارئ لدى رجال الدفاع المدني، وليس من المنطق قيام رجال الدفاع المدني كل عام بإنقاذ الأهالي بالطائرات العمودية والقوارب المطاطية، بينما هناك حلول أسهل لدى أمانة جدة .
ويعلق "العميد.جداوي" قائلاً: "لقد حذر الدفاع المدني أمانة جدة من مجمع سكن أم الخير، وطالب بإزالته ولكن دون جدوى فقد تكررت الكارثة، وقمنا بنقل أكثر من (٢٠٠ (شخص عبر الطائرات العمودية والقوارب المطاطية ."

.. وجزئية المدينة تنظر قضية معلمة قذفت زميلتها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٨/Con٢٠١١٠١١٨٣٩٥٤٨٥.htm

ماجد الصقيري ـ المدينة المنورة

تنظر المحكمة الجزئية في المدينة المنورة مطلع الأسبوع المقبل، في دعوى سب وقذف تقدمت بها معلمة ضد زميلتها، التي شتمتها تلفظت عليها في وجود زميلاتها المعلمات وبحضور ٣٠٠ طالبة..ويأتي ذلك بعد أقل من أسبوع من تقديم المعلمة شكوى رسمية لمدير عام التربية والتعليم في المدينة المنورة طالبت فيه برد اعتبارها أمام زميلاتها والطالبات، باتخاذ العقوبة اللازمة وفقا للائحة القضايا التعليمية..يذكر أن الإدارة العامة للتربية والتعليم في المدينة المنورة باشرت ميدانيا التحقيق في القضية التي وقعت داخل فناء المدرسة، إذ أوفد تعليم المدينة لجنة ثلاثية إلى المدرسة لاستكمال التحقيقات والاستماع للشهود ورفع التوصيات لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك.

تقارير طبية: برنامج خاص لحال الطفل المعنف

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/224729

جدة - جمانة خوجة

أفصحت تقارير طبية أن «الطفل المعنف» الذي نشرت «الحياة» قصته أمس يخضع حالياً لبرنامج رقابي مكثف نظير التشنجات التي أصابته جراء التعنيف الذي طاوله، موضحة أن رحلة «الرضيع» في مراجعة المستشفيات بدأت وهو في الأسابيع الأولى من ولادته (لم يتعد الشهرين من عمره وقتها) لا سيما وأنه يعاني من «متلازمة الطفل المهزوز.«

وبحسب التقارير الطبية التي حصلت «الحياة» على نسخ منها من مستشفيات أُدخل إليها، فقد أُدخل الطفل إلى أحد المستشفيات الخاصة في الثامن من نيسان (أبريل) من العام الماضي وهو في حال «غيبوبة تامة وسرعة في التنفس ونبضات القلب مع أعراض إصابة شديدة بالدماغ والمخ»، بينما ظلت حدقة عينه اليسرى متسعة وغير مستجيبة.

وأثبتت التقارير معاناة الطفل من كدمات في الرأس والوجه والصدر والكتف وانتفاخ في الناحية اليسرى من الرأس، وبعد الأشعة المقطعية اتضح أن لديه «نزيفاً في الناحية اليسرى من الدماغ وما بين الدماغ والأغشية المحيطة به»، الأمر الذي سبب ضغطاً على التجاويف داخل الدماغ ونزيفاً أقل في الناحية اليمنى ما بين الدماغ والأغشية المحيطة به مع تورم عام في الدماغ .«

وورد في التقرير أن الطفل بحاجة إلى جراحة طارئة، يتم فيها استئصال عظمة الجمجمة لتخفيف الضغط حول الدماغ، كما تم تنويمه في المستشفى في العناية المركزة ونقل بعدها إلى مدينة الملك عبدالعزيز الطبية في الـ١٤ من نيسان (أبريل) بناءً على طلب ذويه لأسباب مادية، بيد أن حاله استدعت العودة مجدداً إلى أحد المستشفيات الحكومية.

ووفقاً للتقرير فإن «الطفل المعنف» وصل وهو يعاني من كسر في الفخذ الأيمن نتيجة سقوط جسم ثقيل عليه، مشيراً إلى أنه كان تعرض إلى نزيف في الرأس استمر معه حوالى الشهرين نتيجة سقوطه على الأرض، وقد أجريت له عملية في الرأس وقتها، كما وضع في مشد للساقين لمدة ١٠ أيام، ثم في جبس بنطلون، وكانت حاله مستقرة عند خروجه من المستشفى .

وبحسب أقارب الطفل، فإن مراجعات الطفل إلى المستشفى استمرت فترة بعد ذلك بغية العلاج من التشنجات .

من جهتها، أرجعت مصادر طبية أسباب تواصل التشنجات مع الطفل المعنف لكونها نتجت من «تعرضه إلى هز عنيف مع احتمال تعرضه للضرب .«
يذكر أن قضية «الطفل المعنف» لا تزال منظورة في المحكمة الجزئية في جدة، ولم يتم استدعاء أطرافها ولم يبت في أمرها بعد .

مواطن يتهم مستشفى بقطع المياه عن ابنه المنوم ..والمدير المناوب يؤكد: الخلل في المياه الساخنة فقط

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٨
http://www.alriyadh.com/١٨/٠١/٢٠١١/article٥٩٥٨١٨.html

الرياض- متعب أبو ظهير
تفاجأ احد أباء المنومين بأحد المستشفيات الخاصة الكبرى بشرق العاصمة الرياض من انقطاع المياه عن غرفة التنويم التي ادخل ابنه فيها وبمبلغ اعتبره والد الطفل باهظا للغاية .
وفي التفاصيل التي قدمها المواطن خالد القحطاني في شكوى ل" الرياض" بين فيها انه ذهب بابنه الذي يبلغ من العمر ٦ أسابيع للمستشفى كونه يعاني من ارتفاع في درجة الحرارة والتي وصلت إلى ٣٨,٥ درجة ، مشيرا الى انه بالرغم من حالة الطفل الصحية الا ان المستشفى رفض استقباله وتنويمه حتى يتم دفع تكاليف العلاج مقدما والتي بلغت ٤٥٠٠ ريال عن كل يوم .
واضاف انه بعد ان استكمل اجراءات الدفع المالي تفاجأ بانقطاع المياه عن الغرفة الامر الذي جعل المستشفى يحضر لهم إناء مملوءاً بالمياه حتى تمت إعادة المياه في وقت لاحق دون ان يتم تشغيل سخانات المياه المتعطلة مما استدعاه لإحضار ترامس مياه ساخنة ، متسائلا في الوقت ذاته عن المغالاة في التكاليف مع عدم القدرة على تقديم الخدمات الاساسية للمريض .
»الرياض» أجرت اتصالا بمدير رعاية العملاء بالمستشفى "المدير المناوب" والذي تجاوب مشكورا وأوضح بانه لا يوجد خلل في انقطاع المياه ولكن الخلل فقط في المياه الساخنة وتم معالجته في أسرع وقت مقدماً اعتذاره لكل من تضرر من هذا العطل.

يحفظ حقوق الجنين ويحميه حتى بلوغ الثامنة عشرة

الشورى يوافق على نظام حماية الطفل .. ولا يحسم تزويج القاصرات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٨
http://www.alriyadh.com/١٨/٠١/٢٠١١/article٥٩٥٧٥٥.html

الرياض عبد السلام البلوي

خلا نظام حماية الطفل وحقوقه من العقوبات، كما لم ترد فيه نصوص تمنع تزويج القاصرات،فيما اعتبر التسبب في انقطاع الطفل عن التعليم شكلاً من حالات الإهمال والإساءة التي قد يتعرض لها الطفل، وحذر من تشغيله قبل بلوغه سن الخامسة عشرة، كما حظر استخدامه في الأعمال العسكرية والنزاعات المسلحة .

رئيس لجنة الشؤون والأسرة في الشورى أرجع غياب العقوبات إلى اختلاف الجرائم وأضاف الدكتور طلال بكري: نظام الإجراءات الجزائية وأنظمة أخرى تعالج ذلك، فضلاً عن المادة الثالثة والعشرين من النظام الذي أقره مجلس الشورى أمس الاثنين والتي أسندت للمحكمة المختصة النظر في مخالفات أحكام " حماية الطفل" وتقرير العقوبة المناسبة بحق المخالف .

وفيما يتعلق بتزويج القاصرات واعتباره كنوع من أشكال الإساءة للأطفال والاعتداء على حقوقهم قال بكري " الموضوع شائك " وأضاف: تحديد سن الطفولة ب١٨ سنة يعتبر إشارة لحظر زواج الفتيات دون هذا السن،عدا أن هناك خلافا وجدلا واسعا حول تعريف أو تحديد من هي القاصر .

وعن الجهة الحكومية المنوط بها تطبيق مشروع حماية الطفل ومتابعة تنفيذ أحكامه أفاد بكري بإسناد إعداد لائحة النظام التنفيذية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية وهي الجهة الرسمية المعنية بتطبيق النظام ومراقبة التقيد بنصوصه .

النظام الأول لحماية الطفل والمكون من ٢٦ مادة سيرفع حسب الدكتور بكري إلى رئيس مجلس الوزراء وفي حال تأييده والموافقة عليه سيكفي لسد الكثير من الثغرات القانونية في بعض الأنظمة .

المشروع يشدد على رفع معاناة الأطفال المتنازع عليهم والمشردين وضحايا الكوارث

وكان المجلس قد وافق على مشروع نظام حماية الطفل وحقوقه التي كفلها وهو جنين في بطن أمه وحتى بلوغه الثامنة عشرة، وحسم الجدل الذي دار حول تحديد السن وأسقط أمس رأي لجنة الأسرة التي نصت على أن يكون ١٥ سنة .

وحدد النظام حقوق الطفل وكفل حمايتها ومن ذلك حقوقه في الحياة والرضاعة والحضانة والنفقة والنسب واختيار اسم حسن له واستخراج كافة الأوراق الثبوتية له وأن يكون له جنسية وليّ على النفس والمال، ولكل طفل أياً كانت حالته حق التعليم والرعاية الصحية وله حقه في التعبير عن نفسه وفق سنه ونضجه .

وشدد المجلس على حق الطفل في توفير الرعاية البديلة عن أسرته الطبيعية "الأصلية "في حال وقوعه تحت ظروف تحول بينه وبين أن ينشأ في أسرته الطبيعية .

ونص النظام على تكفل الدولة لذوي الإعاقة من الأطفال بحق التمتع برعاية اجتماعية وصحية ونفسية وتأهيلية خاصة تنمي اعتمادهم على أنفسهم وتيسير اندماجهم في المجتمع .

وطالب النظام الجهات ذات العلاقة باتخاذ التدابير المناسبة من أجل رفع معاناة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة كالأطفال المتنازع عليهم وأطفال الشوارع والمشردين وضحايا الكوارث والحروب .

وأكد النظام على أهمية الإبلاغ عن حالات الإيذاء والتشديد على الجهات المختصة بتسهيل الإجراءات للطفل للتبليغ عن الإيذاء الذي قد يقع عليه، ونصت المادة الرابعة عشرة على أن يتحمل والدا الطفل أو أحدهما أو من يقوم على رعايته المسؤولية في تربيته وضمان حقوقه ولا ينزع من والديه هذا الحق إلا بإجراء قضائي .

واعتبر النظام عدم استخراج الأوراق الثبوتية أو حجبها أو عدم المحافظة عليها انتهاكا لحقوق الطفل، إضافة إلى عدم استكمال التطعيمات الصحية الواجبة وكذلك التسبب في انقطاع الطفل عن التعليم ، والتحرش به جنسيا أو تعريضه للاستغلال الجنسي ، واستخدام الكلمات المسيئة له ، والتمييز لأي سبب عرقي أو اجتماعي أو اقتصادي ،السماح له بقيادة المركبة دون السن القانونية .

واشترط المجلس في نظام حماية الطفل حضور المحامي في حالة اتهام الطفل بارتكاب جريمة وذلك في سائر الإجراءات الجنائية ، كما شدد على حق الوالدين في رعاية أطفالهم وأكدت حق الطفل في الاتصال بوالديه وزيارتهما أو أحدهما في حالة حدوث خلاف بينهما.

أكد أنه اطلع على القانون البحريني قبل توقيعه لعقد الإيجار

القضاء البحريني ينظر في قضية رجل الأعمال آل مسكين..

اليوم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٨
http://www.alriyadh.com/١٨/٠١/٢٠١١/article٥٩٥٨١٧.html

ينظر القضاء البحريني صباح اليوم "الثلاثاء" في قضية رجل الأعمال السعودي» الممنوع من السفر» ماجد آل مسكين، حيث إن السلطات القضائية في البحرين كانت حددت موعداً للجلسة في يوم الأحد من الأسبوع الماضي، وتم تأجيلها إلى ١٨ يناير الجاري .وكان رجل الاعمال ماجد أحمد آل مسكين قد أوقفته السلطات البحرينية بسبب إيجار شقة تبين بأنها غير مسجلة لدى الجهات الحكومية بمملكة البحرين .

وقال رجل الأعمال ماجد: "قمت باستئجار شقة سكنية قبل ثلاثة اشهر بمبلغ شهري وقدره ٦٥٠ دينارا والمعنونة بشقة رقم ٩٣ بمبنى رقم ٢٣١٠ طريق ٢٨٣٤ مجمع ٢٢٨ بالبسيتين. وذلك في شهر مايو ٢٠١٠م بمملكة البحرين من مواطن بحريني. ولكن للأسف بعد مراجعتي إلى البلدية والكهرباء تبين لي بأن الشقة ليست مسجلة في البلدية أو هيئة الكهرباء وليس لها وجود في النظام الحاسوبي للحكومة وهذه تعد مخالفة كبيرة وتحايلا على القانون مما حرمني من الحصول على خدمة الانترنت أو التلفون أو الفاكس ولا يحق لي استخراج بطاقة سكانية على نفس العنوان، فطلبت من مسؤولة العمارة الفلبينية للمرة الأولى قبول طلبي بإخلاء الشقة علما بأني قد دفعت الإيجار عن ثلاثة أشهر مقدما فرفضت قبول طلبي وعندما طلبت منها التحدث إلى مالك العقار أبلغتني بعدم تواجده في مملكة البحرين في ذلك الوقت". كما توجه آل مسكين بجزيل الشكر الى جميع من قام بزيارته بمملكة البحرين وعلى من قام بالاتصال به، كما شكر الاصدقاء في مملكة البحرين على كرم الضيافة التي قوبلت بها خلال تواجده بينهم اكثر من شهرين .

كما أتقدم بالامتنان إلى من عرضوا علي مبالغ ضخمة تفوق أضعاف ما ادعى به المدعي بعشرات المرات. واشار آل مسكين بانه قادر على دفع المبلغ الذي يدعي به ولكن الامر ليس له دخل بالقدرة المالية وانما هي مسألة كرامة وعزة نفس وهذا ما تربينا عليه من ولاة امورنا وآبائنا وسوف يعي الامر كل من له كرامة، فمن الصعب ان يستغفلك احد وانت في بلدك الثاني ودولة شقيقة ويأخذ منك مالك من غير وجه حق .

ماجد تحدث ل"الرياض" عن اقامته الجبرية في البحرين قائلا: مر على انتظاري للجلسة الأولى المقررة في تاريخ ٢٠١١/١/١٨م أكثر من شهرين وانا الآن كلي أمل ان تستعجل المحكمة في مخاطبة البلدية وهيئة الكهرباء لمعرفة حقيقة تمنعي من دفع المبالغ التي يدعي بها حيث أن الشقة ليست مسجلة وليس لها عنوان أصلا ولم يتم تسجيلها إلا في شهر يناير الحالي ولم استفد منها حسب المادة رقم ٥١٢ من القانون المدني البحريني) استيفاء المنفعة المقصودة .(

وعن دراسته للعقد قبل توقيعة أكد: لم أوقع العقد قبل اطلاعي على القانون المدني البحريني الفصل الأول الإيجار - الفرع الأول الإيجار بوجه عام، من المادة رقم ٥٠٥ إلى المادة رقم ٥٧١، واعرف تماما بأن المادة رقم ٥١١ والمادة رقم ٥١٢ والمادة رقم ٥٥٢ والمادة رقم ٥٥٦ تثبت كل حقوقي فأنا لم أخالف تلك القوانين وبالعكس احترمتها لكيلا احرج نفسي ولا احرج وطني فكل مواطن هو سفير بلدة.

طول مدة الإيقاف أفقد ثقة المشترين والسكان بالحي

إيقاف صكوك مخطط لأكثر من ثلاث سنوات دون سبب واضح و

المواطنون يطالبون بحل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٨
http://www.alriyadh.com/2011/01/18/article595668.html

الرياض سالم كنعان السالم

تبددت الأحلام لدى عدد من ساكني حي الروضة مخطط جوهرة الخليج بين شارعي الغاط وعبدالعزيز البواردي، بعد إيقاف صكوك المنازل دون سبب واضح ولمدة تمتد إلى أكثر من ثلاث سنوات، فلم يتمكن من كان يطمح لبيع "الفلل السكنية" من بيعها أو من يرغب بالسكن فيها أن ينام قرير العين .

فبحسب أصحاب تلك المساكن أنه لا يوجد صك "مزدوج" أو "خصم" لهم، بل إن تلك القطع التي يبلغ عددها إلى ما يربو إلى ٦٠ قطعة على مساحة ٣٠ ألف م٢ "في ثلاث بلوكات" بما فيها مسجد الحي، في حي مضى على بنائه أكثر من عشرين سنة وأصبح مكتظا بالسكان والمرافق، قد تمت المبايعة فيها منذ سنوات وتصل المبايعات فيها بين الملاك إلى ما يقارب إلى خمسة بائعين وربما أكثر لبعض القطع. كما أن ملاك الأراضي قاموا ببناء منازلهم وتوصيل الخدمات من كهرباء وماء، وصرف صحي بعد أخذ الفسوحات الخاصة بالبناء وجميع إجراءات التراخيص ومحاضر التجزئة بشكل نظامي، ومن الجهات ذات العلاقة، وخلال تلك الفترة لم يتم إيقاف أو منع أو التطرق لوجود مشكلة معينة في صكوك الأراضي، وتم إيقاف الصكوك "فجأة" قبل ثلاث سنوات .

ومن خلال مراجعة "ملاك" المساكن لأمانة مدينة الرياض "المتكررة" لم يتم الكشف عن سبب معين أو عن مشكلة معينة تبرر إيقاف الصكوك، وبحسب حديثهم ل "الرياض" أنه تم تشكيل لجنة من عدة جهات أوصت فيما علموا بالافراج عن صكوكهم إلا أنه وبعد مرور ثلاث سنوات لم يتلقى الأهالي نتيجة رسمية من "اللجنة" تنهي معاناتهم أو تبلغهم بأسباب أو مبررات حول إيقاف الصكوك .

وتكمن المشكلة والمعاناة الأساسية أن أغلب أصحاب تلك المنازل مستثمرون كان هدفهم الأساسي هو بيع تلك الوحدات وليس السكن فيها، وكونهم ليسوا بالمستثمرين المقتدرين، وإنما هم جزء من مجموعة مواطنين ساهموا مع المتكفل الرئيسي بالبناء والبيع فكل من قام ببناء وحدات سكنية أصبح وضعه محرج أمام مجموعة من المواطنين فمنهم من يتهمه بالخداع ومنهم من يطالبه بمستحقاته دون النظر بمشكلة إيقاف صكوك تلك المنطقة، لتصبح المبالغ التي دفعت لبناء تلك المساكن والتي قدروها بتسعين مليون ريال بحكم" المحجوزة" وقد تتحول أرباحها إلى السالب لما لحق الحي من سوء سمعة وعدم ثقة المشتري بذلك المكان. وعلى الطرف الآخر توجد نسبة بسيطة ممن يرغب بالسكن إلا أنهم هم الآخرون يعيشون حياة غير مستقرة كونهم لا يعلمون ماذا يخبئ لهم المستقبل هم وأبنائهم من مفاجآت أخرى، إضافة إلى أنهم لم يستفيدوا من القروض التي تقدم لهم إما من الصندوق العقاري أو من جهات العمل كون الصك "موقف". وطالب الأهالي من المسؤولين النظر بمعاناتهم الحالية وإيجاد حل سريع خاصة وأن الحي ناله من السمعة "السلبية "الكثير وتراجعت الأسعار التي كانت معروضة مسبقاً إلى درجة أن بعضها تهاوى إلى أقل من ٤٠% وهم غير متفائلين بأن يتحسن الوضع بعد تفعيل الصكوك من ناحية الأسعار، وكأنهم يلمحون إلى أنه يكفيهم ما نالوه من تدن في الأسعار وحالة نفسية متعبة فليس لهم طاقة بمزيد من المأساة وزيادة في الوقت .

وأوضح ل "الرياض" عقاب بن متعب العتيبي بأن جميع الأهالي في ذلك الحي يعانون معاناة سيئة بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على "إيقاف صكوك" فلم يتم إخطارهم بأن هناك ازدواجية بالصكوك أو وجود شخص أو جهة معينة كمشتك أو معترض، وكل ما لدى المواطنين مجرد توقعات بأن هناك خطأ في التخطيط الأساسي .

ويضيف "العتيبي" أن الوحدات السكنية التي تم إيقاف صكوك على ثلاث "بلوكات" على مساحة ٣٠ألف م٢ تقريباً، وعليها أكثر من ٦٠ قطعة والبعض من المواطنين قاموا ببناء ١٠ فلل وغيرهم ٥ وآخرون واحدة أو إثنتان، وكان الهدف هو بيع الفلل للأغلبية. وعلى نفس الوتيرة يروي المواطن خالد قبلان الحربي الذي يقول بأنه اشترى الأرض بعد خمسة أشخاص أفرغ الصك من أسمائهم على التوالي، مشيراً إلى حجم الديون التي تراكمت عليه وهو يبني منزله الصغير في الوقت الذي كانت فيه أسعار مواد البناء والحديد تعتبر مرتفعة جداً. ويضيف الحربي: "الموظف في شركة كهرباء السعودية" بأنه كان يتطلع إلى أن يستفيد من " القرض العقاري " الذي أقرته الشركة له، ولكنه للأسف سيضل مكبلاً بالديون التي من مجموعة من الناس ومن أحد البنوك وستضيع عليه فرصة تقليص الفوائد التي ضاعفت عليه المعاناة .

وعلى جانب آخر يعتبر سعد هذيل الفريدي سيء حظ كونه ملزما أمام ما يقارب لثمانية أشخاص ساهموا معه في بناء عدد من الفلل السكنية، ليصبح موقفه محرجاً أمامهم، إلى جانب أنهم مواطنون عاديون كل مساهماتهم عبارة عن ديون فهم الآخرون ملاحقون من أصحاب حقوق وهو كالمشلول العاجز بلا حلول فليس يملك المال الكافي ليصرفه لهم ويظفر براحة البال وغير قادر على البيع بسبب إيقاف الصك، فمنذ ثلاث سنوات وهو على آمل وترقب يومي بالساعات لصدور ما يفرج عنهم ويزيح الغمامة .

وأشار الفريدي إلى أنها راودتهم فكرة توكيل محامي إلا أنه طلب مبلغا مبالغا به بحكم حجم مشروع جميع القطع، ولكون أغلب ملاك الفلل من المواطنين العاديين وليسوا مستثمرين كبار غير قادرين على الموافقة، فمن الأساس الأرباح عبارة عن فتات، وفي حالة دخول محامي سيزيد من الوضع سوءً وقد يضطر البعض إلى دفع المزيد من الأموال إضافة للخسائر، كون الموقع غير مرغوب فيه الوقت الراهن وقد تستمر سمعته مستقبلاً سيئة .

وبين "الفريدي " إلى أن الفيلا كادت أن تباع بسعر ١,٦٠٠,٠٠٠ ريال إلا أن المشتري تراجع عن الشراء بعد تأخر مدت حل المشكلة، وزاد بأن العروض في كل مرة تتقلص إلى ١٠٠,٠٠٠ ريال وكان في كل مرة يرضى بالسعر لكي يسدد المساهمون معه حقوقهم إلا أنها في كل مرة يتراجع المشتري، منوهاً إلى أن آخر سعر عرض عليه وصل إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ ريال ولا يعلم ماذا سيكون السعر بعد انتهاء "الأزمة"، منوهاً إلى أن المبالغ التي قد تكون دفعت لبناء تلك الوحدات السكنية والفلل والتكلفة أكثر من تسعين مليون ريال وهي مبالغ بحكم "المحجوزة" وقد تتحول الأرباح إلى عكسية وتصبح بالسالب وتكون خسائر على الجميع لما لحق بالموقع من سوء سمعة وعدم ثقة المشتري فيه .

وأضاف "الفريدي" بأنهم استبشروا خيراً حينما تم تشكيل لجنة من عدة جهات وكان يتردد على أمانة الرياض للحصول على نتائج تلك اللجنة، إلا أنه وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات لم يصلهم رد رسمي بما تم حيال مشكلتهم، واطلعت "الرياض" على مجموعة من الأوراق التي تثبت تردده وتواصله مع أمانة الرياض .

وطالب الفريدي من الجهات ذات العلاقة بسرعة النظر بمشكلتهم وحلها وإلغاء إيقاف الصكوك تعاطفاً مع المواطنين الذين أغلبهم ليسوا مستثمرين أو أقوياء مادياً بل بعضهم قد دفع جميع أمواله التي ادخرها خلال سنوات إما في وظيفة حكومية أو خاصة .

ومن جانبه بين عبدالرحمن شنار القحطاني الذي منذ ثلاث سنوات وهو يتطلع إلى نتائج أو حل لمشكلة "إيقاف الصك" بأن الكثير ممن كانوا يبنون منازلهم أوقفوا البناء وأغلقوا الفلل وتركوها "عظم" إلى حين انفراج الأزمة، كما أن البعض اختفوا هروباً من المطالبين بالديون إلى حين أن يتمكنوا من البيع .

وأضاف "القحطاني" بأنهم حالتهم الآن مثل الذي في حلقة إبرة فلا يستطيع إخراجها ولا يستطيع بلعها، مناشداً الجهات ذات العلاقة بسرعة إنقاذهم، معبراً عن تفاؤله بأن الفرج قريب في ظل ما يلقاه المواطن من إهتمام بالغ من حكومتنا الرشيدة.

جدة: والد يارا يتهم مستشفى بـ الإهمال ويطالب بـ تحقيق مستقل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/224742

جدة - جود العمري

وعد والد الطفلة «يارا» الذي يتهم مستشفى خاصاً بتدهور حالها الصحية وإهمالها، بتنفيذ «تهديده بكشف حقيقة الخطأ الطبي الذي تعرضت له طفلته حتى في حال لم يكن مقدراً العيش لها»، مؤكداً أنه لا يمانع من إجراء التشريح للتأكد ومعرفة حقيقة ما حدث لها.

وطالب والد «يارا» عوض المطيري في حديثه لـ«الحياة» بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في ما حدث لصغيرته، مشدداً في الوقت ذاته على عزمه على ملاحقة المتسببين في تدهور حالها الصحية، «حتى يرتدع المهملون الذين لا يأبهون بأطفال تأتمنهم أسرهم عليهم.»

وقال المطيري: «ولدت يارا سليمة وبعد نحو شهر اكتشفنا أنها تعاني من مرض الربو، فأخذتها فوراً إلى الطبيبة في المستشفى الذي ولدت فيه، فأكدت أن مشكلتها صغيرة وهي عبارة عن مجرد تشوه خلقي بسيط، ولن تحتاج إلى جراحة على الأقل في هذه السن الصغيرة، وكذلك لن تشكل لها مشكلة في حياتها.»

وتابع: «قالوا لي في المستشفى إنهم سيرسلون ملفها إلى أحد المستشفيات الكبرى للتأكد فقط، بسبب توافر الأجهزة والإمكانات المتطورة فيه»، مؤكداً أنها عادت بعد ذلك إلى حالها الطبيعية، وبدأ وزنها يزداد وتكلمت وتحركت»، مضيفاً «بعد شهرين عاد المستشفى للاتصال بي وأخبروني أن درسهم لحالها كشف لهم أنها بحاجة إلى جراحة، فقابلت الجراح وأكد لي بساطة الجراحة وأن نسبة نجاحها تصل إلى ٩٠ في المئة، وأوضح لي أن الجراحة الصعبة ستحتاجها يارا بعد سنة.»

وبحسب تطمينات الطبيب وافق والد يارا على إجراء الجراحة، إذ إن سلامة ابنته هي غايته، لكنه فوجئ بطلبهم موافقته لإجراء جراحة ثانية لابنته ولما تمض ٢٤ ساعة على جراحتها الأولى، فوافق على مضض خوفاً عليها، على رغم عدم اقتناعه بإجراء جراحتين متتابعتين خلال أقل من يوم لطفلة في هذه السن، لكن المستشفى أكد له أن عدم أجرائها ربما يشكل خطراً على حياتها.

وشهد المطيري بعد الجراحة تدهور حال طفلته التي نقلت إلى حضانة خاصة، كما يقول، مؤكداً أنه كان يتابع إهمالاً من غالبية الطاقم الطبي المشرف على حال يارا، وفجأة لم تعد تستطيع الرضاعة إلا من طريق أنفها ثم بدأت تعجز عن التحرك، وفقدت بصرها «وكل ذلك بسبب إهمال الممرضة المسؤولة عنها في الحضانة، وانقطاع الأوكسجين عنها جراء ذلك»، كما يدعي المطيري.

وتابع الوالد سرد حكاية ابنته: «عاد الطبيب وحاول إنعاشها، ولكن بعد أن أصيبت بالشلل وفقدان البصر، ثم انتفاخ المعدة والأمعاء، ولها اليوم (أمس الإثنين) تسعة أيام على هذا الوضع، ولم يلتفت لندائي أحد من المسؤولين في المستشفى، أشاهد ابنتي تنطفئ يوماً بعد آخر، وهم يقولون لي إنهم لا يعرفون السبب ولا يستطيعون فعل شيء خوفاً عليها.»

وطالب المطيري الجهات المسؤولة بأن تقوم لجنة مستقلة للتحقيق في هذه القضية، مؤكداً أنه تقدم بشكوى إلى مدير المستشفى وأخرى إلى مدير الشؤون الصحية، ولن يتوقف حتى يصل إلى ولاة الأمر لإنصافه.

وفي الطرف المقابل للقضية، أوضح مدير العلاقات العامة في المستشفى الذي ترقد فيه الطفلة نجيب يماني لـ «الحياة» أن المضاعفات التي أصابت الطفلة لم تكن بسبب خطأ أو إهمال أثناء الجراحة أو بعدها. وقال: «هو أمر بيد الله». وأضاف يماني: إنه في حال تم توجيه تهمة رسمية للمستشفى سيقدم إثباتات رسمية وموثقة تؤكد عدم حدوث أخطاء طبية أدت إلى تدهور حال الطفلة، مؤكداً في الوقت ذاته أن موقف والد الطفلة طبيعي ومن حقه القلق على طفلته .

قانوني: دعوت إلى إعادة هيكلة التعليم الشرعي والقانوني ليصبح واحداً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٤٨٣٨

الرياض - «الحياة»
أكد الدكتور أيوب بن منصور الجربوع أهمية أن يكون العاملون في المجالات القانونية (القضاء، وسن الأنظمة، والتحقيق والادعاء العام، والمحاماة، والاستشارات القانونية)، ملمين بأحكام الشريعة الإسلامية وكذلك بأحكام الأنظمة.
وأضاف في تعقيب على ما نشرته «الحياة» في عددها أمس بعنوان: «قانوني: كليات الشريعة تدرس كتباً لا تناسب «العصر» وتحتاج إلى إعادة تقنين»، أنه أجرى دراسة تحليلية لمناهج وخطط الدراسة في مؤسسات التعليم القانوني، وتبين له وجود سلبيات عدة في خطط ومناهج الدراسة سواء في كليات وأقسام القانون أم في كليات الشريعة.
ودعا إلى إعادة هيكلة التعليم القانوني (الشرعي والقانوني) ليصبح نظاماً ومنهجاً تعليمياً قانونياً واحداً، يجعل المتخرج ملماً في الشريعة والأنظمة ومن ثم أهلاً لشغل أي من الوظائف والمهن والمجالات المتصلة بالأعمال القانونية من دون استثناء بما في ذلك مهنة القضاء.
وفي ما يأتي نص التعقيب:
اطلعت على المقال الوارد في صحيفتكم الصادر الاثنين ٢٠١١/١/١٧، والمعنون بـ» قانوني: كليات الشريعة تدرس كتباً لا تناسب «العصر» وتحتاج إلى إعادة تقنين«، والمعد من بندر المزيد.
وأسعدني كثيراً أن صحيفة «الحياة» كانت من أوائل الصحف التي قامت بتغطية المؤتمر العالمي الأول حول التعليم والتعلم الذي عقدته جامعة الأمير سلطان، والمحاضرة التي شاركت فيها والتي كانت تتعلق بـ «تقويم مناهج التعليم القانوني وخططه في المملكة العربية السعودية» وإنني أتقدم لصحيفتكم الموقرة والقائمين عليها بالشكر الجزيل لما تتميز به من صدقية في نقل الخبر.
إلا أنني من خلال تأملي لما ورد في الخبر الصحافي تبين لي أنه لا يعكس حقيقة ما ورد في محاضرتي، وأن ما ورد في المقال قد يؤدي إلى إساءة الفهم لما ذكرته فيها، إذ ان عنوان الخبر تضمن عبارة غير دقيقة ولا تعكس حقيقة ما ذُكر في محاضرتي، فالمحاضرة أشمل من ذلك وأوسع مما ذكر بكثير، لأنني ذكرت أنه انطلاقاً من مبدأ علو وسمو أحكام الشريعة الإسلامية على كل ما تصدره الدولة من أنظمة ولوائح وما تصادق عليه من اتفاقات ومواثيق وعهود دولية فإنه من المفترض أن يكون التأهيل والتعليم القانوني لجميع فئات العاملين في المجالات القانونية (القضاء، وسن الأنظمة، والتحقيق والادعاء العام، والمحاماة، والاستشارات القانونية) متناسباً مع مضمون هذا المبدأ، بحيث يكون من يشتغل في أي من هذه المهن ملماً بأحكام الشريعة الإسلامية وكذلك بأحكام الأنظمة، وهو مبدأ أكدته اللجنة العليا لسياسة التعليم، منذ ما يزيد عن الأربعين إذ أوصت في البند رقم (١٤٦) من وثيقة التعليم الصادرة عنها في عام ١٣٩٠هـ بأن تعنى كلية الشريعة بالدراسات الحقوقية لتخريج متخصصين شرعيين حقوقيين لسد حاجة البلاد. كما أن مجلس الوزراء منذ ما يقارب الثلاثين عاماً أكد على ذلك في قراره رقم (١٦٧) وتاريخ ١٤٠١/٩/١٤هـ الذي قضى في البند «رابعاً» منه بأن يتم تدريس الأنظمة في كليات الشريعة، وقضى في البند «خامساً» منه بتشكيل لجنة لدراسة تنفيذ القرار ورفع توصياتها بشأن ذلك.
وتطرقت في محاضرتي إلى تقويم مناهج التعليم القانوني وخططه في المملكة من خلال دراسة العناصر الآتية: (١) تنظيم التعليم القانوني (الشرعي والنظامي) من حيث هيكلته ومؤسساته. (٢) تقويم منهجية وخطط الدراسة في مؤسسات التعليم القانوني. (٣) الآثار المترتبة على تشتت التعليم القانوني.
وذكرت أنه من خلال دراسة تحليلية مقارنة متعمقة لمناهج وخطط الدراسة في مؤسسات التعليم القانوني، سواء تلك التي تمنح شهادات في القانون (الأنظمة) بعد البكالوريوس) ماجستير أو دبلوم)، أم تلك التي تمنح درجة البكالوريوس في

الشريعة، أم درجة البكالوريوس في القانون، تبين لي وجود سلبيات عدة في خطط ومناهج الدراسة سواء في كليات وأقسام القانون أم في كليات الشريعة.
ودعيت – من خلال مقترح مفصل – إلى إعادة هيكلة التعليم القانوني (الشرعي والقانوني) وذلك ليصبح نظاماً ومنهجاً تعليمياً قانونياً واحداً، يجعل المتخرج ملماً في الشريعة والأنظمة ومن ثم أهلاً لشغل أي من الوظائف والمهن والمجالات المتصلة بالأعمال القانونية من دون استثناء بما في ذلك مهنة القضاء.
فضلاً عن ذلك تم إدراج شعار معهد الإدارة العامة ضمن الخبر مما يوحي بأنني كنت أمثل معهد الإدارة العامة، والأمر في حقيقته أنني قدمت الورقة بصفتي الشخصية وكباحث متخصص.

النظر في قضية مواطنة ضد سجني جدة والطائف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٨/Con٢٠١١٠١١٨٣٩٥٤٨٤.htm

سهى العرابي ـ الطائف
تنظر المحكمة الإدارية في جدة دعوى مقامة من مواطنة ضد سجني جدة والطائف اليوم، إثر اتهامها الجهتين بإخفاء معلومات عن أسباب وفاة شقيقها في السجنين جراء إصابته بمرضي الوباء الكبدي والدرن.
وأوضحت لـ «عكاظ» المواطنة أم فواز أن شقيقها سجن بتهمة ضبط كمية مخدرات في سيارته التي يعمل عليها كسائق أجرة غير نظامي، حيث تم الحكم علية بخمسة أعوام وغرامة مالية بلغت ١٠ آلاف ريال، مؤكدة براءته من التهمة وشهادة الجميع له بالصلاح.
وتضيف «ولكن الأحداث تغيرت عندما تعرض للمرض داخل سجون جدة، ولم يسمح لنا بزيارته إلا للحظات عندما تم تنويمه داخل مستشفى الملك فهد في جدة، بعدها طلبنا نقله إلى سجن الطائف، ولكن لم يستجيبوا لطلبنا، وبدأت الأمراض تتزايد عليه يوما بعد الآخر، الأمر الذي دعا سجن جدة إلى إعادته إلى المستشفى مرة أخرى، وبعد الفحوصات والتحاليل تأكدت إصابته بمرضي الوباء الكبدي والدرن ومرض جلدي».
وقالت أم فوز إنها تقدمت بدعوى إلى الادعاء العام وحقوق الإنسان للنظر في حال شقيقها الذي يصارع المرض دون أي اهتمام، مضيفة «بعدها تمت الاستجابة لطلبنا وتم نقله إلى سجن الطائف ليتم تحويله في ما بعد إلى مستشفى الأمراض الصدرية، ولكن للأسف كان وصوله متأخرا، حيث تفشى المرض فيه لدرجة يصعب علاجه وتوفي في رجب الماضي».
وترجع أم فوز سبب تقدمها بشكوى ضد سجني الطائف وجدة إلى رفض الإدارتين الإفراج عنه بعد أن شمله العفو كونه مريضا.

المحكمة تسلم العدل مذكرة أحد موظفيها ... يتظلم من قرار إداري

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/224731

جدة - «الحياة»
سلمت المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة أمس (الإثنين) مذكرة الموظف في المحكمة الجزئية في العاصمة المقدسة إلى ممثل وزارة العدل للرد عليها، إذ يشكو فيها من قرار إداري أصدرته «الوزارة» يقضي بحسم سبعة أيام من مرتبه الشهري نتيجة غيابه بحجة حضوره جلسات قضائية.
وحددت المحكمة شهر ربيع الثاني موعداً لسماع رد «العدل» على مذكرة الموظف المتضمنة عدداً من النقاط التي توضح أن القرار الإداري الذي اتخذته «الوزارة» في غير محله.
وتم خلال الجلسة القضائية التي عقدت يوم أمس (الإثنين) في حضور ممثل المدعى عليها (الوزارة) والمدعي (الموظف)، تسلم مذكرة الأخير الجوابية التي تم بدورها تسليمها إلى الوزارة للرد عليها، بعد أن فتح فرع الوزارة في منطقة مكة ملف التحقيق في غياب الموظف مدة أسبوع كامل، خلصت توصياته إلى صدور قرار بحسم أيام الغياب من مرتبه الشهري.
وتأتي دعوى الموظف على خلفية متابعته لقضية رفعها سابقاً ضد وزارة العدل، رفضتها المحكمة حينها، إذ سجّلت أيام حضوره للجلسات القضائية غياباً على رغم تقديمه إثباتات حضوره تلك الجلسات.
وتضمنت دعوى الموظف السابقة ضد «العدل» تظلمه من موقف الوزارة المبني على التهميش والتقريع والتوبيخ، وتهكم المسؤولين وسخريتهم تجاهه في ضوء رفضه الرشوة.
وبحسب نصوص أنظمة الخدمة المدنية في السعودية فإنه لا يجوز حرمان الموظف من حقه في رفع دعوى قضائية ضد مرجعه للمطالبة بأي حق من الحقوق، إذ يعتبر غيابه للمرافعة في حكم الغياب بعذر ويخصم من رصيد إجازته السنوية وأحياناً يحسم من رصيد إجازته الاضطرارية ويقع على الموظف عبء إثبات ذلك من طريق إحضار إفادة رسمية من المحكمة التي حضر فيها الجلسة.

من ٢٤ دولة حول العالم

أواصر ترفع أعداد المشمولين برعايتها إلى ٦٨١ أسرة في الخارج

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٨
http://www.alriyadh.com/2011/01/18/article595764.html

الرياض - واس

ضمت الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج أواصر حالات جديدة لأسر سعودية تواجه ظروفا صعبة تحول دون عودتها لأرض الوطن ليصل مجموع الاسرالمشمولة برعاية الجمعية ٦٨١ أسرة تضم ١٩٦١ فردا، أوضح ذلك نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية اللواء طيار عبدالله اليحيا السليم مبيناً أن الجمعية استطاعت توسيع نطاق خدماتها لتشمل ٢٤ دولة حيث استقبلت حالات جديدة من دول مثل فلسطين وتنزانيا وجيبوتي. وقال اللواء السليم: إن التحديثات المستمرة للآليات التي يقوم عليها أسلوب التقصي والبحث أثبتت نجاعتها في استقطاب الأسر الجديدة المنقطعة في الخارج حيث تمكنت جهود الجمعية في وقت قياسي ومن خلال التعاون البناء والمثمر مع كافة المعنيين إلى التعرف على تلك الأسر الجديدة والوقوف على ظروف معيشتها تمهيدا لمعالجتها وتذليل الصعوبات التي واجهها لتمكينها من لم شملها مع ذويها في المملكة .

وأشار اللواء السليم أن الدعم المادي والمعنوي من قبل الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة الداخلية ممثلة بصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والرئيس الفخري للجمعية ومن وزارة الخارجية بالإضافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية يحفز لمزيد من الجهد ويدفع لمزيد من المثابرة لتحقيق تطلعات ولاة الأمر في خدمة تلك الأسر المتعثرة في الخارج وإعادتهم لمملكة الإنسانية.

المتضررون: قاض واحد لاستقبال ملفاتنا.. ورئيس اللجنة:

بدء حصر مزارع النازحين المثبتة رسمياً اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٨/Con٢٠١١٠١١٨٣٩٥٣٠١.htm

عبد العزيز الربيعي، عبده علوان - جازان

أكد رئيس لجنة حصر الأضرار للقرى النازحة في منطقة جازان العميد حسن بن علي القفيلي أن عمليات حصر المزارع المتضررة سيبدأ اليوم، قائلا: «المزارع هي التي تحتوي على آبار وأشجار دائمة ومثمرة ومثبتة بوثائق رسمية، والمزارع المثبتة بأوراق رسمية والمثبتة عن طريق البنك الزراعي، ولن يشمل الحصر التي تروى عن طريق الأمطار والسيول».

وأوضح القفيلي، لدى تفقده عمليات الحصر التي تشرف عليها لجنة من الدفاع المدني أمس، أن اللجنة شارفت على الانتهاء من حصر المنازل والممتلكات المتضررة في القرى الحدودية، إذ سيتم الانتهاء من بعض المنازل التي تأخر أصحابها عن المراجعة في الأيام القليلة المقبلة.

وأفاد رئيس لجنة الحصر أن مجموع القرى النازحة بلغ ٢٢٧ قرية حصر منها ١٢٧ قرية من قبل الدفاع المدني، بينما ٩٦ منها تقع داخل الحرم الحدودي ويشرف عليها حرس الحدود لنزع ملكياتها، في حين توجد ثماني قرى لم تخل.

من جهتهم، أجمع عدد من النازحين في حديث إلى «عكاظ» أن لجنة الحصر المشكلة من عدد من الجهات الحكومية تؤدي دورها بالشكل المطلوب، إلا أن عدم وجود عدد كاف من القضاة المخصصين لاستقبال ملفات المتضررين والمصادقة على الصكوك والأوراق الرسمية لمن يحملون حجج استحكام التي تنص التعليمات على تصديقها من المحكمة تؤخر عمليات الحصر.

وقال النازحون: «لا يتوافر إلا قاض واحد فقط وهذا يعيق عمل اللجنة، متمنين أن تتم زيادة القضاة ليتم التعجيل في العودة للنازحين الذين لازالوا حائرين بين العودة من عدمها، حتى تأثرت نفسياتهم ولا يعلمون مدة زمنية لعودتهم إلى قراها».

نزلاء دار الملاحظة في جدة .. من التفكك الأسري إلى عالم الجريمة

أحداث مدانون بالسرقة والاعتداء والقتل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٨/Con٢٠١١٠١١٨٣٩٥٣١٤.htm

عدنان الشبراوي ــ جدة

يقبع خلف أسوار السجن صغار سن تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ - ١٨ عاما، أدينوا بجرائم قتل وسرقة وحيازة مخدرات وقضايا لا أخلاقية، ويصل متوسط عدد الأحداث في دار الملاحظة إلى ٢٢٠ حدثا، يزداد العدد في الصيف بشكل ملحوظ وينقص في أوقات العفو في رمضان والأعياد، ولا يظل العدد ثابتا طوال العام.

قصص وروايات يندى لها الجبين، تمحورت أسبابها حول الإهمال الأسري وعدم متابعة أولياء الأمور لهم، فهذا فتى لم يتجاوز عمره ١٧ عاما، متهم باغتصاب طفل في الثامنة، وآخر مدان بجرائم سرقة وترويج المخدرات والمسكرات، ووصل الأمر إلى وجود أربعة أشقاء تلقوا حكما بالسجن ١٢ عاما، وذلك بعد أن شكلوا عصابة للسرقة وسجلت بحقهم عدد من السوابق.

«عكاظ» زارت دار الأحداث في جدة والتقت بمجموعة من النزلاء تحدثوا عن أسباب وجودهم في هذا المكان والدوافع التي أدخلتهم عالم الجريمة في سن مبكرة، في وقت يؤكد فيه مختصون أن التفكك الأسري هو أول الطريق لانحراف الأطفال ودخولهم عالم الجريمة.

بداية التحقيق

عبدالإله (نزيل برماوي ــ ١٦ عاما) موقوف في دار الملاحظة بعد أن وجه له الادعاء العام تهمة التحرش بطفلة من أقاربه عمرها سبعة أعوام، يقول إنه خلال وجوده في السجن، انخرط في جماعة تحفيظ القرآن، ولأنه يتمتع بصوت جميل أصبح مؤذنا لمسجد دار الملاحظة ويطمح في أن يخرج من الدار ويعود إنسانا صالحا. أما محمد (تشادي ــ ١٧ عاما) فهو متورط مع اثنين من أصدقاء السوء في استدراج صبي في العاشرة لغرض سيئ، ولا يزال رهن التحقيق ولم يصدر بحقه أي حكم حتى الآن.

وفي الدار نفسها يتحدث باسم (١٧ عاما) وهو يتيم الأب، يقول إنه أدين في قضية قتل أثناء دفاعه عن نفسه وحكم عليه بالسجن خمسة أعوام، ويروي التفاصيل فيقول إنه خرج مع اثنين من أصدقائه في سيارة أحدهما لشراء عشاء، وعند العودة أوهماه أنهما ذاهبان في مشوار قريب، لكنهما كانا يخططان لغرض سيئ، وحين وصلوا إلى مكان بعيد عن النطاق العمراني، أخرج أحد أصدقائه سكينا وطلب منه أن يخضع له بعمل الفاحشة فيه، وحين رفض انقض عليه أحدهما وبحوزته سكين، لكنه نجح في خطفها منه وطعن كل منهما طعنة وهو يدافع عن شرفه فتوفي أحدهما وأصيب الآخر بإصابات بسيطة.

اعتداء وسرقة

وهناك أيضا حمد (١٧ عاما) وحكم عليه بالسجن عامين بعد أن أدين بعمل الفاحشة مع طفلة متسولة، أما عبد الرحمن فيحكي قصته قائلا: «اتفقت أنا وأصدقائي على سرقة حقيبة أحد المحصلين، لكننا اختلفنا على تقسيم المبلغ وتعالت أصواتنا وانكشف أمرنا، وقبض علينا، وها أنا أدفع ثمن هذا الخطأ».

أما فهد، فرغم أن عمره وصل السابعة عشرة، لكنه ظل طالبا في المرحلة الابتدائية لتكرار رسوبه لا سيما أنه عاش في عائلة متفككة، فوالده سمح له بترك الدراسة والعمل حارس أمن براتب ألف ريال، لكن سلوكه كان منحرفا، ليس هو فحسب بل معه ثلاثة إخوة شكلوا مع بعضهم عصابة لسرقة محال الجوالات في مكة المكرمة حيث يسكنون، وحين قبض

عليهم، أحيلوا إلى القضاء وصدر حكم بسجن الأخ الأكبر سبع سنوات والثاني ست سنوات والثالث خمس سنوات، وآخرهم فهد وحكم عليه بثلاث سنوات يقضيها الآن داخل دار الأحداث.
أما اليمني طاهر (١٨ عاما)، الذي دخل المملكة عن طريق التهريب، فاتهم بترويج المسكرات بعد أن ضبط من جهات الاختصاص، يقول إن أسرته في اليمن وله ١٥ من الأشقاء ووالده راعي غنم متزوج من ثلاث نساء، وهو من شجعه على عبور الحدود إلى المملكة ليساعد نفسه وأسرته.
ويروي أحمد (١٦ عاما) قصته فيقول: «دخلت الدار هذه المرة بتهمة التشفيط، وكنت قد تعرفت إلى بعض رفقاء السوء وصرت أمارس معهم تشفيط الغراء وتناول بعض الحبوب المنشطة مثل الكبتاجون، وأفعل ذلك لأهرب من جحيم المنزل ونكد والدي، وحين دخلت الدار بكيت وندمت وتبت وقررت أن أبدأ حياة جديدة نظيفة وأسلك طريقا آخر حين أخرج».
الحمل السفاح
ومن القصص المؤلمة، قصة وافد من الجنسية الإرترية (١٧ عاما) يقضي حاليا عقوبة السجن ومن ثم الإبعاد، لإدانته بفعل الفاحشة في شقيقته التي تبلغ من العمر ١٨ عاما، وثبوت حملها سفاحا منه، وتعمدهما التخلص من الجنين بإغراقه في حوض ماء.
وفي نفس الدار، عاقبت المحكمة خمسة أحداث؛ أربعة مقيمين وسعودي بأحكام متفاوتة، عقب إدانتهم بتنفيذ سرقات ونشل داخل محيط الحرم والصفا والمروة، وتضمنت الأحكام السجن عاما لحدث بنغالي، وعامين لحدثين برماويين، والسجن ستة أشهر لحدثين يمني وبرماوي.
مرفوضون من أهلهم
يقول مدير دار الملاحظة الاجتماعية علي فايز الشهراني إن الشؤون الاجتماعية تعالج الكثير من مشاكل الأحداث في الدار، وأنهت أخيرا ملفات أحداث انتهت محكوميتهم ولم يطلق سراحهم بسبب رفض أسرهم استلامهم، وذلك بعد أن رفعت الدار للإمارة وصدر التوجيه بإلزام الأسر استلام الأبناء، فيما أحيلت بعض تلك الملفات عن طريق لجنة إصلاح ذات البين.
ويؤكد أن دار الملاحظة أنشئت قبل ٣٠ عاما لإيقاف الأحداث السعوديين دون ١٨ عاما، لكن العدد اليوم تضاعف بسبب تزايد عدد الأحداث من المقيمين الذين يشكلون نحو ٥٠ في المائة من المقيمين في الدار، ويتصدر الأفارقة (تشاديون ونيجيريون) القائمة ثم البرماويون واليمنيون، وتشكل السرقة والنشل نسبة ٧٠ في المائة من جرائم الأحداث والنسبة الباقية تتوزع بين الجنح الأخلاقية وتعاطي المخدرات، فيما يقبع في الدار نحو سبعة أحداث متورطين في قضايا قتل.
وأضاف الشهراني: «ثمة مطالبات بتقنين أحكام سجن الأحداث وإيجاد العقوبات البديلة في بعض الجنح البسيطة والتشريع لنظام يقضي بترحيل الأحداث الأجانب وفق نظام تبادل العقوبات، بحيث يقضي الحدث غير السعودي عقوبة السجن في بلاده».
وحول الأنشطة والبرامج في الدار، يقول إنها تتمثل في البرامج التعليمية من مدرسة تضم المراحل الثلاث، تابعة لوزارة التربية والتعليم ومناهجها مطابقة لمناهج المدارس الأخرى وأكثر من نصف الطلاب الوافدين يأتون إلى الدار أميين، ويتم تعليمهم، أما البرامج الثقافية فهي متنوعة وشاملة إلى جانب الدورات العلمية مثل الحاسوب بالتعاون مع أحد المراكز المتخصصة بالإضافة إلى حلقات التحفيظ والبرامج الرياضية، كما توجد في الدار عيادة صحية فيها طبيب يحضر ثلاث مرات في الأسبوع، «ونسعى إلى دعم العيادة الطبية بعدد أكبر من الأطباء بالتنسيق مع الشؤون الصحية».
وحول آلية التحقيق مع الأحداث، قال الشهراني إن هيئة التحقيق والادعاء العام أوجدت أخيرا مكتبا خاصا بها، داخل مقر الدار لتسريع محاكمة الأحداث، فيما يباشر المحاكمة قاض تابع لوزارة العدل يداوم يوميا في الدار ويتغير كل أربعة أشهر، ويشترط لدخول الحدث الدار ضبطه من قبل الجهات المختصة مثل الشرطة، الهيئة، الادعاء العام، مكافحة المخدرات، الجوازات، وأن يكون متهما أو مشبوها في قضية معينة وإذا صدر بحق الحدث مذكرة إيقاف من الجهة المختصة فيتم عرضه أمام القاضي للتوجيه حيال إيقافه من عدمه.
التربية السليمة
وأسباب انحراف الأحداث في مجتمعنا إلى تفكك الأسرة (الأب، الأم، الأخ..) وعدم الرقابة والقسوة الزائدة أو الدلال الزائد.
وتشخص الأخصائية النفسية رفعة المطيري أسباب دخول الأحداث إلى عالم الجريمة بالقول إنه: «كلما كانت تربية الطفل سليمة، سلم من المخاطر الاجتماعية المكتسبة والسلوكيات المنحرفة والأفكار الضالة، وهناك عصابات تستغل الأطفال وتشغلها في النشل وخطف الشنط من أيدي السيدات، وتوزيع المخدرات وغيرها، وإذا نظرنا من حولنا وأمعنا النظر في خريطة أطفال العالم نجد الآلاف جاهزين لأن يصبحوا مشاريع مجرمين أو منحرفين، خصوصا هؤلاء الذين لم يمنحوا حقوقهم ورعايتهم أسريا واجتماعيا ونفسيا وعلميا».

وتضيف «حتى في حال ارتكابهم جريمة أو جنحة، فإن ذلك لا يلغي حقوقهم في الحصول على تربية سليمة، ونحن لسنا بعيدين عن ذلك الخطر لغياب دور الأسرة والمدرسة والإعلام وكذلك الأجهزة والمؤسسات التربوية والاجتماعية والدينية، ولعدم وجود مشروع أو خطة استراتيجية للنهوض بالطفولة والشباب وحمايتهم من الانحراف الفكري الإجرامي من خلال التعريف بحقوق الطفل في العالم الثالث، وحتى نصل إلى تلك الخطة تبقى التساؤلات مطروحة ومفتوحة حول هؤلاء الضحايا».

تأثير وسائل الإعلام

أما المستشارة الاجتماعية الدكتورة نادية نصير فترى أن التربية الحديثة مهمة جدا في عصر الشبكة العنكبوتية والبلاك بيري والقنوات الفضائية التي جعلت العالم قرية صغيرة، فوسائل الإعلام المتنوعة لها تأثير قوي على الأبناء ويمكن أن تكون أداة بناء أو هدم، وعلى المصلحين الاجتماعيين دور مهم جدا لتبصير الأبناء بنتائج الانحراف المتمثل باباع سلوك إجرامي، وأنه سيكون مصيره السجن.

فيما يشير المستشار الاجتماعي إحسان طيب إلى أن أسباب انحراف الأحداث في مجتمعنا ترجع بالدرجة الأولى إلى الأسرة، فنجد الابن الصغير يخرج مع من يشاء وفي أي مكان وإلى ساعات متأخرة من الليل، دون رقابة ولا توجيه ولا قدوة، ويكون هذا الشاب هو ضحية الإهمال الأسري، فيجنح بنفسه في قضايا ليست في مستوى عمره أو تفكيره، «ثم إن رفقاء السوء المنتشرين في بعض الأحياء ويتربصون بغيرهم يحتاجون إلى التفاتة من المجتمع والأجهزة الأمنية، لأنهم سبب قوي في انحراف صغار السن».

ويقول من جهته الأخصائي الاجتماعي في الدار نايف البقمي إن أسباب الانحراف الرئيسة لدى الشباب نابعة أولا من الأسرة، ثم من رفقاء السوء، «فالأسرة في هذا الوقت تخلت للأسف عن كثير من واجباتها ودورها تجاه أبنائها فانعدم الإحساس بالمسؤولية وأصبح الأطفال هم الضحية».

المفلح لـ الحياة: نظام جديد لجباية أموال الزكاة يحدد الوعاء الزكوي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/224850

الرياض - ظافر الشعلان

كشف مدير مصلحة الزكاة والدخل إبراهيم المفلح عن قرب إصدار نظام جديد لجباية أموال الزكاة من السعوديين أو الخليجيين الذين يمارسون أنشطتهم التجارية داخل السعودية، مشيراً إلى أن هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء وهيئة الخبراء انتهت من مناقشة النظام الذي يحدد «الوعاء الزكوي» وكيفية احتساب الزكاة.

وأكد المفلح في حوار مع «الحياة» أن عدد المكلفين المسجلين في المصلحة بحسب آخر إحصاء لها بلغ أكثر من ٤٢٥ ألف مكلف جميعهم سيستخدمون آلية «سداد» قريباً، مشيراً إلى أن المصلحة ستعمل على افتتاح أقسام نسائية للمرة الأولى بهدف خدمة سيدات الأعمال. ولفت إلى أن الخاضعين لنظام المصلحة هم جميع الشركات السعودية المسجلة في المملكة، فيما يعامل مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي معاملة السعوديين شرط أن تكون الشركات والمؤسسات مسجلة في المملكة.

وقال إن التهرب من سداد الضرائب أصبح قليلاً، مضيفاً: «هناك نوعان من الغرامات الأولى غرامات تأخير وهذه تحسب بحسب المدة فلو تأخر المكلف شهراً يكون هناك غرامة معينة ولو تأخر شهرين تزيد وهكذا، كما يوجد غرامة إخفاء وتهرب قدرها بـ٢٥ في المئة.

وفي ما يأتي نص الحوار:

‹ما آلية عمل مصلحة الزكاة والدخل؟

-المصلحة تقوم بثلاثة أدوار، الأول يختص بجباية تحصيل الضرائب على شركات البترول والغاز، والثاني تحصيل ضريبة الدخل على الشركات، والثالث تحصيل الزكاة من المكلفين، فالمصلحة مناط بها ضريبة دخل الشركات وجباية الزكاة من الشركات.

‹ما النظام الذي تعمل المصلحة عليه الآن، خصوصاً أن أول نظام صدر كان في العام ١٩٥١؟

-بطبيعة الحال صدرت مراسم ملكية عدة وقرارات وزارية وتنظيمية لعملية جباية الزكاة. وبعد أن أنيط بوزير المالية إصدار الأنظمة الخاصة بآلية جباية الزكاة رفع منذ فترة قريبة نظام جديد لنظام جباية الزكاة إلى مجلس الشورى بعد أن تمت مناقشته من هيئة الخبراء ومن اللجنة الدائمة للإفتاء وهيئة كبار العلماء، لأن الزكاة تخضع للقواعد الشرعية.

ونتمنى أن يصدر قريباً، إذ انه سيمثل عند صدوره مرجعية مهمة سواء للمصلحة أم المكلف أم اللجان المعنية في الخلافات التي تكون بين المصلحة والمكلف.

‹ما أبرز ملامح هذا النظام؟

-يؤصل ويؤطر أشياء كثيرة في ما يتعلق بجباية الزكاة والفتاوى الشرعية المعنية بجباية الزكاة وكيفية ترتيب وعاء الزكاة أو قرارات وزارية أو تعاميم صدرت من المصلحة في آلية تحصيل الزكاة. والنظام سيحدد الوعاء الزكوي وكيفية احتساب الزكاة من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يتوسع في أنشطة أخرى غير عروض التجارة لأن المصلحة مناط بها فقط جباية الزكاة على عروض التجارة.

‹ماذا تقصد بالوعاء الزكوي؟

-أي الوعاء الذي لا يكون فيه خلط، ويشمل احتساب وعاء الزكاة عناصر موجبة وعناصر سالبة، والوعاء هو الفرق بين هذه العناصر، وعلى سبيل المثال العناصر الموجبة أن تضاف للوعاء الاحتياطات والأرباح والقروض والتمويلات ومخصصات معينة تضاف إلى الوعاء ويحسم من الوعاء الأصول الثابتة ومصاريف التشغيل والخسائر فالفرق بين ما يضاف وما يخصم هو الذي يسمى «الوعاء» نضربه في ٢,٥ حتى تخرج الزكاة.

‹بالنسبة للضرائب.. هل سيبقى النظام الحالي كما هو عليه أم سيتم تغييره مثل نظام جباية الزكاة؟

-النظام الضريبي صدر عام ١٤٢٥هـ ويعد من أفضل الأنظمة الموجودة وبحسب تقرير البنك الدولي كان ترتيب المملكة السابع على مستوى دول العالم في مجال الضريبة وذلك يعود لأن هذا النظام واضح وبسيط ويتسم بالشفافية لذا يعد من أفضل الأنظمة.

<يتساءل البعض من هم الخاضعون لنظام جباية الزكاة؟

-الخاضعون هم جميع الشركات السعودية المسجلة في المملكة ويعامل مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي معاملة السعوديين بشرط أن تكون الشركات والمؤسسات مسجلة في المملكة.

<وماذا عن السعوديين الذين يمارسون أنشطتهم التجارية في الخارج؟

-المفترض عند تقديم الإقرار الزكوي أن يشمل نشاط المكلف سواء في داخل المملكة أم خارجها ويطالب بإثبات تعاملاته واستثماراته في الخارج من خلال قوائم مالية واضحة ودقيقة إما إذا كان لابد أن يخضع في البلد الآخر للزكاة فيجب أن يخضع للزكاة.

<هل تقوم المصلحة بتحصيل الضرائب من تكاليف شحن البضائع من المملكة؟

-نعم تخضع للضريبة بعد أن تم إقرار ذلك من خلال النظام الضريبي الجديد.

<ما هي آلية تحويل المبالغ إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لتحويلها إلى مستفيدي الضمان الاجتماعي؟

-هذا سؤال مهم جداً لأنه يهم المكلفين، والآلية تتمثل في أنه عندما يتم توريد مبلغ الزكاة إلى المصلحة في حساب خاص في مؤسسة النقد السعودي للضمان الاجتماعي، وبمجرد أن يتم تسجيل المبلغ كإيراد المصلحة يتم تحويله مباشرة إلى الضمان الاجتماعي في مؤسسة النقد والصرف يتم مباشرة من وكالة الضمان الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية.

<كم هي المبالغ التي تم تحويلها العام الماضي إلى حساب الضمان الاجتماعي؟

-حولنا العام الماضي١٤٣١هـ إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ما يقارب ٨,٥ بليون ريال والفارق تقوم وزارة المالية بسداده، لذا المبلغ الذي يتم تحصيله من المصلحة يمثل ٧٠ في المئة من مستحقات الضمان الاجتماعي.

<هل هناك توجّه لافتتاح فروع أخرى للمصلحة؟

-هناك دراسة لزيادة عدد فروع المصلحة مع العلم أن لدينا ١٠ فروع، إضافة إلى الإدارة العامة جميعها تغطي معظم مناطق المملكة أما بقية ففي كل فرع من وزارة المالية هناك مكتب للزكاة تابع للمصلحة.

<لماذا لا يتم إذاً فتح أقسام نسائية تخدم سيدات الأعمال؟

-هذه خطتنا التي نعمل عليها، وستكون هناك قريباً أقسام نسائية في جميع فروع المصلحة تبدأ من المركز الرئيسي في الرياض لخدمة سيدات الأعمال.

<ما هو المعيار الذي يحدد خضوع شركات دول مجلس التعاون التي تمارس نشاطها في المملكة للضريبة أو الزكاة؟

-المعيار في ذلك هو «التسجيل»، إذا كانت الشركة مسجلة في المملكة فهي تخضع للزكاة، وإن كانت مسجلة في خارجها ولها نشاط داخل المملكة من خلال فرع أو مكتب نعتبرها منشأة دائمة غير مقيمة، فبالتالي تخضع للضريبة بحسب النظام الضريبي الجديد.

<ما هي أهم مزايا النظام الضريبي المعمول به الآن؟

-من أهم مميزاته أن تشريعه سهل الضريبة للمكلفين ووحدها بـ٢٠ في المئة، وبالنسبة إلى الخسائر فهي ترحل، لأن الشركة تخضع للضريبة عندما تبدأ في تحقيق الأرباح، إذ تخضع ٢٠ في المئة من الأرباح للضريبة، ولو كانت هناك شركة حققت خسائر في بداية النشاط يتم ترحيل الخسائر بحيث أن الشركة تستطيع أن تخصم الخسائر من الأرباح المرحّلة.

<وماذا عن استخدام التقنية في المصلحة؟

-لدينا نقلة تقنية فأصبحت البيانات تصلنا من الجمارك ومن وزارة المالية بالنسبة إلى العقود ومكتب العمل في جدة، ونحن نعد من الشركات الأولى التي اشتركت مع برنامج» يسر» للتعاملات الإلكترونية من خلال توقيع اتفاق على أساس أن تكون المصلحة من ضمن الجهات الداخلة في قناة التكامل التي تربط بين الجهات الحكومية.

<هل تخضع شركات الطيران لنظام الضرائب؟

-في بعض الأحيان هناك اتفاقات دولية وقعت عليها المملكة تنظم عملية نشاط شركات الطيران، لذا نخضع لأحكامها، لكن في الأساس أي نشاط في المملكة يخضع لذلك.

<كم عدد المكلفين المسجلين في المصلحة بحسب آخر إحصاء لهم؟

-لدينا أكثر من ٤٢٥ ألف مكلف جميعهم سيستخدمون قريباً آلية «سداد» لأنها أصبحت أسهل وأسرع، وبعضهم بدأ في تطبيق هذه التجربة؟

<هذا العدد يعتبر قليلاً إذا قسناه بمساحة المملكة الشاسعة؟

-لدينا المكلف له رقم واحد حتى لو كانت له خمسة سجلات تجارية أو أكثر من ذلك، وبالتالي نأخذ الرقم المميّز للمكلف الذي تخضع جميع الأنشطة تحته والنظام الآلي يقرأ الإقرار بناء على الرقم المميز، وهذا الرقم به شفرة خاصة لا يتم استخدامه إلا من جهة المصلحة فقط.

<هل تتمتع السفن التجارية وناقلات النفط والغاز التي تحمل العلم السعودي أو علم دول مجلس التعاون بالإعفاء من ضريبة الاستقطاع عن أجور الشحن البحري أم لا؟

-العبرة بالشخص الذي يمارس نشاط الشحن، فإذا كانت السفينة مملوكة لشركات سعودية مقيمة في المملكة أو تعمل لحسابها فإنه يتعيّن على الشركة السعودية المقيمة التصريح عن الدخل المتحقق لها من ذلك ضمن إقرارها السنوي، كما يتعيّن عليها أيضاً سداد ضريبة الاستقطاع على المبالغ المدفوعة في مقابل استئجار السفينة إذا كان المؤجر جهة غير مقيمة، أما إذا كانت السفينة مملوكة لشركات غير مقيمة في المملكة أو تعمل لحسابها سواءً أكانت سعودية أو خليجية أو غير سعودية فإنها تخضع لضريبة الاستقطاع عن أجور الشحن من موانئ المملكة.

موظفون في الهلال الأحمر تد همهم أمراض... ويفتقدون التأمين الصحي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/224842

الخرج - نورا الحناكي

صدمات نفسية وانهيارات عصبية وحالات اكتئاب يومية فرضت أعراضها المعنوية على عاملين في مراكز الإسعاف التابعة للهلال الأحمر، كونهم يقفون على مناظر مؤلمة تتمثل في وجود ضحايا على الطرقات، ومصابون يتألمون ينتظرون المساعدة ونقلهم إلى المستشفى.

وعلى رغم ما يتكبده المسعفون في الهلال الأحمر من آلام، وأمراض نفسية، نتيجة طبيعة عملهم الشاق، إلا أنهم يفتقدون إلى التأمين الصحي، على العكس تماماً من واجبهم، الذي يفرض عليهم إسعاف المصابين في الحوادث.

ويطالب عدد كبير من المسعفين وسائقي سيارات الإسعاف هيئة الهلال الأحمر بتكثيف نسبة الكادر الإسعافي، ومضاعفة عدد مراكز الإسعاف بين مواقع الطرق فضلاً عن الاكتفاء بالطرق ذاتها، وتوفير سيارات إسعاف جديدة، ومنحهم بدل «نائي»، وسكن في المناطق النائية.

وقال أحد المسعفين في أحد مراكز الإسعاف على الطرق السريعة (فضل عدم ذكر اسمه» :(حال خوف وقلق ينتابنا يومياً نظير إصابة أحد زملائي خلال أعوام الخدمة بالتهاب الكبد الوبائي المعدي، اثر حمله لأحد المرضى المصاب مسبقاً بالمرض ذاته والذي انتقل له عن طريق احتكاكه المباشر به لحظة إسعافه، مشيراً إلى أن إدارة الهلال الأحمر تفرض على المتقدم للعمل لديها إجراء عدد من التحاليل والفحوصات والتأكد من خلوه من الأمراض قبل إلحاقه بالعمل لديها، إلا أنها لا تتكفل بإخضاعهم لفحوصات دورية خلال أعوام خدمتهم، وتقتصر على إخضاع الأجانب منهم فقط، على حد قوله.

وأضاف: «يضطر عدد من العاملين في الهلال الأحمر إلى إخفاء طبيعة مرضه على جهة عمله خوفاً من إحالته إلى عمل إداري يفقد من خلاله نسبة من البدلات، التي كان يتمتع بها حينما كان مسعفاً ما يسهم في انتشار المرض على الباقين، في حين لا يتأخر البعض الآخر منهم في الإفصاح عن مرضه حتى يستريح من أعباء العمل الميداني، ويحال وفقاً للأنظمة واللوائح إلى عمل إداري مكتبي من دون اكتراثه إسقاط بدل (قيادة سيارة الإسعاف) من ضمن راتبه والبالغ قيمتها ٥٠٠ ريال.

وذكر سائق سيارة إسعاف (تحتفظ الحياة باسمه)، التي أثبتت التحاليل والفحوصات معاناته من انزلاق غضروفي والتهاب كبد وبائي في مقابل معاونته للمسعف في حمل المريض مصاب بالتهاب كبد وبائي، وتركيب الجبائر له ومناولته الأدوات الاسعافية، أن مشكلاته لم تتوقف على الآلام العضوية فقط بل شملت المادية التي لا يزال يعاني منها.

وقال: «أسعى الى تحسين وضعي المادي بالعمل (كمسعف وسائق) في آن واحد بدلاً من الاقتصار بعمل سائق لا يتجاوز راتبه في بداية الالتحاق بالوظيفة تعيينه ١٨٠٠ريال، و٨٠٠٠ ريال بعد خدمة ٢٦ عاماً بعكس المسعف الذي يبدأ راتبه مع البدلات في الوقت الحالي بـ٨٠٠٠ ريال، ما دفعني إلى الالتحاق بدورة اسعافية مجانية تكفلت الهيئة بها وتعاونت من خلالها مع معهد طب الطوارئ التابع للقطاع الخاص في الرياض»، لافتاً إلى أنه اكتشف إصابتي بمرض التهاب الكبد الوبائي بعد شهرين من انطلاق الدورة، بعدما أجريت فحوصات طبية، التي تطالب الهيئة بإجرائها عند الالتحاق بالدورة الاسعافية، لأخسر بذلك صحتي ومستقبلي الوظيفي إضافة إلى مالي الذي أهدرته في سبيل الدورة بلا فائدة.

وطالب بمنح سائقي الإسعاف بدل عدوى أسوة بزملائه نظير مشاركته عمله ووقوعه في الخطورة نفسها، وتوفير فروع للمعهد في أنحاء المملكة حتى يخفف ذلك من أعباء الكلفة المادية على عاتق المتدرب.

وتذمر مسعف في مركز آخر من الطريقة الجديدة التي اتبعتها الهيئة مند فترة في نقل الموظف إلى المنطقة التي يرغبها بحسب أعوام خدمته أسوة بالجهات الحكومية الأخرى، كون إدارته اعتمدت على أولوية تسجيل الموظف بياناته آلياً عبر

الموقع الالكتروني، ما يكفل له النقل من دون الاهتمام بأعوام الخدمة، ما ثبط همته ودفع زملاءه بالمطالبة باتباع النظام القديم.
وأكد موظف في الهلال الأحمر (فضل عدم ذكر اسمه) أن مناظر الجثث وأجزاء الأعضاء المتناثرة، ومشاهد الدم وأنين المصابين، وصراخهم التي تشهدها أعينهم اسهم في إصابته بأمراض عصبية ونفسية فاقت طاقتي، بل أنها تسببت في تقلب مزاجه ورغبته في البكاء بين فينة والأخرى بلا سبب وتكرار صور الحادثة في مخيلته دائماً، ما يستدعي توفير أطباء نفسيين لهم في إدارات المراكز يعمدون إلى التخفيف من حالتهم النفسية، والتقليص من مصابهم بأسلوب طبي.

جزئية جدة تنظر قضية اتهام تحرش بطفل معاق

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٥
http://www.al-madina.com/node/٢٨٤١٣٣

عبدالرحمن الاسمري - جدة
تنظر المحكمة الجزئية تحرش (يمني) بطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة. وأفاد مصدر لـ"المدينة "بانه تم القبض في ٦ صفر الجاري، على احد الوافدين ،من جنسية يمنية وعمره ٢١عاما، وتمت احالته الى سجون جدة؛ وذلك بناء على شكوى قدمها اهل الطفل ، من جنسية فلسطينية، وعمره ١٠سنوات، وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة ، موضحا أن الجاني قابل الطفل في بقالة قريبة من منزله وطلب منه الحضور اليه وتناول طعام الغداء عنده إلا أنه رفض وعرض عليه أيضاً مفتاح السكن الخاص به وطلب منه أن يهرب ويأتي إلى منزله غير أن الطفل لم يستجب لكلامه. و أفاد المتهم في التحقيقات انه قبل اسبوعين من القبض عليه حضر إليه الجاني في سكنه الخاص وجلس عنده بعض الوقت وقد طلب منه المقابلة والحضور الى المنزل بحكم انه جار ليس إلا ..وأوضح أن الجاني أنكر ذلك وانه لم يطلب منه الهروب او عرض عليه مفتاح منزله. لافتا أن التحقيق انتهى بتوجيه اتهام بالتحرش لليمني وطلب حضور الطفل الى المنزل وهو غير متزوج، لغرض سيء. و أحيلت القضية الى القضاء بالمحكمة الجزئية ليتم النظر فيها خلال الاسبوعين المقبلين

انتقاد حصر السعوديين في الحراسات الأمنية

توجُّه لتأسيس لجان عمالية لحفظ حقوق المواطنين والمقيمين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٩
http://www.alriyadh.com/2011/01/19/article596088.html

الرياض - سلوى العمران

تسعى الغرف التجارية السعودية الى تأسيس لجان عمالية وطنية تمثل السعوديين والمقيمين لحفظ حقوقهم وتنظيم أوضاعهم وتلبية مطالب المنظمات الحقوقية العالمية التي تهتم بشئون العمال في أنحاء العالم .

وقالت نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية في جدة الدكتورة لمى السليمان: إن الارتجالية في عمل كثير من أصحاب الأعمال وأصحاب المشاريع تجعل من الصعب توظيف ما لديهم من فرص وظيفية لتتناسب مع رغبات طالبي العمل، لكن بقليل من التنظيم تبدأ الفرص بالظهور حيث تتحدد الاحتياجات وتتوزع المهام والأدوار ضمن الهيكل الإداري الذي ينتج عندما ينتظم العمل .

واضافت: من المعيب على أصحاب الأعمال في مجتمعنا تركيز توظيف السعوديين في مجال العمل كحراس أمن وكأن الشركات والمؤسسات خلت إلا من هذه الوظيفة، مما أدى الى خلق نوع من عدم الثقة في قدرات الشباب وأنهم لا يصلحون إلا لهذه الأعمال، مشيرة الى أن الغرف التجارية ستعمل على إيجاد حالة من التوازن بين مطالب كل من أصحاب الأعمال وطالبي العمل من خلال حوار اجتماعي حضاري، لا يضر بالمصالح الشخصية للطرفين .

واستغربت السليمان استمرار معارضة تسمية بعض النشاطات المتعلقة بزينة المرأة كصالونات التجميل والكوافيرات بمسمياتها الحقيقية وبقاءها تحت مسمى مشغل مما يؤدي إلى التحايل والالتفاف على القوانين والأنظمة .

واعتبرت أن وجود المرأة ضمن تكتل في الغرف والمؤسسات والمجالس واللجان والهيئات مهم، لان تنحيتها عن العمل المؤسسي جعلت كثيرا من القوانين والأنظمة لا تصب في مصلحتها، مؤكدة أن كثيرا من الأنظمة مبنية على سوء الظن في المرأة.

الشؤون الاجتماعية ترفع قضايا المعنفين إلى إمارة مكة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٩/Con٢٠١١٠١١٩٣٩٥٦٨٥.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

كشف مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبد الله آل طاوي عن وجود حالات أودعت دور الحماية الاجتماعية جراء عنف أسري، لا تجد التجاوب من محيط الأسرة، ويتم رفعها إلى مقام إمارة منطقة مكة المكرمة للبت فيها حسب الإجراءات المتبعة في هذا الشأن، وأغلب حالات الحماية تم إنهاؤها والتعامل معها بكل سهولة ويسر.

وقال آل طاوي إن هذه الحالات التي حصرتها الشؤون الاجتماعية وجدت الرعاية المناسبة، مضيفا «وجرى التعامل مع هذه الحالات حسب نوعها، فبعض الحالات تتم تسوية الخلاف بين المتنازعين في الإدارة، وتنتهي القضية بعد الاستعانة بالأخصائيات الاجتماعيات في مكتب الإشراف الاجتماعي إذا كانت الحالة تخص امرأة أو طفلا، وبعض الحالات يتم رفعها إلى القضاء لأخذ الحق شرعا».

واستقبلت الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة ١٣١ حالة من حالات الحماية الاجتماعية في العام الماضي، وتضمنت الحالات طلب الحماية من إيذاء وعنف جسدي، أو من تحرش جنسي، أو تهديد بالضرب، أو الحرق، أو القتل، أو من حرمان من الأطفال.

وبلغت حالات النساء التي استقبلها المكتب ٩٨ حالة عنف نفسي وجسدي، حالة واحدة لرجل شكا طليقته لمنعها أبنائهما من الدراسة، ١٤ حالة أطفال إناث، تسع أطفال ذكور تعرضوا للعنف النفسي والجسدي من أسرهم، وست حالات تعرضت لتحرش جنسي من أبائهم أو إخوانهم.

موظفة ترفع ٣ دعاوى ضد جامعة الملك عبدالعزيز في مظالم جدة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٦
http://www.al-madina.com/node/٢٨٤٣٢٢

هتان أبو عظمة - جدة

رفعت موظفة في جامعة الملك عبدالعزيز ثلاث دعاوى ضد الجامعة في المحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة "ديوان المظالم" تمثلت في عدم إعطائها حقوقها كاملة في تقييم الأداء الوظيفي، عدم منحها الفرصة لاستكمال دراستها "الدكتوراة" حتى ولو بنظام الإنتساب وعلى حسابها الخاص، وأخيراً تعيين موظفات جدد بـ "المحسوبية" وترك القدامى على وظائفهم الحالية.

وتشكو المدعية في القضية الأولى من أن تقييم الأداء الوظيفي الخاص بها "مغلوط" ولم تحصل على حقها الكامل حسب رؤيتها، خاصة وأن من يقيموها هم نفسهم من دربتهم عندما كانوا مبتدئات في العمل، فيما تتمحور القضية الثانية حول عدم موافقة الجامعة لها بالدراسة سواء كانت ببعثه على حساب الجامعة أو على حسابها الخاص ولو عن طريق الإنتساب في إحدى الجامعات العربية التي لها فروع داخل المملكة والدراسة فيها بالانتظام أسبوعان فقط في التيرم الدراسي ومن ثم حضور الاختبار.

أما القضية الأخيرة فتمثلت في تعيين موظفات كمديرات في الجامعة عن طريق الـ "محسوبية" بحكم وجود أقرباء لهم في مناصب مهمة بالجامعة -كما تقول- وترك الموظفات صاحبات الخبرة في وظائفهن دون ترقية.

وردت الجامعة على الدعاوى الثلاث بأن تقييم الأداء الوظيفي هو الفيصل في موضوع الترقيات بالجامعة وأن الموظفة المدعية لا تعمل كما يجب، ولا تؤدي واجباتها الوظيفة كما ينبغي لهذا كان تقييم أدائها سيئاً، وبالنسبة للمعينات الجدد فقد رأت الجامعة أنهن في تخصصات تحتاجها الجامعة بالإضافة إلى إجادتهن التامة للغة الإنجليزية، أما بالنسبة لعدم تمكينها من الإبتعاث لنيل شهادة الدكتوارة، أوضحت الجامعة أن النظام لا يسمح لها بالإبتعاث كونها تعدت السن المسموح به للدراسة كمبتعثة، وشددت الجامعة على أنها لا ترفض لأي موظفة ترغب في الدراسة على حسابها الخاص ما لم تؤثر دراستها على سير عملها.

وكانت المحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة قد رفضت دعوى في وقت سابق لموظفة تشكو فيها من تجميدها وظيفيا لمدة ١٠ سنوات، وتطالب بترقيتها.

سباق (اختراق الضاحية) بين طلاب المرحلة الثانوية بمدارس الحي

الشؤون الاجتماعية والصحة والشؤون الإسلامية تطلق أهم أنشطة حملة توعية النظيم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٩
http://www.alriyadh.com/2011/01/19/article596240.html

الرياض - غزيل العتيبي

أقيم يوم أمس الأول عدد من الانشطة التابعة لحملة توعية حي النظيم التي أقامها مركز التنمية الاجتماعية بالرياض التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية في حي النظيم التي تكاتف لأجلها عدد من الدوائر الحكومية وهي: وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، الشؤون الإسلامية، ومن ابرز الفعاليات التي أقيمت محاضرة بعنوان نحو أسرة مترابطة ألقاها الدكتور عجلان بن محمد العجلان. أيضا شاركت وزارة الصحة بمحاضرة عن الطب الشعبي ما له وما عليه، ودورة عن الإسعافات الأولية ومعرض يضم ركن حملات التبرع بالدم ونظافة الأسنان ووحدة علاج التدخين من جهة أخرى نظم القسم النسائي بمركز التنمية الاجتماعية بالرياض ورشة عمل عن (فن الإلقاء) قدمتها الأستاذة وفاء العتيبي ومن ابرز المحاور التي تم طرحها مفهوم الإلقاء وأهميته في عرض أفكارنا وتأثيره في الآخرين ومقومات وعناصر الإلقاء كذلك أهم المميزات والمهارات في شخصية الملقي وتخلل الورشة بعض التدريبات لقياس مهارة الطالبات على الإلقاء أيضا أقيمت محاضرة بعنوان: (أثار السموم على القلوب) للدكتورة أفراح الحميضي وتطرقت من خلالها لعدد من المحاور أهمها فساد العقول من تأثير الانفتاح العالمي والسموم الخفية التي تضعف القلوب كذلك استمع الجميع لمحاضرة تدور حول كيفية التعامل الايجابي مع مرحلة المراهقة للدكتورة مزنة الجريد وأخرى بعنوان الحوار الزوجي أيضا ألقت مشاعل الشمري (فن إدارة المنزل). وقد صاحب الحملة العديد من المسابقات المتنوعة التي شارك فيها أهالي الحي .

وضمن فعاليات الحملة نظمت وزارة الشؤون الاجتماعية والمكتب الرئيسي لرعاية الشباب بمنطقة الرياض فعالية سباق (اختراق الضاحية) بين طلاب المرحلة الثانوية بمدارس حي النظيم بالرياض لمسافة خمسة كيلو في شارع المحيط وشارك بالسباق قرابة (١٠٠) متسابق من ٤ مدارس وهي ثانوية جبل طارق، وثانوية الابواء، وثانوية أبي بكر المخزومي، وثانوية النظيم، كما شاركت في السباق فرق الدوريات الأمنية، وحضر السباق عدد من المسئولين منهم: مدير مركز التنمية الاجتماعية بالرياض، ومدير الحملة الاستاذ فهد بن عبدالكريم الجنيدل، ومدير مكتب التربية والتعليم، ومدير الإرشاد والتوجيه بمكتب التربية بقرطبة .

كما حكم السباق (١٠) حكام بقيادة الحكم الدولي بريقع الشمري مقرر لجنة الحكام بالاتحاد السعودي للعاب القوى، وتم تكريم (٣٠) متسابقا والجهات المشاركة وشهد السباق تفاعل وحضور كثيف من أهالي الحي والأحياء المجاورة.

الشورى السعودي: أعضاء يستعدون لتقديم أدلة لإثبات سن الطفولة بـ١٥ عاماً بدلاً من١٨

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/225151

الرياض - رياض المسلم

كشفت مصادر قريبة من مجلس الشورى عن أن عدداً من الأعضاء سيتقدمون باستئناف ضد التصويت على مشروع الحكومة حول تحديد سن الطفولة حتى ١٨ عاماً، وهو ما أقره الغالبية من أعضاء المجلس في الجلسة الأخيرة للمجلس الإثنين الماضي، ويحق للأعضاء المعارضين للتوصية أن يستأنفوا ضد التصويت ويعاد من جديد تحت القبة، بحسب أنظمة مجلس الشورى ولوائحه، ويطالب الأعضاء المعارضون للقانون بأن تكون سن الطفولة إلى ١٥ عاماً، كما جاء في مشروع نظام حماية الطفل الذي أعدته لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في المجلس وسقطت توصيتهم .

ويستعد المعارضون لتقديم تبريرهم، فيما كانت اللجنة التي تقدمت بالمشروع استندت في عرضها السابق إلى تعريف الطفل الوارد في اتفاقية حقوق الطفل، وهو: (كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطلق عليه(، موافقة للاتفاقات التي انضمت إليها المملكة، وبعد الاستماع إلى مداخلات الأعضاء والتوسع في الدراسة وجدت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في المجلس أن هذا التعريف قد راعى خصوصية كل بلد، وأوضحت اللجنة التي تقف في صف المعارضين أن سن الرشد القانونية قد تكون أقل من ١٨ سنة ولا يراد بسن الرشد القانونية في هذا التعريف سن الرشد عند فقهاء الشرعية، فإن سن الرشد القانونية تسمح للشخص في حال بلوغها بما لا يسمح له قبلها.

وأضافت اللجنة: «إنه يتم السماح للشخص إذا بلغ سن الرشد في كثير من الدول بالزواج وتعاطي ما لا يمكنه تناوله قبل ذلك كالدخان وغيره والمشاركة في الانتخابات والإدلاء بالصوت، كما أن الشخص إذا بلغ سن الرشد القانونية يعاقب في حال مخالفته للنظام بعقوبات لم يكن ليعاقب عليها قبلها»، مشيرة إلى أن «سن الرشد عند الفقهاء يعني حسن التصرف في المال، وعليه فإن سن الرشد القانونية تقترب في مفهومها العام من مفهوم الأهلية (أهلية الأداء) أو التكليف مع الفرق فيما يجوز فعله وما لا يجوز.«

وأوضحت أنه بعد الرجوع إلى «النظام الأساسي للحكم في مادته الأولى من أن دين الدولة الإسلام، وفي مادته التاسعة (الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولولي الأمر واحترام النظام وتنفيذه)، وبعد الرجوع للمصادر الشرعية المختلفة في تحديد سن الطفل رأت اللجنة أن يكون التعريف (كل إنسان لم يتجاوز الخامسة عشرة.(

وأضافت: «التعريف متوافق مع ما ذهب إليه جمهور الفقهاء في سن البلوغ، ولفتت اللجنة إلى أنه «جاء في نظام العمل (لا يجوز تشغيل أي شخص لم يتم الخامسة عشرة من عمره ولا يسمح بوجوده في أماكن العمل)، ليكون التعريف متوافقاً مع ما جاء في نظام الأحوال المدنية (يجب على كل من أكمل الخامسة عشرة من عمره من المواطنين السعوديين مراجعة دوائر الأحوال المدنية للحصول على بطاقة خاصة به)، ليكون متوافقاً مع المعمول به في المحاكم من أن القضاة ينظرون فيمن يؤنس رشده عند بلوغه الخامسة عشرة.«

بعد ٣٠٠ جلسة قضائية استمرت ٤ سنوات

صرف النظر عن دعوى قضية فروقات ٢٠٠ ألف معلمة ومعلم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٩/Con٢٠١١٠١١٩٣٩٥٦٩١.htm

محمد سعيد الزهراني ـ الطائف

صادقت محكمة الاستئناف في الرياض أمس، على حكم المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة بصرف النظر عن قضية المستويات لـ٢٠٠ ألف معلمة ومعلم المطالبين باحتساب الفروقات المالية منذ تاريخ تعيينهم، واحتساب سنوات الخدمة التي قضوها على البند ١٠٥، ووضعهم على الدرجات الوظيفية المستحقة وفق سلم الرواتب الوظيفية المعتمدة من مجلس الوزراء.

وعلمت «عكاظ» أن حكم الاستئناف أخذ الصفة القطعية، وبالتالي إغلاق ملف أكبر وأهم قضية للمعلمات والمعلمين بشكل نهائي بعد تداولات في أروقة المحاكم استمرت لأكثر من أربع سنوات.

من جهته، أكد لـ «عكاظ» وكيل المعلمات والمعلمين المحامي أحمد المالكي صدور حكم المحكمة دون أن يدلي بتعليق عن رأيه في الحكم، أو خطوته المقبلة، مكتفيا بالقول «سيصدر بيانا حول كامل تفاصيل القضية».

فيما أكد لـ «عكاظ» معلمون في لجنة قضية المعلمات والمعلمين (رفضوا كشف أسمائهم) أن حكم الاستئناف لن يغلق القضية، مشيرين إلى أنهم بصدد اتخاذ خطوات أخرى في القضية كاللجوء إلى حقوق الإنسان، وغيرها من الخطوات التي سيتم الكشف عنها في حينها.

ويأتي حكم محكمة الاستئناف الصادر بعد جولات دراماتيكية إثر رفضها سابقا حكم المحكمة الإدارية بصرف النظر عن القضية، وإعادتها مرة أخرى للمحكمة الإدارية في شهر ربيع الأول العام الماضي للنظر فيها من جديد، بيد أن المحكمة الإدارية أصرت على حكمها، وحكمت من جديد بصرف النظر عن القضية مرة أخرى، وهو ما صادقت عليه محكمة الاستئناف أمس الثلاثاء.

يشار إلى أن من ضمن مطالب المعلمات والمعلمين الاكتفاء بالتعديل على المستوى الخامس لحاملي البكالوريوس من التربويين، والرابع لغير التربويين.

وشهدت القضية أكثر من ٣٠٠ جلسة قضائية، ٩٠ لائحة دعوى تقريبا، ١٨٠ مذكرة جوابية، و٢٥ لائحة اعتراضية طوال أربع سنوات.

نورة الفايز: معلمات محو الأمية لن يتم تثبيتهن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٩
http://www.alriyadh.com/2011/01/19/article596242.html

سلوى العمران

أكدت معالي نائب وزير التربية والتعليم لشئون تعليم البنات أ. نورة الفايز أنه لن يتم تثبيت معلمات محو الأمية مشيرة إلى أن الأمية مشروع محدد بفترة زمنية وأنها في المملكة ستختفي خلال العشر سنوات القادمة. وكانت معاليها قد افتتحت أول فصل لمحو الأمية للعاملات بالمبنى الرئيسي بالوزارة وعددهن ١٦ طالبة موضحة أن الشهادة التي سيحصلن عليها هي شهادة محو الأمية وليست الشهادة الابتدائية. وكانت قد وعدت الدارسات بفتح فصل للمرحلة المتوسطة لمن ترغب في إكمال دراستها من الملتحقات ..صرحت بذلك خلال رعايتها لاحتفال الإدارة العامة لتعليم الكبيرات باليوم العربي لمحو الأمية. وقالت مديرة عام تعليم الكبيرات أ. فوزية الصقر في كلمة لها بهذه المناسبة أن الأمية في المملكة تراجعت من ٦٠% قبل عشرين عاما إلى ١٣% العام الماضي وأن إدخال مادة اللغة الإنجليزية في مراكز محو الأمية وإضافة برامج تنمي مهارات الأميات وتكثيف الأنشطة التوعوية ساهم في الانتقال بمفهوم محو الأمية الأبجدية إلى محو الأمية الحضارية وأكدت أن توفير فرص التعليم للكبار في المرحلتين المتوسطة والثانوية يعد إنجازا ملموسا في تقليص أعداد ونسب السكان الذين لا يملكون مؤهلات أساسية داعية دعم نشر ثقافة العمل التطوعي ودعم العمل المؤسسي والشراكة المجتمعية في هذا المجال كمرحلة انتقالية.

تعليم نجران تنفي سحب البراقع من طالبات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٥٢٠٥

نجران – إبراهيم سدران

نفت الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات في منطقة نجران، ما نشرته وسيلة إعلامية عن قيام مديرة الثانوية الخامسة في المنطقة، بسحب البراقع من طالباتها، وتركهن يخرجن كاشفات الوجه.

وأوضح المدير العام للتربية والتعليم للبنات في المنطقة سالم الدوسري، في بيان صحافي (تلقت «الحياة» نسخة منه)، أن الموضوع يخص مجموعة من طالبات المدرسة الثانوية الخامسة في نجران حضرن خلال الفترة الماضية للمدرسة ببراقع مخالفة للزي الرسمي، وأخذ التعهد عليهن بعدم تكرار هذا الفعل منهن، والالتزام بالحجاب الشرعي.

وأضاف: «التزمت جميعهن بالتعليمات باستثناء طالبة واحدة رفضت الأمر، وقامت بجلب البرقع وارتدائه، في مخالفة صريحة للأنظمة الواردة في لائحة السلوك، ما أجبر إدارة المدرسة على أخذه منها، وإلزامها بغطاء للوجه (طرحة)، التي أعطيت لها منهن، بديلاً عن البرقع لتخرج به من المدرسة أسوةً بالطالبات، لنفاجأ بعدها بنشر الخبر بهذه الصورة المغلوطة»، مؤكداً أن إدارة المدرسة ومنسوباتها حريصات على طالباتهن.

من جانبه، طالب المدير العام لفرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المنطقة الدكتور صالح بن إبراهيم الدسيماني بمناقشة الوسيلة الإعلامية، ومحاسبة المتسبب في نقل الصورة التي نشرت دليلاً منه على أن ما نقل إليه من صورة تخص الموضوع كان غير دقيق.

مكة: إحالة قضية موظفي الأمانة للجنة ثلاثية لبتها من جديد

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/225089

جدة – أحمد الهلالي

أحالت المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة ملف القضية التي رفعها ٢٥ مراقباً صحياً (يعملون منذ ١٠ سنوات من دون بدلات ومميزات) ضد أمانة العاصمة المقدسة إلى لجنة مكونة من ثلاثة قضاة لبتها مجدداً.

وستحدد اللجنة القضائية مجريات الدعوى إما بإعادتها إلى المحكمة الإدارية في مكة للنظر فيها مرة أخرى، أو إحالتها إلى محكمة أخرى قبل تقديم لائحة الاستئناف بشأنها من وكيل الموظفين المحامي والمستشار القانوني خالد حلواني.

وجاءت إحالة الملف بعد أيام من صدور الحكم الذي تضمن عدم «الاختصاص النوعي» في القضية التي رفعها الموظفون ضد «الأمانة»، إذ جاء الحكم بعد جلسات عدة عقدت على مدار أربعة أشهر تمت فيها مناقشة بنود الدعوى وفتح المداولات فيها في حضور محامي المتظلمين وممثل أمانة العاصمة المقدسة.

وسبق أن أوضح المحامي والمستشار القانوني خالد المحمادي أن النظام الشرعي والقضائي أوجد نوعين من الأحكام، هما المكاني والاختصاص النوعي، مشيراً إلى أن الجهة التي أصدرت الحكم حكمت بعدم اختصاصها بناء على أنها غير مختصة بنظر هذه القضية، على أن يقدم المدعي الدعوى إلى الجهة المختصة بنظرها.

وكان محامي المدعين (خالد حلواني) قدم طلباً لتقديم موعد نظر القضية، وذلك بسبب الوضع الإنساني لموكليه الذين استمرت معاناتهم أكثر من ١٠ سنوات من دون الحصول على الحقوق التي كفلتها لهم أنظمة العمل على رغم أن جميعهم يشغلون وظائف مهمة ودقيقة وحساسة.

وتضمنت لائحة الدعوى التي قدمها الموظفون: «أن العقود التي يعملون في ضوئها في الأمانة «مجحفة»، مشيرين إلى أن جميعهم لا يتمتعون بالمستوى الأدنى من الحقوق الوظيفية الخاصة بهذه الوظيفة (مراقب)، لا سيما في المواسم المزدحمة كمواسم الحج والعمرة»، كما تضمنت: «إن جميع الموظفين يعملون على مسمى وظيفة مراقب صحي، وهي وظيفة تتطلب بدلات معينة وميزات خاصة وكفاءة عالية، إذ إن طبيعة الوظيفة هي الرقابة الصحية الدقيقة على الأسواق التي تخدم المستهلك ومحال المطاعم والمخابز والمطابخ ومستودعات الأغذية والكافيتريات، والتفتيش والرقابة الصحية على مخازن التجميد والتبريد كثلاجات المواد الغذائية وأسواق الأسماك المركزية .«

ونصت اللائحة على أن الموظفين يعملون بالرقابة الصحية في أسواق الخضراوات واللحوم والتفتيش على محال المواد الغذائية والتأكد من الصلاحيات والانتهاء والتفتيش حتى على محال الحلاقة والشعر ومصانع المواد الغذائية، وأخذ العينات وفحصها في المختبرات الغذائية التابعة لـ «الأمانة»، والتأكد من سلامة وصحة الموظفين والعاملين في جميع قطاعات الأغذية والمطاعم وسلامتهم من الأمراض المعدية وخلوهم من الجروح والأمراض، والرقابة الصحية والتفتيش الدقيق على كل ما يستهلكه المواطن من مواد.

يذكر أن وظيفة (مراقب) لها بدلات خاصة ومميزات عدة، إلا أن جميع هؤلاء الموظفين لا يتمتعون بالمستوى الأدنى من الحقوق الوظيفية الخاصة بهذه الوظيفة، على رغم صدور أمر ملكي عام ١٤٢٦ يقضي بترسيم الموظفين السعوديين الذين هم على بنود الوظائف الموقتة.

تربويات يحذّرن من خطورة آثار التحرش الجنسي بالأطفال

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/225087

الدمام – رحمة ذياب

حذرت مديرة إدارة رياض الأطفال في الإدارة العامة للتربية والتعليم (بنات) في المنطقة الشرقية فوزية الدوسري، من خطورة تعرض الطفل في سنواته الأولى، إلى أي نوع من أنواع العنف والاعتداء الجنسي. وذلك خلال محاضرة ألقتها ضمن لقاء تربوي نظمته إدارتها، بعنوان «معاً نحو طفولة آمنة.«

ويهدف اللقاء، الذي شاركت فيه مديرات مكاتب التربية والتعليم، ومديرات الإدارات التعليمية، ومديرات المدارس، ومعلمات ومرشدات طلابيات، إلى «التعريف بالسلامة الشخصية لطفل الروضة في مرحلتها الثانية، وتوعية العاملات في مجال رياض الأطفال، وإلقاء الضوء على جوانب المشكلة الطبية والنفسية كافة، وطرق التعامل معها». وكان أكاديمي سعودي ذكر ان «واحداً من كل أربعة أطفال سعوديين يتعرض إلى التحرش الجنسي .«وتطرقت الدوسري، إلى أنواع إيذاء الطفل، وأثرها على نفسيته وصحته. وقال: «إن العنف الجنسي أشدها خطراً»، مبينة أن الاعتداء يكون «مخططاً له من طريق التهديد، والتخويف». وأكدت على «حاجة الطفل إلى من يستمع له، ويصغي لما يتعرض له من مشكلات .« وشددت على أهمية «تضافر الجهود لتوعية الطفل، وتنبيهه إلى منع أي شخص مهما كان مقرباً منه، من لمس أجزاء حساسة من جسمه، أو كشف عورته، أو الذهاب معه في خلوة، وضرورة الصراخ والهرب حينما يتعرض إلى مثل هذه المواقف». وأشارت إلى أن المعتدين قد يكونون من المقربين (أحد الوالدين، وزوج الأم، والإخوة، والأقارب، والجيران، والسائق، والعاملة المنزلية، والمدرسين الخصوصيين، وعامل توصيل الطلبات). وحول عدم وجود مرشدة طلابية في رياض الأطفال، أكدت الدوسري، أن «كل معلمة في رياض الأطفال هي مرشدة طلابية، لما تمتلكه من الوعي والأهلية والحس العالي في المسؤولية، بما يمكنها ذلك من القيام بهذا الدور الإرشادي المهم». فيما أكدت اختصاصية الطب الشرعي في مركز الدمام للطب الشرعي التابع لوزارة الصحة الدكتورة منال باموسى، في محاضرتها على» خطورة تعرض الطفل لأسباب الاعتداء الجنسي، وضرورة الاستمرار في توجيهه وتحذيره .«

وتطرقت إلى الآثار المترتبة على ذلك، اجتماعياً ونفسياً، مبينة أن «المعتدي على الطفل قد يسلك أحد أسلوبين: الترغيب أو الترهيب». وشرحت كيفية اكتشاف آثار الاعتداء على الجسم بالأجهزة المُتطورة، مثل «الكولبو سكوب». كما استعرضت مؤشرات تبين تعرض الطفل إلى عملية الاعتداء الجنسي .

وتطرقت مديرة الشؤون الاجتماعية طرفة المسلم، في محاضرتها إلى تعدد الخدمات المقدمة من قبل الشؤون الاجتماعية في حالات العنف الأسري، و«تقديم الحلول للمشكلات، ومتابعتها، إلى أن تستقر». وقالت: «إن التربية النفسية للطفل هي التي تجعله عنصراً بناءً في المجتمع». وعرفت مديرة وحدة الخدمات الإرشادية في إدارة التوجيه والإرشاد شيخة النعيمي، في دور الوحدة في التعامل مع الطالبات المتعرضات إلى العنف، وآلية التعامل معهن، وطريقة الإبلاغ من طريق «تعبئة الاستمارة، بالتعاون مع الإدارة .«وأكدت الدور الكبير الذي تقوم به إدارة التربية والتعليم عند ثبوت أي عملية اعتداء على الطالبة، مشيرة إلى أن بعض القضايا تتطلب «تدخلاً سريعاً، ولا تحتمل التأخير.«

بدورها، أشادت مساعدة المدير العام لـ «تربية الشرقية» للشؤون التعليمية الدكتورة ملكة الطيار، باهتمام الدولة في «الطفل، وتنشئته، وحمايته من التعرض إلى العنف بشتى أنواعه، وأهمية العناية في هذه المرحلة العمرية .«

وذكرت المشرفة التربوية ذكريات المزروع في اختتام اللقاء، ان «النظريات العلمية أوضحت أن الإساءة للطفل جنسياً أو جسدياً، هي أحد الأسباب الرئيسة للأعراض النفسية المرضية التي يصاب بها الأطفال الأكبر سناً أو البالغون.«

تفاعلاً مع ٥٥ سجينا تجاوزوا فترات محكوميتهم ..المحامي المؤنس:

سقف أعلى لمدة التوقيف وتجاوزها يوجب التعويض

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٩/Con٢٠١١٠١١٩٣٩٥٦٦٥.htm

اطلعت على ما نشرته صحيفة عكاظ الغراء في عددها رقم ١٦٢١٤ الصادر في ١٤٣٢/٢/١٣هـ تحت عنوان (٥٥ سجينا تجاوزوا فترات محكوميتهم يقاضون الأمن العام والسجون) وما تضمنه الموضوع لا يشكل مخالفة للضوابط الواردة بنظام الإجراءات الجزائية ولوائح وتعليمات الضبط وإنما لمخالفته المرجعيات الشرعية والنظام الأساسي للحكم في الوقت نفسه، وتنص المادة ٢٦ من النظام الأساس للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم ٩٠/١ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ بأن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، كما تقرر المادة ٢٦ بأن توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام، كما تنص المادة ٣٨ منه على أن العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي. وفي المقابل تؤكد المادة ٢١٧ من نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣١ في ١٤٢٢/٧/٢٨هـ بأن لكل من أصابه ضرر نتيجة اتهامه كيدا أو نتيجة إطالة مدة سجنه أو توقيفه أكثر من المدة المقررة الحق في طلب التعويض.

وعلى خلفية ذلك فإنه لا ينبغي النظر للموضوع على أنه تعد على فرد مضرور وإنما بالنظر إلى مخالفته للمرجعية الشرعية والنظامية وبالتالي فهو يتجاوز نطاق المساس بالشخص إلى كونه تعديا عاما على حق المجتمع في عمومه؛ لأن المساس في هذه الحالة يكون بالقسم والمبادئ العامة المقررة للحماية العامة ولحماية الفرد من خلالها.

كما لا ينبغي التنويه إلى ذلك دون الإشارة إلى أن نظام الإجراءات الجزائية قد صدر على خلفية ذلك... ووضع من الضوابط ما لو جرى التقيد بها واحترام ما تضمنته بهذا الصدد لما كان ثمة وجود لهذه الحالات أو على الأقل الحد منها كثيرا وبما يحول دون تحولها إلى ظاهرة، بدءا من النص على عدم جواز القبض على أي إنسان أو توقيفه إلا في الحالات المنصوص عليها نظاما وتحديد ذلك وقصره على الجرائم الكبرى الموجبة للتوقيف واستصحابا إلى القواعد والقيود المفصلة المواكبة لإجراءات التحقيق والإحالة إلى المحاكمة وما بعد صدور الحكم، وباستصحاب المادة ١١٤ من النظام المشار إليه يكفي لاستظهار مؤدي المرجعيات الشرعية والنظامية الأساسية المنوه إليها، حيث يقرر انتهاء التوقيف بمضي خمسة أيام، إلا إذا رأى المحقق تمديد مدة التوقيف فيتم التمديد من قبل رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام في المنطقة ـ مدة أو مدد متعاقبة على ألا تزيد من ٤٠ يوما من تاريخ القبض عليه ـ وإذا ما تطلب الأمر التوقيف لما يزيد عن ذلك يكون التمديد لرئيس هيئة التحقيق والادعاء العام لمدة أو مدد متعاقبة لا تزيد أي منها على ٣٠ يوما ولا يزيد مجموعها على ستة أشهر من تاريخ القبض على المتهم بتعين بعدها مباشرة إحالته إلى المحكمة المختص أو الإفراج عنه، فثمة سقف أعلى لا يجوز تجاوزه...

وفي مقابل ذلك بنص المادة ٢١٧ المنوه إليها من نظام الإجراءات وامتداد بالقاعدة إلى قضاء مدة بالزيادة عن المحكومية تبين أن النظام قد توخى غاية الحسم والحزم وباعتبار ذلك ضررا في حد ذاته يستحق التعويض وجوبا. فالأساس في دعوى التعويض هو التجاوز في حد ذاته وافتراض الضرر وعلاقة السببية في مواكبته بما لا يكون مطلوبا معه إلا إثبات هذا التجاوز استثناء من القواعد العامة فيما يتطلب دعاوى التعويض من إثبات الضرر بالإفصاح عن كنهه والخطأ وعلاقة السببية، ومن ثم فالضمانات النظامية وفق ذلك مقررة للفرد على نحو القطع واليقين بما لا يحتاج إلى مزيد.

وفيما تنصرف الملاحظة إلى واقع الأحكام التي تصدر بالتعويض والتي يجمع بينها التباين من ناحية وتواضع مبالغ التعويض المحكوم بها في المقابل مما مرده أن قيمة التعويض تقديرية للقاضي وهو أمر يصعب تلافيه أو معالجته

بتحديده، إذ أن لذلك وجهة أخرى إذ نكون إزاء تحديد تحكمي فيما قد يقتضي الحال والظروف والملابسات أقياما أكبر للتعويض، إلا أن يكون ثمة تحديد للحد الأدنى للتعويض وربط ذلك تصاعديا في ضوء مدد التجاوز ومداه، إلا أنه يبقى علاجا لمواجهة ذلك في المقام الأول واستشعار القضاء ذاته لأهمية خلفية تحريم هذا التجاوز، ووجوب وضع حد له وقد بات يحدث في تكرار ملفت.
المحامي: محمد مناع المؤنس

ازدياد حالات الإصابة ب الربو بين نزلاء سجون المدينة!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٩
http://www.alriyadh.com/١٩/٠١/٢٠١١/article٥٩٦١١٦.html

المدينة المنورة – خالد الزايدي
كشف مصدر في سجون المدينة المنورة عن ازدياد حالات الإصابة بالربو الشعبي بين النزلاء وحاجة المبنى الذي جاوز ثلاثة عقود لإعادة تأهيل وتوفير مزيد من العناية الصحية للسجناء المصابين بأمراض مزمنة .
جاء ذلك على هامش محاضرة للدكتور عبدالله الشاعري عن « مرض الربو: أسبابه وسبل الوقاية منه» داخل شعبة السجن حضرها عشرات النزلاء بالإضافة لعدد من الضباط والأفراد ، وأشار المحاضر إلى أن الربو مرض شائع يصيب كافة الأعمار بلا استثناء , وهو ضيق في الشعب الهوائية ينتج عنه ضيق في الصدر وصعوبة في التنفس مع صفير في الصدر أو كحة ، ومن مسبباته الأماكن ذات الرطوبة العالية والغبار والحشرات والسجائر والمبيدات والدهانات والمنظفات والإصابة بالفيروسات والحساسية والتغيرات المناخية والانفعالات النفسية والمجهود العضلي والتعرض للفطريات. واستعرض الدكتور الشاعري أعراض الربو وطرق علاجه من خلال التثقيف وتجنب المثيرات واستخدام الأدوية والعقاقير بشكل صحيح .
يشار إلى أن المحاضرة كانت بطلب من إدارة الشعبة وبالتنسيق مع إدارة التوعية الصحية ، حيث شكر مدير سجون المنطقة العميد حمود بن وصل الحربي الشؤون الصحية على تعاونها البناء الذي فيه التوعية الصحية للنزلاء والاهتمام بهم.

أحرقت غرفة الحضانة لضغوط نفسية

اعتراف موظفة يكشف غموض حرائق مستشفى ولادة مكة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٩/Con٢٠١١٠١١٩٣٩٥٦٨٢.htm

محمد العميري، عبد الكريم المربع ـ مكة المكرمة

اعترفت موظفة في شركة متعهدة ذات علاقة بمستشفى النساء والولادة في العاصمة المقدسة بوقوفها وراء اندلاع الحريق في غرفة احتياطية للحضانة داخل المستشفى وقع أمس الأول، فيما يجري التحقيق معها لمعرفة صلتها بحريقين آخرين وقعا في مبنى الخدمات الطبية المساندة أمس، وحريق في الحضانة وقع الأسبوع الماضي.

وأوضح الناطق الإعلامي للدفاع المدني في العاصمة المقدسة المقدم علي المنتشري أن حريق الأمس كان محدودا بحيث تمت السيطرة عليه قبل تمدد رقعته، مبينا أن الحريق جاء بعد حريقين وقعا في المستشفى قبل يومين، والأسبوع الماضي.

وقال المقدم المنتشري إن فريق التحقيق ربط الحوادث الثلاثة التي قادت إلى وجود متورطين، وعليه جرى تحويل ملف الحادثة إلى شرطة جرول لاستكمال التحقيقات بحسب الاختصاص لوجود الشبهة الجنائية.

من جهته، أفاد الناطق الإعلامي لشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبد المحسن الميمان بأن الشرطة ممثلة في مركز شرطة جرول بدأت في التحقيق مع إحدى الموظفات العاملات في شركة متعهدة للمستشفى حامت حولها شبهة تورطها في الحريق، حيث نجح فريق التحقيق في كشف ملابسات حريق سابق كان قد اندلع في ذات المستشفى قبل أيام عدة، واعترافها بقيامها بإضرام النيران في واحد من هذه الحوادث.

فيما كشفت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة عن دوافع الموظفة في حرق الحضانة، إذ تمثلت في ضغوط نفسية تعاني منها رغم أنها تعمل في المستشفى ضمن فريق المراقبة.

وبينت المصادر أن الموظفة لم تعترف بعد بالحريق الذي اندلع أمس في المستشفى، حيث صدقت اعترافاتها شرعا بتورطها في الحريق السابق دون الحالي.

وقال الناطق الإعلامي للشرطة إن التحقيق لا يزال مستمرا مع المتورطة لكشف عدد من الخفايا في القضية، مؤكدة أنه سيتم كشف التفاصيل كافة في غضون اليومين المقبلين.

بدوره، بين الناطق الإعلامي للشؤون الصحية في العاصمة المقدسة فايق حسين أن إدارة المستشفى تنبهت للحريق، وأبلغت الجهات المختصة التي تسلمت زمام أمور التحقيق لكشف التفاصيل كافة بحكم التخصص، مشيرا إلى أن التحقيق لا يزال مع إحدى الموظفات «ومتى ما طلبت الأجهزة الأمنية التحقيق مع أحد الموظفين فنتعاون معهم من أجل كشف الحقيقة».

تقام في الرياض برعاية ملكية.. أمين مؤسسة الملك عبدالله للإسكان التنموي:

٦٠خبيراً من داخل المملكة وخارجها يبحثون برامج تحسين أحوال الفقراء.. الاثنين المقبل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٩
http://www.alriyadh.com/2011/01/19/article596035.html

تغطية – محمد الغنيم:

يرعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله الاثنين المقبل ٢٠ صفر الندوة الإقليمية المتخصصة التي تنظمها مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي في الفترة من ٢٠-٢٢ صفر ١٤٣٢ه تحت عنوان (أفضل الممارسات المهنية في مجال البرامج التنموية لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء (بمشاركة أكثر من ٦٠ باحثاً وباحثة من داخل المملكة وخارجها .

أعلن ذلك أمين مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي الدكتور أحمد العرجاني خلال مؤتمر صحفي عقده بهذه المناسبة بمقر المؤسسة أمس بمشاركة رئيس اللجنة العلمية للندوة الدكتور عبدالله الخليفة والمدير التنفيذي للندوة الدكتور محمد العتيق وقال ان هذه الندوة المهمة تسعى لتسليط الضوء على الممارسات المهنية المختلفة في قطاع البرامج التنموية الموجه لتحسين أحوالي ساكني المجمعات السكنية الخيرية من خلال استقطاب التجارب الرائدة والفعالة في المجال على المستويات المحلية والعربية والإقليمية رغبة في الوصول إلى أفضل النماذج التي تخدم مفهوم الإسكان التنموي ويمكن مشروعات الإسكان الخيري لتكون مراكز نمو وازدهار وتطور .

د. العرجاني: نسعى للحد من الهجرة للمدن الكبيرة.. وارتفاع أسعار الأراضي المجاورة لمشاريعنا مؤشر نجاح

وأفاد د. العرجاني أن الندوة تهدف إلى الاستفادة من التجارب المحلية والعربية والإقليمية والدولية وتبادل الخبرات فيما بين القائمين عليها في مجالات دمج الفقراء وتمكينهم من المشاركة الفعالة في مجتمعاتهم ونشر الوعي المجتمعي بثقافة الإسكان التنموي كقيمة مستدامة للساكن والسكن إضافة إلى تبادل الخبرات ونقل المعرفة والتقنية في مجال البرامج الهادفة لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة كما تهدف إلى المساهمة في وضع بنية أساسية وقاعدة معلوماتية شاملة للمختصين والممارسين في مجال البرامج التنموية لتعميق الاستفادة من الممارسات الناجحة وإعداد أدلة معلوماتية لحصد جميع الخبراء العاملين في البرامج التنموية الهادفة إلى مكافحة الفقر والوصول لأفضل النماذج المهنية التي تساهم في تحسين وضع الفقراء بما يتناسب والثقافة السائدة في المحيط الاجتماعي من حولهم. ولفت د. العرجاني إلى سعي مؤسسة الملك عبدالله لتوثيق أفضل الممارسات المهنية في مجال مكافحة الفقر لتكون نواة لحصر جميع البرامج التي أثبتت جدواها في مناطق أو دول معينة بقصد العمل على تعميم الفائدة منها بجعل هذه البرامج قابلة للتطبيق في مناطق ودول متعددة .

أجدادنا قطعوا آلاف الأميال لأجل العمل ولو كنت فقيراً لعملت بما يكفيني السؤال

وإجابة عن سؤال ل "الرياض" حول ما إذا كانت المؤسسة تعتزم إعادة صياغة إستراتيجيتها ومنهج عملها للاستفادة من تجارب الدول وسؤال حول آلية الاستفادة من الرؤى التي ستطرح خلال الندوة قال العرجاني إن المؤسسة تسعى لمعرفة ما لدى الآخرين من ممارسات ناجحة وتعزيز ما لدينا إضافة إلى قياس أدائهم، في حين علق د. الخليفة على سؤال "الرياض" قائلا إن لدى المؤسسة إدارة للبرامج التنموية ترسم خارطة الطريق لبرامجها مشددا على أن نشأة المؤسسة لم تكن نتيجة فكرة عشوائية بل وفق خطط مدروسة .

وأضاف أمين المؤسسة أنهم تشرفوا بالعمل على مشروع النازحين بجازان وهو الاكبر في المملكة موضحا أن الملك عبدالله هو رئيس المؤسسة وراسم أهدافها والداعم المادي والمعنوي لها دائما حتى استطاعت تحقيق ما حققته من نجاح .
من جهته أوضح د. العتيق أنه تم تشكيل عدة لجان للندوة تعمل وتنسق فيما بينها ،في حين أوضح د. الخليفة أنه سيشارك أكثر من ٦٠ باحثا وباحثة من داخل المملكة وخارجها في جلسات الندوة التي تغطي عدة محاور رئيسية .
وفي سؤال عن تركيز الندوة حول الحد من الهجرة من القرى لفت العرجاني الى ان المؤسسة راعت توفير كل المرافق الاساسية في مشاريعها الاسكانية حتى تكون اشبه بالمدن الصغيرة مؤكدا ان منع الهجرة للمدن الكبيرة من الاهداف المهمة حيث تعاني كثير من المدن منها حالياً وهو ما دعا المؤسسة لتحديد مراكز النمو المستهدفة. وحول فشل بعض الجهات الخيرية في برامجها الاسكانية بين الخليفة ان بعض المشاريع الاسكانية في بعض دول العالم تحولت لبؤر للفقر والبطالة نتيجة اقتصار العمل على الجانب العمراني فقط وهو ما تلافته المؤسسة التي تحرص على تحويل مشاريعها لقرى نموذجية متكاملة يجد فيها الفقير كل ما يريده ، وأشار تأكيدا على ذلك إلى وجود ارتفاع مفاجيء في اسعار الاراضي المجاورة من مشاريعهم الاسكانية لرغبة اهالي القرى في القدوم لها والاستفادة منها وهذاعامل نجاح .
د. الخليفة: ٨٠٠ ألف أسرة محتاجة للسكن والأشد حاجة لا يتجاوزون ١٠٠ ألف
وشدد العرجاني خلال المؤتمر على ان المؤسسة لا تستطيع العمل لوحدها حيث وقعت عدة اتفاقيات شراكة مع عدة جهات ، وألمح في تعليقه على سؤال حول الاراضي التي يتم اختيارها لإقامة مشاريعهم الاسكانية أنهم لا يقبل أي اراض ومواقع الا اذا كانت مؤهلة لتكون مركزا حضريا ..وعن نسبة الفقر في المملكة أوضح الخليفة أن استراتيجية الانماء الاجتماعي هي الجهة الرسمية المخولة بذلك مشيرا الى ان كثيرا من البرامج الحكومية التي تمت ومنها زيادة مخصصات الضمان كانت نتيجة لما افرزته هذه الاستراتيجية موضحا انهم في المؤسسة يتجهون للفئات الاشد حاجة للسكن وعددهم ما بين ٧٥٠ إلى ٨٠٠ ألف اسرة بينما الاشد حاجة منهم لايتجاوز ١٠٠ ألف أسرة حسب معايير الدراسات التي لديهم .
وعن تغيير شروط منح السكن للمواطنين المحتاجين النظر الى دخلهم شدد امين المؤسسة انهم معنيون بالاشد حاجة من سكان الاودية ومن هم في مستواهم .. كما اجاب على سؤال حول مايمكن ان يعمله لو كان احد ساكني المجمعات السكنية التي تقيمها المؤسسة قائلا لو كنت كذلك لعملت في أي عمل يكفيني السؤال مشيرا الى ان السعوديين عملوا قديما في العراق وفي مصر في التجارة والرعي وقطعوا للعمل آلاف الأميال متمنيا ان تسود ثقافة العمل داخل المجتمع لافتا الى ان هنالك فقراء حسنوا من احوالهم وبعضهم اصبحوا اغنياء نتيجة العمل واستغلالهم الفرص الذهبية المتاحة في المملكة.
وتناول أمين المؤسسة العرجاني ورئيس اللجنة العلمية للندوة الدكتور عبدالله الخليفة والمدير التنفيذي للندوة الدكتور محمد العتيق في سياق المؤتمر خطط المؤسسة وبرامجها الطموحة وآلية عملها ورؤية المؤسسة الاستراتيجية في خدمة الفئات الاشد حاجة للسكن وتحقيق التنمية داخل المشاريع التي تقيمها ليستفيد ساكنوها جميعا.

القضاء البحريني يعلن عن إمكانية مغادرة ماجد المسكين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٩
http://www.alriyadh.com/2011/01/19/article596162.html

الدمام - متابعة - إبراهيم الشيبان

أعلنت يوم أمس المحكمة المدنية الثالثة بالعاصمة البحرينية المنامة عن قرارها بإمكانية مغادرة رجل الأعمال السعودي ماجد محمد المسكين مملكة البحرين وفتح المجال أمامه لمتابعة أعماله التجارية بعد الإقامة الجبرية التي أصدرتها مؤخرا المحكمة نفسها على خلفية عدم سداد إيجار شقة تبيّن أنها غير مسجّلة لدى الجهات الحكومية بمملكة البحرين. وكانت السلطات القضائية في البحرين قد حددت أمس الثلاثاء موعداً للجلسة والنظر في إمكانية مغادرة ماجد المسكين لمملكة البحرين بعد تدخل السفارة السعودية وإيجاد كفالة ومحامية إلا أن القضاة الثلاثة في نفس الوقت ارجأوا الإعلان عن ذلك لليوم "الأربعاء" كما سيتم أيضا تحديد موعد للمدعي العام يقوم على إثره بالرد على المذكرة التي رفعتها محامية ماجد المسكين "هدى السعد". وقدم ماجد المسكين شكره عبر "الرياض" إلى سفارة خادم الحرمين الشريفين لوقوفها المستمر طيلة أيام القضية والى كل السعوديين الذين عرضوا عليه مبالغ مالية تفوق أضعاف ما ادعى به المدعي بعشرات المرات، مؤكدا في السياق ذاته بأنه قادر على دفع المبلغ الذي طالب به المدعي العام، إلا انه استدرك قائلا" الأمر ليس له علاقة بالقدرة المالية وإنما بعدم الاستغفال من احد وأنت في دولة شقيقة."

طوارئ الولادة تمنع دخول الرجل مع زوجته أثناء الكشف .. وصحة مكة تتحفظ عن التعليق

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٦
http://www.al-madina.com/node/٢٨٤٢٣٩

حاتم العميري - مكة المكرمة

استنكر عدد من مراجعي مستشفى الولادة والأطفال بالعاصمة المقدسة الإجراءات الطبية التي ينتهجها قسم الطوارئ وتتمثل بمنع دخول الرجل مع الزوجة أثناء الكشف عليها فيما تحفظت الشؤون الصحية عن التعليق على المشكلة رغم الاتصال بالناطق الإعلامي أكثر من مرة وأوضح المواطن مشعل الهذلي أنه توجه وزوجته الحامل ووالدتها إلى المستشفى وفوجئ أثناء وصوله لقسم الطوارئ بعدم وجود طبيبة ونظرا لشدة تألم زوجته توجه بها إلى الطبيب ولكن فوجئ بمنعه ووالدة زوجته من الدخول معها باعتباره محرما لها إلا أنهم أفادوه بوجود ممرضة. وتساءل هل يعقل بأن يقوم الطبيب بالكشف على زوجته دون وجوده وأن تكون الممرضة محرما لها. وأضاف أنه اضطر لمغادرة المستشفى دون كشف على زوجته.

وأبان ماجد الشريف أنه تعرض لنفس الموقف في المستشفى مؤكدا أهمية وجود الزوج أثناء الكشف وأن الممرضة لا تكفي. من جهته طلب الناطق الإعلامي للشؤون الصحية بالعاصمة المقدسة فائق حسين مهلة للرد على استفسار المدينة بشأن أحقية المستشفى في هذا التصرف إلا أنه لم يرد رغم اتصال المدينة عليه مره أخرى.

نفق الأمير ماجد أول الضحايا بعد يوم من افتتاحه

أنفاق جدة تغرق في شبر ماء.. والحلول بدون بنية تحتية!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٩
http://www.alriyadh.com/١٩/٠١/٢٠١١/article٥٩٥٩٥٢.html

جدة، تحقيق - سالم مريشيد

يوم الجمعة الماضي هطلت أمطار غزيرة على محافظة جدة سالت على اثرها الشوارع والأزقة وغرقت الأحياء في شبر ماء؛ ما أدى إلى تعطل الحياة وتوقف الدراسة في المدارس، وأصبحت جدة وسط بحيرة من مياه الأمطار بشكل منع سكان بعض الأحياء من مغادرة بيوتهم .

الحكاية بالطبع ليست جديدة وهذا هو الحال في جدة كلما هطلت الأمطار، وفي كل عام تعد أمانة جدة أن الوضع هذا لن يتكرر، وأن جدة لن تتأثر بالأمطار في السنة المقبلة، ولن تغرق شوارعها وأحياؤها، ولكن تظل تلك التصريحات مجرد كلام في الهواء.. وقد أضيف لها هذا العام أن أمانة جدة التي تستعين بوايتات لشفط مياه الأمطار من الشوارع لم تتحرك هذا العام بالشكل المطلوب، ولم تسارع في نشر هذه الوايتات في جميع الأحياء لإنقاذها من تجمع المياه، وإنما اكتفت فقط بمحاولة تخفيف تراكم المياه من الشوارع الرئيسة، وتركت الشوارع الداخلية التي لا زالت حتى اليوم رغم مرور أربعة أيام على هطول الأمطار تغرق في بحيرات وتعوم سيارات المواطنين في المياه في الكثير من أحياء جدة خاصة الشمالية منها .

البنية التحتية غير صالحة

الخلل الذي تعاني منه جدة كبير، وينسحب على عناصر بنيتها التحتية التي لا زالت تعاني من سوء التنفيذ، وعدم الجودة على -حد قول د.علي عشقي- الذي يؤكد على أن المشكلة كبيرة وتحتاج إلى إصلاح جذري، وهذا مع الأسف مالم يتحقق حتى الآن؛ فأمطار الجمعة التي هطلت على جدة لم تكن غزيرة ولم يزد معدلها عن ٤٠ ملم في بعض أنحاء جدة، ومع هذا غرقت شوارعها في بحيرات من المياه ولا زالت حتى اليوم تسبح الشوارع داخل الأحياء في تلك المياه؛ نتيجة سوء تصميم الشوارع، وهذا بالتالي سيؤدي إلى تآكل طبقة الإسفلت في معظم شوارع جدة وجرفها وفتح الكثير من الحفر الوعائية فيها، وحاجتها إلى اعتمادات مالية أخرى لإصلاحها .

ويضيف "د.عشقي" أن الشيء العجيب الذي نجده في شوارعنا ولا يمكن أن تراه في أي بلد من العالم هو أن حفر شبكة الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار موجودة في وسط الشوارع، سواء رئيسة أو فرعية، والمفروض هندسياً أن تكون على جانبي الشوارع أو وسط الأرصفة حتى تتسرب إليها المياه بشكل سريع من خلال ميول الشارع، وإذا احتاجت صيانة في المستقبل لا يؤثر ذلك على انسيابية الحركة في الشارع أو يعيقها كما هو حاصل في شوارع مدننا .

متى ينتهي العمل؟

يتساءل سكان مدينة جدة حتى اليوم عن الوقت الذي سيتم فيه إنجاز مشروع شبكة الصرف الصحي؛ والذي بدأ العمل فيه منذ ثماني سنوات ولا زال حتى اليوم مجرد حفر مفتوحة وأخرى يتم حفرها، ولا تمضي شهور على ذلك حتى يعاد فتحها وحفرها من جديد رغم التأكيد عاما بعد عام منذ سنتين أن عام ١٤٣١ه سيكون بداية انتهاء مشكلة الصرف الصحي في جدة وبدء تمديد شبكة المنازل، ولكن يبدو أن مشكلة جدة مع الصرف الصحي تحتاج إلى وقت طويل لاكتمالها فقد مضى عام ١٤٣١ه وتخليص جدة من معاناتها من مياه البيارات التي ملأت شوارعها بالتلوث والمرض .

"م.يوسف صعيدي" يقول: إن شبكة الصرف الصحي لو أنجزت ستساهم في إنقاذ شوارع جدة وأحيائها من الغرق في مياه الأمطار، وستكون مساعدة في تصريف المياه، بشرط أن تنفذ وفق المعايير الهندسية المطلوبة في شبكات الصرف الصحي المعمول بها في العالم .

لم يتغير شيء !

العام الماضي تحول نفق شارع ولي العهد مع طريق المدينة المنورة إلى مسبح كبير بعد أن غمرته مياه الأمطار وملأته، وأدى ذلك إلى غرق الكثير من السيارات وغمرها بالمياه، وقد خرج المسؤولون في أمانة جدة آنذاك ليعترفوا بأن سبب

ذلك هو سوء تنفيذ شبكة التصريف في النفق، ووعدوا بأن يتم إصلاح ذلك الخطأ، وتدارك عدم تكراره في مشروعات الأنفاق الأخرى التي كان يجري تنفيذها في عدد من تقاطعات شوارع جدة، وما أن هطلت أمطار الجمعة الماضية على جدة حتى وجدنا جميع أنفاق جدة تغرق مرة أخرى بمياه الأمطار وتتحول إلى مسابح للسيارات، بما فيها مشروع نفق شارع الأمير ماجد (ميدان الطائرة) سابقاً والذي لم يمض على افتتاحه أكثر من يوم قبل المطر؛ مما يؤكد أن تنفيذ مشروعات جدة لم يتغير فيه شيء، ومازالت معظم المشروعات تنفذ بطريقة تفتقد الجودة ويتم استلامها دون مراجعة أو متابعة لكيفية تنفيذها، وهذا فيه هدر وتبذير للمال العام وعدم حرص على أن يأتي تنفيذ مشروعات البنية التحتية بالصورة السليمة التي تعالج المشاكل التي تعاني منها مدننا، وتساهم في تنميتها وهذا ما يستدعي وضع آلية تحمي مشروعات البنية التحتية من التلاعب وعدم الجودة.

أب يعاقب ابنه بحرق عضوه التناسلي في ينبع

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٦
http://www.al-madina.com/node/٢٨٤٢٦٩

عبدالعزيز العرفي - ينبع

أقدم أب على حرق العضو التناسلي لطفله البالغ من العمر ٤ سنوات بسبب تبوله على الفراش، وقام خال الطفل بتقديم شكوى لشرطة ينبع ضد الأب، مطالبا بحمايته من مثل هذه التصرفات. ويذكر أن الأب يعيش منفصلا عن أم أطفاله، بينما يقوم الأطفال بالإقامة بين الطرفين خلال أيام الأسبوع.

وذكر أحد أقارب الطفل لوالدته أن ما قام به الوالد هو عنف أسري لا يمكن السكوت عليه، وكونه أبا لا يعطي له الحق في فعل ما فعل، وقال إنه خلال الفترة المقبلة ستكون هناك جلسة في محكمة ينبع تخص حضانة الأطفال والنفقه كون الأب والأم منفصلين قبل عامين تقريبا.

وذكر العميد محسن الردادي الناطق الأمني بمنطقة المدينة المنورة أن مواطنا هو خال الطفل، تقدم إلى شرطة ينبع بشكوى عنف أسري، ودعوى يدعي فيها أن والد الطفل قام بحرق ابنه في مواقع حساسة من جسمه، وتم ذلك بعد أن تم تسليم الطفل وإخوانه إلى والدتهم، كون الأب والأم منفصلين. وبعد تسلم الأم لأبنائها اكتشفت آثار الحروق، وقامت شرطة ينبع باستدعاء والد الطفل للتأكد من صحة الدعوى المقامة عليه وسماع أقواله.

مدير التعليم عن بُعد: ارتفاع مستوى التسرب من الجامعات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/225213

الرياض - بندر المزيد

استهجن مدير المركز الوطني للتعليم عن بعد الدكتور عبدالله المقرن من طريقة تلقين أكاديمي لطلابه في القاعة، إذ إنها تشبه طريقة تدريس طلاب الصف الأول الابتدائي، مشدداً على ارتفاع مستوى التسرب من الجامعات، بحسب إحصاء وزارة التعليم العالي.

وأضاف خلال ورشة عمل عن المباني والمدن الجامعية أمس في وزارة التعليم العالي، أن هناك ٩٥ في المئة من الطلاب الجامعيين لا يرغبون في الذهاب إلى الجامعات، مؤكداً أنه لا بد من إشاعة التعلم، والاستفادة من الأخطاء لدى الطلاب، وتحول طريقة التدريس من تسلسلي تلقيني إلى شبكي تسود فيه المشاركة وروح الفريق الواحد بين جميع الأطراف.

من جانبه، كشف نائب وزير التعليم العالي علي العطية، أن الجامعات تقدم سنوياً ٦٥٠ دورة وبرنامجاً تحتاجها سوق العمل، استفاد منها ٢٠ ألف متدرب ومتدربة، لافتاً إلى أن وزارة التعليم العالي عملت على تحسين الأداء الإلكتروني، وإنجاز المهام الإدارية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والمبتعثين والجامعات، من خلال تطوير ٢٢ منظومة.

وأشار إلى مساهمة الوزارة في صناعة مجتمع المعرفة، وبناء اقتصاد يقوم على الاستثمار في المعرفة، من خلال تنمية البحث العلمي التطبيقي، وتوفير البيئة المناسبة له، والمتمثلة في إنشاء عدد من مراكز التميز البحثي وكراسي البحث العلمي في عدد من الجامعات، وبرامج استقطاب المميزين من العلماء والباحثين، وإنشاء الحدائق العلمية وحاضنات التقنية، وتنويع مصادر البحث العلمي، واستحداث مؤشرات لقياس أداء البحث العلمي.

وذكر أن الوزارة تهدف من خلال هذه الورشة الى تحقق الريادة في مجال تطوير المدن الجامعية السعودية، واعتماد أفضل الأساليب العالمية في التعليم العالي، والإفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، وتسخير التطور التقني والازدهار المعرفي لخدمة التعليم العالي، مشيراً إلى أن المملكة تشهد نهضة تنموية شاملة بكل مكوناتها، بدعم من الدولة لتحقيق رؤية تنموية أساسها العنصر البشري المؤهل تأهيلاً معرفياً ومهارياً وسلوكياً.

بدوره، أكد وكيل وزارة التعليم العالي للتخطيط والمعلومات الدكتور عبدالقادر الفنتوخ، أن الورشة تهدف إلى بناء معايير تنظيمية وآليات لتطبيق مفاهيم المدن الجامعية الذكية، والتعريف بمفهوم المدن الجامعية الذكية، ودورها في ازدهار العملية التعليمية، وتحسين مخرجاتها وعلاقتها الوثيقة بالمجتمع المعرفي، وكيفية التحول من المدن الجامعية التقليدية إلى المدن الجامعية الذكية، وعرض أبرز تطبيقات استخدام المدن الجامعية الذكية في ما يتعلق بالعملية التعليمية والبحثية.

وأضاف: «الورشة تعمل على التعرف على المعايير العالمية في هذا المجال، للارتقاء بالبيئة التعليمية ومخرجات التعليم الجامعي وتحقيق الريادة العالمية.»

إلى ذلك، شدد عميد عمادة التعاملات الالكترونية والاتصال يوسف العوهلي على تحقيق ٨٠ في المئة من الأهداف، من خلال ٢٠ في المئة من الجهود، التي من السهل نشرها في جميع الجامعات في السعودية، لافتاً إلى أن التطبيقات الذكية لها فعالية كبرى أثناء تطبيقها في الجامعة، وأشار إلى أن بعض الأحداث الثقافية والاجتماعية، التي تقام في الجامعة تتطلب حضوراً شخصياً للاستفادة منها، لكن هناك أشخاصاً لا يستطيعون الانتقال بشكل سريع من مكان إلى آخر، ومشاهدة جميع الفعاليات، مؤكداً أن الجامعة ستشرع في تطبيق نقل الفعاليات المباشرة عن طريق المحمول.

قضية يارا ... الأب يؤكد تعرضه لـ خديعة ... والمستشفى يرد:حذّرنا من المضاعفات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/225077

جدة - جود العمري

كشف مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود لـ«الحياة» تشكيل لجنة للتحقيق في القضية، مشيراً إلى أنها ستقدم توصياتها خلال الأسبوع المقبل. وفي الوقت الذي تتواصل تداعيات قضية الطفلة «يارا» التي يتهم والدها مستشفى خاص بالتسبب في تدهور حالها الصحية، تمسكت المستشفى بعدم مسؤوليتها عن الطفلة، فيما ينتظر الطرفان تدخل الشؤون الصحية لإعلان القرار الفصل في القضية.ونفى مدير العلاقات العامة في المستشفى نجيب يماني في حديث إلى «الحياة» ما صرح به والد الطفلة من أن الطاقم الطبي أكد له بساطة العملية الجراحية وأن نسبة نجاحها تصل إلى ٩٠ في المئة، مشدداً على أن الطاقم حذر والدها من المضاعفات التي قد تحدث.وقال لـ«الحياة»: «تم إيضاح تفاصيل المضاعفات التي قد تتعرض لها طفلته، ونسبة حدوث تلك المضاعفات«، مؤكداً أن ما حدث لها ليس مسؤولية المستشفى، إلا أن المستشفى شكل لجنة متخصصة للتحقيق مع الأطباء المشرفين على العملية والممرضات اللائي كن يشرفن على «يارا «داخل الحضانة».وأضاف: «إننا مقدرون موقف والد الطفلة، إلا أنه وقع بملء إرادته على الموافقة لإجراء العملية، بعد أن شرح له الأطباء طبيعتها والمضاعفات التي قد تنتج منها، إضافة إلى أهمية إجرائها»، مؤكداً في الوقت ذاته أن العملية لو أجريت في» دولة متقدمة» فمن الممكن حدوث مضاعفات جرائها.وأشار يماني إلى أن والد الطفلة تقدم بشكوى للشؤون الصحية ضد المستشفى، وفي انتظار تشكيلها لجنة متخصصة للتحقيق في الموضوع مع المسؤولين عن العملية، مؤكداً أن التحقيق الذي فتحته إدارة المستشفى انتهى إلى دلائل قاطعة بأن الأطباء والممرضات لم يكن لهم أي يد أو مسؤولية في ما حدث للطفلة.أما والد «يارا» عوض المطيري فأصر على موقفه من القضية، مؤكداً أن ما حدث كان أهمالاً ويجب أن يعود حق ابنته ويحاسب المقصر.وقال المطيري لـ«الحياة»: «إن التحقيقات جارية من قبل إدارة المستشفى، كما أن الشؤون الصحية ستجري تحقيقاتها أيضاً خلال أيام»، مضيفاً: «على رغم يأسي وتأكدي من عدم عودة «يارا» كما كانت إلا أنني لن أتنازل عن حقها، لكي يكون ذلك رادعاً لغيرهم ولا يتألم غيري على صغاره.«

الزهراني تعقيباً على ما نشر في عكاظ عن تطاوله على الصحافة والصحافيين:

أخطأت فاعتذرت.. وترجيت الكتمان فأجمعتم على النشر .. فلا تظنوا بي سوءاً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٩/Con٢٠١١٠١١٩٣٩٥٧٠٢.htm

محمد طالب الأحمدي ـ المدينة المنورة

أقسم مدير عام التربية والتعليم في منطقة المدينة المنورة الدكتور سعود الزهراني ١١ يمينا، عندما سألته «عكاظ» أمس، عن شعوره بعد مطالعته ما نشر في الصحيفة في عددها الصادر أمس («عكاظ» ــ ١٤٣٢/٢/١٤هـ) عن تطاوله على الصحافة والصحافيين في المدينة المنورة ووصفه لهم بعدم النزاهة.

وقال الزهراني مدافعا «خلاص، هذا قرار أنتم أخذتموه وأنا أقدر قراركم، ولو كنت أنا في وضعكم ما أخرج عما أجمعتم عليه، فأبدا، لا تظنون بي سوءا، وأنا قد قدمت اعتذاري في الأول، ولكن يمكن ما استوعب الزملاء العذر ولا قبلوه».

وبمواجهته أن ما نشر نقل لواقع موقفه الذي اتخذه مع الصحافيين، قال «لا يا أخي، عفا الله عنكم وغفر لكم، الحمد لله أنكم أخذتم حقكم في الدنيا يا أخي، والله يستر عليكم يا أخي، والله ما زعلت اليوم، والله والله أقولها بكل صدق، لأن هذه رحمة من الله سبحانه وتعالى، يعني الإنسان أحيانا يبتليه الله سبحانه وتعالى بشيء، فهو رحمة يعني، فهذا أمر الله سبحانه وتعالى وقد كتبه، فالحمد لله رب العاملين». ثم استدل الزهراني بالآية القرآنية «لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا».

وأضاف الزهراني مبررا موقفه بأنه مجرد زلة «يعني الواحد يخطئ ويزل ويعتب على الناس وكذا، وكلنا خطاؤون، ما فيها شيء، هذه هي ميزة بشريتنا، فيعني ما حملوني وما قدروا يحملون، هذه طاقتهم، فكل إنسان له طاقته».

وعاد الزهراني يطلق الأيمان مرة أخرى عند مواجهته بأن ما قرأه في الصحيفة هو من صميم العمل الصحافي، حيث قال «يا أخي أبدا، والله أنا أقولها بكل صدق، فأنا أشكركم، يمكن هذا فيه خير لي ولكم، ما ندري فعند الله الأمر، فوالله والله ما أردت في هذا الأمر إلا ما أراده الله، والله ما حملت لكم إلا كل حب وتقدير».

وواجهته «عكاظ» بأن موقفه كان تسلطا على الحقل الصحافي والعاملين فيه خلال اللقاء، فأجاب «لا وربي، والله ما أكن لكم جميعا إلا كل تقدير ومحبة، ويعلم الله العلي العظيم، وإني والله من الصبح أقول عفا الله عن إخواني، الله يعفي عنهم ويغفر لهم، والله عملنا وفق نياتنا ووفق سرائرنا».

في المقابل، استحوذ الحدث الذي تناولته الصحف أمس عن حديث منسوبي التربية والتعليم، وأصبح محل نقاش الأروقة والمكاتب، وتجاوزه إلى المدارس بين المعلمات والمعلمين، إلى جانب أنباء ترددت عن مساءلة تلقاها مدير عام التربية والتعليم الزهراني ظهر أمس من قبل مرجعه في الوزارة.

الطائف: التحقيق في مشاجرة بين معلم وطالب ثانوية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/225091

الطائف - عائض عمران

طالب قسم القضايا التربوية في إدارة التربية والتعليم بالطائف من مدير «ثانوية قرطبة» الكشف عن ملابسات مشاجرة شهدتها المدرسة الأسبوع الماضي ومخاطبة القسم بصفة رسمية، وإزاحة الغموض حول الحادثة

وكانت إدارة التربية والتعليم في محافظة الطائف ممثلة في مركز الاشراف التربوي الغربي تدخلت سابقاً لفك خلاف نشب بين معلم وطالب دفعت حدته إدارة المدرسة إلى استدعاء الجهات الأمنية لتهدئة الموقف.

وتضاربت آراء قياديين في تعليم الطائف حول مسببات حادثة الاعتداء، إذ أكد رئيس مركز الإشراف التربوي الغربي حسين هادي لـ «الحياة» أن الخلاف تم احتواؤه داخل أروقة المدرسة عقب الاتصال بالشرطة، مشيراً إلى أن شرارته الأولى اندلعت في ساعات الصباح الباكر جراء حضور الطالب إلى المدرسة من دون إحضار الكتب المدرسية، وشرع المعلم في مناقشته حول أسباب مجيئه من دون الكتب، ليحتد النقاش بين المعلم وطالبه.

فيما أرجع مدير المدرسة خالد الفيفي في حديثه إلى «الحياة» أسباب الخلاف إلى أن أحد طلاب الصف الثاني الثانوي تم ضبطه من قبل معلم مادة الرياضيات أثناء أدائه امتحاناً دورياً للمادة وبحوزته «برشام» بغية الغش، ورفض الطالب التجاوب للمعلم» وأخذ في إطلاق العبارات البذيئة على مسامع المعلمين وزملائه الطلاب، فتدخلنا لامتصاص الحماس والغضب وقمنا بعزل الطالب والاتصال بالشرطة وولي أمره الذي حضر إلى المدرسة وأبدى اعتذاره على التصرف الذي صدر من ابنه.«

وأوضح ولي أمر الطالب لـ«الحياة» أن المشكلة خلصت إلى تنازل الطرفين، لكنها تسببت في نقل ابنه إلى مدرسة أخرى ودخوله في حال نفسية سيئة لا يزال يراجع على إثرها عيادة متخصصة في المخ والأعصاب، وقال: «تنازلت خشية أن تأخذ المشكلة أبعاداً أخرى، وسعيت إلى تهدئة الوضع، خصوصاً أن ابني اتهم بصفع المعلم كردة فعل عقب تعنيفه.«

ولفت ولي أمر الطالب إلى أن مدير المدرسة التي نقل إليها الطالب أخذ تعهدات خطية لتعديل سلوك ابنه، «وقتها خشيت من وجود علاقة مسبقة بين هذا المدير والمدير السابق قد تستغل وتدفعهما إلى الدخول في مجاملات على حساب ابني .«

متهمان بدهم بقالة ومصادرة التبغ

الرقابة تحقق مع عضوين من هيئة الأمر بالمعروف

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٩/Con٢٠١١٠١١٩٣٩٥٦٩٨.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

أحالت شرطة المدينة المنورة أمس، عضوين من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المنطقة إلى هيئة الرقابة والتحقيق إثر اتهامهما من مواطن بدهم دكانه الخاص ببيع التموينات الغذائية، والاعتداء على عامله، ومصادرة بضاعة تبغ تبلغ ١١ ألف ريال دون مسوغ شرعي أو قانوني.

وأوضح لـ «عكاظ» مدير شرطة منطقة المدينة المنورة اللواء عوض السرحاني أن المواطن تقدم بشكوى ضد عضوي الهيئة في شرطة قباء، وتم تحويل القضية إلى هيئة الرقابة والتحقيق بحكم الاختصاص.

واحتوت شكوى المواطن على تفاصيل الاعتداء على عامله من منسوبي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث صفعها على وجهه حين رفض فتح صندوق بضاعة التبغ، وفتحا الصندوق بالقوة، وصادرا محتوياته بحجة بيعه للأحداث.

وعلمت «عكاظ» أن الشرطة وجهت خطابا إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة، بضرورة حضور العضوين لشرطة قباء لتحقيق معهما، إلا أن العضوين رفضا الحضور بدعوى أن الجهة المخولة بالتحقيق معهما الرقابة والتحقيق العام كونهما موظفين حكوميين.

٧ سنوات سجن و٥٠٠ جلدة للمتهم بمقتل المعتمرة الجزائرية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٦
http://www.al-madina.com/node/٢٨٤٢٤٣

محمد دراج - مكة

أصدر الشيخ صالح بن محمد آل طالب القاضي بالمحكمة الجزئية بمكة المكرمة حكما بسجن الوافد العربي المتهم بمقتل الفتاة الجزائرية المعتمرة سارة بن ونيس سبع سنوات وجلده ٥٠٠ جلده وإبعاده عن البلاد بعد انتهاء محكوميته وعدم السماح له بالعودة مرة أخرى، وسيتم إرسال الحكم إلى التمييز للتصديق عليه. وأثبت القاضي في حيثيات حكمه أن الفتاة توفيت وهي عذراء وبكامل عفتها دون الاعتداء عليها كما أشيع عند حصول الحادثة، وأن المتهم تسبب بطريق غير مباشر في الأحداث التي أدت إلى وفاة الفتاة. وصدر الحكم بحضور قنصل جمهورية الجزائر بجدة الذى أبدى اقتناعه به واطمئنانه للإجراءات التي اتخذتها المحكمة، وكانت الفتاة توفيت أثناء وجودها بالفندق في ظروف غامضة خامس أيام عيد الفطر المبارك الماضي. يذكر أن الأحكام التعزيرية تقديرية للقاضي وهي تتضاعف بحسب نوع الجريمة وزمنها ومكانها وتهدف لتحقيق الأمن في المجتمع ومجازاة الجاني وتهذيب سلوكه وإنصاف المظلوم والمعتدى عليه.

الهيئة الشرعية تحدد الثلاثاء المقبل موعداً للفصل في قضية ريفان

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٦
http://www.al-madina.com/node/٢٨٤٣٢٠

بسام بادويلان - جدة

حددت الهيئة الشرعية الصحية بجدة يوم الثلاثاء المقبل موعدًا لإصدار حكمها في قضية الطفلة (ريفان)، التي رحلت عن دنيانا منتصف ذي الحجة الماضي، بعد أن عانت من كل شبر في جسمها بنغزة إبرة، أو ثقب أنبوب، بسبب خطأ طبي أثناء ولادتها في شهر رجب الماضي، بأحد المستشفيات الخاصة، حيث انقطع عنها الأوكسجين؛ ممّا أدّى إلى تلف في مخها من الدرجة الثالثة -حسب تحقيقات، وتقارير الهيئة الطبية-.

وقال الأب المكلوم: "الهيئة أفادت بأنها تنتظر إعادة التقرير الطبي من مستشفى الولادة والأطفال بجدة، التابع لوزارة الصحة من أجل حصر جميع المنافع التي فقدتها طفلتي -يرحمها الله- ولم يرد ذكرها في التقرير الأول الذي أصدره المستشفى، وتم استعراضه في الجلسة الماضية، حيث سألني القاضي إن كنت سأكتفي بالمنافع التي ذُكرت في التقرير، إلاّ أنني طلبتُ من القاضي حصر كامل المنافع المفقودة".

وتعود بداية معاناة (ريفان) وفقًا لوالدها، إلى اليوم الثامن والعشرين من شهر شعبان الماضي، عندما أُدخلت إلى المستشفى، وهي تعاني من آثار خطأ طبي أثناء ولادتها، وترددت على المستشفى أكثر من تسع مرات خلال سنة ونصف، وفي كل مرة يتم تنويمها ما بين عشرة أيام إلى ثلاثة أشهر.

وفي مرض موتها الأخير -يقول الأب-: "أُدخلت المستشفى بتاريخ ١٤٣١/١٢/١هـ، وهي تعاني من التهابات شديدة في الصدر، وارتفاع في الحرارة، وانخفاض دون المعتاد في الحرارة (حرارتها مضطربة)، وأخبرنا الأطباء بأن الحالة حرجة جدًّا، وفي كل حين يتم وخزها بإبرة في الوريد، ولم يتركوا مكانًا في جسدها إلاّ وقد وخزوه بالإبر، بل إن الأطباء أجروا لها عملية جراحية لاستخراج وريد مركزي من داخل الرقبة حتّى يتمكّنوا من إعطائها المضادات، والمغذي عن طريقه، ولكنها عانت من بكتيريا في البطن، مع انخفاض الأكسجين، بل إنها لم تستجب للمضادات، ووضعت تحت جهاز التنفس الصناعي إلى حين وفاتها.

وعبّر الأب عن معاناته بعد وفاة طفلته، فيما المستشفى لا يزال يهدر أرواح الأبرياء على مدى ١٨ شهرًا، ورغم أن اللجنة المشكّلة من صحة جدة، بناء على توجيهات مقام إمارة منطقة مكة المكرمة، أثبتت أن هناك خطأً طبيًّا، وإهمالاً، إلاّ أن الحكم الشرعي لم يصدر بعد.

لتُفتح ملفات الضمان

المصدر: جريدة الرياض الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٣
http://www.alriyadh.com/2011/01/13/article594116.html

طارق محمد الناصر

لم يكن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لشؤون الضمان الأستاذ محمد العقلا، بحاجة للتعليق على ما صرح به مدير الضمان الاجتماعي في منطقة مكة المكرمة لإحدى الصحف المحلية. إذ كشف الأخير عن تورط رجال أعمال وأكاديميين وموظفين على مراتب مختلفة في تقاضي مخصصات من الضمان الاجتماعي، بعد أن تحايلوا على الأنظمة بإدراج أسمائهم بكشوف المستحقين .

سعادة الوكيل لم ينف صحة المعلومة بل اكتفى بالتأكيد إن "هذه المعلومة لم تكن من ضمن التصريحات التي أدلى بها (مدير الضمان في مكة) للصحيفة مما يوحي بأنها اجتهادات خاطئة من قبل الصحيفة أو الصحفي ."

تحايل أفراد من المجتمع للحصول على مكاسب لا تخصهم ليس ممارسة جديدة، ووكيل الوزارة، بالذات، يعرف أن هناك الكثيرين قد تم اكتشاف تزويرهم بعدما استطاعوا الحصول على مخصصات من الضمان الاجتماعي رغم عدم انطباق الشروط عليهم .

هناك حسب بعض الإحصاءات المتداولة ما يقارب ٦٢٢ ألف أسرة تتلقى مساعدات من الضمان الاجتماعي عبر أكثر من ٩٠ مكتبا في المملكة، فهل يتصور أحد أن جميع تلك الأسر محتاجة فعلا.؟ ثم هل يتصور أحد أن أكثر من ٩٠ مكتبا تخلو تماما من ضعيفي الذمة الذين يمررون طلبات غير مستوفية أو مزورة ضمن المستحقين.؟

ليس مهما ما كشفه مدير الضمان في منطقة مكة، لأنه لم يكشف الأهم. إذ لم يكشف لنا الإجراءات التي اتخذها مكتب الضمان الاجتماعي أو مرجعه وزارة الشؤون الاجتماعية بحق من يُكتشف حصولهم على ما لا يستحقون. إذ ليس من العدل أن يتم الاكتفاء بشطبهم من سجلات المستفيدين ولا الوقوف عند مجرد مطالبتهم بتسديد ما سبق أن صرف لهم بل يجب أن تحرك الوزارة ضدهم دعوى قضائية ثم تنشر الأحكام التي أوقعت بهم بعد صدور الحكم النهائي .

أولئك الأشخاص إما أنهم قد زوروا مستندات تفيد بانطباق شروط الضمان الاجتماعي عليهم، فيحاكموا على جريمة التزوير في مستندات رسمية وكذلك على جريمة استخدام المستند للحصول على مكاسب لا يستحقونها. أو أن أحد موظفي الضمان قد تواطأ معهم فأقر لهم بانطباق الشروط عليهم، فيحاكم هو بجرم خيانة الأمانة، مع عدم الاكتفاء بإيقاع عقوبة إدارية ضده بل يجب أن يحال إلى ديوان المظالم .

فلتفتح ملفات من لا يرون في المال العام إلا غنيمة ويجدون لأنفسهم، دون أي وازع من ضمير، ألف عذر لاغتنامها. لن تستقيم أمورنا إلا بروادع قصوى تجعل من يفكر بأكل المال العام يعرف أن عقابا شديدا ينتظره متى ما فضحه الله.

هروب الفتيات من المنازل ظاهرة أم ماذا؟

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه١٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٤ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٤/Con٢٠١١٠١١٤٣٩٤٥٠٢.htm

رأي عكاظ

لا يتماسك المجتمع إلا في وجود تماسك العائلة.. ولا يمكن بناء المجتمع إلا من خلال بناء العائلة والأسرة.. وكذلك تظل قيمة غرس القيم الأخلاقية والدينية والدور التثقيفي مهمين في صياغة الإنسان العائلي والأسري. ولأن المجتمع السعودي قائم على التمسك بمبادئ الدين الإسلامي وعلى تعاليم هذا الدين الذي يعطي قيمة كبرى في خلق نشء صالح ومستقيم ومجتمع مسلم سليم الأركان قوي ومتماسك.. تبدو دراسة المجتمع من خلال العائلة ضرورة ملحة سوف تؤدي إلى فهم طبيعة ومسلكيات الأفراد داخل الأسرة الواحدة وهو ما تؤكده دراسة جديدة حول أسباب هروب الفتيات من المنازل وهل تشكل ظاهرة أم مجرد حالات فردية.

إن دراسة مثل هذا السلوك المتمثل في هروب الفتيات من المنازل يعد مؤشرا إيجابيا في دراسة التحولات الاجتماعية في بلادنا وذلك في بحث الأسباب التي أدت إلى حالات الهروب تلك والفجوة القائمة بين الآباء والأبناء وحالات العنف في المنازل وغياب الحوار بين رب الأسرة وأبنائه وبناته.. ومن هنا تبرز الدراسة التي تسلط الضوء على هذه السلوكيات والحالات حتى لا تتحول إلى ظاهرة كبيرة وعامة بحيث لا يمكن علاجها في المستقبل ما يقتضي التنبيه إلى خطورة هذه السلوكيات والحالات لهروب الفتيات من المنازل والبحث عن حلول لها.

غير مراع لحقوق الناس أو مشاعرهم

المصدر: جريدة الرياض السبت١١ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٥
http://www.alriyadh.com/١٥/٠١/٢٠١١/article٥٩٤٦٥٣.html

عبد العزيز المحمد الذكير

نرتاح وترتاح الأجهزة الرسمية – دون ضرر بالمواطن – لو جرى استكمال الربط البياني الإلكتروني لحالات الزواج والطلاق والوفيات بين كل الجهات المكلفة بالتعامل مع الفرد . ف " دفتر العائلة " لا يزال محمولا وموضحا به بيانات قديمة لا تشمل التعدد والطلاق والوفاة . ولا يوجد إلزام للمواطن لتسجيل حالة الطلاق – مثلا – لدى جهة بعينها ، وقد ينتهي الأمر برمي الطلاق أو على أحسن الأحوال بالمحكمة . وأمام المشافي والهيئات الحكومة هو متزوّج (على سن ورمح .)

الوقائع الأخرى تدخل الحواسيب في وقتها ، غرامات ، مخالفات ، تأخير (أكثر الناس يقول تطويف .)

غير أن وقائع حرجة لا نراها تدخل الحاسب ، فقد قال لي صاحب مكتب استقدام أن أكثر من حالة مرّت عليه استعمل فيها طالبو الخدمة بطاقة أحوال لمن انتقل إلى الدار الآخرة ! ، وكذا وكالة صادرة من الميّت ! . وأبلغ صاحب المكتب عميله أن هذه مُخالفة ، لو اكتشفوها في مكتب العمل لكانت مصيبة على الاثنين . وعلم صاحب المكتب بعد ذلك أن القضية مرّت عبر مكتب آخر . !

وقرأنا أخيرا عن المواطنة المطلقة التي وجدت نفسها أما لثلاثة مواليد لم تلدهم .فحين ذهبت المرأة (الزوجة المطلقة) لمراجعة مستشفى حكومي لفحص عادي فوجئت بموظف إدارة علاقات المرضى يخبرها أن لها ملفا سابقا، ولا حاجة إلى فتح ملف جديد، وهو ما أثار دهشتها، خاصة عندما أخبرها الموظف أنها أنجبت ثلاث مرات آخرها قبل ثلاثة أعوام بعملية قيصرية، وذلك من واقع الملف، رغم أنها مطلقة منذ ١٣ عاما تقريبا، وجميع ولاداتها الست كانت طبيعية وحدثت قبل تاريخ تلك الولادات المسجلة على ملفها المزعوم. وكشفت التحقيقات التي أجرتها الجهات المختصة حول ملابسات القضية أن طليق السيدة تزوج من مقيمة آسيوية واستخدم بطاقة العائلة لتمكينها من الولادة في المستشفى . والآسيوية لا تحمل الإقامة النظامية ، حسب ما ذكر الخبر .

رفعت المواطنة المطلقة القضية إلى المحكمة العامة التي أصدرت حكما بالسجن عاما على طليقها مع إيقاف التنفيذ ! ، وغرامة ألف ريال ! وفقهاء القانون وحقوق الإنسان رأوا أن القضية من وجهة نظرهم الخاصة تمثل اعتداء على السيدة من قبل طليقها من ناحيتين، أولاهما انتهازه واستغلاله واستعماله اسمها دون رضاها، وإلحاقه تحت اسمها أطفالا ليس لها بهم علاقة، وهو ما قد يُسبب لها مشكلات نفسية وأسرية وشرعية، ففيه اختلاط للأنساب وتمليك أطفال طليقها حق المطالبة بإرثها من خلال حملهم اسمها من خلال ما تم تدوينه في الثبوتات الورقية وما تم تقييده في سجلات المستشفى . فما أحدثه طليق المواطنة يندرج ضمن التدليس والتحايل على الأنظمة الأمنية والشرعية وهو ما يتطلب معه التعزير التأديبي

الرياض
www.Alriyadh.com

إشكالية حقوق المرأة في السعودية

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٦
http://www.alriyadh.com/١٦/٠١/٢٠١١/article٥٩٥١٤٥.html

احمد بن إبراهيم المحيميد

ينظر إلى حقوق المرأة في مجتمعنا عبر زاويتين الأولى نظرة ترفض المطالبة بتلك الحقوق وتعتبرها مخالفة شرعية ومضيعة للوقت ويأثم من يطالب بها خاصة أن تلك المطالبات لن تخرج عن خروج المرأة من بيتها واستغنائها عن المحرم والسماح بالسفر لوحدها وقيادتها للسيارة خاصة أن الدين الإسلامي كرم المرأة وأعطاها كامل حقوقها الشرعية الأساسية والثانوية وان أي مطالبات أخرى لن تخرج عن هذا المفهوم .أما النظرة الثانية فهي التي تطالب بحقوق المرأة وحمايتها عبر تقنين نظام الأحوال الشخصية في الإسلام لوضع النقاط على الحروف ولمنع الاجتهاد والتأويل أو التفسير في حقوق المرأة ولبيان تلك الحقوق عبر نظام موحد وموثق يبين بالتفصيل حقوق أفراد الأسرة بشكل كامل خاصة المرأة والطفل من ناحية الزواج والطلاق والخلع والميراث والنفقة والحضانة والولاية ولحمايتها من العنف ومن سطوة بعض أشباه الرجال الذين اساؤوا استخدام حق القوامة والولاية بعيدا عن خروج المرأة أو سفرها لوحدها أو قيادتها للسيارة حيث يعتبرون أن مثل هذه الحقوق أو المطالبات أمور ثانوية وشخصية بحتة ولا تمثل أهمية بالغة بالنسبة للغالبية العظمى من المجتمع ..وبين تلك النظرتين مازالت المرأة تعاني الأمرين على أبواب المحاكم والشرط حيث إن حقوقها الشرعية صادرها وللأسف بعض أشباه الرجال مما دعاها إلي المطالبة بحقوقها المسلوبة وبحمايتها وأطفالها عبر أروقة المحاكم ووسائل الإعلام وعبر الجمعيات الخيرية والهيئات الحقوقية حيث لايمكن لها أن تحمي نفسها أو أطفالها أو أن تحصل على أي من حقوقها الشرعية إلا عبر إصدار حكم من المحكمة الشرعية فهي بحاجة إلي حكم قضائي لإدانة المعتدي من ذوي القربى ومعاقبته وبحاجة إلي حكم قضائي للزواج إذا رفض وليها تزويجها وهي بحاجة إلي حكم قضائي آخر لكي ترث إذا رفض محارمها توريثها وهي بحاجة إلى حكم قضائي للخلع أو الطلاق عند سوء العشرة وصعوبة استمرار الحياة الزوجية وهي بحاجة إلي حكم قضائي للنفقة عليها وعلى أطفالها وحكم قضائي للولاية والحضانة وهي الأمور الأكثر أهمية من قيادة السيارة ومن السفر لوحدها ومن الخروج أو الدخول والأكثر تعقيدا أيضا لارتباطها بالحقوق الشخصية والمحاكم وهي سبب استقرار الأسرة ونموها بعيدا عن الخلافات والإشكاليات العائلية والتي تنتهي غالبا إلى ضياع أفراد الأسرة وتشتتهم بسبب عدم وجود تقنين للأحوال الشخصية يوفر عليهن العناء والمشقة على أبواب المحاكم ..ومع تشدد النظرة الأولى وعدم تقبلها لمبدأ المطالبة بالحقوق ومع الخلط بين الحقوق الشرعية الهامة و المستحقة والثابتة في الشريعة الإسلامية وبين تلك الحقوق الثانوية ..ووصفهم لكل مطالب بالحقوق الشرعية والقانونية للمرأة بصفات وألقاب غير لائقة ورفضهم لتلك المطالب واعتبارها مخالفة شرعية وفيها تحرير للمرأة وخروج عن الطاعة بقيت المرأة إلى وقتنا الحاضر تعاني الأمرين من عدم وضوح تلك الحقوق والواجبات والالتزامات التي عليها وألزمت رغما عنها باللجوء إلى المحاكم للمطالبة بحقوقها ولحمايتها ولبيان واجباتها حتى أصبحت القضايا الأسرية من أشكل وأبرز القضايا وأكثرها تعقيدا حيث تمثل القضايا العائلية النسبة العظمى من القضايا في أروقة المحاكم وتأخذ وقت أطول من اللازم لايقل عن عام وربما يزيد على أعوام عديدة مما يعد معضلة اجتماعية خطيرة تعاني منها شريحة كبيرة من الأسر السعودية وحتى المقيمة خاصة مع التقدم الاجتماعي الكبير وحاجتنا الماسة إلي تقنين نظام الأحوال الشخصية في الإسلام لرفع الضرر ولبيان الحقوق بشكل مثالي بعيدا عن المخالفات الشرعية أو التشهير بالآخرين ..وختاما أشير إلي وجود أنظمة سعودية تتعلق بحقوق المرأة في مجالات الخدمة المدنية والعمل والتقاعد والتأمينات الاجتماعية والتجارة والصحة والتعليم وغيرها من المجالات الأخرى مما حفظ للمرأة حقوقها في تلك المجالات وسهل عليها وعلى ذويها الحصول على حقها كاملا بعيدا عن المشاكل والاختلافات وبعيدا عن أروقة المحاكم إلا فيما ندر
متمنيا أن نستفيد من تجربتنا الرائدة في تقنين تلك الأنظمة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وان نتقبل جميعاً مفهوم تلك الحقوق وضرورة تقنينها وعدم وجود مبرر للخوف منها أو عليها .

البطالة وسياسات التعليم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٦/Con٢٠١١٠١١٦٣٩٤٩٧٦.htm

سيد فتحي أحمد الخولي

تتعدد وتتنوع وتتشابك حلول مشكلات واختلالات سوق العمل، وخصوصا بطالة الخريجين لضمان تشغيلهم، فإيجاد وظائف جديدة يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاج والصادرات من المنتجات والسلع من غير النفط الخام والغاز، ورفع نسبة إسهام القيمة المضافة للقطاع الخاص في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وقدرة هذا الناتج على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. ومن جهة أخرى يتطلب توفير احتياجات سوق العمل من العناصر المتخصصة الفنية والإدارية والأيدي العاملة الماهرة وشبه الماهرة القادرة على المنافسة على المستوى العالمي، تطوير نظم التعليم والتدريب، وكذلك نظم التوظيف والأجور، وتفعيل تدفق التقنيات الحديثة اللازمة لبناء قدرة تقنية ذاتية التعليم لزيادة المهارات الإنتاجية.

هذا التعدد والتشابك يضع جانبا كبيرا من الأعباء على السياسات والآليات المؤسسية الاقتصادية المعنية بتنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة الإنتاج. وتمتد قائمة المسؤولين والقادرين على إيجاد الحلول بدءا من الفرد باعتباره المسؤول الأول عن نفسه وعن مستقبله العملي والمهني من خلال العمل على زيادة نوعية مهاراته واختيار التخصص الذي يتناسب مع إمكانياته وظروفه واحتياجات سوق العمل ويحقق له سهولة الحصول على وظيفة بعد التخرج، إضافة إلى قدرته ورغبته في الالتزام بكل أنظمة وأخلاقيات ومبادئ العمل المنتج كسلوك يلازمه عندما يعمل. وإذا كانت مجموعة الجينات الموروثة هي التي تحدد القدرات الفطرية لأي فرد، فإن القدرات المكتسبة هي ما يجب أن يكون محلا للعناية إذ يتوقف عليها التغيير النوعي المطلوب إحداثه كاستثمار في رأس المال البشري. ويبدأ الاستثمار في نوعية وشكل قدرات الفرد منذ رعاية الطفل، ويمتد إلى تحسين الخبرات التي يكتسبها من محيط الأسرة والمجتمع، والأنشطة التي يمارسها، وأخيرا المعارف التي يستمدها من نظم التعليم والتدريب والعمل. ولهذا تعتبر مؤسسات التعليم أهم المنظمات القادرة على تحقيق المطلوب. ويندرج تحت مؤسسات التعليم مؤسسات التعليم العام ومؤسسات التعليم العالي، ولكل منهما دوره وأهدافه التي تشكل في مجموعها الأهداف العامة للسياسة التعليمية. ولهذا فإن هناك عبئا كبيرا على السياسة التعليمية حتى تواكب احتياجات سوق العمل، فالتعليم هو عملية اكتساب المعارف والقدرات والمهارات والتوجهات الاجتماعية والثقافية لضمان مرونة وسرعة النظام التعليمي في الاستجابة للانتفاع من مخرجات التعليم لتلبية احتياجات الجهاز الإنتاجي، بالشكل الذي يعزز من قدراته على مواجهة التغيرات المتلاحقة في سوق العمل.

من يكفل حقوق هؤلاء؟

المصدر: جريدة المدينة الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٤
http://www.al-madina.com/node/٢٨٣٦٩٠

محمد السحيمي

مازال الجدل قائماً حول لائحة النشر الإلكتروني، التي اعتمدتها «وزارة الثقافة والإعلام» مؤخراً! ومازال محور الجدل هو: هل تريد الوزارة من هذه اللائحة تضييق هامش الحرية، والوصاية على الفكر؟ ومازالت معظم الانتقادات تقول: نعم؛ بحيث لو صعد سعادة الدكتور/ «عبدالرحمن الهزاع» برج الوزارة، ووضع يده على المصحف الشريف، وأقسم أن الوزارة لاتريد إلا تنظيم الفوضى، وضبط التجاوزات المسيئة للحرية الفكرية، وتقديم الإعلام السعودي في أعلى المستويات الاحترافية، لوجد البعضَ الأبعض بلا آذان، ولا حتى «قواقع سمعية»!

لقد تكرست فينا ثقافة أن الرقابة تعني «المنع» فقط، ويصعب على من يدعي من الجهات الرسمية أنها تقوية «المناعة»، أن يثبت ذلك بمجرد إصدار لائحة مازالت نظرية لم تتحقق على أرض الواقع! وهي الثقافة التي كرست فينا بالمقابل أن حرية الرأي هي أن تشتم هذا، وتشهر بشخص هذا، وتشوِّه سمعة هذا، وإن تجرأت ومدحت أحداً أو أربعاء، فأنت أجير مأجور، كتبت مدحك على ظهر «شيك» بمبلغ وقدره!

فلنترك الوزارة، بل لتتركنا هي وتعمل على تنفيذ اللائحة، لتنقلنا إلى ثقافة القانون والنظام المحترم، بكل ما أوتي وزيرها من «شجاعةٍ وإقدام»، لا سيما أنها أبدت مرونةً وحيوية في الاستماع إلى الانتقادات منذ الآن، فألغت وعدلت ووضحت استجابةً لبعض المرئيات الوجيهة! ولو لم يتحقق من تطبيق هذه اللائحة سوى الاعتراف الرسمي ببعض وسائل النشر الإلكتروني، كاليوتيوب، والفيس بوك، والمدونات الشخصية، لكفاها نجاحاً!

لقد طالب «الأخ/ أنا» - مثلاً - بتكريم أبطال «اليوتيوب» الذين سجلوا كارثة «جدة» الأولى، في وقتٍ كانت الأنظار فيه مركزةً على الحج، وظلت أشهر القنوات الإخبارية تبث من «اليوتيوب» لثلاثة أيام على الأقل! فهل أخذ أولئك الأبطال شيئاً من حقوقهم المادية أو المعنوية؟ وهل باستطاعتهم توثيق إبداعهم حسب اللائحة المعتمدة الآن؟ وهل ستؤدي اللائحة إلى ظهور مواهب حقيقية، يتسابق إليها المستثمرون، بدلاً من مواهب «وقحة» بائسة، لم يزدها الاستثمار الضيق الأفق إلا وقاحةً وبؤساً؟

أما النكت المتداولة عبر الـ» sms» فإن حبكة كثيرٍ منها تصل درجة العبقرية! فهل تدفع اللائحة هذه المواهب على الظهور، وتوثيق إبداعاتها، بما قد يدشن عندنا «بورصة» للأفكار، كما في كل بقاع الدنيا! ومن آخر تلك الروائع قصة «الثعلب والغراب»، ويهديها مؤلفها «المجهول»، إلى إدارة «تطوير موال المناهج» في «غضون سنتين»! وتقول: رأى الثعلب غراباً فوق شجرة، وفي فمه قطعة «جبن» فقال له: ما أجمل صوتك! ... قديمة؟ أكملوا: فوضع الغراب الجبنة تحت جناحه، وقال هازئاً من الثعلب: هل تحسبني الغراب الذي في كتاب القراءة؟ فرد الثعلب: وهل تحسبني الثعلب الذي في الكتاب نفسه؟ أنا ثعلب الكتاب «المطوَّر» ياعزيزي! فغنى له الغراب، ورقص الثعلب، وتحمس الغراب فرقص، فوقعت الجبنة من تحت جناحه، فالتقطها الثعلب قائلاً: خل جلسات «وناسة» تنفعك ياغراب «التطوير»!!!

دعم الجانب الإنساني في المجتمع

المصدر: جريدة المدينة الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٤
http://www.al-madina.com/node/٢٨٣٧٢١

د. دانية آل غالب

هناك حقيقة لا يمكننا تجاهلها وهي أنه لا يستطيع أحدنا أن يعيش بمعزل عن إخوانه. ولا يمكن أن نعيش دون أن نحتاج بعضنا البعض. فحياتنا مشتركة، ومصالحنا مترابطة.. وهناك حقيقة أخرى هي: أن المرء قليل بنفسه، كثير بإخوانه. وحقيقة ثالثة.. أكبر أهمية.. وأعظم تأثيرًا.. هي أن الجنة لتساق إلى من سعى لأخيه المؤمن في قضاء حوائجه ليصلح شأنه على يديه.. كما قال سيّدنا عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه. فديننا دين تكافل وتعاون وتضامن.. يدعو إلى البذل والعطاء في سبيل إدخال السرور إلى قلوب الآخرين، ومساعدتهم. يقول المصطفى صلّى الله عليه وآله وسلّم: «أحب الناس إلى الله تعالى أنفعهم للناس، وأحب الأعمال إلى الله عز وجل سرور يدخله على مسلم، أو يكشف عنه كربة، أو يقضي عنه ديْنًا، أو يطرد عنه جوعًا، ولأن أمشي مع أخ في حاجة أحب إلي من أن أعتكف في هذا المسجد النبوي شهرًا.. ومن مشى مع أخيه في حاجة حتى تتهيأ له أثبت الله قدمه يوم تزول الأقدام..» حديث صحيح والعمل التطوعي بوابة للدخول إلى تلك الخيرات العظيمة التي تعود بنفعها على المقدم عليها أضعاف ما تعود على المبذول لهم فيها. فهو مؤشر على الجانب الإنساني في المجتمع.. يعمّق روح التكامل بين الناس ويشجع على التعاون وتنمية روح الجماعة. وهي قيم حرص عليها ديننا. لذا كان ترسيخها وتأصيلها في النفوس واجبًا.. وليس نوعًا من الترف أو ضربًا من ضروب قضاء وقت الفراغ. أو تسلية العاطلين. فهو واجب ديني ومجتمعي تفرضه طبيعة الإنسان الذي لا يمكنه أن يعيش في منأى عن الآخرين، ولا يمكنه الاستغناء عنهم. لذا ينبغي أن نبدأ في بذر بذور هذا النوع من العمل منذ الصغر. بتربية النشء على غرس قيم العطاء والإيثار وروح التطوّع. وتأصيل تلك المفاهيم في إطار رسم صورة واضحة لمفهوم العمل التطوعي من خلال إدراجه في مناهج التعليم بطريقة ذكية وجميلة وقوالب تطبيقية عملية بعيدًا عن الأساليب الوعظية والإرشادية والنصحية التي تملأ الحجرات المدرسية. فالعمل التطوعي عمل ميداني.. وليس مادة خطابية.. نملأها بالنصوص الوعظية والعبارات النصحية التي غالبًا لا تؤتي ثمارها. إننا بحاجة لأن نخطط من أجل أن نخرج أجيالًا تؤمن بهذا العمل المعطاء. ولا بد أن نعمل من أجل أن يكون هناك وعي وفهم وإدراك لماهية هذا النوع من العمل الذي يهدف إلى إبراز الوجه الإنساني للعلاقات والأعمال. وترسيخ البذل والعطاء على أسس واعية.. وفق أهداف واضحة. وهنا يأتي دور الإعلام والصحافة والتأثير بقوّة الإعلان أيضًا. مع وجود تشجيع للحركات التطوعية والأعمال الجميلة التي تخرج من أفرادها.. بتسليط الأضواء الإعلامية عليها.. تشجيعًا لها وتحميسًا لغيرها. ولا بد عندما نتحدّث عن العمل التطوّعي ألا نكون مثاليين وغير واقعيين.. وأن نضعه في قوالب مرنة تجعل إمكانية التطبيق والتفاعل أمرًا مؤكّدًا. فلا ينبغي أن يغيب عنا أننا مجتمع يعتمد على من يخدمه في البيت بكل شيء حتى في شربة الماء أو حمل حقيبة الطالب إلى السيارة أو الحجرة الدراسية!! وبناء على هذا علينا أن نعترف أن إيجاد روح خدمة الآخرين عند من لا يخدم نفسه ليس أمرًا سهلًا. لكنه ليس مستحيلًا. بيد أنه يحتاج جهدًا أكبر وتوعية أكثر.. وخططًا أفضل. كما لا بد أن يكون هناك دور تكريمي من قبل الإمارة والمحافظة.. والبلديات.. ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون الإسلامية ورجال الأعمال والمؤسسات الصحافية والإعلامية لرفع معنويات المتطوّعين. فهذا أقلّ ما يقدّم لهم ولجهودهم التي يبذلونها. بغير ذلك وبغير التخطيط الجيد لذلك.. لا يمكننا أن نحقق ما نصبو إليه من أعمال تطوّعية.

أسباب تزايد العانسات والعزوف عن الزواج

المصدر: جريدة المدينة الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٥
http://www.al-madina.com/node/٢٨٣٨٦١

د. عبدالإله محمد جدع

أصبحت إحصاءات نسب العوانس في مجتمعنا مقلقة وتنذر بمستقبل قاتم للفتيات!! فقد أشارت آخر دراسة أعدتها وزارة التخطيط أن عدد الفتيات اللواتي لم يتزوجن وقد تعدّين سن الثلاثين قد بلغ حوالى ١،٥٢٩،٤١٨ كما أن عدد المتزوجات قد بلغ ٢,٦٨٣,٥٧٤ امرأة من مجموع عدد الإناث البالغ ٤,٥٧٢,٢٣١ ممّا يؤكد ارتفاع نسبة العنوسة في الوقت الذي تشير فيه مؤشّرات الدراسة إلى أن الوضع لو استمرّ بنفس المؤشرات والتوجّهات دون حلول، فإن الرقم سوف يرتفع إلى أربعة ملايين فتاة عانس في الخمس سنوات القادمة مع الأخذ في الاعتبار أن عدد الإناث في إحصائيّة السكان عندنا يبلغ ٤٩% من عدد السكان.. وقد أشارت دراسة سابقة لعام ٢٠٠٧ إلى أن نسبة العنوسة قد بلغت ٢,٦% أي أن فتاة من كل ١٦ فتاة سعوديّة يمكن تصنيفها ضمن سنّ العنوسة.. فما الذي يحصل وكيف يتدارك الوضع؟

لو أردنا تحليل الظاهرة لوجدنا أن:

* ثمّة أعداد كبيرة من الشباب عازفون عن الزواج ليس بمحض إرادتهم وإنما لعدد من العوامل والأسباب منها البطالة وارتفاع تكاليف المهور والزواج إلا أن الظاهرة في النساء أكثر وضوحًا وتأثيرًا وألمًا.. ومن المؤكّد أن عضل الآباء الذي استشرى كثيرًا في الآونة الأخيرة يقف حجر عثرة أمام الكثير من الفتيات العانسات، إذ تصل قسوتهم إلى حرمان بناتهم من الزواج، إما بسبب عدم تكافؤ النسب الذي أعادنا لعصر الجاهليّة الأولى وإما لاستغلال رواتبهنّ والإبقاء عليهن في البيت عانسات لأنهن مصدر للدخل!! وهذا أحد العوامل المؤدّية لهذه الظاهرة..
* وتأتي البطالة كعامل رئيس لظاهرة العانسات من ناحيتين من جهة الشباب الذين تحول بطالتهم دون إكمال نصف دينهم.. ومن جهة الفتيات اللواتي تشكّل بطالتهنّ عاملًا في عزوف الشباب عنهن فكثير من الشباب يحتاجون الفتاة العاملة لتساعد في أعباء الحياة وتشارك في المسؤوليّة وهو مطلب لم يعد غريبًا ولا منبوذًا..
* ثم التكاليف الباهظة التي مازالت بعض الأسر تصرّ على تكبيل الشباب بها..
* وثمّة عامل آخر هو تغيّر ثقافة المجتمع وتأثر بعض الشباب بسلبيّات وثقافة الفضائيّات التي أفرزت توجّهًا لديهم في عدم الارتباط بالزواج مبكرًا هربًا من المسؤوليّة والقيود التي يفرضها إلى جانب إغراء الانفتاح وما جرّه من إرهاصات.. جعلت الشباب يفكّر كثيرًا قبل الارتباط بسبب ما يراه من انفتاح بعض الفتيات وتوفّر بدائل التسلية عنده بكل أسف.. حتى الفتيات تبدّلت نظراتهنّ وأصبحن يفضّلن التعليم والنجاح في العمل خوفًا من مشاكل الزواج وتحكّم الأزواج.. وما يرينه في نماذج الشباب ومشاكل المطلقات وما تعانيه المتزوجات في صمت وعذاب..أرى أنه لابد من التفكير في مساعدة غير القادرين على الزواج ولكن بشكل غير تقليدي.. فبنك التسليف وقروض الزواج لم تؤت ثمارها ولا بد من مبادرات من قبل المؤسّسات الاجتماعيّة والأثرياء مثل خلق فرص وظيفيّة أو قروض مشروطة للمشاريع الخاصّة منها شرط الزواج حتى تلك القروض التي يقدّمها صندوق الموارد البشريّة وصندوق معالجة الفقر وغيرها لا بد من شرط الزواج فيها - للتشجيع عليه- كما لا بد من توجيه الإعانات والهبات والصدقات من الجمعيّات لتشجيع الزواج والإعانة عليه لأنه يعدّ مصلحة عليا للوطن والمجتمع فكل الدراسات تؤكد على صحة الإنسان المتزوج النفسيّة والذهنيّة والجسديّة عكس العازب والعازبة المعرّضين للاكتئاب وضعف المناعة.. والانهيارات العصبيّة إذ ثبت أن المتزوجين أطول عمرًا..

وأخشى القول أن تزايد نسبة العوانس وعزوف الشباب عن الزواج سوف يحدث تغييرًا جذريًا في ثقافة القبول والرفض للزواج في مجتمعنا اليوم.. فربما يتم التفكير في قبول الأجنبي أو التعدّد- رغم المحاذير والمشاكل التي بين يديّ كمستشار، لكن الأمر لا بد من إخضاعه لمزيد من الدراسات التي قد تشرق أملًا في حياة المجتمع.. وضرورة معالجة الدولة لوضع

البطالة لأنها تظل هي العامل الرئيس في تنامي ظاهرة العنوسة لدى الفتيات وعزوف الشباب عن الزواج.. ومسؤوليّاته.
دوحة الشعر:
يا توأم النفس كم أشتاق للأمس...إلى الحوار إلى التدليل والهمس

الوظائف المحجوبة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٧
http://www.alriyadh.com/2011/01/17/article595374.html

يوسف القبلان

حسب إعلان وزارة الخدمة المدنية يوجد ٥٧،٥٤٦ وظيفة متاحة بسبب عدم توفر من لديه التأهيل اللازم لشغلها .
وتوضح وزارة الخدمة المدنية أنه في تقرير العام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦ه حتى١٤٣١/١٤٣٠ ه أن أغلب الوظائف التي تعذر شغلها في الطب والهندسة المدنية والكهربائية واخصائي التمريض التي تشمل؛ تمريض، تخدير، أشعة، سمع، أطراف صناعية، فيزياء طبية، تصوير طبقي، علاج طبيعي، رعاية أسنان، أجهزة ليزر، معالجة نطق، تأهيل حرفي، بصريات، علاج نووي، وبائيات، والصيدلة إضافة إلى وظائف فني لحاملي الدبلوم في تخصصات علاج حرفي، أطراف صناعية، تنفسي للرجال .
أول ما يتبادر إلى الذهن هنا هو مخرجات التعليم التي بحسب ذلك التقرير المشار إليه غير قادرة على توفير متطلبات سوق العمل. في المقابل نقرأ في (الرياض) يوم السبت ١١ صفر ١٤٣٢ه أن بعض الجهات الحكومية لم تعلن عن الوظائف الشاغرة لديها رغم رصد استحقاقها ضمن الميزانية ووجودها ضمن التشكيلات الوظيفية لتلك الجهات، وهذا ما ذكره رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى الذي ذكر في إجابة عن سؤال) الرياض) أن وزارة الخدمة المدنية لا تستطيع الزام الجهات الحكومية بالاعلان عن الوظائف الشاغرة لأنها جهة اشرافية فقط! وإذا كانت وزارة الخدمة المدنية جهة اشرافية فقط فما هي الخطوات التي تتبع عملية الاشراف؟ واذا كان مجلس الشورى الموقر قد أصدر قراراً يطلب من وزارة الخدمة المدنية رفع تقرير نصف سنوي إلى المقام السامي يشار فيه إلى الجهات الحكومية التي لديها تجاوزات في تطبيق الأنظمة، وكذلك التي لم تتجاوب مع الوزارة فيما تطلبه منها .
اذا كان الأمر كذلك فما هو دور مجلس الشورى في هذا الموضوع؟ ومن الذي سيتابع تنفيذ قرار مجلس الشورى؟ هذه الأسئلة لها ما يبررها بوجود تقرير سابق عن الوظائف المخالفة لأنظمة الخدمة المدنية وعددها الذي تجاوز (١٨٠) ألف وظيفة وهي مشكلة ما زالت قائمة بحسب اجابة رئيس لجنة الادارة والموارد البشرية على اسئلة (الرياض .(
إذن المشكلة ما زالت قائمة رغم أن وزارة الخدمة المدنية خاطبت الجهات الحكومية التي وقع فيها التجاوز ومع ذلك فالمشكلة لم تحل .
ألا يعني هذا ضرورة إعادة النظر في موضوع صلاحيات الأجهزة ومسؤوليات المتابعة والمحاسبة وتلك مشكلة ادارية عامة علقت كثيراً من المشكلات دون حلول وتحتاج إلى لفتة في مشروع الاصلاح الاداري .
نقطة أخرى لابد من التوقف عندها في هذا السياق وهي زيادة عدد الوظائف المشغولة بغير السعوديين حيث ارتفع من (٦٧٩٩٠) وظيفة إلى ٧٥ ألف موظف غير سعودي .
لابد أن يتبع تلك الزيادة بعض الأسئلة ومنها ما سبب هذه الزيادة؟ وما نوعية هذه الوظائف، ولماذا لا تشغل بالسعوديين؟
وفي إطار تلك الأسئلة يولد سؤال آخر يتعلق بالوظائف المحجوبة وهو: وزارة الخدمة المدنية تقول إنه يوجد ٥٧،٥٤٦ وظيفة متاحة بينما الوظائف المحجوبة يبلغ عددها (١١٠ (آلاف وظيفة. هل هذا يعني وجود ١٦٧،٥٤٦ ألف وظيفة متاحة للتوظيف؟ أم أن الوظائف المحجوبة لا تعتبر وظائف شاغرة؟
والسؤال الأخير :
لمن أوجه هذه الأسئلة؟
ومن يجيب عنها؟

البنديون ١٦٠ ألفا: كيف لا ينفذ الأمر السامي؟

المصدر: جريدة الوطن الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=٤٠٥١

قينان الغامدي

بند الأجور.. هل من حل؟ هنا نحو ١٦٠ ألف مواطن ومواطنة يعملون تحت مسميات مختلفة.

بند الأجور.. هل من حل؟ هنا نحو ١٦٠ ألف مواطن ومواطنة يعملون تحت مسميات مختلفة وفي مختلف الإدارات الحكومية منذ سنوات طويلة وبعضهم منذ عقود بمكافآت متواضعة جدا، العمل في مختلف هذه القطاعات يحتاج هؤلاء وإلا لما تم تشغيلهم، أما هم فقطعا يحتاجون العمل، بل إن الحاجة الملحة هي التي أجبرتهم على العمل تحت هذا البند بأجره الزهيد وافتقاره للأمن الوظيفي.

تصوروا نفسيات هؤلاء الموظفين والموظفات في غدوهم ورواحهم يوميا، إنهم يذهبون كل صباح إلى أعمالهم مثلهم مثل زملائهم وزميلاتهم العاملين على وظائف رسمية، يؤدون العمل مثلهم وربما تحملوا والتزموا أكثر نظرا لفارق الطمأنينة على الاستمرار، فالموظف الرسمي يصعب فصله، أما أسير البند فمن السهولة الاستغناء عنه، آخر كل شهر يبرز الفرق القاتل، مكافأة البند الهزيلة أمام راتب الموظف الرسمي الذي لا يمكن وصفه بالسمين لكنه على الأقل يحقق الاكتفاء.

في عام ١٤٢٦ أصدر المقام السامي أمره لمعالجة أوضاع هؤلاء الموظفين على البند، ففرحوا، وشعروا أن أملهم وحلمهم في طريقه إلى التحقيق، فاحتفوا بالأمر الكريم وامتلأت الصحف بتصريحات المسؤولين في مختلف القطاعات الذين وعدوا بحصر هؤلاء (البنديون) في قطاعاتهم وفق مؤهلاتهم التي هي في الأغلب جامعية، ووفق سنوات خدمتهم بهدف احتسابها والنظر إليها عند تصنيفهم الوظيفي، ولكن انتهت الأفراح وتبخرت الوعود ومرت حتى الآن أكثر من خمس سنوات ولا حس ولا خبر، تم نسيان الأمر أو تناسيه، وبقي هؤلاء) البنديون) يطلقون رجاءاتهم وآمالهم في قفر لا صدى فيه.

إنه أمر محير فعلا، فلم يكن منتظرا استحداث وظائف رسمية لكل هؤلاء دفعة واحدة في عام صدور الأمر السامي قبل خمس سنوات، لكن كان يمكن توزيع استحداث وظائف لهم على الخمس سنوات اللاحقة، فكل هذه السنوات كانت ميزانية الدولة في كل سنة أكبر من التي قبلها، فلماذا لم يتم استيعاب هؤلاء؟ أين الخلل، هل القطاعات الحكومية التي وظفت هؤلاء تقاعست عن المطالبة بوظائف لهم وفق ما نص عليه الأمر السامي؟ أم وزارة المالية رفضت طلبات تلك القطاعات أم ماذا حدث؟ أليس الأمر يدعو للتساؤل الحائر؟ التساؤل الحائر هو الذي لا يجد إجابة مقنعة ولا يتوقعها، وهؤلاء (البنديون) يقفون الآن في هذه المنطقة الحائرة المحيرة المحبطة، إنهم لا يدرون فعلا ما هو الأمر الذي تنتظره الأجهزة التنفيذية المعنية بتوظيفهم إذا كانت هذه الأجهزة لا تنفذ أمر المقام السامي، والجميع يتساءلون معهم، فمتى تنتهي معاناتهم، ومتى يصبح لكل سؤال جواب مقنع ؟ بل متى نفهم كيف لا ينفذ الأمر السامي؟

لماذا لا تطبق عقوبات التستر؟!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٩
http://www.alriyadh.com/2011/01/19/article596079.html

خالد الفريان

" التستر" مصطلح سعودي بامتياز وإن وجد بنسبة أقل في بعض دول الخليج و"المتستر" هو كل من يمكن غير السعودي من الاستثمار في أي نشاط محظور عليه الاستثمار فيه أو ممارسة أي نشاط محظور عليه ممارسته، سواء كان ذلك عن طريق استعمال اسمه أو ترخيصه أو سجله التجاري، أو بأي طريقة أخرى .

ومن الأمور الغريبة هو انتشار هذه الظاهرة في المملكة، كما يلاحظ الجميع ووفقا لتصريحات مسئولي الجهات الحكومية ورجال الأعمال رغم صرامة العقوبات في حق المتستر والمتستر عليه والتي تشمل :

معاقبة المخالف بالسجن مدة لا تزيد على سنتين، وبغرامة لا تزيد على مليون ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

-تتعدد الغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة بتعدد الأشخاص المخالفين، والمحلات والمنشآت التي يمارس فيها النشاط .

-ينشر منطوق قرار العقوبة في واحدة أو أكثر من الصحف المحلية على نفقة المخالف .

-يترتب على الإدانة بمخالفة أحكام هذا النظام شطب السجل التجاري أو السجل الفرعي المتعلق بالنشاط محل المخالفة، وإلغاء الترخيص، وتصفية الأعمال الخاصة بالنشاط محل المخالفة، والمنع من مزاولة النشاط نفسه مدة لا تزيد على خمس سنوات .

-تستوفى -بالتضامن بين المتستر والمتستر عليه- الزكاة والضرائب والرسوم، وأي التزام آخر لم يستوفَ بسبب التستر .

**تمنح بقرار من وزارة التجارة والصناعة مكافأة مالية لا تزيد على (٣٠%) ثلاثين في المائة من الغرامات المحكوم بها المحصلة لمن يكشف أو يبلغ -من غير المختصين- عن المخالفين ..

إن تلك العقوبات أكثر من كافية بل إنها قد تبدو "نظريا" في غاية القسوة! بينما هي "عمليا" في أغلب الأحيان لا تردع أحدا لأنه من النادر تطبيقها.. ليبقى السؤال هو لماذا.. وأجابت هذا السؤال بشفافية من قبل المسئولين عن تطبيق هذا النظام هي المدخل الحقيقي لحل الكثير من أزمات سوق العمل في المملكة!

جامعي إسباني: مبادرة الحكم الذاتي تمنح حلا جيدا لقضية الصحراء

المصدر: جريدة الصحراء المغربية السبت١٥ يناير ٢٠١١ م
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=٧&idrs=٧&id=١٢٢٣٥١

العيون(و م ع) | المغربية
أكد الجامعي الإسباني، برنابيه لوبيث غارسيا، أول أمس الخميس، بالعيون، أن مبادرة الحكم الذاتي، التي اقترحها المغرب تمنح "حلا جيدا يتعين اغتنامها دون تأخير، من أجل تسوية نهائية لقضية الصحراء".
وأبرز غارسيا، وهو أستاذ متخصص في شؤون العالمين العربي والإسلامي، في مداخلة له، خلال اليوم الدراسي الذي نظمته جمعية (منتدى البدائل ورابطة المدافعين عن حقوق الإنسان بالصحراء) حول موضوع "القضية الوطنية وتأثيراتها على المغرب العربي" أن استمرار هذا النزاع يضر بالسلام والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

وشدد على ضرورة التوصل إلى تسوية هذه القضية لفتح الطريق أمام بناء المغرب العربي الكبير، وتقوية المبادلات الاقتصادية بين البلدان المغاربية، وتعزيز السلم والأمن في جميع أنحاء المنطقة.

وأشار بهذه المناسبة إلى الوضعية الأمنية "غير المستقرة" السائدة في منطقة الساحل والصحراء والتهديدات الإرهابية، وعدم الاستقرار التي تثير مخاوف جدية بالنسبة لجميع البلدان في المنطقة.

من جانبه، أبرز رئيس جمعية منتدى البدائل، البشير الدخيل، أن "مبادرة الحكم الذاتي التي تراعي خصوصيات المنطقة تشكل الحل الأمثل لهذا النزاع الذي طال أمده".
وأكد الدخيل أن تفعيل هذه المبادرة "لا يمكن أن يتحقق إلا بنقاش جاد ومسؤول يشارك فيه جميع الصحراويين".

وعلى صعيد آخر، أبرز الدخيل أن الديمقراطية والتنمية الشاملة والمستمرة التي تنشدها شعوب دول المغرب العربي "لا يمكن تحقيقها في ظل عدم الاستقرار في المنطقة".

وتواصلت أشغال هذا اليوم الدراسي بإلقاء مداخلتين، قاربت الأولى موضوع السياسة الاستعمارية الاسبانية بالمغرب، فيما تناولت الثانية موضوع الاستغلال السياسي لحقوق الإنسان بالمنطقة.

محاضرة حول الآليات القانونية لمنع الإتجار بالبشر

المصدر :جريدة الرأي الجمعة ١٤يناير ٢٠١٠م
http://www.alrai.com/pages.php?news_id=٣٧٩٢٢٠

عمان ـ الراي- نظم المعهد القضائي الأردني بالتعاون مع جمعية حماية ضحايا العنف الأسري امس محاضرة بعنوان (الآليات القانونية لمنع الاتجار بالبشر).

وألقى المحاضرة على الطلبة الدارسين في المعهد الدكتور محمد مطر الخبير القانوني لدى الأمم المتحدة في مجال التشريعات التي تحد من الاتجار بالبشر ، والمدير التنفيذي لمشروع حماية حقوق الإنسان في جامعة جون هوبكنز في الولايات المتحدة الأميركية.

من جانبه ، ذكر مدير عام المعهد القضائي الأردني القاضي منصور الحديدي أن الأردن قد أصدر قانون منع الاتجار بالبشر رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ والذي نص على إنشاء اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر التي يرأسها وزير العدل ، كما أنه وضع الإستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر وإطار العمل للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ .

وأضاف الحديدي أن المعهد القضائي يولي أهمية كبيرة لبرامج التدريب المستمر والتخصصي وذلك بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني لتسليط الضوء على مثل هذه المواضيع المهمة.

كما ذكرت رئيسة جمعية حماية ضحايا العنف الأسري ريم أبوحسان أن الأردن كان من الدول السباقة التي أخذت منحى ايجابي في سبيل الوصول إلى منظومة وطنية متكاملة للحد من جريمة الاتجار بالبشر، كما أن مؤسسات المجتمع المدني بدأت تخطو خطوات نحو إعداد مشاريع للتعامل مع هذه الجريمة.

مقومات حقوق الإنسان:

فصل الأدلة الجنائية عن وزارة الداخلية لضمان النزاهة

المصدر: جريدة القبس الخميس١٣ يناير٢٠١١
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٦٦٧٤٥٥&date=١٣٠١٢٠١١

أصدرت جمعية مقومات حقوق الإنسان بيانا صحفيا طالبت فيه بفتح تحقيق عاجل وشفاف ترفع نتائجه لمجلس الأمة لكشف ملابسات وفاة مواطن في مخفر الاحمدي، حيث نقلت وسائل الاعلام انه توفي متأثرا بالتعذيب.

وجاء في البيان ان الجمعية تلقت خبر وفاة المواطن الكويتي بمشاعر الحزن والقلق على واقع ومستقبل حقوق الانسان في الكويت والذي يشهد تراجعاً ملحوظاً في الفترة الاخيرة، مؤكدة ان التعذيب مرفوض تحت أي مبرر ومجرم شرعياً وحقوقيا وقانونياً.

وتابعت المقومات في بيانها، أكدنا ونكرر أهمية فصل الأدلة الجنائية عن وزارة الداخلية لضمان نزاهة التقارير الطبية وعدم التلاعب بها تحت ضغط النافذين في الداخلية، مشددة على أنه لا ينبغي ان تمر هذه الواقعة بلا محاسبة ـ اذا ثبتت تفاصيلها المروعة ـ فالمتورطون في قتل هذا المواطن ينبغي أن ينالوا جزاءهم وفق القانون والا لن يأمن المواطنون والمقيمون على أنفسهم في المستقبل، مطالبة بضرورة إصدار قرار يلزم منتسبي الداخلية أفراداً وضباطاً بدخول دورات مكثفة لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان في عملهم ووضع جهاز رقابة صارم يتابع التزام المنتسبين حتى تتوقف الانتهاكات المتكررة من بعض رجال المخافر الذين يسيئون الى وزارة الداخلية والى الوطن.

وتابع البيان، أنه قد حان الوقت لتأسيس قسم خاص يستقبل شكاوى المواطنين والمقيمين وفتح خط هاتفي آمن لمن يتخوف من الذهاب شخصيا لتقديم شكوى ضد أحد منتسبي الداخلية، مؤكدا اننا كناشطين ومعنيين بحقوق الانسان لا نعمم ولا نريد تشويه جهاز وطني حساس، ولكننا في الوقت نفسه نهدف لتنقيته من كل شائبة وتطهيره من مظاهر التعديات على مبادئ حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

وذكرت الجمعية بالبند رقم ١ من المادة رقم ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تنص على ان الحق في الحياة حق ملازم لكل انسان. وعلى القانون ان يحمي هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا، والمادة رقم ٧ من العهد نفسه التي تنص على «لا يجوز اخضاع احد للتعذيب ولا للمعاملة او العقوبة القاسية او اللا انسانية او الحاطة بالكرامة.»

نواب وناشطون في ندوة إلى متى هذا الاستهتار:

القانون لا يطبق على الجميع.. والفساد يستشري

المصدر: جريدة القبس الخميس١٣ يناير٢٠١١
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٦٦٧٤٦٨&date=١٣٠١٢٠١١

مي السكري

حذر نواب وناشطون سياسيون من انتهاك حقوق الإنسان وعدم تطبيق القانون على الجميع، مؤكدين أن الوقت قد حان لمحاسبة المسؤولين عن تدهور الأوضاع الانسانية.

جاء ذلك خلال الندوة التي نظمتها جمعيات نفع عام بالتعاون مع قوى ١١/١١ تحت عنوان «إلى متى هذا الاستهتار في دور الرعاية؟».

وشدد المتحدثون على أن المسن المريض الذي يقبع في دور الرعاية التابعة لوزارة الشؤون لم يجد أي مسؤول حكومي يتحرك لرعايته.

وأضافوا «إن هذا الاستهتار بأرواح الناس دليل على انتهاك حقوق الانسان، كما أن التقاعس عن محاسبة مستغلي سلطاتهم ادى الى تفاقم الأمور التي وصلت الى حد التعذيب والوفاة في أحد المخافر.

واعلن المشاركون عن تضامنهم مع اعضاء الحملة التضامنية مع المواطن المسن، مشيرين الى ان حقوق الانسان في المجتمع الكويتي شهدت تراجعا ملحوظا في السنوات الاخيرة مقارنة بالاعوام الماضية حيث الضرب في الشوارع والتعذيب في المخافر ومراكز التحقيق المفضي الى الموت، وتفشي الفساد وغيرها من الامور المخالفة للقانون والدستور.

تعاون

ودعا النائب علي الدقباسي المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على ضرورة التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والاستفادة من الطاقات والامكانات والتحركات الاهلية واستثمارها في نصرة المظلوم سواء أكان مسنا او معاقاً.

وثمن الدقباسي الجهود المبذولة من قبل اعضاء حملة «نبيه يعالج»، معتبرا التجربة التي عاشتها الحملة مثالا للبر والتقوى.

واعلن عن استعداده للتعاون مع الحملة، ومتابعة هذا الملف على اعلى مستوى، متسائلا عن تصرف الوزارة بشأن منع اعضاء الحملة والاطباء من زيارة المسن بذريعة انه مصاب بانفلونزا الخنازير والسماح لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالانابة د. فاضل صفر والطاقم المرافق له بالدخول الى النزيل الامر الذي يدل على التناقض والتضارب في الاقول.

قانون المعاقين

واسترسل بالقول: حتى الساعة الحكومة لم تنفذ قانون المعاقين، ولم تقدم اي مبادرة حقيقية لتعديل اي فتاوى تشريعية من وجهة نظرها، وانما مجرد تعطيل لمصالح المعاقين وأولياء امورهم، لافتا الى ان اللجنة البرلمانية لذوي الاحتياجات الخاصة وجهت دعوة رسمية الى النائب الاول ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك باعتباره رئيس المجلس الاعلى للمعاقين بشأن قانون المعاقين، وبانتظار الرد والتفعيل الحقيقي للقانون من اجل الوصول الى الغاية المرجوة في خدمة قطاع ذوي الاعاقة وأولياء أمورهم.

حقوق الإنسان

ومن جانبه، ثمن النائب وليد الطبطبائي جهود القائمين على الحملة والناشطين في حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن المشاهد التي تم استعراضها حول قدمي المسن لا يمكن أن تحصل في دولة تتمتع بالرفاهية والخدمات الصحية المناسبة.

وأضاف: للأسف بعض المسؤولين خانوا الأمانة ولم يقوموا بالواجب الإنساني وأصروا على اخفاء الجريمة عن أعين

الرأي العام وحجبوا الحقائق.
وحمل الطبطبائي مدير دار المسنين والوكيل المساعد ثم الوزير مسؤولية الاهمال في ملف المسن، متسائلا: أين هي كرامة الإنسان من أولوياتك يا رئيس الوزراء؟!

.. حتى الموت
وتطرق للحديث عن المواطن الذي تعرض للضرب المبرح المفضي إلى الموت، الذي أرسل جثة هامدة إلى مستشفى الأحمدي من جراء التحقيق معه، مشيرا إلى ان هذا الأسلوب المستخدم يعد امتهانا لكرامة الإنسان.
وطالب الطبطبائي الحكومة بمحاسبة المسؤولين والتكفل بعلاج المواطنين بالخارج.

أين آدمية الإنسان؟!
وبدوره، عبر النائب مسلم البراك عن راحته بوجود اهتمام شعبي لحالة هذا الرجل المسن، لافتا الى ان هذا الاهمال لم يعد مستغربا بعدما امتهنت كرامة الانسان، واستخدام رجال الشرطة الضرب الذي ادى الى وفاة احد المتهمين داخل المخفر، وتلك الجريمة امتداد لامتهان كرامة الانسان.
واكد ان مسؤولي الوزارة عليهم تقديم الشكر لكم لانكم تعرفون قيمة الانسان بدلا من توجيه اتهام لكم لاحالتكم الى النيابة العامة، مؤكدا ان نواب الامة المسؤولين عن ذلك الملف سيكونون امام المتطوعين في تلك الحملة يدا بيد، لافتا الى ان نجاح الحملة سيدفع المسؤولين في شتى وزارات الدولة الى احترام آدمية الانسان، مشددا على ان النواب لن يسكتوا عن هذه الانتهاكات.

مسيرة الحملة
ومن ناحيته، تحدث رئيس جمعية ذوي الاحتياجات الخاصة تحت الاشهار ورئيس حملة «نبيه يتعالج» عايد الشمري عن بداية اكتشاف الحالة، فقال: هذا المسن له قصة طويلة، فبداية تعرفنا عليه كانت في رمضان الماضي عندما حاولت الادارة منعنا من الدخول عليه بعدة حجج اثناء زيارتنا الادارة، حيث اكد مدير الادارة ان المسن خطر لقيامه بالتهجم على احد المشرفين بسكين حادة.
واضاف ان مدير الادارة اكد انه سيخرج للعلاج خلال اسبوعين، لكن رمضان مرّ، وأتى العيد، وعندما سألنا عن حالته، قالوا لنا انه رافض العلاج بالخارج، لافتا الى ان وكيل القطاع قال ان لدي متخصصين اكثر من الموجودين في مركز أنس.

حقوق الإنسان كرمت خريجي ورشتها

تواصل مع المواطنين لنقل ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة القبس السبت١٥ يناير٢٠١١
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٦٦٧٥٥٩&date=١٤٠١٢٠١١

عبد الكريم العبدالله

اختتمت الجمعية الكويتية لحقوق الانسان ورشة تدريب المتدربين في مجال حقوق الانسان التي نتج عنها تخرج عدد من النشطاء القادرين على تدريب مؤسسات المجتمع المدني ودوائر العمل في الحكومة والقطاع الخاص.

وأكد رئيس جمعية حقوق الانسان الكويتية علي البغلي على هامش هذا الموضوع أمس الاول في حفل تكريم المتدربين في مركز تنمية المجتمع في بيان على اهمية عقد الدورات التدريبية بصفة مستمرة متواصلة لما لها من دور ايجابي في تطوير عملية التثقيف بقضايا حقوق الانسان المحورية، كما وجه الشكر الى كل المساهمين في انجاح دورة «اعداد مدربي حقوق الانسان» من افراد ومؤسسات الدولة وجمعيات النفع العام.

وشدد البغلي على اهمية التواصل المستمر مع كل المواطنين والمقيمين من اجل نشر الوعي والثقافة المتعلقة بحقوق الانسان المختلفة التي تتطلب الماما كافيا من اعضاء الجمعية والعاملين في المجالات الحقوقية، جاء ذلك خلال الحفل الخاص بتكريم خريجي دورة «اعداد مدربي حقوق الانسان» الذي نظمته الجمعية الكويتية لحقوق الانسان بالتعاون مع وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية.

من جانبه، اشار مستشار ادارة تنمية الاسرة في وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية د.حمود القشعان الى ان الاوقاف رفعت شعار «شركاء في التنمية» فعليا وعمليا على ارض الواقع، مشيرا الى ان ادارة التنمية الاسرية تضم اكبر فريق عمل اكاديمي كويتي ١٠٠% وانجزت عدة مشاريع ودراسات لا تكلف الدولة أي مبالغ مادية تم تزويد المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية بها.

من جهتها، قالت مدير ادارة التنمية الاسرية سعاد بوحمرة: ان الشراكة المجتمعية احد اهم الاعتبارات الحاكمة والمؤثرة في الاستراتيجيات الناجحة، وقد حققت ادارة التنمية والاسرة ذلك مع عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وتم انجاز عدة برامج وما زال هناك الكثير في طريقه ليرى النور.

بدوره، القى الاستاذ جاسم دشتي كلمة بالنيابة عن كل المتدربين خريجي دورة «اعداد مدربي حقوق الانسان»، قال من خلالها ان الدورة نجحت بوضوح من خلال مؤشرين، الاول يتجلى بالالتزام بالحضور بنسبة ١٠٠% بشكل شبه يومي مما يعكس رغبة المشاركين بالاستفادة التامة، والثاني من خلال التفاعل الايجابي بين المدربين والمتدربين، متمنيا ان يتكرر هذا التعاون المثمر في مثل هذه الدورات لما له من فائدة تعود على الوطن خصوصا بالارتقاء بمستوى الحوار.

مؤتمر يحث على الدفع بتقليل التشريعات النّاصة على إلغاء عقوبة الإعدام

المصدر :جريدة الرأي الجمعة ١٤يناير ٢٠١٠م
http://www.alrai.com/pages.php?news_id=٣٨٠٣٢٢

عمان - سمر حدادين - توحدت مطالب خبراء قانونيين وقضاة ومحامين في الدفع باتجاه دعوة حكومات الدول إلى تقليل التشريعات التي تنص على عقوبة الإعدام، كخطوة أولى لإلغاء العقوبة، برغم تباين المقاربات المنادية بإلغائها.
ويشكل حق الإنسان في الحياة، إضافة لحقه في عدم التعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية، المقاربتين الأبرز لدعاة حقوق الإنسان في الحث باتجاه عدم تطبيق العقوبة.
وخلال مؤتمر وطني التأم أمس حول «عقوبة الإعدام وحماية الحقوق الأساسية للإنسان»، استعرض خبراء قانونيون الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الإقليمية، والقرارات الأممية ونظرتها لعقوبة الإعدام، إضافة لنظرة الشريعة الإسلامية للعقوبة».
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الخامسة منه يقر بحق كل شخص في الحياة، وينص على عدم تعرضه للتعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية، ما يدعو منظمة العفو الدولية إلى اعتبار عقوبة الإعدام انتهاكا لنص المادة.
وبحسب رئيسة المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا القاضية تغريد حكمت، فإن المجتمع الدولي تبنى أربع معاهدات منها ثلاث معاهدات إقليمية تنص على إلغاء العقوبة، إضافة إلى تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بفرض حظر استخدام تلك العقوبة.
و فيما يجمع الخبراء القانونيون والقضاة على أن الأردن يشكل حالة متقدمة على صعيد حماية الحق في الحياة، ما جعله في مقدمة الدول المستجيبة لمعتقدات العصر ومعايير حقوق الإنسان، إلا أن «حكمت» طرحت تساؤلات عما إذا كانت عقوبة الإعدام تحقق العدالة لضحايا العنف وعائلاتهم، ورادعة لجرائم الثأر.
ومن ضمن التساؤلات التي طرحت في المؤتمر المنظم من قبل مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، بالشراكة مع المركز العربي لاستقلال القضاء و المحاماة ، تتعلق فيما إذا وجدت احتمالية إعدام أشخاص أبرياء باسم العدالة، أو إعدام سجناء الرأي، وهل يمكن تطبيق العقوبة على الجرائم الأشد خطورة؟.
مداخلات الخبراء ركزت على أن الأمم المتحدة وفي سبيل ضمان الحق في الحياة، فإنها تسعى بهدف أساسي وهو التقليل من عدد الجرائم التي تطبق عليها العقوبة، وصولا للإلغاء.
«حكمت» لفتت إلى أن الانتقال من عالم يسوده «قانون القوة» إلى عالم «قوة القانون»، ينبغي العمل على إحلال ثقافة المسؤولية.
المشاركون في المؤتمر اعتبروا أن امتناع الأردن عن تنفيذ العقوبة منذ خمس سنوات شكل نقلة نوعية في موقف الأردن من العقوبة.
رئيس مركز عدالة «عاصم ربابعة» أشار إلى أن المؤتمر يشكل بداية لحوار وطني حول إلغاء عقوبة الإعدام، بما ينسجم مع سياسات الأردن في هذا المجال، مشيرا إلى التعديلات التي أدخلتها الحكومة على قانون العقوبات.
من جانبه قال مدير المركز العربي لاستقلال القضاء و المحاماة ناصر أمين، أن المؤتمر يهدف للحد من تنفيذ عقوبة الإعدام تمهيدا لإلغائها، انطلاقا من أن المركز يعتقد بأن العقوبة تعد قاسية وتمس الحق في الحياة وتطبق في مجتمعات تفتقر إلى العدالة واستقلال القضاء ومعايير المحاكمة العادلة.
ولفت إلى أن تطبيق العقوبة على نطاق واسع في المنطقة العربية يعد مبعث قلق، خاصة أن عدد الأحكام الصادرة والإعدامات المنفذة يفوق بكثير الأرقام المعلنة في أغلب الدول العربية.
رئيسة منظمة الإصلاح الجنائي تغريد جبر، لفتت إلى جملة قوانين أدخلت عليها تعديلات، من بينها: قانون العقوبات

وقانون المخدرات والمؤثرات العقلية وقانون الأسلحة والذخائر؛ إذ ألغي بموجبها عدد من النصوص التي كانت تقضي بإعدام مرتكبي جرائم تتعلق بتلك القوانين.
وذكرت بأن عقوبة الإعدام لم تحقق الأغراض المتوخاة منها، ولم تسهم عبر العقود الماضية في خفض الجريمة وتحقيق الردع العام، لافتة إلى أن المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام ليست دفاعاً عن مرتكبي الجرائم، بل لمنع معالجة الجريمة بجريمة أقسى وأبشع؛ إذ لا توجد أية علاقة بين تطبيق عقوبة الإعدام والتقليل من عدد الجرائم.
الاتجاهات الحديثة لتفسير النصوص الشرعية تتجه وبحسب خبراء شرعيين نحو العفو وليس القصاص، بهدف منع تعزيز ثقافة الثأر والانتقام.
ويستعرض المشاركون في المؤتمر الذي تختم أعماله اليوم، موقف الدول التي ألغت عقوبة الإعدام، ومدى تعارض الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان مع تطبيق عقوبة الإعدام والبدائل المتوفرة للعقوبة، إضافة لمراجعة التشريعات لوضع ضوابط و شروط أكثر حزماً في إجراءات التحقيق الجنائي الخاصة بالقضايا التي تعاقب بعقوبة الإعدام.

حقوق الطفل البحريني أمام مجلس حقوق الإنسان في مايو

المصدر : صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣٠٥٦ - الثلثاء ١٨ يناير ٢٠١١م الموافق ١٣ صفر ١٤٣٢هـ
http://www.alwasatnews.com/news/read/٣٠٥٦/٥٢١٧٨٤/١.html#

ذكرت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي أن «الوزارة تبلغت من جنيف أن مناقشة التقرير الثاني لحقوق الطفل في البحرين أمام مجلس حقوق الإنسان سيكون خلال شهر مايو/ أيار، أو يونيو/ حزيران»، وقالت إن «التوصية الأولى للتقرير الأول كانت إقرار قانون خاص بالطفل». وأقر مجلس الشورى في جلسته يوم أمس المواد العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة من مشروع قانون الطفل، وتعطي المادة ١١ من المشروع «للطفل الأولوية في الحصول على الوقاية والإغاثة عند الكوارث الطبيعية أو تلك التي هي من صنع الإنسان أو الحروب».

جدل بشأن سن الزواج بين العوضي وعبدالسلام... ينتهي بآخر مع الصالح بشأن اللائحة الداخلية

البلوشي: مناقشة تقرير حقوق الطفل الثاني بجنيف مايو أو يونيو المقبلين

القضيبية - مالك عبدالله

ذكرت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي أن «الوزارة تبلغت من جنيف أن مناقشة التقرير الثاني لحقوق الطفل في البحرين أمام مجلس حقوق الإنسان سيكون خلال شهر مايو/ أيار، أو يونيو/ حزيران والتوصية الأولى للتقرير الأول كانت إقرار قانون خاص بالطفل».

ودخل المجلس في نقاش مطول بشأن المادة العاشرة من المشروع بقانون والتي نصت توصية اللجنة على أنه «يراعى في تشغيل الطفل عدم الإضرار بسلامته أو صحته أو جوهر حقوقه المنصوص عليها في هذا القانون، كما تراعى أحكام قوانين العمل في مملكة البحرين»، وحذفت اللجنة في توصيتها ما نصت عليه توصية مجلس النواب من تحديد عمر للعمل وهو ألا يقل عن ١٥ سنة، في حين أحالت توصية لجنة الطفل الأمر إلى قانون العمل، ليحصل جدل في مجلس الشورى بشأن ذلك انتقل إلى جدل بشأن زواج الفتاة في قانون أحكام الأسرة - الشق السني بين الشيخ عبدالرحمن عبدالسلام ولولوة العوضي.

من جهتها قالت العضو جميلة سلمان: «يجب عدم إحالة المادة إلى قوانين أخرى، وأن يكون هذا القانون هو الأساس»، وتساءلت عن «سبب حذف سن الطفل لأن القوانين الأخرى أوضحت هذا الأمر».

ونبهت ممثلة وزارة الصحة فضيلة المحروس إلى أن «سن ١٥ هو الصحيح لعمل الطفل، إذ لابد من تحديد عمر عمل الطفل لأنه يسبب مخاطر صحيحة وبدنية».

وردت رئيسة لجنة الطفل والمرأة دلال الزايد موقف اللجنة من حذف سن عمل الطفل بأنه يأتي بـ «سبب عدم الأخذ برأي النواب أن سن ١٦ سنة في قانون العمل ولا يجوز الحظر بالمعنى نفسه».

واعتبر العضو عبدالعزيز أبل أن «ما يهمنا الدقة، النواب ميز بين حالتي حظر عمل من يقل عمره عن ١٥ سنة»، مشيراً إلى أن «اللجنة عممت تشغيل الطفل ولم تراع مسألة السن حتى لو كان عمره ثماني سنوات، المباح متاح في القانون وهو يجب الحظر»، وتابع «وإذا ما أقرت المادة كما هي التوصية فإننا سنرى أطفال البحرين يعملون في السوق المركزي وما ورد في مشروع النواب صحيح».

وتداخلت مجدداً الزايد لتوضح أن «نص مادة النواب لم يفرق في السن، وفي مشروع قانون العمل هناك باب متكامل تحدث عن تشغيل الطفل وحقه في البيئة وعدد ساعات العمل وجاء بأحكام تفصيلية، تركت هذه الحقوق في مشروع العمل»، وأشارت إلى أن «السن المقترح في النواب لا ينطبق مع المشروع النافذ أو قانون العمل المعروض في السلطة».
وبينت عضو لجنة المرأة ولطفل رباب العريض أن «اللجنة راعت مشروع قانون العمل الذي يعمل به لأنه حظر التشغيل في سن ١٦ سنة ولتجنب إشكالية الدخول في تعارض القوانين تركناه إلى قانون العمل».
فيما أكد رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة فؤاد الحاجي أن «مادة النواب هي أوضح لأنها ذكرت السن».
فيما أشار رئيس مجلس الشورى علي صالح الصالح إلى أن «لا يوجد أي خلاف بين مجلس النواب ولجنة المرأة والطفل، ولكن الاختلاف بشأن إحالته إلى قانون العمل أو النص عليه في هذا القانون».
ونوهت العضوة لولوة العوضي إلى أن «أحدث تحديد سن عمل الطفل في المادة المستحدثة جدلاً شورياً بين مؤيد إلى أن قانون العمل يتكلم عن العمالة المنظمة، عندي تساؤل: هذا القانون في ديباجته لم يضع سن الزواج في قانون أحكام الأسرة عدم مواءمة تشريعية، وأرى عودة لكل من يبلغ ١٨ سنة».
وأوضح رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية خالد المسقطي أن «من المهم أي مشروع يقر من السلطة ليس فقط صالحاً للظروف الحالية إنما للمستقبل أيضاً، وأعتقد أن صياغة اللجنة وإحالة السن إلى قانون العمل أمر صحيح».
ورد العضو عبدالرحمن عبدالسلام على العضوة لولوة العوضي بشأن سن الزواج في قانون الأسرة - الشق السني، وقائلاً: «أنا في حيرة بين أمرين بين النصين، قانون الأسرة ينص على أن الطفولة حتى الـ ١٦ سنة وشاركت في وضع المسودة وما دون ذلك يتم التزويج بأمر المحكمة»، وتابع «أعتقد لو أطلقنا المادة كما جاءت إليه اللجنة أفضل، وأن قوانين الدولة هي التي تشغل الأطفال».
وعادت العوضي طالبة نقطة نظام لترد على عبدالسلام، لتشير إلى أن «قانون الأسرة لم يتضمن سناً لتحديد الزواج، بينما هناك قرار وزاري صدر قبل صدور القانون لتوجيه المأذونين بهذا الشأن، إلا أن القانون لم ينص (لم يمنع زواج الصغير)».
إلا أن نقطة النظام التي كانت شأن جدل عن سن الزواج في قانون الأسرة أدخلت المجلس في جدل قانوني آخر عن نقطة النظام، إذ نبه رئيس المجلس علي صالح الصالح إلى أن «هذه ليست نقطة نظام إنما هي مداخلة وأنت جديدة، الرجاء تصحيح واقعها هي ليست نقطة نظام، الرجاء ألا تسجل في المضبطة لأنها ليست نقطة نظام».
العوضي: «هي تتعلق بإجراء ما يعني أنها نقطة نظام».
الصالح: «نقطة النظام لتصحيح واقعة معينة وليس لتصحيح كلام قد قيل يغاير ما قلتيه، نريد فتوى المستشار، هل كلام لولوة مداخلة أو نقطة النظام؟».
المستشار القانوني لمجلس الشورى: نقطة نظام.
العوضي: اعتذر إذا تسببت بأية إشكالية في المجلس.
المسقطي: نريد معرفة مفهوم نقطة النظام إذ إني أعتبرها ليست نقطة نظام.
الصالح: اعتبرها المستشار نقطة نظام ولا نريد الدخول في جدل.
المسقطي: نريد تفسيراً واضحاً.
الصالح: «لا اتفق مع تفسير المستشار ولكن أحترمه، لأنه إذا اختلف اثنان يعتبر نقطة نظام وتدخل في النقاش لتصحيح واحدة وفي وجهت نظري ليست نقطة نظام، أطلب من هيئة المستشارين أن يعطونا فتوى عن نقطة النظام».
عبدالرحمن: أمامي نص قانون أحكام الأسرة من الجريدة الرسمية وهو يقول: «تستطيع تزوج نفسها فوق ١٦ بأذن وليها ولكن قبل أن تصل هذا العمر لا تزوج إلا بإذن المحكمة».
وعند توضيح عبدالسلام طلبت العوضي الكلام ولكن الصالح قال: «هذا ليس موضوعنا، ليدخل المجلس في جدل كم مرة يحق للعضو التحدث عند نقاش المادة الواحدة».
لترد العوضي: «اللائحة لم تمنع إطلاقاً التحدث أكثر من مرتين إذا كان الأمر جوهرياً، يجب عدم الخلط بين الزواج والتشغيل، يجب وضع قيود».
الصالح: ادخلتينا في اللائحة الداخلية، تلك المادة يمكن النقاش فيها ويمكن أن نحيلها إلى المستشارين أما هذه فهي واضحة عن التحدث وحددت بمرتين، إلا إذا أجاز المجلس، الرجاء عدم الدخول في أمر عقيم، الزواج له طبيعة خاصة ويجب عدم إقحامه في تشغيل الطفل.
وطالبت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي بتعريف «الطفل أولاً لأنه أمر مهم تقوم عليه باقي المواد»، وقالت: «لنترك تحديد السن لقانون العمل ولوزير العمل، نفضل عدم ذكر سن معين، وأتمنى أن يتم الانتهاء من المشروع إذ

أخبرنا من جنيف أن مناقشة التقرير الثاني لحقوق الطفل في البحرين سيكون خلال شهر مايو/ أيار، أو يونيو/ حزيران والتوصية الأولى للتقرير الأول كانت إقرار قانون خاص بالطفل».
وكشفت الزايد عن «وجود اجتماع يوم غد مع ثلاث وزارات بشأن ثلاث مواد في المشروع».
وبعد نقاش استمر ساعة ونصف الساعة وافق المجلس على توصية اللجنة بعدم تضمين المادة سن عمل الأطفال وإرجاع الأمر إلى قانون العمل.

للطفل الأولوية في الوقاية والإغاثة من الكوارث الطبيعية

وافق مجلس الشورى على المادة ١١ من مشروع قانون الطفل، والتي تنص على «يكون للطفل الأولوية في الحصول على الوقاية والإغاثة عند الكوارث الطبيعية أو تلك التي هي من صنع الإنسان أو الحروب».
واعتبرت عضوة المجلس عائشة المبارك أن «إضافة الحروب هي تزييد، لأن الحروب من صنع الإنسان».
واقترح الشيخ خالد آل خليفة جعلها «الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية»،
ليوافق المجلس على نص اللجنة، كما وافق المجلس على توصية لجنة المرأة والطفل في المادة ١٢ والتي تنص على «تلتزم الدولة بضمان حق الطفل في بيئة خالية من أخطار التلوث، وإعداد برامج التوعية والتربية البيئية، وإصدار القرارات التي تقوم من خلالها الأجهزة المعنية بنشر الوعي، وتنمية الحس البيئي».
ووافق المجلس على الإبقاء على مسمى الباب الثاني الرعاية الصحيّة للطفل، كما ورد من الحكومة، مخالفاً لما جاء من النواب الذي طالب بتغيير المسمى إلى الرعاية الصحية والاجتماعية للطفل.

«الشورى»: نحترم تطلعات الشعب التونسي

أصدر مجلس الشورى يوم أمس بياناً بشأن الأحدث الأخيرة في تونس، مؤكداً احترامه لتطلعات الشعب التونسي.
وأشار المجلس إلى إنه «تابع باهتمام بالغ تفاصيل الأحداث وتطورات الأوضاع السياسية التي شهدتها الجمهورية التونسية الشقيقة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها»، وتابع «وإزاء هذه الأحداث المتلاحقة يود مجلس الشورى أن يؤكد على ضرورة احترام تطلعات الشعب التونسي، من أجل تحقيق ما يصبو إليه من إصلاح واستقرار»، وأعرب عن أمله «في أن تتخطى الجمهورية التونسية الشقيقة هذه الأزمة، ليعود الهدوء والاستقرار إلى ربوع تونس الخضراء، داعياً المؤسسات الرسمية والدستورية ومؤسسات المجتمع الدولي في هذا الظرف الدقيق، إلى الحفاظ على اللحمة الوطنية، صوناً لمصلحتها العليا، ومكتسباتها الوطنية».
وأضاف «وفي الوقت الذي يعرب فيها مجلس الشورى عن خالص تعازيه ومواساته لأسر الضحايا والشعب التونسي الشقيق، ليؤكد ثقته بأن الجمهورية التونسية الشقيقة قادرة على تجاوز هذه الأحداث عبر تضامن ووحدة شعبها وتطلعاته، وفقاً لأنظمتها الدستورية والقانونية».

النيابة العامة ترد على خبر الحكم على طفلين بالسجن... و٦٥ آخرون في التوقيف

المصدر : صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣٠٥٦ - الثلثاء ١٨ يناير ٢٠١١م الموافق ١٣ صفر ١٤٣٢هـ
http://www.alwasatnews.com/news/read/٣٠٥٦/٥٢١٧٨٣/١.html

تعليقاً على ما نشر بالصحيفة في عددها الصادر أمس الاثنين الموافق ٢٠١١/١/١٧ تحت عنوان (الحكم على طفلين بالسجن و٦٥ آخرون في التوقيف)، ذكرت الأستاذة نورة آل خليفة رئيسة نيابة الأحداث أن ذلك الخبر قد شابه مغالطات واقعية وقانونية عديدة، ويعد في ذاته انتهاكاً صارخاً للقانون، ومساساً في المقام الأول بحقوق الطفل التي تحرص النيابة العامة وكافة مؤسسات الدولة على حمايتها.

وأكدت رئيسة النيابة على أن السياسة التشريعية والتطبيقية بالمملكة في معاملة الأطفال تتفق والمواثيق الدولية ذات الصلة، وتجري على ذات النسق تصرفات النيابة العامة وأحكام القضاء، وفي شأن الطفلين موضوعا الخبر فقد لمست النيابة العامة مما وقع منهما خطورة اجتماعية جسيمة، حيث تم ضبط أحدهما حال قيامه وآخرين بقذف عبوات المولوتوف وإشعال النيران في الإطارات وقطع الطريق، وقد أقر بارتكابه الواقعة بالاشتراك مع آخرين منهم الطفل الثاني، فيما أقر الأخير بما نسب إليه، وإزاء تلك الخطورة التي وقفت عليها النيابة أمرت بتقديمهما إلى محكمة الأحداث.

«الداخلية»: الطفلان أودعا بمركز رعاية الأحداث ولم يحكم عليهما بالحبس أو يودعا السجن

أوضح الوكيل المساعد للشئون القانونية العميد محمد راشد بوحمود بأن الخبر الذي نشرته صحيفة «الوسط» بشأن حبس طفلين لمدة ستة أشهر وإيداعهما بالسجن هو خبر يحتوي على كثير من المغالطات و المعلومات غير الصحيحة .

وأوضح الوكيل المساعد أن حقيقة الأمر أن هذين الحدثين قد تم توقيفهما بتاريخ ٢٠١٠/٨/٣١ لارتكابهما جريمتي الاعتداء على سلامة جسم الغير وإشعال حريق من شأنه تعريض حياة الناس وأموالهم للخطر، وعليه تم اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهما طبقا لقانون الأحداث لكونهما لم يتجاوزا سن الخامسة عشرة وقت ارتكابهما للجريمة، وتم تقديمهما للمحاكمة أمام قاضي الأحداث والذي نظر في القضيتين بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٣٠ حيث قرر إيداعهما لمدة ستة أشهر بمركز رعاية الأحداث ، وبالتالي فما ذكرته الصحيفة من صدور حكم بالحبس عليهما لمدة ستة أشهر وإيداعهما السجن لتنفيذ العقوبة هو أمر غير دقيق.

«النيابة العامة» ترد على خبر «الحكم على طفلين بالسجن... و٦٥ آخرون في التوقيف»

المنامة - النيابة العامة

تعليقاً على ما نشر بالصحيفة (الوسط) في عددها الصادر أمس الأثنين الموافق ٢٠١١/١/١٧ تحت عنوان (الحكم على طفلين بالسجن و٦٥ آخرون في التوقيف)، ذكرت الأستاذة نورة آل خليفة رئيسة نيابة الأحداث أن ذلك الخبر قد شابه مغالطات واقعية وقانونية عديدة، ويعد في ذاته انتهاكاً صارخاً للقانون، ومساساً في المقام الأول بحقوق الطفل التي تحرص النيابة العامة وكافة مؤسسات الدولة على حمايتها.

وأكدت رئيسة النيابة على أن السياسة التشريعية والتطبيقية بالمملكة في معاملة الأطفال تتفق والمواثيق الدولية ذات الصلة، وتجري على ذات النسق تصرفات النيابة العامة وأحكام القضاء، وفي شأن الطفلين موضوعا الخبر فقد لمست النيابة العامة مما وقع منهما خطورة اجتماعية جسيمة، حيث تم ضبط أحدهما حال قيامه وآخرين بقذف عبوات المولوتوف وإشعال النيران في الإطارات وقطع الطريق، وقد أقر بارتكابه الواقعة بالاشتراك مع آخرين منهم الطفل الثاني، فيما أقر الأخير بما نسب إليه، وإزاء تلك الخطورة التي وقفت عليها النيابة أمرت بتقديمهما إلى محكمة الأحداث.

وأضافت بأنه ليس صحيحا ما تضمنه الخبر من أن المحكمة قد قضت بمعاقبة الطفلين بالسجن لما أسند إليهما، فبداءة لم

يقرر قانون الأحداث عقوبات للحدث في حالة جنوحه إلى الجريمة، بل قرر له تدابيراً يهدف منها إلى حمايته من الاستغلال وتعريضه للإنحراف، وينظر القانون إليه في ضوء هذه المعالجة باعتباره في مثل سنه؛ ضحية لمقارفات اجتماعية غير منضبطة في حاجة بالدرجة الأولى إلى حمايته منها ورعايته. وعليه فإن ما ذكرته الصحيفة من أن المحكمة قد قضت بمعاقبة الطفلين بالسجن عار تماماً عن الصحة، وحقيقة الأمر التي لم يتحراها الخبر المنشور لسبب أو لآخر هو أن المحكمة قد قضت بأحد التدابير المنصوص عليها بالقانون وهو إيداعهما مركز رعاية الأحداث على أن تقدم تقارير اجتماعية عن سلوكهما كل ستة أشهر من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً، وليس بسجنهما على نحو ما جاء بالخبر.
أما القول بوجود ٦٥ طفلاً بمراكز التوقيف فهو بدوره غير صحيح، وينبئ عن اعتماد الصحيفة على معلومات غير موثقة من شأنها على أقل تقدير تمويه الحقائق لدى القراء وتضليل الرأي العام، بما يصطدم بأبسط مبادئ ميثاق الشرف الصحفي.
وأضافت رئيسة النيابة بأنه في الوقت الذي دعت فيه الصحيفة بين طيات الخبر إلى احترام الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، أتت من جانبها بما يخالف مضامين تلك الصكوك وصريح القانون، وذلك بنشرها صورتي واسمي الطفلين موضوعا الخبر مصحوباً بما أسند إليهم من أفعال، وهو بلا أدنى شك يسيء إليهما نفسياً واجتماعياً.

الوكيل المساعد للشئون القانونية بوزارة الداخلية رداً على «الوسط» :
الطفلان أودعا بمركز رعاية الأحداث ولم يحكم عليهما بالحبس أو يودعا بالسجن
المنامة - وزارة الداخلية
أوضح الوكيل المساعد للشئون القانونية العميد محمد راشد بوحمود بأن الخبر الذي نشرته صحيفة «الوسط» بشأن حبس طفلين لمدة ستة أشهر وإيداعهما بالسجن هو خبر يحتوي على كثير من المغالطات و المعلومات غير الصحيحة .
وأوضح الوكيل المساعد أن حقيقة الأمر أن هذين الحدثين قد تم توقيفهما بتاريخ ٢٠١٠/٨/٣١ لارتكبهما جريمتي الاعتداء على سلامة جسم الغير وإشعال حريق من شأنه تعريض حياة الناس وأموالهم للخطر، وعليه تم اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهما طبقا لقانون الأحداث لكونهما لم يتجاوزا سن الخامسة عشرة وقت ارتكابهما للجريمة، وتم تقديمهما للمحاكمة أمام قاضي الأحداث والذي نظر في القضيتين بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٣٠ حيث قرر إيداعهما لمدة ستة أشهر بمركز رعاية الأحداث ، وبالتالي فما ذكرته الصحيفة من صدور حكم بالحبس عليهما لمدة ستة أشهر وإيداعهما السجن لتنفيذ العقوبة هو أمر غير دقيق.
ونوه الوكيل المساعد إلى أن الجرائم التي ارتكبها الحدثين وأودعا بسببها مركز الرعاية لم تكن الأولى لهما حيث سبق لأحدهما أن تورط بتاريخ ٢٠١٠/٥/٣٠ في قضية إتلاف وتخريب الأموال الثابتة بإحدى المدارس ، كما سبق للاثنين أن تورطا بتاريخ ٢٠١٠/٨/٤ في قضية اعتداء على سلامة جسم الغير وتم في الحالتين الاكتفاء بتسليمهما لولي أمرهما مع اخذ تعهد بحسن رعايتهما والاهتمام بهما.
موضحا أن قانون الأحداث يحتوى على مجموعة من التدابير التي تستهدف تقويم سلوك الحدث وحمايته من الاستمرار في الانحراف عن طريق تطبيق برامج تربوية بمركز الرعاية المعد والمجهز للتعامل مع مثل هذه الفئة العمرية و الذي تشرف عليه و تديره وزارة التنمية الاجتماعية وهو مركز منفصل تماما عن مركز السجن الذي يقضي فيه المدانون البالغون عقوباتهم، مشيرا إلى أن ما قامت به الجريدة من محاولة للإيحاء بأن الحدثين موجودين بالسجن هو أمر بعيد تماما عن الموضوعية والمهنية الصحفية.
وناشد الوكيل المساعد الأهالي ضرورة الاهتمام ومتابعة أبنائهم و الحفاظ عليهم من الانحراف وعدم تركهم فريسة للاستغلال و التحريض على ارتكاب العنف من خلال استغلال صغر سنهم و براءتهم، منوها إلى أن صغار السن عندما يرتكبون الجرائم فإن هذا يعنى أن هناك انحراف سلوكي لديهم يتطلب تدخل مؤسسات الدولة الاجتماعية من أجل تصحيح هذا السلوك الخاطئ عن طريق برامج تربوية و تأهيلية.
وختم الوكيل المساعد للشئون القانونية تصريحه بدعوة جميع العاملين في المجال الإعلامي بضرورة إعلاء المصلحة العامة على المصالح الفردية أو الفئوية الضيقة، والحرص على ضرورة الالتزام بالموضوعية والبعد عن الانحياز و محاولة استغلال الإعلام من أجل محاولة التأثير على الرأي العام أو توجيهه لوجهة معينة من خلال ذكر وقائع أو بيانات بعيدة كل البعد عن الحقيقة، معربا عن أسفه للطريقة التي تم نشر الموضوع بها والذي تعمدت فيه الجريدة ذكر الوقائع بصورة مشوهة بعيدة عن الأصول والضوابط المهنية.

المجتمع المدني العربي يطالب بالغاء الكفيل ودعم دور المرأة

المصدر :جريدة الاهرام الخميس ١٣يناير ٢٠١٠
http://www.ahram.org.eg/٢١٩/٥٨٠٩٧/٣١/١٣/٠١/٢٠١١/٤١١.aspx

كتب ـ عماد حجاب: تبدأ اليوم الدورة السابعة للاجتماع الوزاري لمنتدي المستقبل للاصلاح بمدينة الدوحة القطرية بمشاركة٢٠ دولة عربية واوروبية منها مصر وعدد من دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا والدول الثماني الصناعية، وتستمر اعماله لمدة يومين بحضور وزراء خارجية امريكا وروسيا وانجلترا وفرنسا والمانيا ومصر.

وطالب البيان ـ الذي قدمه المنتدي المدني الموازي للمنظمات غيرالحكومية الي الاجتماع الوزاري لمنتدي المستقبل ـ بضرورة الغاء نظام الكفيل، وتطبيق قواعد منظمة العمل الدولية المتعلقة بحقوق العمال، وتغزيز دورالقضاء واستقلاله وانشاء مركز للنوع الاجتماعي، وقيام الحكومات بتوفير الدعم المالي للمنظمات لمساعدتها علي العمل وإيجاد شراكة وحوار حقيقي بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، واتخاذ خطوات ملموسة وجادة للانفتاح الديمقراطي وتحسين اوضاع حقوق الانسان، وايجاد اصلاح اقتصادي للاوضاع المعيشية للمواطنين عن طريق خطط متوازنة للتنمية واسقرار سياسي وتشريعي. وغادر القاهرة امس السيد احمد أبو الغيط وزير الخارجية متوجها الي الدوحة في زيارة لمدة يومين للمشاركة في الاجتماع الوزاري لمنتدي المستقبل، والقاء كلمة مصر واجراء مباحثات مع وزراء الخارجية العرب والاوروبيين والمشاركين عن تطورات الاوضاع بالشرق الاوسط.

فاروق حمزة: لسنا انفصاليين ونرفض العنف والإرهاب ونؤيد التعديلات الدستورية

المصدر :جريدة الثورة اليمنية الأحد ١٦ يناير ٢٠١١ م
http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=١٣١٨

الثورة نت :

وصف الدكتور فاروق حمزة الوحدة اليمنية بأنها حاملة لمنهج التسامح وصمام أمان للديمقراطية .

وقال: "إن الوحدة اليمنية هي حاملة لمنهج التسامح في جوهرها ، وهي صمام أمان للتعددية والديمقراطية التي ارتضاها شعبنا. "

واشار الدكتور فاروق حمزة إلى أن التوجه نحو التعديلات الدستورية بما يضمن نقل الصلاحيات من المركز إلى السلطات المحلية في المحافظات ، وثبات مبدأ استقرار السلطة هي إحدى علامات التطور القانوني المصاحب للتحولات الإيجابية في اليمن الموحد المتواكبة مع تطور الديمقراطية الناشئة في بلادنا.

واستنكر الدكتور فاروق حمزة أعمال العنف والتخريب التي تقوم بها بعض العناصر الخارجة عن القانون في بعض المناطق ، مشيراً إلى أن أعمال العنف والإرهاب مرفوضة.

وقال: "أننا لا نتعاطى مع العنف أو الإرهاب وأي حالات عنف لا تمثلنا."

وأضاف الدكتور فاروق حمزة في محاضرة القاها بندوة أقيمت يوم الجمعة في منتدى عدن الأهلي الاجتماعي بمديرية المنصورة بمحافظة عدن: " نحن لسنا انفصاليين ولسنا دعاة انفصال."

وفي اشارة إلى قيادات في الحزب الاشتراكي: قال الدكتور فاروق حمزة: إن بعض تلك القيادات – ويقصد الاشتراكي – لم تتعلم ولا تريد أن تتعلم ، بل ويصعب عليها فهم ما اقترفته أياديهم في زمن راح ضحيته المئات من الأبرياء ومن العلماء وشيوخ القبائل والمثقفين والمواطنين البسطاء الأبرياء الذين لا ناقة لهم ولا جمل في صراعات أجنحة "الرفاق. "

وأضاف: " ننصح هؤلاء بأن يعودوا إلى جادة الصواب ، ويكفوا الناس عن أذاهم وإضرارهم بالوطن وأبناءه. "

هذا وقد ناقشت الندوة ثلاثة محاور .. تناول المحور الأول) الخلفية التاريخية للدولة اليمنية الحديثة منذ قيام ثورتي سبتمبر وأكتوبر وحتى قيام الوحدة اليمنية) ، فيما تناول المحور الثاني (غياب التصالح والتسامح في عهد الحكم الشمولي وترسيخه في ظل دولة الوحدة) ، أما المحور الثالث فتناول (آفاق التطور المستقبلي لبناء اليمن الحديث. (

لقاء موسع لاطياف المجتمع المدني حول التعديلات الدستورية

المصدر :جريدة الثورة اليمنية الاثنين ١٧ يناير ٢٠١١ م
http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=١٣٤١

الثورة نت
نظمت اللجنة البرلمانية الخاصة بمناقشة ودراسة مشروع التعديلات الدستورية لقاءً موسعاً اليوم بقاعة اجتماعات مجلس النواب، حضره ممثلو الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الدراسات والبحوث وأساتذة الجامعات وعدد من المختصين في الشأن الدستوري والقانوني بحضور متميز للمرأة.
وألقى نائب رئيس مجلس النواب رئيس اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة لمناقشة ودراسة مشروع التعديلات الدستورية حمير بن عبد الله بن حسين الأحمر، في اللقاء كلمة رحب في مستهلها بالحضور.
وثمن نائب رئيس المجلس تلبية الحاضرين لدعوة اللجنة إلى هذا اللقاء الذي حرصت على انعقاده تحت قبة البرلمان لتدشن من خلاله باكورة اللقاءات التي ستجريها اللجنة مع المهتمين بمشروع التعديلات الدستورية أحزاباً وتنظيمات سياسية ومنظمات مجتمع مدني واتحادات ونقابات وأكاديميين وباحثين وإعلاميين.
وبين أن بعض أعضاء المجلس استندوا في طلبهم تعديل عدد من مواد الدستور إلى نص المادة (١٥٨) من الدستور التي تعطي الحق لرئيس الجمهورية ومجلس النواب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور وفقاً لإجراءات وخطوات منصوص عليها في ذات المادة الدستورية، بالإضافة إلى المادة (٢١٨) من اللائحة الداخلية للمجلس.
وذكر أنه تقدم في ضوء ذلك أكثر من ثلث أعضاء المجلس بطلب تعديل عدد من المواد الدستورية، وناقش المجلس طلب التعديل وأقره من حيث المبدأ في جلسته المنعقدة في الأول من يناير الجاري من ثم أحال المجلس مشروع التعديلات إلى لجنة خاصة مكونة من لجنة الشؤون الدستورية ولجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى عدد من أعضاء المجلس، وفقاً لأحكام المادة (٢٢١) من اللائحة الداخلية للمجلس.
وقال نائب رئيس المجلس:" إن هدفنا من هذه اللقاءات هو الاستماع إلى آرائكم وملاحظاتكم ومقترحاتكم حول مواد مشروع التعديلات الدستورية، مؤكدين لكم أن ما ستقدمونه من آراء أو مقترحات شفوية كانت أو مكتوبة ستحظى باهتمام اللجنة الخاصة، وسيتم الاستئناس بها والاستفادة منها أثناء مناقشة اللجنة لمواد مشروع التعديل مادة، مادة". وذلك من منطلق إيماننا بأن كل أبناء الوطن تهمهم هذه التعديلات. ولكون الدستور هو العقد الاجتماعي بين المجتمع وسلطات الدولة والمنظم للسلطات والمسؤوليات والحقوق والواجبات، وهو مرجع القوانين والتشريعات في الجمهورية اليمنية.
وأضاف: وبناءً عليه باشرت اللجنة مهامها ووضعت آلية وبرنامج عملها وشكلت من بين أعضائها أربع لجان فرعية.
وأوضح أن اللجان المشكلة ضمت لجنة تلقي الآراء والمقترحات، لجنة الاتصال وإدارة الحوار والمشاركة في الندوات، اللجنة الإعلامية، ولجنة الصياغة، وقد تم تحديد مهام كل منها وبرنامجها الزمني في ضوء الفترة الزمنية المتاحة دستورياً ولائحياً. مشيرا إلى أن المهام التفصيلية لهذه اللجان سلمت للمشاركين ضمن الأدبيات التي وزعت عليهم في اللقاء.
وأشار إلى أن تشكيل هذه اللجان نبعٌ من الحرص على تسهيل آلية التواصل مع جميع القوى السياسية وكافة المهتمين للتواصل وتلقي الآراء والملاحظات والمقترحات والعمل على رصد كل ما يتم نشره في وسائل الإعلام الرسمية والحزبية والأهلية.
ودعا نائب رئيس المجلس رئيس اللجنة الدستورية كل مواطن مهتم بموضوع التعديلات الدستورية إلى التواصل مع هذه اللجان وتزويدها بالآراء والمقترحات خلال الفترة الزمنية المحددة دستورياً وقانونياً لعمل اللجنة، كون اللجنة الخاصة واللجان الفرعية المنبثقة عنها محكومة دستورياً ولائحياً بإنجاز مهمتها وتقديم تقريرها إلى المجلس في مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ إحالة مشروع التعديلات إليها في ١ يناير ٢٠١١م.
واستطرد قائلا: وفيما يخص أي آراء ومقترحات مكتوبة حول مشروع التعديلات نأمل المبادرة إلى تقديمها إلى اللجان الفرعية المعنية مباشرة أو عبر وسائل الاتصال المختلفة،وستكون أعمال هذه اللجان متواصلة في الفترتين الصباحية والمسائية بما في ذلك أيام العطل الرسمية حتى الخامس من فبراير القادم.

ودعا مختلف وسائل الإعلام إلى التفاعل مع هذا الحدث الوطني وإطلاع المواطنين على طبيعة مشروع هذه التعديلات الدستورية والمجالات التي استهدفتها.
وقال: من جانبنا في المجلس فقد حرصنا على نشر مشروع التعديلات الدستورية وتوزيعه وتعميمه عبر وسائل الإعلام المختلفة ليتسنى للجميع المشاركة في إثراء هذا المشروع بالآراء والملاحظات ونشر الوعي بطبيعة مشروع التعديلات الدستورية ومحاورها.
وتابع موضحا أن محاور التعديلات تتلخص في: المجال الأول: ويتعلق بتطبيق نظام السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الأمة المكون من غرفتين هما مجلس النواب ومجلس الشورى وتخصيص مقاعد نيابية للمرأة في مجلس النواب باعتماد كوتا نسائية.
والمجال الثاني: يتعلق بنظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات.
المجال الثالث:إضافة مادة جديدة إلى الدستور تتعلق بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وتعديل عدد محدود من المواد المتعلقة بمدة رئيس الجمهورية وتسلمه لمهامه الدستورية، وتحديد آلية العلاقة بين رئيس الجمهورية ومجلس الأمة.
وأشار إلى أن هناك عدداً من المواد الواردة في مشروع التعديل يتطلب الأمر بعد إقرارها من قبل المجلس بأغلبية ثلاثة أرباع المجلس طرحها في استفتاء عام للموافقة عليها من قبل الشعب، ومواد أخرى تُعدل بموافقة ثلاثة أرباع المجلس ويُعتبر التعديل فيها نافذاً من تاريخ الموافقة.
وحث المشاركين على ضرورة أن يكون الحديث مركزاً ومنصباً حول المجالات المشار إليها، مع مراعاة ضيق الوقت المتاح حتى يتمكن الجميع من المشاركة، لأن ما يعني اللجنة هو فقط جوانب التعديلات الدستورية في المشروع.
ورحب بتلقي الآراء والمقترحات حول مواد المشروع بصورة كتابية. مؤكدا أن الجميع يضع مصلحة اليمن فوق كل الاعتبارات والمصالح الأخرى.
واختتم قائلا: أؤكد على أن ما نحن بصدد دراسته ومناقشته من تعديلات دستورية ليست نهائية فهي عبارة عن مشروع قابل لاستيعاب أية آراء وملاحظات إيجابية وبناءة.
ثم فُتح باب النقاش للاستماع إلى آراء وملاحظات الحاضرين في اللقاء حيث تركزت آرائهم وملاحظاتهم حول مشروع مواد وأحكام التعديلات الدستورية المقدمة من أعضاء مجلس النواب، وشملت محاور تطوير السلطة التشريعية والنظام السياسي والحكم المحلي واسع الصلاحيات وكذا ترسيخ مداميك العملية الديمقراطية بمفرداتها المختلفة.
إلى جانب توسيع حقوق المرأة ونطاق مسؤوليتها وتواجدها في المجتمع بمكوناته الأساسية وخاصة مواقع صنع القرار.
وبهذا الصدد ثمنت المداولات التي تخللت اللقاء المبادرة التي تقدم بها نواب الشعب فيما يخص مشروع التعديلات الدستورية، وأشاد المتحدثون بجهود اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة مشروع التعديلات الدستورية الهادفة إلى وضع الخطوات والإجراءات والترتيبات المتعلقة بمناقشة مشروع التعديلات الدستورية. مباركين ما أنجزته اللجنة على هذا الطريق من خطوات وإتباع الشفافية والعلنية في نشاطها التشريعي ومنها عقد هذا اللقاء الموسع لكافة المهتمين بالشأن السياسي، والدستوري والقانون اليمني وإتاحة الفرصة للجميع لإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول التعديلات المقترحة من نواب الشعب.
وأشاروا إلى أن هذا الأمر يدل على مدى وعي وتفهم نواب الشعب لطبيعة وأهمية هذه التعديلات المرتبطة بتطور النهج السياسي وترسيخ العملية الديمقراطية، وكذا تطوير مجمل التحولات الجارية في المجتمع المدني في شتى مناحيه، وباتجاه مواصلة الإصلاحات والبناء التنموي، والتحديث ومحاربة كافة أشكال الفساد ومواكبة المتغيرات والتحولات الايجابية الجارية على مختلف الصعد وبأفاق مستقبلية.
كما تناولت مداخلات المشاركين والمشاركات في اللقاء مكانة ودور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لما يمثله من آلية مهنية وفنية للدولة في الرقابة على الأموال والممتلكات والموارد العامة، والتقييم لكيفية إدارتها والتصرف فيها.
وأكدت الآراء المطروحة في هذا الجانب على مسألة تعزيز دور هذا الجهاز ومرجعيته من خلال مشروع التعديلات الدستورية باتجاه ضمان دور أكثر لهذا الجهاز بما يحقق أهداف إنشائه وما أسندت إليه من اختصاصات وصلاحيات قانونية، للارتقاء بآلية الرقابة والمتابعة الكفيلة بالكشف عن أي عبث بالممتلكات والأموال العامة، واحترام القوانين وتطبيقها.
فيما تناولت الأطروحات الحديث عن مشروع التعديلات الدستورية المتعلقة بالمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية من خلال تواجدها في مجلسي النواب والشورى. مشيرين إلى ضرورة تعزيز نسبة تمثيل المرأة بالنظر إلى قدرتها وتواجدها الفعلي والمؤثر في حياة المجتمع وتنميته.

وتطرقت الملاحظات إلى مهام وصلاحيات مجلسي النواب والشورى والاجتماعات المشتركة لهما بحيث يتم الاستفادة من تجربة العمل خلال الفترة الماضية والاستئناس بتجارب البلدان الشقيقة والصديقة التي سبقت اليمن في هذا المجال بما يُنمي تجربة العمل البرلماني في بلادنا ويرقى به إلى الأفضل.
وشملت الملاحظات مجال الشباب ودورهم الإيجابي في المجتمع وكيف يمكن أن ينعكس دعم هذه الفئة وتمكينها من ممارسة حقوقها وواجباتها الوطنية في إطار الدستور والقوانين النافذة باعتبار الشباب جيل اليوم وقادة المستقبل وضرورة الاهتمام بتنشئتهم وتربيتهم وتأهيلهم بما يجعلهم يسخرون ويوظفون قدراتهم وطاقاتهم لخدمة وطنهم والوحدة الوطنية الخالدة.
وتناولت المداخلات في هذا اللقاء المدد الزمنية المقترحة في مشروع التعديلات الدستورية، منوهةً إلى ضرورة جعلها تصب في مجرى الصالح العام ويعزز من مكانة الدستور واستقراره وثباته.
وأجملت تلك الملاحظات أن مشروع التعديلات الدستورية تعتبر تواصلاً للإصلاح السياسي والدستوري، وهي حتمية في مضمونها لتطوير النظام السياسي وترسيخا للنهج الديمقراطي وتوسيعا للمشاركة الشعبية، في المجالات المختلفة.
وقد تقدم معظم المشاركين في هذا اللقاء بعدد من الآراء والملاحظات حول مشروع التعديلات الدستورية منها شفاهيةً وأخرى مكتوبة وقدمت إلى اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة ومناقشة مشروع التعديلات الدستورية المقدمة من أعضاء مجلس النواب، للاستفادة منها والاستئناس بها عند صياغة وإعداد مشروع التعديلات الدستورية وتقديمها إلى مجلس النواب ليقول رأيه النهائي بشأنها.
هذا وتواصل اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة ومناقشة مشروع التعديلات الدستورية المقدمة من أعضاء مجلس النواب، تنظيم وعقد الفعاليات الخاصة وفقاً لخطة عملها وبرنامجها الزمني وتلقي أية ملاحظات من المهتمين بالشأن السياسي والدستوري والقانوني اليمني وذلك خلال المدة الزمنية المحددة في برنامج عملها والمكلفة بها من قبل مجلس النواب.

تونس: انتفاضة شعبية تُسقط حكم بن علي والغنوشي يتسلّم السلطة

المصدر: جريدة الحياة السبت، ١٥ يناير ٢٠١١
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/223526

لندن - «الحياة»
شهدت تونس أمس يوماً طويلاً من المواجهات بين قوات الأمن وآلاف المحتجين انتهى بسقوط نظام حكم الرئيس زين العابدين بن علي الذي غادر البلاد مساء وتسلّم السلطة مكانه الوزير الأول محمد الغنوشي الذي أعلن توليه الحكم بعدما تعذّر على رئيس الدولة القيام بمهماته الدستورية. وأعلنت السلطات التونسية فرض حال الطوارئ وحظر التجول لفترة ١٢ ساعة كل يوم وتسليم الجيش مسؤولية الأمن في البلاد. وجاء سقوط نظام الرئيس بن علي في ظل حال غليان في الشارع وتظاهرات دامية أوقعت ما لا يقل عن ١٣ قتيلاً جديداً.

وكان وزير الخارجية التونسي كمال مرجان قال أمس إن الرئيس بن علي مستعد لاجراء انتخابات تشريعية مبكرة قبل انتخابات الرئاسة المقررة عام ٢٠١٤ بحلول نهاية فترة ولايته. وأشاد مرجان برد فعل زعيم المعارضة نجيب الشابي الليلة قبل الماضية على الوعود التي أعلنها بن علي في خطابه مساء الخميس وكان من بين الخيارات التي طرحها تشكيل حكومة وحدة وطنية تضمه. وقال مرجان خلال مقابلة مع اذاعة «أوروبا ١» الفرنسية لدى سؤاله إن كان تشكيل ائتلاف حاكم من الخيارات المطروحة: «في وجود رجل مثل الشابي وما أبداه من سلوك بالامس أعتقد أن هذا ممكن بل وطبيعي تماماً».

وكان بن علي تعهد ليل الخميس في خطابه الثالث منذ بدء الحركة الاحتجاجية، عدم الترشح مجدداً للرئاسة في انتخابات العام ٢٠١٤ وأمر بوقف اطلاق النار على المتظاهرين، وتعهد ضمان حرية الاعلام والانترنت. وبعد ساعات من كلمة بن علي عادت مواقع على شبكة الانترنت كانت قد حجبت منذ اسابيع ومنها موقع «يوتيوب» وموقع «ديلي موشن».

وقبل الإعلان عن تنحي بن علي تحت ضغط ما يوصف بأنه انتفاضة شعبية، شهدت العاصمة مواجهات شديدة عندما تجمع قرابة خمسة آلاف متظاهر أمام وزارة الداخلية محاولين اقتحامها وكذلك اقتحام المصرف المركزي حيث تصدت لهم قوات الأمن بقوة مستخدمة قنابل الغاز المسيل للدموع. وكان المتظاهرون يهتفون ضد الرئيس بن علي مطالبين بتنحيه. وذكرت «رويترز» أن الدموع كانت تتدفق من أعين كثير من الناس الذين يفرون من موقع التظاهرة بسبب تنشقهم الغاز المسيل للدموع. وقال أمين بن ملوكة (٢١ عاماً) إن «حافلة جاءت وبها (رجال) شرطة وبدأوا اطلاق الغاز المسيل للدموع. وفرت النساء والاطفال وجميع الناس». ورداً على سؤال عن تعهدات الرئيس بن علي بتوفير مزيد من الحريات، رد قائلاً: «نحن نحتج اليوم لأننا نعرف انه لا يقول الحقيقة».

وقالت مصادر طبية وشهود إن ما لا يقل عن ١٣ شخصاً قُتلوا في اشتباكات متواصلة منذ ليل الخميس في العاصمة التونسية ومدينة رأس الجبل في شمال شرقي البلاد.

وقال مصدر من مستشفى شارل نيكول لوكالة «رويترز» إن عشرة من الضحايا قتلوا بعد اشتباكات في مدينة تونس، في حين قالت شاهدة من رأس الجبل ذكرت أن اسمها نرجس: «رأيت قتيلين بعيني بعدما أطلقت الشرطة النار على الشبان». كذلك استمرت التظاهرات أمس في سيدي بوزيد البلدة التي بدأت فيها موجة الاضطرابات حين أشعل شاب النار في نفسه

في كانون الأول (ديسمبر) احتجاجا على البطالة. وقال شهود ان مسيرة تضم آلافاً عدة طالبت بتنحي الرئيس فوراً. وقال سليمان الرويسي النشط النقابي لـ «رويترز» في اتصال هاتفي: «هناك آلاف منا هنا. جئنا بالآلاف لنقول لابن علي ارحل».

وشهدت مدن تونسية عديدة مواجهات مماثلة بين محتجين وقوات الأمن من دون أن ترشح معلومات عن عدد الضحايا أو الإصابات الممكن أن تكون قد وقعت.

رد فعل المعارضة

وشكك معارضون وناشطون في تونس في قدرة الرئيس زين العابدين بن علي على تنفيذ الوعود التي قطعها بعدم الترشح مجدداً للرئاسة في ٢٠١٤ وبارساء ديموقراطية حقيقية بعد ٢٣ سنة من الحكم بلا منازع. وظل أنصار الرئيس بن علي حتى فترة قريبة يدعونه إلى الترشح مجدداً في ٢٠١٤، وهو أمر يتطلب مراجعة الدستور التونسي الذي يحدد سن الترشح بـ ٧٥ عاماً.

وقال الصحافي المعارض أيمن الرزقي: «نريد جدولاً زمنياً لتطبيق الوعود» مترجماً بذلك شعور العديد من ممثلي المجتمع المدني المشككين في نيات الرئيس التونسي. ويشير معارضون إلى أن «نظام بن علي ظل طوال ٢٣ عاماً من السلطة يستخدم لغة مزدوجة حيث يؤكد احترام النظام حقوق الانسان في حين يتعرض باستمرار لانتقادات منظمات حقوق الانسان». ويؤكد مختار اليحياوي القاضي المعارض في هذا السياق: «الرأي عندي والرأي الغالب أن الوضع لا يتطلب قرارات بل اجراءات وأولها تغيير رموز السلطة». ويضيف: «أنا مع أن يتم التغيير بصورة حضارية ودستورية وسلمية وشخصياً ليست لدي مشكلة في بقاء بن علي لفترة انتقالية لكن عليه ان يتخلص من بطانة السوء والفساد الذي يطاول اقرب المقربين منه». وأضاف انه مع بقاء بن علي «لفترة انتقالية حتى لا يحدث فراغ في السلطة».

في المقابل قالت مي الجريبي الأمينة العامة للحزب الديموقراطي التقدمي (معارضة قانونية) لوكالة «فرانس برس» وهي تقف امام وزارة الداخلية: «الشعب التونسي يريد تغييراً حقيقياً، وإلا فسيكون هناك حمام دم».

أما سناء بن عاشور رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات فقد أكدت ان «لا بد أن يرحل بن علي ولا بد من انتخابات اخرى يختار فيها الشعب رئيسه». وأضافت أن «الشعب التونسي قال لا للظلم والسرقة». ورأت أن القرارات التي اعلنها الرئيس التونسي مساء الخميس وبينها بالخصوص عدم ترشحه مجدداً للرئاسة وحرية الاعلام والانترنت «لن تنفع ولا تستجيب لما ينتظره الشارع».

وتابعت أن بن علي «يتصور انه باصلاحات صغيرة سيتمكن من رسم مستقبل البلاد. لكن من الواضح ان التونسيين قالوا يكفي لهذا النظام الذين لم يعودوا يريدون ان يحكمهم».

في المقابل قال أحمد الاينوبلي الأمين العام للاتحاد الديموقراطي الوحدوي (معارضة قانونية) لـ «فرانس برس»: «نعتبر ما صدر عن الرئيس كاف ليفتح الافق للتهدئة». وأضاف أن «المهم هو التفات كل القوى الوطنية نحو المستقبل ووضع آليات لتطبيق الاجراءات المعلنة». وأكد أن «الاحتجاجات انطلقت بريئة ثم تحولت الى صراع اجندات أجنبية في تونس لديها رموزها المعروفة في البلاد».

وقال: «في هذا الظرف نحن مع انهاء بن علي مدته الرئاسية لينفذ ما وعد به وحتى لا يكون هناك فراغ في السلطة قد يؤدي إلى المجهول ومع الخيار الوطني وضد الاجندات الخارجية».

وأعرب (أ ف ب) زعيم حزب النهضة الإسلامي المعارض التونسي راشد الغنوشي في حديث نشرته صحيفة «لو سوار» البلجيكية الجمعة عن اقتناعه بأن حركة الاحتجاج الحالية في تونس ستطيح نظام الرئيس بن علي. وأكد القيادي الاسلامي في اتصال هاتفي من لندن أن «نظام الحزب الواحد انتهى. نظام المافيا هذا انتهى، الشعب يريد التخلص منه وستنتصر انتفاضته». وأضاف: «لا أظن أن هذا النظام قابل للاصلاح نظراً إلى طبيعته التي تشبه المافيا»، معتبراً أن

«الشعب» التونسي «لا يريد الفساد ويطالب بديموقراطية حقيقية وليس بمجرد واجهة».

وأكد الغنوشي (٦٩ سنة) الذي كان مدرساً أن حزبه «ليس وراء حركة الاحتجاج الحالية» وانه «بعيد جداً عن ذلك». إلا أنه أشار إلى ان بعض المسؤولين المقربين من حزب النهضة المحظور في تونس، تفاوضوا حول اتفاقات مع احزاب علمانية مثل الحزب الديموقراطي التقدمي والحزب العمال الشيوعي. وقال: «نحن متفقون على مجتمع يقوم على أسس ديموقراطية تتضمن احترام حقوق الانسان وحرية المعتقد»، «اما في ما يخص وضع المرأة» الذي يعتبر من افضل الاوضاع في العالم العربي والاسلامي «فإننا قد قبلناه في ١٩٨٨». وأعرب عن أمله في العودة سريعاً إلى تونس من منفاه في بريطانيا.

ودعت فرنسا أمس الرئيس التونسي إلى الوفاء بالوعود التي قطعها على نفسه ووصفتها بأنها خطوة في الاتجاه الصحيح. وقال برنار فاليرو الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية: «نحن ندعو الى وقف العنف... والتزامات الرئيس التونسي على هذه الساحة قوبلت بترحاب». وأضاف في لقاء معتاد مع الصحافيين: «الخطوات التي أعلنها الرئيس تسير في الاتجاه الصحيح ونأمل في تنفيذها».

كذلك رحّب الاتحاد الأوروبي الجمعة بخطاب الرئيس التونسي. وقالت مايا كوسيانسيتش الناطقة باسم وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون: «نأخذ علماً بهذا الاعلان الذي يوجد بنظرنا فرصة لانتقال هادئ للسلطة» في تونس. ورحّبت بالتعليمات التي أصدرها الرئيس لقوات الأمن بوقف «اللجوء للرصاص الحي إلا في حالة هجوم» على رجال الأمن واعلانه «الحرية الكاملة» للإعلام والانترنت في تونس.

وفي باريس (أ ف ب)، قدم سفير تونس في اليونيسكو المازري حداد استقالته من منصبه الجمعة بعد أيام من مناشدته الرئيس زين العابدين بن علي «وقف حمام الدم».

وقال حداد في رسالة وجهها إلى الرئيس بن علي وحصلت وكالة «فرانس برس» على نسخة منها: «أتوجه إليكم بهذه الرسالة وأضع استقالتي بين يديكم»، موضحاً أنه لا يستطيع تحمل القمع الدموي لأعمال الشغب. وقال لـ «فرانس برس»: «بوحي من ضميري قررت الانسحاب (...) لم أعد استطيع تحمل سقوط قتلى، لا يمكنني أن أرى بلادي في الفوضى».

وفي برلين (أ ف ب)، أعلن الفرع الألماني لشركة «توماس كوك» السياحية البريطانية انه أعاد الجمعة الى المانيا نحو ألفي سائح كانوا في تونس والغى كافة رحلاته الى ذلك البلد حتى ١٧ كانون الثاني (يناير).

وفضّلت شركة «تي.يو.اي» المنافسة عدم إرغام ألف من زبائنها الالمان المتواجدين حالياً في ذلك البلد على العودة، كما أعلنت الجمعة.

وأفيد الخميس عن عمليات نهب في منتجع الحمامات ما أثار قلقاً بين شركات السياحة الأوروبية وبخاصة الفرنسية والمتعاملة كثيراً مع تونس.

ليحاسب أولاً المسؤولون عن وفاة المطيري .. فالاستجواب لا يكفي!

توقفوا عن نهش الوطن

المصدر: جريدة القبس الخميس١٣ يناير٢٠١١
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٦٦٧٤٦٧&date=١٣٠١٢٠١١

ليلى الصراف

قف أنت في الكويت. أنت في بلد الدستور والقانون .
قف أنت في بلد أجدادي ممن صارعوا عباب البحر باحثين عن لقمة العيش.
قف أنت في بلدي الذي جاب رجالها البوادي بحثاً عن الماء والعشب وهم يحطون رحالهم. قف أنت في بلد جُبل على الحب والخير بعيداً عن الصراعات وتصفية الحسابات.
قف أنت في الكويت، أنت في بلد المؤسسات والقانون وصيانة حقوق الإنسان وفق المادة ٣١ من دستور خطه الآباء والأجداد دفاعاً عن كرامة الإنسان وصيانة لحقوقه.
قف. أنت في بلد الجمعيات الخيرية والأيادي البيضاء من أبنائها الذين أعطوا، وما زالوا، من دون أن يأبهوا بمن وصفهم بالإرهاب فهم أهل خير.
قف أنت في الكويت! ورغم كل ذلك الإنسان يعذب وكرامته تنتهك تحت مسميات وذرائع وأشكال مختلفة، وأياً كان السبب، فالدولة هي من تحمي الفرد حين يقع عليه الظلم، وهي من تهدئ من روع الخائفين وهي من تؤمنهم وقت ما يحتاجون إلى الأمان!

مخفر الأحمدي

قف أنت في مخفر الأحمدي..
قف المتهم يضرب حتى الموت، والآدمية تنتهك باسم حفظ القانون وتطبيقه وايا كان السبب والجرم، فالقانون كفيل بان يأخذ حقه عبر القنوات القانونية، والقضاء النزيه العادل كفيل بان يأتي بالحقوق ويعاقب المجرمين. قف لقد توفي المواطن محمد المطيري بين يدي من يفترض بهم انهم يحمون القانون ويدافعون عن المظلومين.. وهم من كسروا القانون وسحلوا الانسان تحت ذرائع مختلفة.
قف وقف.. ما حدث جريمة بشعة ويجب ان تكون المحاسبة ليس فقط باستجواب الوزير برلمانيا والنيل منه سياسيا، ويهدر دم محمد المطيري شرعا، قف.. فالمطلوب القصاص من المجرمين الذين اقدموا وهم يحملون انواط الشجاعة ونياشين البطولات وتعلو رتبهم العسكرية على جثث امثال المرحوم المطيري وغيره ممن لا ظهر لهم ولا سائل عنهم وحين يتوفون ابسط جملة تقال لارفع مسؤول «الله يرحمه دزوه حق بلده»!!.

ناقوس خطر

قف كبيرة تليها كفى باسم حقوق البشر وآدمية الانسان، هل هذا ما تسعى اليه الكويت جاهدة لطي صفحة الماضي من الانتهاكات التي تدس لها ضد الوافدين؟ وان كنا مؤمنين بأن هناك انتهاكات، ولكن ليس بهذا الحجم الذي يحاول البعض استغلاله لاغراض سياسية، الا ان قف كبيرة اليوم تدق ناقوس الخطر في جسد الكويت عندما يقدم كويتي على تعذيب كويتي تحت ذرائع حفظ القانون ومقاومة مجرم هارب وبيان الداخلية المضحك المبكي.
قف.. نحن مع تطبيق القانون ومحاسبة المجرمين ولكن ليس التعذيب حتى الموت وانتهاك كرامة الانسان والمساس بآدميته بوحشية.. فنحن مع القانون الذي وضع من قاموا بالجريمة في موقع حفظ البلاد من الجريمة!
قف.. نحن بحاجة الى تشريعات جديدة تصون الوافد مثل المواطن وتحمي البلاد والعباد ممن بطشوا بها باسم حفظ

القانون، القضية كبيرة والانتهاكات دخيلة على مجتمع ابائي واجدادي الذين جبلوا على الرحمة والرأفة.. قف اقشعرت الابدان ولا عزاء لهذا الوطن!!! نحن بحاجة للرحمة وللقانون وللدستور بكل ما جاء به.
انها الكويت تستحق ان نكون الافضل لانها الافضل..
توقفوا عن نهش الوطن.

«حقوق الإنسان»: تطالب بالمشاركة في التحقيقات
عبرت جمعية حقوق الانسان الكويتية عن بالغ استيائها واسفها الشديدين لوفاة المواطن محمد المطيري، وهو قيد الاحتجاز بموجب تهم جنائية متعددة.
وقالت الجمعية في بيان لها امس تلقت القبس نسخة منه، خاطبت فيه وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد: نود ان نحيط معاليكم علماً بان الجمعية الكويتية لحقوق الانسان تعبر عن اسفها واستيائها الشديدين لوفاة المواطن محمد المطيري وهو قيد الاحتجاز بموجب تهم جنائية متعددة.
ونحن وان اخذنا علماً ببيانات وزارتكم الموقرة، نود ان نعلن رغبتنا في المشاركة في التحقيقات حول ملابسات وأسباب وفاة هذا المواطن، وما اذا كانت ناتجة عن عمليات تعذيب غير مبررة. وتطالب الجمعية الكويتية لحقوق الانسان، التي سبق لها مخاطبة وزارة الداخلية بخصوص اكثر من حالة وردت اليها دون ان تتلقى افادة، بفتح باب التحقيق على وجه السرعة لمعرفة ملابسات القضية، والمتسبب في ذلك واتخاذ ما يلزم من اجراءات عقابية، وان تشارك الجمعية في التحقيق، خصوصاً ان هذا الحادث يشكل نقطة سوداء في سجل الكويت وانتهاكا صريحاً لحقوق الانسان.

بيان الداخلية.. اعتراف رسمي بالتعذيب عند الحاجة المحرر الأمني
القراءة المتأنية في البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية بشأن وفاة المواطن المحتجز في مخفر الأحمدي تكشف خللا وركاكة وعدم دقة في التعبير.
فالبيان جاء أدنى من مستوى الحدث، ولم يُبن على أسس منطقية فيما أورده من ملابسات القبض على المواطن، مرورا بمحاولته الهروب وصولا الى التحقيق معه من قبل رجال المباحث.
الغريب في الأمر كأن الداخلية تعترف ضمنيا بوجود التعذيب أثناء التحقيقات مع المتهمين، وبنظرة متأنية فاحصة الى قول الوزارة بالنص «ان المتهم وقد اعترف بجريمته، ومن ثم فليس هناك ما يدعو للحصول على أي اعترافات تحت ضغط وإكراه».. أليس هذا القول قد يحمل دلالة على ان الضغط والإكراه ورادان وفعلان محتملان اذا اعتصم المتهم بالإنكار. الأمر الآخر الذي يسترعي الانتباه قول الوزارة في بيانها: «ان المتهم تم ضبطه بالجرم المشهود حيث عثر بحوزته على ٢٤ زجاجة خمر (ريد ليبل)، وقد اعترف باتجاره بالخمور، وصاحب عملية الضبط مقاومة من المتهم للقوة المكلفة بضبطه، حيث أشهر آلة حادة (سكينا) محاولا طعن الضابط والقوة المرافقة معه، ولاذ بالفرار متسلقاً أسوار البنايات».
والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف تغلب المتهم على أفراد القوة الأمنية والضابط الذي يقودهم وتسور البنايات بكل هذه السهولة اللهم إلا اذا كان المتهم أقوى من قوة الأمن المكلفة بضبطه؟.
بيان الداخلية حول ملابسات وفاة المواطن يحتاج الى بيان وتوضيح، بل ان صح التعبير الوزارة تحتاج الى توضيح معظم بياناتها حول الوقائع والأحداث الأمنية التي تعتريها الركاكة والسذاجة والاستخفاف بالعقول.

«المحامين»: لا استنكار ولا شجب يشفي عندما لا يُحترم الإنسان!
استنكرت جمعية المحامين الكويتية في بيان لها أمس عن تعذيب مواطن كويتي في السجن، واعتبرت الجمعية ذلك- إذا ثبت- انتهاكاً صارخاً للدستور وللحقوق والواجبات العامة التي نصت عليها المادة ٣١ من الدستور.
وقالت الجمعية في بيانها الذي تلقت القبس نسخة منه: «خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان ورفع من شأنه وكرمه على كثير من مخلوقاته، فخصه بالشكل الجميل والعقل المميز واللسان الناطق وهذه الكرامة الربانية ارتبط بها بعض الحقوق الأساسية التي ترفع من شأن الإنسان وقدره، كالحق في الحياة والكرامة الإنسانية وسلامة الجسد وحرية الرأي والتفكير والاعتقاد والعمل وغيرها من الحقوق اللصيقة به.
وتابع: وعلى الرغم من حق الإنسان في أن يتمتع بالحقوق الأساسية بصفته إنساناً، إلا ان بعض أجهزة وزارة الداخلية تقوم بانتهاك حقوقه تلك.

وأضاف: ولقد اطلعنا على موقع «الآن» الإلكتروني ان المواطن الكويتي الذي نقل من مباحث منطقة الأحمدي بالإسعاف صباح يوم الثلاثاء الموافق ١١/١/٢٠١١ إلى مستشفى شركة نفط الأحمدي، حيث أعلنت وفاته حال وصوله، هذا وقد أفاد التقرير الطبي بان الوفاة نتجت عن تعرضه للتعذيب من قبل المباحث.
وقال البيان: فإذا ثبت ان وفاة المواطن الكويتي المتهم بسبب التعذيب، فهذا يعتبر انتهاكا صارخا للدستور وما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣١ من الحقوق والواجبات العامة التي نصت على «ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة» وهنا لا استنكار يكفي ولا الشجب يشفي ولا الرفض يجدي عندما لا يحترم الدستور ولا يراعى بذلك تطبيق ما جاء بنصوص قانون الإجراءات وكيفية التعامل مع المهتمين أثناء التحقيق.
وأضافت: وحيث ان لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات من دون تمييز، وأن لكل فرد الحق في ألا يتعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة، وهذا النص الذي وقعت عليه دولة الكويت وألزمت نفسها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

حزب الأمة: محاسبة المتسببين ورحيل وزير الداخلية
استنكر حزب الأمة وفاة المواطن محمد المطيري بعد تعرضه للتعذيب على يد رجال المباحث، وقال الحزب في بيان له: يعد هذاانتهاكا صارخا لأبسط الحقوق الإنسانية وضربا لسيادة القوانين، وتأتي هذه الحادثة الخطرة كدليل على انفلات الأمور في وزارة الداخلية، مما يوجب على وزير الداخلية تحمل مسؤوليته السياسية وتقديم استقالته على الفور ومحاسبة المسؤولين من رجال المباحث علانية وبكل شفافية، وإحالتهم للقضاء استنادا للمادة ٥٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء، التي تنصّ على أن «يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل موظف عام أو مستخدم عدّب بنفسه أو بواسطة غيره متهمًا أو شاهدا أو خبيرا لحمله على الاعتراف بجريمة أو على الإدلاء بأقوال أو معلومات في شأنها، فإذا أفضى التعذيب أو اقترن بفعل يعاقب عنه القانون بعقوبة أشد فيحكم بعقوبة هذا الفعل، وتكون العقوبة المقررة للقتل عمدا، إذا أفضى التعذيب إلى الموت» ليتحقق الردع عن هذه الممارسات والانتهاكات الخطرة التي سبق لحزب الأمة أن حذر منها، ودعا إلى محاسبة كل من انتهك حقوق الإنسان في المؤسسات الأمنية وإحالتهم للقضاء حتى لا تصبح هذه الممارسات الخطرة منهجية بسبب غياب المحاسبة والمساءلة.
وتابع البيان كما ان حزب الأمة ليؤكد على دعوته السابقة إلي ضرورة فصل الأدلة الجنائية والطب الشرعي وإدارة التحقيقات عن وزارة الداخلية كخطوة أساسية لوقف هذه التجاوزات والانتهاكات وضمان حيادية التقارير والادلة الشرعية والطب الشرعي، لذا فإن حزب الأمة ليدعو مجلس الأمة إلي تحمل مسؤوليته التشريعية لمعالجة هذا الخلل الخطر بسن قوانين لتحقيق هذا الفصل.

أساليب خطيرة ودخيلة
استنكرت جمعية اعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت وبشدة ما تعرض له مواطن كويتي من تعذيب وايذاء بدني شديد ادى الى وفاته على ايدي رجال الامن، وقالت الجمعية في بيان لها تلقت القبس نسخة منه، حيث ان هذه الاساليب الخطيرة والدخيلة على المجتمع الكويتي مرفوضة جملة وتفصيلا، وتسيء الى سمعة الكويت محليا ودوليا، حيث انها تشكل تعديا خطيرا على المادة رقم ٣٤ من الدستور الكويتي

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن
الخميس٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٣ يناير ٢٠١١م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.asp١٣٣٧x?CaricaturesID=

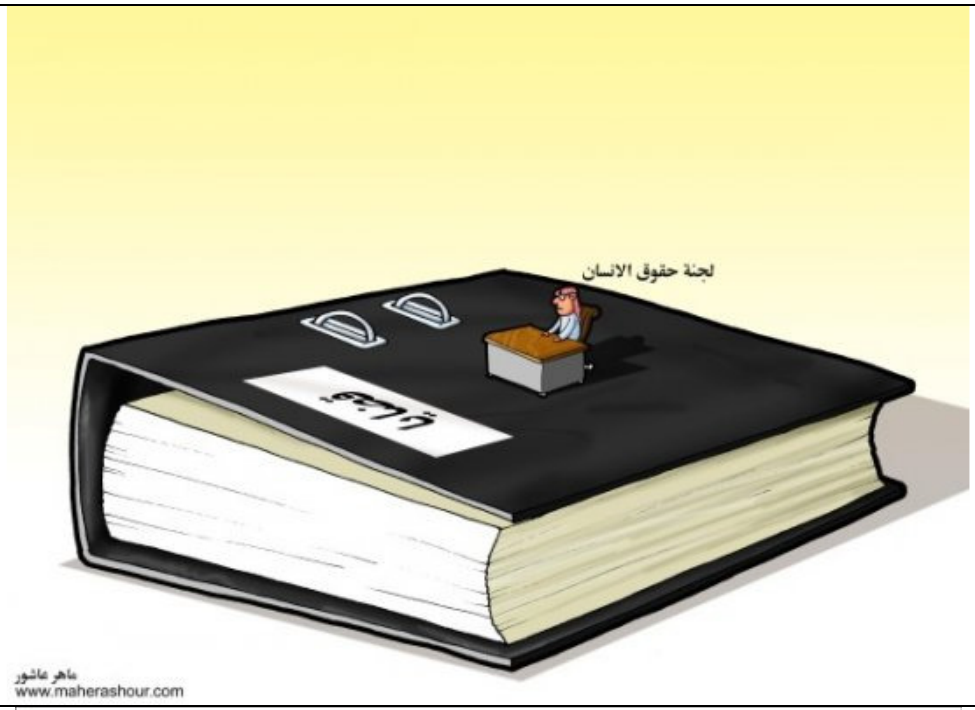

المصدر: جريدة الحياة
الجمعه ١٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٤ يناير ٢٠١١م

http://ksa.daralhayat.co
٢٢٣٣٢٨m/ksaarticle/

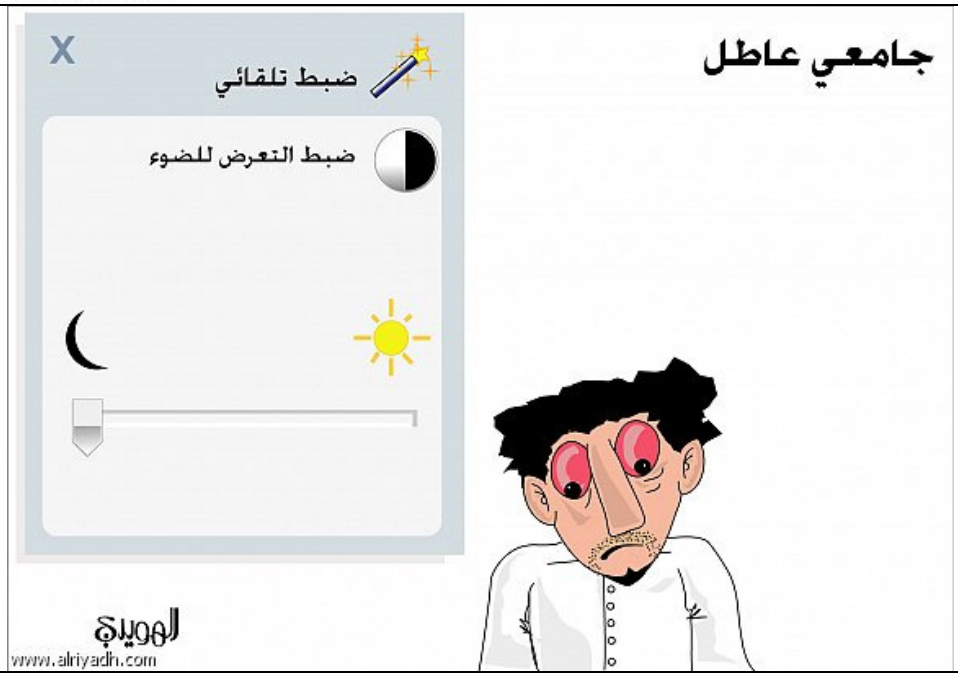

المصدر: جريدة الرياض
الجمعه ١٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٤ يناير ٢٠١١م

http://www.alriyadh.com
/article١٤/٠١/٢٠١١/
.html٥٩٤٥١٣

المصدر: جريدة الجزيرة
الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١٦/cartoon.htm?pic=m&منال=n.jpg&namsms=٩١٨٢

المصدر: جريدة الرياض
الاحد١٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٦ يناير ٢٠١١م

http://www.alriyadh.com/٢٠١١/٠١/١٦/article٥٩٥١٠٦.html

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين١٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٧ يناير ٢٠١١م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٤٤١٩

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٤٨٥٣

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء١٤ صفر ١٤٣٢
هـ - ١٨ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١٨/cartoon.htm?pic=haهاجد&ged.jpg&namsms=٦٥٦٧

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء١٥ صفر ١٤٣٢
هـ - ١٩ يناير ٢٠١١م

http://www.alriyadh.com/٢٠١١/٠١/١٩/article٥٩٦٠٩٧.html